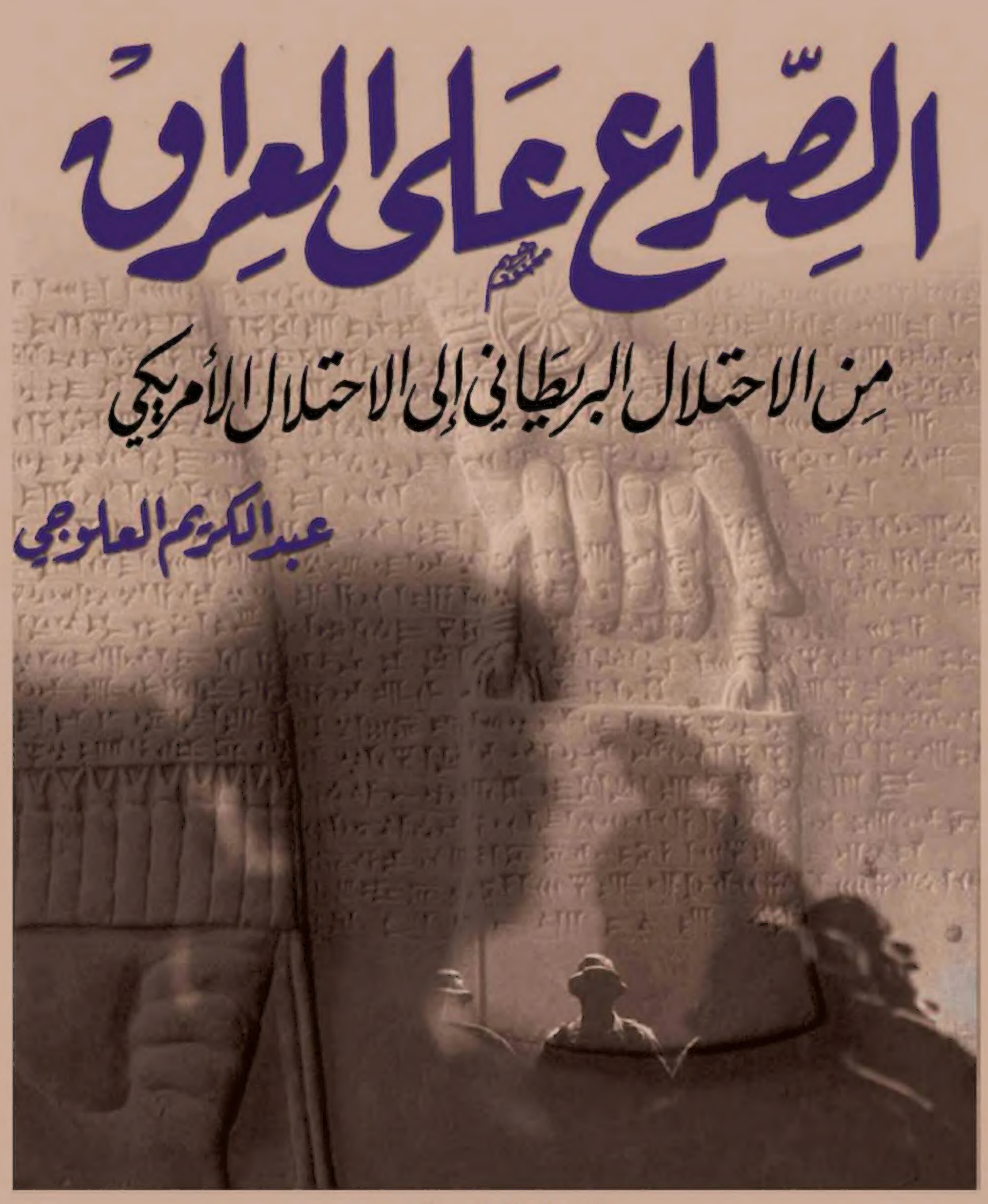
الصِّراع على العِراق

مِن الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي

عبد الكريم العلوجي



الدار الثقافية للنشر

الصّراع على العراق

من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي

تأليف

عبد الكريم العلوجي

الدار الثقافية للنشر

العلوجي، عبد الكريم.
الصراع على العراق: من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي.
عبد الكريم العلوجي ـ ط١ ـ القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٧.
٢٢٤ ص ، ٢٤ سم
تدمك ٧ـ٢١٤ـ ٣٣٩ ـ ٩٧٧
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ١١٩١٥/ ٢٠٠٧
١ - العراق ـ تاريخ ـ العصر الحديث
الصراع على العراق: من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي.
٩٥٦,٧

الطبعــة الأولــى

١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧ م

كافة حقوق النشر والطبع محفوظة للناشر ـ الدار الثقافية للنشر ـ القاهرة

صندوق بريد ١٣٤ بانوراما ١١٨١١

تليفاكس ٢٤٠٢٠٥١٥ ـ ٢٤١٧٢٧٦٩

Email: info@dar-althakfia.com

إهداء

إلى الشعب العراقي العظيم

الذي يعاني اليوم من الماضي

والحاضر والمستقبل ...

أهدي إليه هذه الرؤيا المستقبلية .

الفصل الأول

العـــــراق تـــاريخيّـاً

تطور العراق السياسي

للعـراق في المـسيرة الإنـسانية مكـان " موغل " في القدم. يبدأ منذ أن انحسر الطوفان واستوت سفينة نوح على " الجودي " وهو الجبل المطل على العراق في شماله، وهذا أمر سـار ذكره عند الأقدمين، وأخبر به القرآن الكريم، وأوضحت التنقيبات الحديثة بعض معالمه، عندما وجدت بقايا ما يسمى إنسان – نياندر ثال في كهف شانيدر.

إن الخـصائص التي احتفظ بها أهل العراق طوال تاريخهم المديد كثيرة، ونذكر سمتين بارزتين لما لهما من أثر خاص في تاريخه؛ وهما الإنسانية والنظرة الواسعة:

السمة الأولى:

أمـا الإنـسانية فإنهـا تنجلـي باهـتمامهم بالإنسان، وحرصهم على العناية بدراسته وتيـسير الحـياة لـه، والعناية بتوفير طمأنينته وازدهاره، وظهر هذا الاهتمام في حرصهم علـى حـق الفـرد في حرية العمل والكلام والعقيدة. وفي كل عصر كانت تظهر التيارات الثقافـية والفكـرية الـتي كانـت تظهـر في كل عصر أو زمن، وإن معظم الفرق العقائدية والفكـرية ظهـرت إبـان العهود الإسلامية الزاهرة في العراق، ثم انتشرت منه إلى المناطق والأقالـيم الأخرى، وكان للعراق الفضل في اثنتين من الأدوات الأساسية في نشر الأفكار وحفظهـا، وهمـا اختراع الكتابة ونشر الورق وما اتصل به من صنع الكتب. ولقد أدرك أهـل العـراق أن الإنـسان عـضو في مجـتمع، وأن وجوده ونموه ورفاهيته تعتمد على نوع علاقـته ببقـية أعـضاء المجـتمع، فحرصـوا على تطبيق النظم التي تؤمن ذلك. ومن هنا دونـت عـندهم أقـدم الـشرائع ومجمـوعـات القـوانين التـي تنظم المجتمع ومعاملات الأفراد، بما في ذلك قوانين " أشونا وحمورابي ".

والسمة الثانية:

والتي تميز بها أهل العراق عبر تاريخهم الطويل هي نظرتهم الواسعة وأفقهم الرحب الـذي يتجاوز الأنانية المقيتة، والعنصرية الضيقة، والإقليمية المحدودة، كل ذلك مع ثقة بالـذات واعـتداد بالخـصائص المميـزة قـائم علـى الإدراك الفطـن المفـيد لأبـناء الأمـة

والإنسانية . إن هذه النظرة الإنسانية المعبر عنها في إطار قومي قد ميزت نفسها بالتسامح ، وإقرار مبدأ التعايش السلمي في الحياة ، والانفتاح على حضارات الآخرين للأخذ منها أو رفضها أو إغنائها . إنهم منذ أن وضعوا أقدامهم على عتبة الحضارة لم يحنوا رؤوسهم ويقصروا نظرهم على نطاق ضيق في الأرض ، وإنما رفعوا رأسهم إلى السماء اللامتناهية والتي تظل الجميع ، وترفع مَن ينظر إليها نحو السمو ، فعندهم ظهرت عبادة الآلهة المقيمة في السماء ومنهم كان إبراهيم رسول التوحيد .

أولى أهل العراق اهتماماً بماضيهم الذي صنعوه وشيدوه ، بكدهم وعرقهم ، وأحياناً بدمائهم ، وعنوا بتناقل أخبار ماضيهم وتاريخهم يدركون منه عراقتهم ، ويطلعون على مستقبلهم ، ويستذكرون منه نشأة ودور عظمائهم وعقائدهم ومُثُلهم ، وفاق العراق أي قوم في مقدار ما دونوا عن أحداث وأوضاع ماضيهم ، وإذا كان الأثر مما دونوه قد ضاع واندثر ، فإن ما بقي يكفي بمقداره وتعدد ميادين اهتمامه أن يقدم صورة واضحة ، وإن لم تكن كاملة ، ويسّرت طباعة كثير من المدون معرفة الناس به وإطلاعهم عليه .

تشير البحوث والقرائن الآثارية إلى العمق التاريخي للثقافة في العراق "بلاد الرافدين" .

شهد العراق على امتداد تاريخه تغييرات وصراعات داخلية وخارجية تركت آثارها واضحة في أوضاعه الاقتصادية وتركيبته الاجتماعية ودوره الثقافي والحضاري أثرت على واقعه في محيطه وخاصة عند الاحتلال العثماني للعراق حيث ساد القهر والاستبداد والتخلف حتى جاء الاحتلال البريطاني للعراق ، وسقوط الإمبراطورية العثمانية وبدأت صفحة جديدة من تاريخ العراق الحديث .

وبدأت عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى تقدمت قوة بريطانية نحو مدينة العمارة في ٣ حزيران ١٩١٥ فاحتلتها ، ومدينة الناصرية في ٢٥ تموز / يوليو من السنة نفسها بعد معارك دامية ، وهكذا سيطرت بريطانيا على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية ، وبذلك أمنوا تطويق الخليج العربي ، ودفع العثمانيون عنه ، كما أصبحت منطقة النفط في مجاوان مأمونة .

جاء هذا الاحتلال البريطاني أثناء اندلاع الحرب العالمية الأولي ، وزحفت القوات البريطانية من الجنوب واحتلت البصرة في ٥ تشرين الثاني ١٩١٤ لتبدأ عملياتها الحربية ضد الدولة العثمانية ، حيث تكبدت بريطانيا في سبيل احتلال العراق خسارة في الأنفس تقدر بمائة ألف إصابة ، وخسارة في الأموال تقدر بمائتي مليون باوند إسترليني .

وهكـذا بـدأ احـتلال العراق من القوات البريطانية في احتلالهم على المثلث العراقي الـذي يـربط المـدن الـثلاث البـصرة والعمـارة والناصرية، ولم تكتف القوات البريطانية باحتلال المثلث، ولكن كان هناك فريق من الساسة والعسكريين البريطانيين رجَّح إكمال احـتلال العـراق، فـتم الـتقدم نحو الكوت حيث حلت بالقوات البريطانية هزيمة كبيرة، واضطروا إلى التسليم إلى العثمانيين في ٢٩ نيسان بعد حصار شديد دام خمسة أشهر، وقد خسر البريطانيون قوتهم البالغة (١٣٣٠٩) عسكريين، ولم يستطيعوا التقدم مرة أخرى لاسـترجاع الكـوت إلا في نهايـة عـام ١٩١٦ حـين اسـتطاع الجـيش البريطانـي إخـراج العثمانيين منها، واستمر زحفهم حتى دخلوا بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ .

وقـد أذاع الغـزاة غداة احتلال بغداد بياناً للعراقيين نشره قائدهم جاء فيه : " إننا لـم نـدخل بلادكـم أعـداء فـاتحين، وإنمـا دخلـناها محـررين). ولم تكـتف بـريطانيا بهـذا الاحـتلال، بـل أن قـواتها تقـدمت نحو الموصل فاحتلتها في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨، ثم أكملت احتلال الأقسام المتبقية من العراق .

وكـان الـسير "برسـي كـوكس" المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي رئيساً لإدارة الاحتلال في المراحل كافـة، وعليـه فقـد أصبح (المندوب المدني) بوصفه المسئول الأعلى عن الإدارة المدنية .

وقـد حشد عدداً كبيراً من الضباط السياسيين والإداريين لإدارة شؤون العراق بعيداً عن أماني الشعب العراقي . . وقام هؤلاء بوضع أسس الأنظمة الإدارية والقضائية، ولـم يحاولـوا الاستعانة بأبناء الوطن في الإدارة المدنية، واستندوا إلى مجموعة القوانين الهندية، ووضـعوا قانـوناً لـدعاوى العشائر على غرار إجراءاتهم الاستعمارية في الهند، مما قوى النظام الإقطاعي والعشائري في العراق .

كما أن المحتلين فرضوا الضرائب على الشعب العراقي، وأثقلوا كاهله بالمصادرات والغرامات بهدف تغطية الجزء الأكبر من نفقات الجيش البريطاني في العراق .

ولكـن الـشعب العراقـي قـاوم تلـك الإجـراءات القـسرية، وكـان يطمـح لنـيل الاسـتقلال، وأن تحقـق بـريطانيا لـه الوعود التي قطعتها للعرب أثناء الحرب، فحدثت انتفاضـة في الـنجف الأشـرف في أواخـر عـام ١٩١٧ وأوائـل عـام ١٩١٨ ضـد الإدارة العسكرية البريطانية، حيث أقلقت الحاكم العسكري وجعلته يفرض حصاراً على المدينة اسـتمر أكثر من أربعين يوماً، حيث قامت سلطات الاحتلال البريطاني بعد ذلك بإعدام

أحـد عـشر مواطـناً ونفي مائة وسبعين مواطناً من تلك المنطقة، حيث لـم تلبث الحكومة الـبريطانية أن شـعرت بأن استمرار سيطرتها على العراق بهذه الطريقة بات أمراً صعباً، ولا سـيما أن الحـركة الوطنية العراقية أخذت تتبلور، وأصبح لها قوة لا يمكن الاستهانة بهـا مـن قبل سلطات الاحتلال. وقد تشكلت في ذلك الوقت جمعية سياسية اطلق عليها اسـم (جمعـية العهـد العراقي) تضمن منهاجها الصادر في عام ١٩١٩ : استقلال العراق داخـل حـدوده الطبيعية وضمن الوحدة العربية، وطلب المساعدة الفنية والاقتصادية من بـريطانيا علـى أن لا تمس استقلال العراق التام، وإنهاض الشعب العراقي ليأخذ مكانته بين الأمم، والسعي لخير الأمة العربية، وأن يكون نظام الحكم في العراق دستورياً ملكياً. وقـد تأسـس للجمعـية فروع في بعض المحافظات العراقية، ومن الأعمال التي قامت بها إرسال قوة عسكرية من سوريا إلى بلفصر بقيادة جميل المدفعي "أحد رجالاتها"، نجحت في دخول المدينة وإبعاد الإنجليز عنها.

وفي أواخـر عـام ١٩١٩ تأسـست جمعـية أخـري باسـم (حرس الاستقلال) قامت بنـشاط وطـني كبير في بغداد ومنطقة الفرات الأوسط، وقد رفعت شعار الاستقلال التام للعراق معلنة تصميمها على النضال الحازم من أجل تحقيقه.

عيـنت الحكـومة الـبريطانية (الـسير أرنـولد ولـسن) وكـيلاً للمـندوب السامي في العـراق، كإجـراء لمجابهة تصاعد المعارضة الوطنية، فحاول اتخاذ نفس الإجراءات التي تخـدم أهدافـه، وأجرى استفتاءً صورياً حول مستقبل العراق، فجاءت نتائجه حسب ما خطـط لـه مـؤيدو الوجـود البريطانـي بهـدف إضـفاء الـشرعية على استمرار الاحتلال والإدارة البريطانية.

وعلـيه فـرض مجلـس الحلفـاء الانـتداب على العراق في مؤتمر (سان ريو)، ولكن العـراقيين عندما وصلهم خبر الانتداب في أوائل مارس ١٩٢٠ تفاقم استياؤهم وشعروا بخيبة أمل بعد ما ظلوا ينتظرون الحكم الوطني عهداً طويلاً.

فتوالت اجتماعاتهم واتصالاتهم حيث قرروا أخذ الاستقلال بالقوة.

ثورة ١٩٢٠:

هـبت الجمـاهير العـراقية بمخـتلف شـرائحها الاجتماعية بثورة شملت معظم المدن العراقية المناهضة للنفوذ البريطاني، فقام نفر من العراقيين في أوائل حزيران ١٩٢٠ بقطع سـكة حديـد شمـال بغـداد وجنوبـي الحلـة، مما أنذر البريطانيين بسوء العاقبة. وفي ٣٠

حزيـران هاجمـت قـوات شـعبية عـراقية حـاكـم الرميـشة البريطانـي وأفرجوا عن أحد زعمـائهم المدعـو "شـعلان أبو الجون" بالقوة، فاعتبرت هذه الحادثة بداية للثورة. وقد توالت محاصرة الحاميات البريطانية في معظم منطقة الفرات الأوسط، وأنزل بها العراقيون ضـربة مؤثـرة، وتمت السيطرة على بعض المدن، وألحقت الخسائر بالقوات البريطانية في تلك المناطق . . وهكذا انتشرت الثورة في محافظات بغداد وكربلاء وبابل والنجف والمثنى وذي قـار والقادسـية والأنبار وديالى. وقد تعاون الأكراد والتركمان مع العرب في الثورة في مناطق قزرباط وخانقين وكفري ومندلي والموصل.

دامـت الـثورة حوالى خمسة أشهر تكبدت خلالها القوات البريطانية خسائر كبيرة في الأرواح بلغـت حـوالى ألفـين وخمـسمائة بـين قتـيل وجريح، وخسائر بالأموال ناهزت أربعين مليون باوند إسترليني.

اضـطرت بـريطانيا إلى تغـيير سياسـتها في العـراق بعدئذ، ودعت الأمير فيصل بن الحـسين إلى انجلترا بعد فقدانه عرش سوريا للتداول معهم في استلام عرش العراق وذلك في كانون الأول ١٩٢٠، ورشحته ليكون ملك العراق المقبل.

الحكومة العراقية المؤقتة وتأسيس الملكية:

وصـل إلى العـراق "السير برسي كوكس" في ١١ تشرين الأول ١٩٢٠ ليكون أول مـندوب سـامي في العـراق لتنفـيذ هـذه المهمـة، فعمل على تهدئة الأوضاع، وأفلح في تكـوين حكـومة مؤقـتة برئاسـة عبد الرحمن الكيلاني نقيب بغداد. وكان قد تقرر مصير العـراق في مؤتمـر عُقـدَ في القاهـرة في ١٢ آذار ١٩٢١ حضره كل من "ونستن تشرشل" وزيـر المـستعمرات اَلبريطانـي، والـسير "بيرسـي كـوكس" قائـد القوات البريطانية في العـراق، والـسكرتيرة الشرفية لدار المندوب السامي مس "بيل"، ووزيرا الدفاع والمالية العراقيان في الحكومة المؤقتة.

وصـل الأمير فيصل إلى العراق في ٢٩ حزيران ١٩٢١ ونودي به ملكاً، وأعلن عنها وكـونها مملكـة دسـتورية ـ نيابـية ـ ديمقـراطية مقـيدة بالقانون، وتم إجراء استفتاء عام جاءت نتيجته تأييد تنصيب فيصل ملكاً حيث تُوِّجَ في ٢٣ آب ١٩٢١.

عـندئذ تـستر الـنفوذ الأجـنبي علـى يـد "الـسير برسـي كـوكس" وراء حكـومة وتـشكيلات إدارية وطنية، ولم تظهر معالمه واضحة إلا عند الضرورة، فلما حدث إقرار قانـون الانـتخابات المطلوب مثلاً، طلب المندوب السامي خلافاً لرغبة العراقيين شرطاً يتضمن تمثيل العشائر . . .

وكـان من أبرز الأمثلة على مبلغ نفوذ السلطة الأجنبية إبعادها للسيد طالب النقيب وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة والمرشح لعرش العراق عن بغداد ونفيه إلى سيلان .

وقـد وقع العراق وبريطانيا في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ المعاهدة الأولى بينهما، وقد تـضمنت في بـنودها أسس الانتداب، وفي ملاحقها الأربعة التي صدرت بعدئذ في ٦ آب ١٩٢٤ ، امتيازات واسعة للجانب البريطاني جاء فيها ضمان حقوق الموظفين البريطانيين في العـراق، ولـزوم عقـد اتفاقـية عـسكرية تـضمن وجـوب مساعدة بريطانية للعراق، واشـترط وجـود اتفاقـية قـضائية لغـرض حماية مصالح الأجانب، وهذا إلى جانب إقرار اتفاقية مالية تضمن نقل تلك المنشآت العامة إلى الحكومة العراقية لقاء ثمن باهظ جداً عينته الاتفاقية في موادها.

وقـد اشـترطت المعاهـدة في مادتهـا الثالـثة لـزوم تشريع القانون الأساسي للمملكة العراقية على يد مجلس تأسيسي منتخب .

المجلس التأسيسي المنتخب والمعارضة الوطنية :

أصدرت الإدارة الملكية في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢ بتأليف المجلس التأسيسي ليقرر دسـتور المملكـة، وقانـون انـتخاب مجلس النواب، والمعاهدة العراقية البريطانية، ولكن الـشعب العراقـي عـارض فكـرة المجلس، ودعت المعارضة الوطنية من خلال الصحف والاجتماعات لمقاطعة الانتخابات، وطالبت بإلغاء الحكم العسكري البريطاني، وإطلاق حـرية المطـبوعات، وسحب المستشارين البريطانيين من محافظات القطر، وإعادة المنفيين العـراقيين إلى بلادهم، والسماح بتأليف الجمعيات، ثم تفاقم الأمر خلال صيف ١٩٢٢ عند تأليف ثلاثة أحزاب سياسية هي :

الحزب الوطني العراقي – برئاسة جعفر أبو التمن .

حزب النهضة العراقية – برئاسة أمين الجرجفجي .

الحزب الحر العراقي – برئاسة محمود النقيب .

أصـبح لهذه الأحزاب أثر واضح في الحياة السياسية للعراق، فقد نظم حزبا الوطني النهـضة مظاهـرة شـعبية في ذكـرى تـتويج الملك فيصل الأولي في ٢٣ آب ١٩٢٣ نادت بـسقوط الانـتداب، وألقـيت فـيها الخطب الوطنية، مما جعل المندوب السامي البريطاني يحـتج على ذلك، وصادف في هذا الوقت أن أجريت للملك عملية الزائدة فتولى كوكس إدارة الـبلاد، وأمـر بإقفـال الحـزبين وإبعاد قادتهما إلى جزيرة هنكام في الخليج العربي،

وإجبار بعض الشخصيات العراقية على مغادرة البلاد إلى إيران، وفصل عدد من كبار الموظفين العراقيين.

عندئذ اشتد الاستياء وكادت بعض جهات العراق أن تعلن الثورة، وخاصةً في منطقة الفرات الأوسط وديالى، فلجأ المندوب السامي إلى القصف الجوي لإسكات المعارضة واستعمال العنف والقوة ضد فتاوي الانتداب.

مشكلة الموصل:

نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الأولى كنتيجة لانهيار الدولة العثمانية وقيام الدولة العراقية، حيث أخذت تركيا الحديثة تطالب بها، فقد إشترطت معاهدة لوزان ١٩٢٣ أن يتم تعيين الحدود التركية العراقية بالاتفاق بين بريطانيا وتركيا أولاً، فإذا لم يحصل الاتفاق على ذلك فإن القضية تعود إلى عصبة الأمم، فلما لم يحصل الاتفاق وأعيدت القضية إلى عصبة الأمم أقر مجلسها بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٢٤ تعيين لجنة للنظر في الأمر، وقامت اللجنة بزيارة الموصل وأجريت استطلاعاً تفصيلياً، واستمعت إلى وجهات نظر الطرفين العراقي والتركي، وقدمت بعدئذ تقريراً مفصلاً في ١٦ تموز ١٩٢٥، وكان رأي اللجنة أن تكون جميع المنطقة المتنازع عليها ضمن المملكة العراقية، على شرط أن تبقى تحت الانتداب البريطاني مدة (٢٥) سنة.

ثم اتخذ المجلس بعدئذ قراراً بتأييد التقرير، وعلى أثر ذلك تم عقد معاهدتين الأولى بين العراق وبريطانيا في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦، والثانية بين والعرق وتركيا وبريطانيا في ٥ حزيران ١٩٢٦ حيث تضمنت علاقات حسن الجوار، ونص فيها على اعتبار الحدود نهائية ولازمة.

ونظراً للشروط في المشكلة من لزوم تمديد أجل الانتداب، فقد صادق أول برلمان عراقي اجتمع في ظل القانون الأساسي على معاهدة ١٩٢٦ بين العراق وبريطانيا، تلك المعاهدة التي كانت بمثابة تعديل للمعاهدة الأولى.

صادق البرلمان العراقي على المعاهدة في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦ وكانت مادتها الثالثة تنص على إمكان النظر في دخول العراق عصبة الأمم بعد أربع سنوات.

امتيازات النفط الأجنبية في العراق عام ١٩٢٥:

اتجهت أنظار الشركات الأجنبية للعراق، ففي سنة ١٩١٤ حصلت شركة النفط التركية المحدودة (وهي شركة بريطانية ألمانية) على وعد شفوي بالتأسيس للتحري

والتنقيب عن النفط . وبعد الحرب العالمية الأولى حلت فرنسا بدلاً من ألمانيا في الشركة . حيث اعترفت بريطانيا لفرنسا بـ ٢٥ ٪ من النفط وذلك وفقاً لما أقرته معاهدة " سان ريو " سنة ١٩٢٠ ، كما دخلت الحكومة الأمريكية طرفاً في الشركة عام ١٩٢٨ .

كان النفط من أهم المواضع التي اشتعلت في قضية مستقبل ولاية الموصل والتهديد بضمها إلى تركيا ، حيث أرادت بريطانيا أن تجعل من مشكلة الموصل تهديداً متواصلاً للعراق لكي تضطره إلى تسليم النفط إليها ، وبعد مفاوضات جرت بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية وقَّع الطرفان في ١٤ آذار ١٩٢٥ امتياز النفط حيث أصبح النفط مؤمناً للمصالح البريطانية والهولندية والفرنسية والأمريكية .

وكان هدف الحكومة العراقية من الإسراع في توقيع الامتياز هو تقرير مصير الموصل ، على أساس أن منح الامتياز يؤيد موقف العراق أمام الأتراك في المطالبة بهذه الولاية ، ولقد واجهت المعارضة العراقية ذلك الامتياز بالرفض ، واستقال وزير العدلية والمعارف رشيد عالي الكيلاني والشيخ محمد رضا الشبيبي من وزارة ياسين الهاشمي التي قبلت الامتياز ، وطالبت الصحف العراقية بوجوب عقد المجلس النيابي لعرض الاتفاقية عليه قبل البت فيه ، ولكن الأمر انتهى ، وجعلت مدة الاتفاقية ٧٥ عاماً ، وسمح للشركة القيام بأعمال التحري في معظم أراضي العراق عدا أجزاء محدودة منها .

ثم بدأت الشركة أعمالها في الحال ، وركزت في التنقيب على ولاية الموصل ، لا سيما المناطق الجنوبية بها .

وفي ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٢٧ تدفق النفط بغزارة في منطقة بابا كركر قرب مدينة كركوك ، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ العراق الاقتصادي . وفي ٨ حزيران ١٩٢٩ بدلت شركة النفط التركية اسمها من شركة نفط العراق المحدودة ، وبدأت تصدير النفط العراقي من عام ١٩٣٤ عن طريق مواني البحر المتوسط ، وقد بلغ إنتاجها خلال ذلك العام حوالي ثلثي المليون طن .

النضال ضد الانتداب :

اتضح باستمرار منذ المعاهدة البريطانية الأولى أن السياسة الوطنية كانت قد وضعت لها هدفاً ثابتاً ذلك هو نيل الاستقلال ودخول عصبة الأمم ، ولم تهدأ المعارضة الوطنية حتى إبان مساومة بريطانيا للعراقيين على حسم قضية الموصل ، وأخذ العراقيون يعملون على إزالة الحكم المزدوج الذي تمتع فيه البريطانيون بمشاركة العراقيين في إدارة البلاد ،

وكانت لهم في ذلك الأرجحية، وظلت العناصر الوطنية تنظر إلى معاهدتي سنة ١٩٢٢، وسنة ١٩٢٦ على أنهما كبدتا العراق عبئاً ثقيلاً في قبولهما وشروطهما ومسئولياتهما.

لذلك جرت مفاوضات بين الحكومتين البريطانية والعراقية لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية وكان يرأس الجانب العراقي في المفاوضات التي جرت في بغداد ولندن رئيس الوزراء جعفر العسكري، كما سافر الملك فيصل إلى بريطانيا للإشراف بنفسه على سير تلك المفاوضات، وبعد سلسلة من المناقشات والاجتماعات التي تخللها تصادم الآراء، انتهي الأمر بالتوقيع على معاهدة جديدة تحل محل المعاهدتين السابقتين وذلك يوم ١٤ كانون الأول ١٩٢٧.

جاءت معاهدة ١٩٢٧ أقل بكثير مما كان يأمله الشعب العراقي، إذا أنها لم تأت بشيء جديد يستحق الذكر سوى وعد الحكومة البريطانية -في المادة الثامنة من المعاهدة- بتأييد دخول العراق عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ بشرط (الاحتفاظ بمعدل التقدم الحاضر وسير الأمور سيراً حسناً خلال فترة الانتظار).

وعندما عرضت المعاهدة على مجلس الوزراء للتصديق على موادها قرر التحفظ عليها، والإشارة إلى أن الحكومة العراقية لا تعترف بالمادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم عن الانتداب، ولا بأية صلة بينها وبين الحكومة البريطانية سوى صلة الصداقة المعبر عنها في المعاهدة الجديدة، وعندما رغبت الحكومة العراقية في نشر بلاغ رسمي بهذا الصدد احتج المندوب السامي "هنري دويس" على ذلك، فكان هذا سبباً لاستقالة وزير المالية والداخلية ياسين الهاشمي ورشيد عالى الكيلاني التي أعقبتهما استقالة رئيس الوزراء جعفر العسكري في ٧ كانون الثاني ١٩٢٨، وعندئذ قام عبد المحسن السعدون في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ بتأليف الوزارة مشترطاً لذلك حل المجلس النيابي من جهة، ووعد بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية على شكل يتألف والمطالب الوطنية من جهة أخري.

ولكن الحكومة البريطانية لم توافق على تعديل الاتفاقيتين المشار إليهما، مما اضطر الوزارة السعدونية إلى الاستقالة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩، وعلى أثر ذلك أحجم ساسة البلد عن القيام بتأليف الوزارة طيلة ثلاثة أشهر.

انتهت خلالها خدمة المندوب السامي، وغادر العراق في أوائل شباط، ووصل خلفه "السير جيلبرت كلايتون" إلى بغداد في أوائل آذار، فكان لابد من إبدال المعاهدة التي

ظلـت بـدون مـصادقة بأخـرى أقرب منها إلى تمثيل وجهة النظر الوطنية ، وعندئذ اجتاز الوضع السياسي في العراق أزمة شديدة من الشعور بالخيبة بلغت ذروتها خلال الفترة من كانون الثاني إلى نيسان ١٩٢٩ .

ويمكن تلخيص الوضع في العراق في هذه المرحلة بكونه متمتعاً بسيادة وطنية ، وكونه خاضـعاً للانتداب ، وبكون الوزارة مسئولة بحكم الدستور تجاه البرلمان ، ولكنها خاضعة لنفوذ المستشارين البريطانيين .

وفي ١٤ أيلـول ١٩٢٩ اسـتلمت بغداد تصريحاً بريطانياً تضمن سياسة بريطانيا تجاه العراق ورد فيه استعداد بريطانيا ترشيح العراق للقبول في عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ ، وأن الحكـومة الـبريطانية سـتبلغ مجلـس العصبة بالتخلي عن مشروع معاهدة ١٩٢٧ ، ورفع توصية بإدخال العراق في العصبة ، وقد أعرب وكيل المندوب السامي السير روبرت بروك بـوبهام الـذي خلـف كلايـتون بعـد وفاتـه عـن رغـبة حكومته في عقد معاهدة جديدة ، والاستعداد لتنظيم العلاقة بين الطرفين عندما يصبح العراق عضواً في عصبة الأمم .

ثم أكفهر الجو السياسي في العراق ما بين أواخر أيلول ١٩٢٩ وأوائل آذار ١٩٣٠ مما أدى إلى سقوط وزارتين عراقيتين ، وحل المجلس النيابي بعد أن لم يكن قد أمضى دورته الاعتيادية أكثر من بضعة أشهر .

وعـندما تشكلت وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة في ١٩ أيلول ١٩٢٩ أخفقت منذ أوائل عهدها في محاولة التوفيق بين الأماني الوطنية وموقف وكيل المندوب السامي " الميجـر يـوتك " الذي لم ينفك عن اعتبار القول الفصل في العلاقات بين الطرفين إنما هو قول الجانب البريطاني .

تـأزم الوضـع بسبب إصرار بريطانيا على وجوب عقد المعاهدة الجديدة في صيغة لا تخـتلف بمـضمونها كـثيراً عـن المعاهدة السابقة ، وأخذت المعارضة الوطنية تتهم حكومة الـسعدون بالتراجـع عـن مطالب الشعب وصارت تضغط عليه بالمطالبة بإلغاء الانتداب وإنجاز الاستقلال غير المشروط .

وفي أثناء مناقشة خطاب العرش في جلسة النواب في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ شنت المعارضة على السعدون حملة شعواء واتهمته بعدم الإخلاص للقضية العراقية .

انتحار عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء:

وقد دافع عن سياسته موضحاً العقبات التي تعترض سير المفاوضات، ولكن يبدو أن الوضع بلغ حداً كبيراً من اليأس، وبقيت تنازعه عوامل شتى منها إخلاصه لوطنه وحبه له وشعوره بضعفه وقوة المستعمر الإنجليزي، مما جعله يقدم على الانتحار في مساء ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ تاركاً وصيته التي جاء فيها: (الأمة تنتظر الخدمة والإنجليز لا يوافقون).

ثم ألف ناجي السويدي وزارته في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩، وكانت في إطارها العام مماثلة لسابقتها من حيث الأشخاص والمجتمع الوزاري، وسرعان ما نشب الخلاف بينها وبين دار الاعتماد البريطاني، ولقد بلغ الخلاف مداه عندما أقرت الوزارة ضمن ميزانية الدولة إنهاء خدمات خمسة مفتشين إداريين بريطانيين، مما جعل المندوب السامي يرفض القرار، فما كان من الوزارة إلا الاستقالة بعد أن أصدرت بياناً للشعب شرحت فيه أسباب الاستقالة وظروفها.

نوري السعيد يؤلف الوزارة:

زاد حدة المعارضة الوطنية، وقام الشعب العراقي بمظاهرات صاخبة محتجاً على تدخل المندوب السامي، وتأزمت العلاقات العراقية البريطانية، ودخلت في صراع لم ينهه إلا تشكل وزارة جديدة برئاسة نوري السعيد الذي بدأ المفاوضات مع الجانب البريطاني في بغداد، ولكن الصحافة العراقية انتقدت سير المفاوضات السرية تلك وتوقعت لها الفشل. ثم ختمت المفاوضات في الثلاثين من حزيران ١٩٣٠، وتم التوقيع على المعاهدة في بغداد ولندن في ١٨ تموز ١٩٣٠، وقد ألف نوري السعيد في ١٤ تشرين الأول ١٩٣٠ حزباً باسم "حزب العهد الجديد" لتأييد سياسته، وأصدر جريد ة باسم " العهد الجديد " أخذت تدعو للتفاهم مع الإنجليز، كما أن ياسين الهاشمي ألف حزباً في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ باسم " حزب الإخاء الوطني "، وكون مع الحزب الوطني العراقي جبهة معارضة سياسة نوري السعيد والوقوف بوجه المعاهدة الجديدة.

معاهدة الاستقلال ودخول العراق عصبة الأمم:

عرضت المعاهدة بعد إبرامها على المجلس النيابي الذي جرى انتخابه مجدداً بعد أن حل المجلس السابق للنظر في لائحة المعاهدة، وقد جوبهت المعاهدة من قبل المعارضة

بالرفض، ولكن المجلس المنتخب وافق عليها بالتصويت وقبلها بالأغلبية، ثم عرضت على مجلس الأعيان فوافق عليها أحد عشر عضواً وخالفها خمسة أعضاء.

تألفت المعاهدة من إحدى عشرة مادة مع ملحق للشؤون العسكرية، وملحق مالي، وعدد من الرسائل الموضحة التي تبادلها الطرفان المتفاوضان. كما ألحق بالمعاهدة اتفاقية قضائية وقع عليها في آذار سنة ١٩٣١، وحلت محل سابقتها التي كانت ملحقة بمعاهدة سنة ١٩٢٢ وضمنت بضعة مناصب خطيرة في ميدان القضاء العراقي.

ولما ذاعت محتويات هذه المعاهدة المعقدة تناولها ساسة العراق وصحافته بالنقد والتجريح، إذ اعتبرتها حكماً انتدابياً مقنعاً وفيها شروط لا تتفق مع الاستقلال، لأن العراق أصبح بموجبها مقيداً بالنفوذ والمصالح البريطانية إلى حد بعيد.

أما الملك ورئيس الوزراء فقد رأيا فيها خطوة أولى موفقة خطت بالعراق إلى الاستقلال التام مع حفظ بعض المصالح البريطانية.

وفي ٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٧ قرر مجلس عصبة الأمم " أن المعلومات المتوفرة لدى اللجنة تسوغ الاعتقاد أن العراق اليوم حكومة مستقرة وإدارة قادرة على تسيير شؤون الحكومة الجوهرية بصورة منتظمة، وأن في استطاعته المحافظة على الأمن العام في القطر كله، ولديه مصادر مالية وافية لسد حاجات الحكومة الاعتيادية بصورة منظمة، وله قوانين ونظام قضائي مما يضمن العدل المطرد للجميع على السواء " . . .

وبعد المذاكرة بين أعضاء المجلس، أقر بإجماع الأراء قبول العراق في العصبة، وأصبح العراق الدولة السابعة والخمسين من أعضاء الجمعية، وانتهت عندئذ مهام المعتمد السامي، وحل محله السفير البريطاني لتمثيل دولته.

عهد الاستقلال الوطني "الشكلي"

وفاة الملك فيصل الأول وتولي ابنه غازي العرش:

أيدت الحكومة البريطانية تنصيب فيصل الأول ملكاً على العراق، فلما تولى العرش برهن على أنه رجل دولة مقتدر وسياسي ذكي وماهر استطاع أن يتحرك بهدوء وحذر لكسب ثقة وتأييد الشعب العراقي، وفي نفس الوقت كان عليه أن يماشي السياسة البريطانية ويساير المعتمد السامي البريطاني، وقد اعتمد على مبدأ (خذ وطالب) في تعامله مع الإنجليز، ووطد علاقاته مع مختلف القوى والحركات السياسية والاجتماعية في العراق بما فيها القوى الوطنية المعارضة، فكان يتقرب من فئة سياسية لينال تنازلات من الفئة الأخرى، وكانت غايته التقليل من النفوذ البريطاني دون إثارة حفيظتهم عليه والتي قد تؤدي إلى خلعه من العرش (كما خلعه الفرنسيون من عرش سوريا عام ١٩٢٠).

نجح الملك فيصل بذكائه وكياسته في أن يكون نقطة الالتقاء ومركز الثقل بجميع القوى والمصالح السياسية والاجتماعية، وأن يكون الموجه والموازن لحركتها، وقد استعمل نفوذه من أجل تقليل الاحتكاك والتصادم بين الأطراف المتنازعة والمتنافسة، إلا أنه – قبل وفاته بفترة قليلة أي في شهر تموز ١٩٣٣ـ قامت مجموعة من الأشوريين المرتبطين بالحكومة البريطانية بتمرد ضد الحكومة في شمالي الوطن عندما كان الملك في لندن، وقد قام الجيش العراقي بقيادة بكر صدقي بقمع التمرد بعنف وشدة وبتأييد من الأمير غازي (نائب الملك) ورئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ووزير الداخلية حكمت سليمان، وقد أرسل الملك فيصل برقيات إلى المسئولين يطالبهم بالتعامل باللين والتحلي بالصبر، إلا أن توصياته لم تلق استجابة لأن الجماهير اعتبرت عمليات الجيش تعزيزاً لحرصه على الاستقلال والمتعة، وقد حظي الأمير غازي والعقيد بكر صدقي بحب الشعب العراقي وتقديره، وكانت هذه الحادثة مفتاحاً لتدخل الجيش العراقي في أمور السياسة مستقبلاً لما لاقاه من تأييد وإعجاب وتشجيع لدوره في قمع التمرد المدعوم من قبل بريطانيا.

وفي الأول من آب ١٩٣٣ وبعد القضاء على التمرد عاد الملك فيصل الأول إلى العراق لتصفية الجو المتأزم بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية، ثم سافر إلى

سويسرا لغرض المعالجة الطبية، وفي السابع من أيلول عام ١٩٣٣ توفي هناك، وبوفاته ترك فراغاً كبيراً كان له أبلغ الأثر على مستقبل العراق عامة ومستقبل العائلة الهاشمية الحاكمة بصورة خاصة.

وفي اليوم التالي لوفاة الملك فيصل توج ابنه الوحيد غازي ملكاً على العراق. لقد كان غازي -عند تتويجه- شابا يافعاً قليل الخبرة، وفي خلال السنين الأولى من فترة حكمه - بصورة خاصة- ترك إدارة شؤون البلاد إلى مجلس الوزراء ورجال الطبقة الحاكمة والذين كانوا يتنافسون على السلطة ويحاولون إرضاء السفارة البريطانية.

انتهى بوفاة الملك فيصل دور البلاط الملكي كمركز للثقل السياسي والمحرك الأساسي لسياسة العراق الخارجية والداخلية، ولم يعد بمقدور الملك الشاب الموازنة بين القوى والمصالح الوطنية وبين السفارة البريطانية والقوى السياسية والاجتماعية الموالية لها، لذا شهدت فترة حكمه بين (١٩٣٣-١٩٣٩) اضطرابات وانتفاضات عشائرية كثيرة وانقلابات عسكرية متعددة أدت إلى دخول الجيش معترك السياسة وفرض سيطرته على الحياة السياسية في العراق عدة مرات.

الأحزاب والتجمعات السياسية:

في الثلاثينيات لعبت الأحزاب والتجمعات دوراً كبيراً في تسيير الحياة السياسية في البلاد، وزادت في بلورة الخلافات وزيادة حدة التوتر والتنافس، وكانت سياسة معظم هذه الأحزاب تتركز على تحديد موقف كل مجموعة من الوجود البريطاني في العراق (خلال فترة الانتداب والاستقلال)، ويمكن تقسيم هذه الأحزاب والقوى السياسية إلى ثلاث مجاميع رئيسية هي:

١ - المجموعة المؤيدة لبريطانيا:

وكان بعض أعضائها يعتقدون بأن العراق ما يزال بلداً فتياً وضعيفاً ويحتاج إلى معونة بريطانيا " العظمى " وإشرافها لكي ينمو ويتطور إلى دولة مستقلة حديثة، ولم تكن لهذه الفئة من السياسيين عقيدة سياسية ثابتة أو موحدة تربطها سوى اتفاق أفرادها على مبدأ التعاون مع بريطانيا وخدمة مصالحها الاستعمارية، وكانت الأحزاب التي تمثل هذه المجموعة هي حزب العهد، وحزب التقدم، وحزب الأمة الاشتراكي، وحزب الأمة الدستوري.

أما الفئة الثانية فكانت ترى أن بريطانيا تفرض سيطرتها على العراق وتمارس توجيه السياسة العراقية وفقاً لمصلحتها ورغباتها، لذا فإن الساسة العراقيين مضطرون إلى الاعتراف بالنفوذ البريطاني والتعاون معه وإرضاء الحكومة البريطانية من أجل الحصول على أوسع التنازلات لتحقيق استقلال العراق وإكمال سيادته في المستقبل، وكان الملك فيصل الأول مؤمناً بهذه السياسة ويتبعه رجال كثيرون.

٢ - المجموعة الوطنية المعارضة لنظام الحكم الملكي ورجاله:

وقد وقف أعضاؤها موقفاً صلباً ضد النفوذ البريطاني، وعملوا جاهدين على إزالته وحصول العراق على الاستقلال التام، وقد ناضلوا لتحقيق أهدافهم رغم المحاولات التي جرت لإسكات أصواتهم بالقوة والعنف مرة أو الاسترضاء، وقد فشلت المساعي للقضاء على هذه المجموعة لصلابة إيمان أعضائها، وبالرغم من قلة عددهم وضعف تنظيمهم وشحة إمكانياتهم ورغم المحاولات المستمرة بتعطيل صحفهم وغلق مقرات أحزابهم ونواديهم فقد نجحوا في خلق رأي عام وطني مناهض للوجود الاستعماري ومطالب بالاستقلال والحرية والحياة الحرة الكريمة، وعبروا عن طموحات الشعب الذي كان يعاني من التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي. لذا فقد تمتعت المعارضة الوطنية بتأييد شعبي واسع جداً.

٣ - مجموعة "المعارضة الشكلية" أو "المؤقتة داخل نظام الحكم":

وكانت تقف متوسطة بين المجموعتين الأولى والثانية وتعارض الوجود البريطاني والمعاهدات العراقية - البريطانية عندما تكون خارج الحكم، ولكنها عندما تدعى لتأليف الوزارة والمشاركة فيها تصبح جزءاً من النظام السياسي الذي كانت تعارضه.

استغلال العشائر في الصراع على السلطة:

في غياب السلطة المركزية بسبب ضعف الملك وفي غياب الممارسات الديمقراطية الحقة وغياب الفرص الحقيقية أمام الأحزاب والتجمعات والشخصيات السياسية من أجل القيام بدورها وتحقيق أهدافها وغايتها؛ اضطر معظم الأحزاب والمجموعات السياسية إلى التحالف مع فئات غير سياسية (كالعشائر والجيش) تملك قوة السلاح والأفراد من أجل مساعدتها للوصول إلى الحكم، وقد شهدت هذه الحقبة العديد من التمردات العشائرية، كما شهدت العديد من الانقلابات العسكرية التي أدت إلى إسقاط الحكومة القائمة وتبديلها بحكومة أخرى تخدم مصالح جماعة الانقلاب.

وفي عامي ١٩٣٤ـ١٩٣٥ تحالفت بعض القوى السياسية من أمثال ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان مع البعض من رؤساء عشائر الفرات الأوسط أمثال عبد الواحد الحاج سكر وعلوان الباسري ومحسن أبو طبيخ للقيام بحركة مسلحة ضد حكومتي على جودت الأيوبي وجميل المدفعي أدى إلى إسقاطهما، واضطر الملك إلى تكليف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة وإنهاء الحركة.

وفي مايو عام ١٩٣٦ قامت بعض العشائر في الفرات الأوسط وجنوبي العراق بحركة أخري ضد حكومة ياسين الهاشمي وبتشجيع من بعض الساسة المناوئين لحكومة ياسين الهاشمي، فأصدرت الحكومة أوامرها إلى الفريق بكر صدقي بالتحرك والقضاء على تحرك رجال العشائر، فتوجه على رأس قوة عسكرية وسحق التحرك بعنف، وقد خلفت هذه القسوة واستخدام الجيش في القضاء على حركات عشائرية محلية رد فعل قوي بين أوساط الجيش والشعب، وكان الاستياء موجهاً إلى ياسين الهاشمي.

وقد استغلت المعارضة (حكمت سليمان وجماعة الأهالي) هذه الحادثة للتشهير بحكومة الهاشمي وإضعافها، كما أنها دفعت حكمت سليمان للاتصال ببكر صدقي للعمل بصورة جدية من أجل إسقاط حكومة ياسين الهاشمي.

الانقلاب العسكري الأول (انقلاب بكر صدقي) :

كان يبدو ظاهرياً وكأن حكومة ياسين الهاشمي قد أحكمت سيطرتها على مقاليد الأمور في العراق، وإنها في وضع مستقر خاصة وأنها تحالفت مع مجموعة نوري السعيد وجعفر العسكري، وكانت لها علاقات جيدة مع قادة الجيش العراقي وضباطه (وكان طه الهاشمي شقيق ياسين الهاشمي رئيساً لأركان الجيش)، كما أن حكومة الهاشمي عمدت على إسكات أصوات المعارضة، وحلت الأحزاب السياسية، وطاردت عدداً من العناصر المناوئة، وأغلقت العديد من الصحف، كما التزمت العشائر الهدوء، وقد كسبت حكومة الهاشمي تأييداً واسعاً على الصعيد العربي، حيث تبنت سياسة ذات إطار عربي قومي، وساعدت حركات التحرر العربي وخاصة سوريا وفلسطين، وأصبح العراق مركزاً نشطاً للمناضلين العرب.

وقد مدت حكومة الهاشمي الثوار العرب بالمال والسلاح، وأرسلت ضباطاً عراقيين " بصورة سرية " لتدريبهم.

إلا أن حكمت سليمان سئم من بقائه خارج الحكم، وكانت تربطه علاقة صداقة وثيقة بالفريق بكر صدقي، فاتفقا على الإطاحة بحكومة ياسين الهاشمي عن طريق انقلاب عسكري تقوده القطاعات العسكرية المعسكرة في جلولاء والتي هي بإمرة الفريق بكر صدقي، ووعده حكمت سليمان بإسناد جماعة الأهالي وأن يضمن له التأييد الشعبي.

قبل أسبوع واحد من قيام انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ أعلم حكمت سليمان أعضاء الهيئة المؤسسة لجمعية الإصلاح الشعبي بأن ضباط الجيش بقيادة الفريق بكر صدقي قد قرروا القيام بانقلاب عسكري للإطاحة بحكومة ياسين الهاشمي، وأن بكر صدقي أرسله إليهم طالباً تأييدهم ودعمهم، فإن وافقوا فإنهم سيشاركون في الحكم بعد نجاح الانقلاب، وإن رفضوا فإن قادة الجيش سيتصلون بجماعة سياسية أخرى تشاركهم في الانقلاب، فقرر أعضاء الجمعية تأييد الانقلاب ضمن شروط محددة أهمها: أن يرجع الجيش إلى ثكناته بعد نجاح الانقلاب، وأن يكون منهاج الحكومة الجديدة مبنياً على مبادئ جمعية الإصلاح الشعبي. وقد وافق بكر صدقي على شروط الجمعية، وأعطاهم حق اختيار أعضاء الوزارة (ماعدا وزير الدفاع الذي ترك اختياره لنفسه).

في الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ قامت عدة طائرات من سلاح القوة الجوية العراقية بإلقاء مناشير فوق مدينة بغداد تعلن للشعب العراقي قيام الجيش بانقلاب عسكري لتغيير حكومة ياسين الهاشمي بحكومة أخرى " تخدم المصلحة الوطنية وتعمل من أجل الشعب "، ودعت الجماهير إلى مساندة الانقلاب ودعمه، وقد وقّع البيان الفريق بكر صدقي " قائد القوات الوطنية الإصلاحية " (كما سمى نفسه)، وكان من المتفق عليه أن يكون إلقاء المناشير بمثابة ساعة الصفر لتنفيذ الانقلاب، فتوجه حكمت سليمان إلى القصر (البلاط) الملكي وقدم إلى الملك رسالة موقعة من الفريق بكر صدقي وعبد اللطيف نوري (قائد الفرقة الأولى)، يطلبان فيها تنحية ياسين الهاشمي عن الحكم وتشكيل وزارة وطنية من الشعب يرأسها حكمت سليمان، وفي حوالي الساعة ١١,٣٠ صباحاً قامت طائرات أخرى بإلقاء عدة قنابل على مبنى الحكومة (القشلة) إشعاراً للملك والحكومة بجدية الحركة وإنذاراً أخيراً لتحقيق مطالب الجيش الذي كان قد أخذ يتقدم نحو بغداد، وعلى أثر ذلك عقد الملك غازي اجتماعاً طارئاً حضره كل من ياسين الهاشمي ونوري السعيد وجعفر العسكري

كما حضره السفير البريطاني في بغداد، وبعد مناقشات طويلة رضخ الحاضرون لمشيئة الانقلاب، ووافق الهاشمي على تقديم استقالته، وتقرر أن يكلف حكمت سليمان بتشكيل الوزارة الجديدة، وتبرع جعفر العسكري (وزير الدفاع) بالتوجه إلى طريق بعقوبة لملاقاة الجيش وإقناع القوة المتقدمة بالرجوع إلى معسكراتها، ولما علم بكر صدقي بمجيء جعفر العسكري لملاقاته قرر قتله في الحال، فقتل رمياً بالرصاص قرب خان بني سعد، واستمر الجيش في تقدمه نحو بغداد فوصلها الساعة الرابعة عصراً، ودخلها دخول المنتصرين، وفي الساعة السادسة مساء نفس اليوم أعلن عن تشكيل حكومة الانقلاب برئاسة حكمت سليمان، وكان جل أعضائها من جمعية الإصلاح الشعبي.

حكومة الانقلاب:

كان من المهام الأولى لحكومة الانقلاب هو إعادة الأوضاع الطبيعية إلى البلاد، وتهدئة قلق السفارة البريطانية التي فوجئت بقيام الانقلاب، وقد سارع حكمت سليمان إلى الاتصال بالسفير البريطاني، وعمل جهده لكسب ثقة السفير، وأكد بأنه لن يكون هناك تغيير جوهري في سياسة العراق، ووعد برجوع الجيش إلى ثكناته، وأعلمه أن بكر صدقي لا يطمح في أن يكون غير رئيس لأركان الجيش وأنه لن يتدخل في السياسة.

ثم قامت الحكومة الجديدة بإعفاء المسؤولين من جماعة الحكومة السابقة، وتعيين عناصر جديدة مؤيدة لها، ونظمت العناصر اليسارية والأقليات مظاهرات واسعة في بغداد تأييداً للانقلاب الذي كان الأول من نوعه في العراق والوطن العربي.

لم تمض فترة طويلة حتى دب الخلاف بين الوزراء من (أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي) من جهة وبين بكر صدقي وأعوانه من الضباط من جهة أخرى، فقد أخذ بكر صدقي يتدخل في تسيير أمور الدولة ويفرض رأيه على المسؤولين، ويصدر الأوامر دون الرجوع إلى مجلس الوزراء والوزير المختص، وقد حاول حكمت سليمان لفترة طويلة تخفيف حدة الخلاف وتقريب وجهات النظر بوقوفه طرفاً وسطاً بين الجماعتين المتنازعتين، ولكنه فشل في مسعاه لأن بكر صدقي كانت قد استهوته السلطة فازداد إصراراً على ممارسة نفوذه في شؤون البلاد، فتدخل في الانتخابات، وحدد حرية العمل السياسي، ومارس عمليات الاغتيال السياسي لعدد من مناوئيه، فتأزم الوضع وزادت حدة الخلاف، ووقف حكمت سليمان إلى جانب بكر صدقي متنكراً لجماعته، فقدم الوزراء الإصلاحيون استقالتهم في ١٩ حزيران ١٩٣٩، وبانسحابهم من الحكم خسرت

حكـومة حكمـت سـليمان تأيـيد جمـيع الفـئات السياسية المتواجدة في الساحة العراقية، وفقدت أي تأييد شعبي وأصبحت ألعوبة بيد بكر صدقي.

وقد شعرت العناصر القومية داخل الجيش وخارجه بضرورة توحيد الجهود لإسقاط الحكـومة، حيث إن سياسة هذه الحكومة كانت قد ابتعدت عن الخط القومي، وأهملت القيام بالمهمات القومية الملقاة على عاتقها، وازدادت تقرباً إلى تركيا وإيران.

بالإضـافة إلى ذلـك، فـإن الحكـومة عملت على إبعاد العناصر القومية والوطنية في الجيش، وأضعفت دور الجيش في الساحة القومية، وقد تبلورت سياسة الحكومة في عقد ميـثاق سـعد أبـاد بين العراق وإيران وتركيا، وفي عقد معاهدة الحدود بين العراق وإيران عام ١٩٣٧.

معاهدة ١٩٣٧ بين العراق وإيران:

ظهرت الأطماع الإيرانية في العراق مجدداً بتسلم رضا بهلوي لمقاليد الحكم في إيران عام ١٩٢١، وما أن استقر الحكم حتى احتل عربستان عام ١٩٢٥، وأخذ بعدها يطالب بحقوق وامتيازات جديدة في شط العرب، وكان توقيت تقويم المطالب يتزامن مع شعور الشاه بالقوة من جهة ومعرفته بضعف الحكومة العراقية وازدياد مشاكلها من جهة أخرى.

ففـي عـام ١٩٤٣ شعر رضا بهلوي بضعف حكومة جميل المدفعي فطالبت الحكومة الإيـرانية بإعادة تثبيت الحدود العراقية - الإيرانية مجدداً وادعت بأن "اتفاقية الأستانة" المعقـودة عـام ١٩١٣ والـتي ثبـتت الحـدود بين البلدين كانت قد عقدت تحت "ظروف اسـتثنائية"، فكـان رد العـراق بأنـه يوافـق على الرجوع إلى المعاهدة التي سبقت اتفاقية الأسـتانة، وفي نفس الوقت فإنه يوافق على عرض الموضوع على محكمة العدل الدولية، وأنـه سـوف يقـبل بالقـرار الـذي تصدره المحكمة، وعند استلام ياسين الهاشمي رئاسة الـوزارة عـام ١٩٣٥ ذهب نوري السعيد إلى إيران في محاولة لتسوية النزاعات القائمة بين الـبلدين، وقد طلب الشاه عند مقابلته لنوري السعيد تنازل العراق عن ثلاثة كيلومترات مـن شـط العرب لكي تتمكن البواخر الإيرانية من استخدامها في الملاحة والرسو في ميناء عـبادان، ولكـن وزارة الهاشمـي التي كانت تشعر بالقوة رفضت الطلب واتخذت القرار الآتي:

(إن القانون الأساسي العراقي لا يجيز التنازل عن أي شبر من أرض العراق، ولهذا فـلا يمكـن إجابة طلب الشاه، إلا أنه من الجهة الثانية يوافق على إعطائه المسافة المذكورة

عن طريق الإيجار، بشرط أن تجيب إيران مطالب العراق المشروعة في بقية القضايا المختلف عليها).

وفي منتصف عام ١٩٣٧ استغلت الحكومة الإيرانية ضعف الحكومة العراقية وتخلخل موقفها الداخلي بسبب سلوكية بكر صدقي وإنفراديته في السلطة، وفقدان حكومة حكمت سليمان للتأييد الشعبي على الصعيدين المحلي والعربي، فأخذت إيران تطالب مجدداً بتنازلات من العراق عن حقه وسيادته في شط العرب، كما أن تطور الأحداث على الساحة الدولية ساعد على دفع الحكومة البريطانية لخلق تحالفات إقليمية وحل المشاكل القائمة من أجل استقرار المنطقة بضمان مصالحها السياسية والاقتصادية أمام توسع نفوذ ألمانيا النازية.

لذلك فقد عقدت حكومة حكمت سليمان معاهدة الحدود بين العراق وإيران في ٤ تموز ١٩٣٧ تنازلت بموجبها إلى إيران عن جزء من شط العرب مقابل عيادان بحيث يمر خط الحدود بمجرى المياه العميق لمسافة يقرب طولها من ٧,٧٥ كيلومتر لقاء اعتراف إيران بالحدود بين البلدين، وقد قامت مظاهرة في بغداد والبصرة عند تصديق المعاهدة في آذار ١٩٣٨.

مقتل بكر صدقي

وتكرار الانقلابات العسكرية بين ١٩٣٧-١٩٤١:

جرت محاولات عديدة لاغتيال بكر صدقي من جهات سياسية مختلفة، ونجحت هذه المحاولات عندما كان بكر صدقي في الموصل في طريقه إلى تركيا بحضوره مناورات عسكرية يقوم بها الجيش التركي.

وبغياب بكر صدقي عن مركز القوة بقي حكمت سليمان وحيداً في المسرح السياسي لا يجد من يدعمه، فاضطر إلى تقديم الاستقالة والتنحي عن الحكم.

ترك بكر صدقي بعد مقتله ظاهرتين أصبحتا تقليداً مألوفاً في الحياة السياسية العراقية:

الأولى: هي الانقلابات العسكرية لإسقاط الحكومة القائمة وتنصيب وزارة جديدة موالية لمجموعة الانقلاب.

والثانية: هي ظاهرة الاغتيال السياسي.

فبعد استقالة حكمت سليمان كلف الملك غازي جميل المدفعي تأليف الوزارة الجديدة من أجل إعادة الأوضاع الطبيعية إلى العراق بعد أن عانى الشعب العراقي من الفترات القلقة في ظل حكومة الانقلاب السابقة، وقد وافق جميل المدفعي على تأليف الوزارة بعد أن أخذ عهداً من قادة الجيش ورجال السياسة بعدم زج الجيش في الحياة العامة، وبتأييد سياسة حكومته التي ستقوم على مبدأ نسيان أحقاد الماضي، والتي سميت بسياسة "اسدال الستار"، وفعلاً حاول المدفعي تجاوز المرحلة السابقة التي اتسمت بالعنف والاضطراب، وانتهج سياسة محايدة ومسالمة تجاه الأطراف السياسية المختلفة، ولم يحاول أن يقتص حتى من جماعة بكر صدقي، إلا أن العناصر العسكرية والمدنية التي كانت تعمل على الإطاحة ببكر صدقي وأسقطت حكومة حكمت سليمان ضاق صدرها من هذه السياسة، وتحرك الساسة (وعلى رأسهم نوري السعيد ورشيد على الكيلاني) وأخذوا بها صورة سياسة الحكومة في العلن وفي السر، واتصلوا بقادة الجيش وقدموا لهم الوعود بتنفيذ سياسة وطنية قومية تخدم الوطن والأمة في حالة دعم الجيش لهم لتسلم مقاليد الحكم.

وقد نجح نوري السعيد أكثر من أقرانه في كسب تأييدهم فوضعوا قواتهم تحت أهبة الاستعداد للتحرك نحو بغداد، فأضطر المدفعي لتقديم استقالته، فكلف الملك نوري السعيد بتشكيل الوزارة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٣٨، وقد استمر دعم الضباط لنوري السعيد إلى حين اشتعال لهيب الحرب العالمية الثانية في نهاية عام ١٩٣٩ وبداية عام ١٩٤٠ حيث كشفت الأحداث الداخلية والعربية والعالمية اندفاع نوري السعيد في تأييد السياسة البريطانية، فتوقف دعم القادة العسكريين له وأخذوا يساندون منافسة رشيد على الكيلاني الذي أخذ يتقرب إليهم ويعمل على كسب تأييدهم معلناً أنه يسعى لخدمة أماني وطموحات الأمة العربية والوقوف موقف الحياد بين المعسكرين المتحاربين (الحلفاء والمحور).

مقتل الملك غازي:

كانت الأحداث المثيرة التي رافقت حكم الملك غازي قد دفعته إلى زيادة اهتمامه يوماً بعد يوم بالأمور السياسية، خاصةً بعد انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦، وقد عزز الملك علاقته بقادة الجيش وعدد من صغار الضباط، وتأثر بأفكارهم الوطنية والقومية، ووقع تحت تأثيرهم، فأسس إذاعة خاصة عام ١٩٣٨ وكان يذيع بنفسه فيندد بالاستعمار

الفرنسي لسوريا، ويهاجم المخططات الصهيونية ضد فلسطين العربية، كما يطالب بضم الكويت إلى العراق والتي كانت تسيطر عليها بريطانيا. وقد أثارت خطبه هذا الشعور القومي والوطني في نفوس أبناء العراق والأمة العربية، فظفر بحبهم وتأييدهم، كما أنه أخذ يستقطب العناصر القومية العسكرية والمدنية التي أصبحت تشكل خطراً واضحاً على المصالح البريطانية خاصة وأن بوادر الحرب العالمية الثانية قد أخذت تظهر في الأفق، وبدأت ألمانيا النازية تتحرك وتدعم جميع الحركات المناوئه لدول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا)، وأخذت بريطانيا وفرنسا تعلنان بأن كل من يقف ضد سياستها الاستعمارية – أي جميع حركات التحرر– إنما تخدم مصالح ألمانيا النازية ويقف في خندقها . . وكان نوري السعيد يكن كرهاً شخصياً للملك غازي.

وفي ليلة ٣ نيسان ١٩٣٩ أعلن عن مصرع الملك غازي بحادث اصطدام سيارة كان يقودها بنفسه، وهذا الحادث وقع في ظروف غامضة، وقال ناجي شوكت وزير الداخلية آنذاك: "بأن موت الملك غازي جاء نتيجة لعبة قذرة كان وراءها نوري السعيد".

وقد قامت مظاهرات ومسيرات ساخنة في جميع أنحاء العراق معلنة حزنها على الملك ومتهمة الحكومة البريطانية ونوري السعيد بقتله، وهاجمت جموع غاضبة من أهل الموصل مقر القنصلية البريطانية، وقتل القنصل البريطاني إثر هذا الهجوم، وقد كان مقتل الملك غازي أحد العوامل الأساسية التي عملت على إضعاف النظام الملكي وانهياره. وفي نفس الليلة اجتمع مجلس الوزراء وقرر تنصيب ابن الملك غازي الوحيد (فيصل الثاني) ملكاً على العراق، وكان يبلغ الرابعة من العمر، ونُصِّبَ خاله الأمير عبد الإله وصياً على عرش العراق لحين بلوغ الملك فيصل الثاني سن الرشد، وكان عبد الإله شاباً قلقاً قليل الخبرة والذكاء يفتقد الكثير من صفات القيادة والمسؤولية، ولذلك وقع فريسة سهلة بأيدي المؤيدين لبريطانيا ونوري السعيد فكان يؤيدهم وينفذ مطالبهم.

العراق والحرب العالمية الثانية:

أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا يوم ٣ أيلول ١٩٣٩، فأسرعت حكومة نوري السعيد بقطع العلاقات مع ألمانيا، وأصدرت أمرها بطرد أعضاء السفارة الألمانية من بغداد، واعتقال الرعايا الألمان، ثم سلمتهم إلى الحكومة الهندية، واقترح رئيس الوزراء إعلان العراق الحرب على ألمانيا وتقديم فرقتين عسكريتين للمشاركة في الحرب إلى جانب الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) في حربها ضد دول المحور (ألمانيا وإيطاليا)، لقد

كـان لتـسرع نـوري الـسعيد بقطـع العلاقات مع ألمانيا ووضع موارد وإمكانيات العراق لمساعدة بـريطانيا ثـم محاولـته إشـراك العـراق في القتال رد فعل قوي بين أوساط الجيش والشعب بصورة عامة وبين الأوساط القومية بصورة خاصة، خاصةً وأن بريطانيا وفرنسا كانـتا تحظـيان بكـراهية شـديدة بين أبناء الشعب العراقي بسبب سياساتهما الاستعمارية ضـد الـشعب العربـي، كذلك فإن الشعب في العراق كان يناضل من أجل التخلص من قـيود معاهـدة ١٩٣٠ والـتي تمـس سيادته واستقلاله، وكانت ألمانيا النازية توحي بالسر والعلـن بأنهـا تقـف مـع الـشعب العربـي في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي والبريطاني وتعلـن عـداءها للـيهود، وأحـرزت ألمانـيا في الـسنة الأولى من الحرب انتصارات باهرة وبـدت قـوة الحلفـاء وكأنهـا قـد شـارفت علـى الانهيار، وقد انعكس هذا التطور على الوضـع الـسياسي في العـراق فانـتظمت مخـتلف الفـئات والقـوى الـسياسية العراقية في معـسكرين متضادين دخلا في صراع مفتوح للسيطرة على مقاليد الأمور، وكان المعسكر الأول يـضم المجمـوعة الموالية لبريطانيا والمؤيدة للحلفاء وكان بها عدد من رجال الطبقة الحاكمـة والإقطاعـيين والـبرجوازيين ورؤسـاء العـشائر، ويرأس هذه المجموعة نوري السعيد.

أمـا المعـسكر الثانـي وهـو الأكثـر شـعبية فهـو المجمـوعة الوطنية والقومية المناوئة لـبريطانيا والحلفـاء، وضمنياً تعتبر أقرب في تأييدها لدول المحور لمعاداتها للاستعماريين (الفرنسي والبريطاني).

وقـد طالـبت هـذه المجموعة بالوقوف موقف الحياد بين الأطراف الدولية المتنازعة، ودعـت إلى تطبـيق بنود المعاهدات والمواثيق التي يرتبط بها العراق باعتدال دون الاندفاع بالوقـوف إلى جانـب بـريطانيا في حـربها مـع المحور، كما رأت وجوب استغلال فرصة الحـرب للتـساوم مـع بـريطانيا وفرنسا من أجل الحصول على تنازلات لتحقيق استقلال الأقطـار العـربية، وضـمان حـق الـشعب العربـي الفلـسطيني، وضمان تسليح الجيش العراقـي بأسلحة حديثة، والحصول على مكاسب اقتصادية لتطوير الأوضاع الاقتصادية في القـُطر.

وكـان يقـود هـذا المعـسكر عـدد مـن قادة الجيش وقادة الأحزاب، وانضم إلى هذه المجمـوعة عدد من رجال السياسة من أمثال رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت وناجي الـسويدي، كمـا حـصلوا على دعم بعض الشخصيات العربية المناضلة من أمثال الحاج

أمين الحسيني مفتي فلسطين وفوزي القاوقجي، وقد حصلت هذه المجموعة على تأييد واسع من قبل جماهير الشعب العراقي عامة وفي صفوف الجيش خاصة، وبدأ واضحاً في بداية عام ١٩٤٠ أن صداماً عنيفاً سيحدث في المستقبل بين هذين المعسكرين، وأن احتمال التعايش بين الفريقين المتناحرين أصبح ضعيفاً في ظل الظروف القلقة والتطورات السريعة وفي اتساع رقعة الحرب العالمية الثانية.

التطورات السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية:

عندما أشرفت الحرب العالمية على نهايتها بدأ يظهر أثر نتائجها المباشرة وغير المباشرة على المسرح السياسي العراقي، ففي منتصف عام ١٩٤٤ أُجبر الواصي عبد الإله نوري السعيد على تقديم استقالته وكلف حمدي الباجةجي بتأليف وزارة جديدة سميت بوزارة الوصي لأنه كان ذا اليد الطولى في اختيار أعضاء الوزارة، وأخذت الوزارة خطوات عديدة من أجل إعادة الحياة الطبيعية، فسمحت للنشاط السياسي والتنظيم النقابي، وأجازت الصحف المحلية، كما خففت من حدة تطبيق الأحكام العرفية التي كان معمولاً بها منذ فشل حركة مارس ١٩٤١.

كان لهذا التغيير الكبير عوامل كثيرة خارجية وداخلية فرضت نفسها على النظام السياسي وحملته على تغيير مساره ومنهجه بعض الشيء من أجل تخفيف تذمر الشعب وتأخير ثورته، وكان من أهم العوامل الخارجية ضعف بريطانيا بسبب الحرب الطاحنة، وخروج الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كدولتين عظميين، كما كان لدخول الاتحاد السوفيتي الحرب إلى جانب الحلفاء في "الجبهة الديمقراطية" أثر كبير على نشر الأفكار الشيوعية العالمية وفسح المجال أمام الحزب الشيوعي العراقي لممارسة نشاطه من قبل الحكومة، وذلك لوقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانب الحلفاء، وقد أقامت حكومة الباجةجي الثانيه علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي نهاية ١٩٤٤، كما كان لإعلان ميثاق الأطلسي وانضمام العراق إلى المؤتمر التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة، وكذلك للوعود الكثيرة التي أطلقها الحلفاء أثناء الحرب بمنح الشعب العربي حريته واستقلاله، والتصريحات العديدة من قبل المسؤولين ضد الدكتاتورية الفاشية والنازية وضرورة سيادة الديمقراطية والحرية، كان لكل ذلك أثر كبير على انتشار المبادئ الإنسانية وحق الشعوب في التحرر والديمقراطية والسيادة الوطنية، وكان لنضال الشعب العربي في فلسطين وسوريا وبسالته من أجل نيل حقه المشروع في

الحياة الحرة الكريمة . . كل هذه الأحداث العالمية والعربية كان لها أثر واسع وانعكاس مباشر على أفكار وطموح الشعب العربي عامة والعراق خاصة .

وقد عكست سنوات الحرب الطويلة والأزمات الاقتصادية تأثيرها على الأوضاع السياسية الداخلية بشكل مباشر ، فشهدت الساحة السياسية نشاطاً ملحوظاً وزيادة كبيرة في الوعي السياسي بين جميع طبقات الشعب العراقي ، كما كان لازدياد عدد الطلاب وخاصة في المعاهد العالية أثر كبير في تكثيف النشاط السياسي وزيادة فعاليته وانضمام الجماهير إلى جانب القوى السياسية المعارضة للنظام الملكي والمؤيدين لبريطانيا ، وقد كان لحركة مارس ١٩٤١ وإعدام قادتها الأثر العظيم في زيادة وعي الجماهير العراقية وفي معارضة القائمين بالحكم ، حيث كشفت تلك الأحداث الروح الوطنية العارمة التي يتمتع بها الشعب والجيش العراقي ، وكان لوقوف الوصي ونوري السعيد وبقية الطبقة الحاكمة ضد مشيئة الشعب واندفاعهم في الميل إلى بريطانيا إلى إعادتهم إلى كراسي الحكم بالقوة لإسنادهم مصالحها الاستعمارية ، وقد مس ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية والملابس وغيرها حياة الشعب اليومية التي عانى منها الأمرين لفترة أربع سنوات على الأقل ، وكان لكل ذلك أكبر الأثر في خلق رد فعل معاد للنظام السياسي ولرجاله الذين انتفعت من سياستهم فئة قليلة من التجار والمالكين ورؤساء العشائر .

وفي عام ١٩٤٤ أحدث تغيير في مواد القانون الأساسي العراقي (الدستور) أعطيت بموجبه للوصي عبد الإله صلاحيات دستورية أوسع من ذي قبل ، من ضمنها صلاحية إقالة الوزارة ، فشعر الوصي بقوة مركزه الإداري ، واغتر بسلطته الدستورية ، واستاء من نوري السعيد وامتداد نفوذه الواسع في أجهزة الدولة ، وفي ذلك من الوقت أخذ نوري السعيد ينشط على الساحة العربية ، فكانت له اتصالات وثيقة مع الساسة العرب ، ويعمل على حل مشكلة فلسطين ، ويخطط لتأسيس الجامعة العربية . كل هذه العوامل خلقت حساسية واضحة بين الوصي ونوري السعيد ، كما أن الاستياء العام من سياسة نوري السعيد ومواقفه كان ذا أثر واضح ، فقللت بريطانيا من دعمها وتأييدها لنوري السعيد ، وأخذت تنتقد سياسته وتهدده بعواقب الأمور ، واستغل عبد الإله هذه الفرصة لإبعاد نوري السعيد عن الحكم وإنهاء دوره – ولو إلى حين – وأخذ يلعب دوراً أكبر في بسط نفوذه وتمشية أمور الدولة وتحديد سياستها .

في ٢٧ كانـون الثانـي ١٩٤٥ ألقـى الوصي خطاباً في مجلس النواب أعلن فيه عن نية الحكـومة في تحقـيق إصـلاحات اجتماعـية وسياسـية واسـعة، وأكد ضرورة إعادة الحياة الـسياسية الطبيعية إلى العراق بفتح المجال أمام قيادة أحزاب سياسية مختلفة، وسن قانون انتخابات جديدة، وإنهاء الأحكام العرفية، وقد أعقب هذا الخطاب استقالة وزارة حمدي الـباجة جـي وتكليف توفيق السويدي بتأليف الوزارة الجديدة التي ضمت عناصر وطنية معـتدلة، واعتـبرت هـذه الـوزارة كمؤشـر لانتقال العراق إلى مرحلة جديدة، ووعدت الحكـومة الجديـدة بإعادة الحياة الطبيعية إلى العراق وإنهاء حالة الحرب والأحكام العرفية الاسـتثنائية، ورفـع الـرقابة العـسكرية وإغلاق السجون والمعتقلات وإطلاق السجناء، وإجـازة تأسـيس الأحزاب السياسية ونقابات العمال، وتحديث قانون الانتخابات، كما وعـدت بالعمل على رفع مستوى المعيشة لعموم أبناء الشعب العراقي وخاصة الفلاحين وبتوزيع الأراضي الحكومية (الأميرية) عليهم.

تعاقب الوزارات:

ثـم شـكل أرشد العمري وزارته في ١ حزيران ١٩٤٦ على أثر استقالة وزارة توفيق الـسويدي، فـوقفت الأحـزاب الـسياسية مـوقفاً معارضاً من هذه الوزارة، وقالت بأنها سـتواجه مقاومـة شعبية إذا أخلت بواجباتها، كما طالبت القوى الوطنية بإطلاق تكوين الأحـزاب السياسية، واعتبرته حقاً من حقوق الشعب لا يستطيع أحد سلبه، كما أدانت الأحـزاب الـسياسية موقـف الحكـومة مـن مجزرة (كاور باغي) في كركوك. لقد برهنت الطـبقة العاملـة العـراقية في إضـرابها الـذي انتهـي بمجزرة (كاور باغي) وفي الإضرابات الأخـرى في القطـر علـى روحهـا الـثورية، ورفعـت الـشعارات الـتي تطالـب الحكومة بالاسـتقالة، لإطلاقهـا الرصـاص علـى العمـال دفاعـاً عن شركة النفط. وفي ٣٠ آب ١٩٤٦ عقدت الأحزاب اليسارية الثلاثة (الاتحاد الوطني، الشعب، الوطني الديمقراطي) اجـتماعاً لـبحث الموقـف السياسي في العراق، وأصدرت احتجاجاً على سياسة الوزارة التعـسفية، وطالبت بتنحيتها وإقامة وزارة دستورية يرضى عنها الشعب، واضطر أرشد العمري إلى التخلي عن رئاسة الوزارة فقدم استقالته في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٤٦ بعد أن تأكد من عدم قدرته على ضرب الأحزاب وعجزه عن إجراء انتخابات بدون حدوث اضطرابات، بالإضافة إلى عدم رضا الأمير زيد نائب الوصي عن أسلوب معالجة الوزارة للموقف.

وبعد استقالة أرشد العمري شكل نوري السعيد وزارته التاسعة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ واشترك فيها ممثلون عن بعض الأحزاب كالوطني الديمقراطي والأحرار، وقد استنكرت بعض الأحزاب مثل حزب الاستقلال والاتحاد الوطني والشعب مشاركة هذين الحزبين في حكومة نوري السعيد. وبهذا حقق نوري السعيد نتيجتين هامتين:

١ ـ خلق انشقاق بين الأحزاب وفسخ التضامن والتماسك بينها.

٢ ـ إجراء انتخابات نيابية بصورة تضمن نجاح مؤيديه وأنصاره.

وأسرع نوري السعيد بعد ذلك بحل مجلس النواب معلناً أن هدف الوزارة الجديدة إجراء الانتخابات النيابية. لقد عملت هذه الحكومة على التدخل بشكل مباشر في الانتخابات مما أدى إلى نجاح ممثلي الحكومة وفشل الأحزاب السياسية في الحصول على مقاعد في المجلس النيابي، باستثناء الحزب الوطني الديمقراطي الذي فاز بخمسة مقاعد فقط، وفضحت بقية الأحزاب تزوير الانتخابات، وأكدت أن المجلس الجديد لا يمثل الشعب، ودعت إلى انتخاب مجلس نيابي ديمقراطي.

كانت النتيجة الأولى لاشتراك الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار في وزارة نوري السعيد القضاء على التعاون الذي كان قائماً بين الأحزاب السياسية، ذلك التعاون الذي استطاع الوقوف بقوة ضد وزارة أرشد العمري، فبدأت حملات الاتهامات بين الأحزاب وتفرقت صفوفها مما سهل على وزارة نوري السعيد إجراء الانتخابات بالصورة التي تريدها.

شنت وزارة نوري السعيد هجوماً عنيفاً على الأحزاب السياسية مما اضطر ممثلي الأحزاب المشاركة فيها إلى الانسحاب، وأعقب هذا الانسحاب من الوزارة حملة موجهة إلى الحياة الحزبية، وكان باكورة أعمال الوزارة في هذا الاتجاه اكتشاف التنظيمات السرية لبعض الأحزاب.

نجح نوري السعيد مؤقتاً في تحقيق هدفه، ولكنه لم يلبث أن واجه مجدداً معارضة شديدة من جانب الأحزاب عندما اتجه إلى عقد معاهدة مع تركيا عام ١٩٤٦، وعندما دارت المفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية لعقد معاهدة جديدة بدل معاهدة عام ١٩٣٠ زادت هذه المعارضة، وتحولت إلى وثبة وطنية في يناير ١٩٤٨، وبما أن الأحزاب السياسية الخمسة قد أصدرت بياناً استنكرت فيها الأسلوب المتبع في الانتخابات النيابية ومطالبتهم الحكومة بالاستقالة وحل مجلس النواب وإجراء

انتخابات نيابية حرة، فقد عقد مجلس الأمة اجتماعاً غير اعتيادي في ١٧ آذار وأعلن في خطاب العرش استقالة وزارة نوري السعيد وتأليف وزارة جديدة مستقلة، وانتخب عبد العزيز القصاب رئيساً لمجلس النواب وصالح جبر رئيساً لمجلس الأعيان، وعقد المجلسان جلسة مشتركة لبحث تطورات القضية الفلسطينية، واتخذا قراراً بتحذير الحكومتين البريطانية والأمريكية من مسؤولية أعمالهما إزاء القضية الفلسطينية، وإرسال وفد عراقي للمطالبة باستقلال فلسطين في هيئة الأمم المتحدة ومقاطعة البضائع الصهيونية.

وأعقب استقالة وزارة نوري السعيد في ١١ آذار ١٩٤٧، تشكيل الوزارة الجديدة من قبل صالح جبر في ٢٩ آذار ١٩٤٧، غير أن الوزارة الجديدة قوبلت بالمعارضة من قبل جميع الأحزاب السياسية التي أعلنت أن الهدف من مجيء الوزارة الجديدة إنما هو لتنفيذ السياسة الرامية إلى إنشاء التكتلات والمشاريع التي تربط العراق بعجلة الاستعمار، ووصف الوزارة الجديدة بأنها جزء من الخطة التي تقرر السير عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لتوجيه سياسة العراق العامة وجهة تؤول من حيث النتيجة إلى تحقيق المشاريع الاستعمارية وضياع أماني الأمة وآمالها والإبقاء على الوضع الشاذ.

أعلنت وزارة صالح جبر منهاجها الوزاري الذي تضمن النقاط التالية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية:

١ـ تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية على أساس ضمان المصالح المتبادلة بين البلدين.

٢ـ اعتبار القضية الفلسطينية قضية العراق بالذات والعمل على إنقاذها من الأخطار التي تتعرض لها.

٣ـ تعزيز صلة العراق مع جاراتها تركيا وإيران وتقوية الروابط السياسية والاقتصادية معهما عملاً بروح ميثاق سعد أباد.

أما عن السياسة الداخلية فتضمن المنهاج إصلاح الجهاز الإداري وإصلاح الجيش وتجهيزه بالأسلحة والآليات الحديثة، بالإضافة إلى كثير من الأمور الأخرى التي تتعلق بالقضايا الداخلية. وكانت الأزمة الاقتصادية من أهم القضايا التي واجهت حكومة صالح جبر، وقد ناقشت مقالات عديدة هذه الأزمة ودعت الحكومة إلى تخليص الشعب منها بدلاً من توجيه اهتمامها إلى التضييق على الحركة الوطنية، كان عام ١٩٤٧ عاماً

ينذر بالانفجار الشعبي بسبب الأزمة الاقتصادية وتعاظم الإرهاب ضد القوي الوطنية والمعارضة والحركة النقابية، وقد استخدمت الحكومة أساليب شديدة ضد الصحافة والأحزاب، مما دفع القوى الوطنية إلى مقاومة الحكومة وإثارة الاضطرابات ضدها، وكانت الأحزاب قد عارضت الوزارة الجديدة لاعتقادها بأن الهدف من مجيئها هو تنفيذ السياسة الاستعمارية الرامية إلى إنشاء التكتلات والمشاريع الاستعمارية التي تربط العراق بعجلة الاستعمار.

التصدي لمعاهدة ١٩٤٨:

وأوغلت الوزارة في اضطهاد الأحزاب المعارضة وتقييدها للحريات فعطلت الصحف الحزبية والمعارضة وعطلت حزبي الشعب والاتحاد الوطني، وأبرمت اتفاقيتين مع تركيا وإيران ومع الأردن، وعارضت الأحزاب هاتين المعاهدتين بشدة، ونددت بأهدافهما باعتبارهما معاديين لمصالح الشعب ولشعوب الشرق الأوسط، ثم بدأت المفاوضات الرسمية بين العراق وبريطانيا في ٧ آيار ١٩٤٧ في قصر الرحاب تحت إشراف الوصي عبد الإله استمرت حتى ١٧ آيار ١٩٤٧ ثم انقطعت ليستأنفها الوصي بنفسه في لندن في تشرين الأول من نفس العام، ومن ثم في بغداد، واتفقوا على أن تجري المفاوضات في السفارة البريطانية حرصاً على سريتها، واستمرت المفاوضات من ٢٢ تشرين الثاني إلى ٤ كانون الأول من عام ١٩٤٧م، وقد تقدم الجانب البريطاني بمسودات متعددة للمعاهدة الجديدة على ضوء ملاحظات الجانب العراقي ومقترحاته إلى أن تم الاتفاق على كثير من المبادئ والنصوص.

وقد تسربت إلى الجماهير والقوى الوطنية الخطوط العريضة للمعاهدة الجديدة واعتقدوا أنها أشد وطأة من سالفتها معاهدة ١٩٣٠م، فقد اعتبرت قاعدتي الحبانية والشعبية ملكاً للحكومة العراقية، ولكن تحت إشراف مجلس دفاع مشترك بين الطرفين، وإلزام العراق بأن يقف إلى جانب حليفته في أي نزاع تدخل فيه، وبأن يصرف العراق من حسابه الخاص على القواعد والمنشآت العسكرية المشتركة. أدرك الوطنيون على اختلاف ميولهم السياسية خطر ذلك على استقلال البلاد وسيادتها الوطنية، فقامت الأحزاب الوطنية بتحشيد الرأي العام وتعبئته لرفض جميع المشاريع والمعاهدات المخلة بالسيادة والاستقلال الوطني، فشكلت لجنة طلاب الكليات والمعاهد لتنسيق نشاط الطلاب، وكانت هذه اللجنة تمثل جميع الأحزاب الوطنية السرية والعلنية، ومهمتها تحشيد

الجماهير الشعبية لإحباط المعاهدة. وأصدرت الأحزاب المجازة بياناتها عن عدم جدارة الحكومة القائمة آنذاك بالاضطلاع بمثل هذه المهمة لأنها لا تتمتع بثقة الشعب، ولا تستطيع تحقيق أماني الأمة في إنجاز مثل هذه المهمة الخطيرة التي يتوقف عليها استقلال العراق وسيادته ومصيره، وأن مهمة المفاوضات يجب أن تقوم بها حكومة يسندها مجلس منتخب انتخابات حرة لتحقيق استقلال العراق التام واستكمال سيادته بجلاء القوات الأجنبية عنه، وعدم توريط البلاد بأية التزامات تنقص من سيادته وتحد من استقلاله.

استقبلت الجماهير العراقية المفاوضات وتوقيع المعاهدة بطريقة أخرى، هي النضال لإسقاطها، وكانت بداية النضال عندما أعلن وزير الخارجية عن بدء المفاوضات، فاجتمع طلاب كلية الحقوق يوم ٥ كانون الثاني واتجه المجتمعون إلى مجلس الوزراء والبلاط الملكي والسفارتين البريطانية والأمريكية للاحتجاج على تقسيم فلسطين وعلى المعاهدة العراقية — البريطانية التي تنوي الحكومة عقدها، وقد قابلت الحكومة هذه التظاهرات والتجمعات بأسلوب العنف، وأصدرت قرارات بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق وتقديم الطلبة إلى المحاكمه، واعتقد صالح جبر رئيس الوزراء أنه استطاع إخماد المعارضة بهذه الأساليب، فسافر إلى لندن مع وفده يوم ٥/ ١/ ١٩٤٨.

وسارت المظاهرات إلى بناية البرلمان، فتقدم لفيف من النواب والأعيان بطلب إلى الحكومة بإعادة فتح الكليات وإطلاق سراح الطلبة الموقوفين. وفي منتصف كانون الثاني ١٩٤٩ وقع صالح جبر وبيفن وزير خارجية بريطانيا المعاهدة الجديدة في بورتسموث وسموها بهذا الاسم، فقامت فصائل الشعب العراقي تعلن رفضها وتصميمها على مواصلة النضال، وعقدت الاجتماعات الجماهيرية في مختلف مناطق بغداد وبقية أنحاء العراق، كما عقدت الاجتماعات الطلابية والعمالية، وأصدرت الأحزاب السياسية بياناتها التي شجبت فيها المعاهدة باعتبارها تشكل خطراً على كيان الدولة وسيادتها وتشكل حجر عثرة في سبيل تقدمها وتحقيق مصالحها الوطنية وأمانيها القومية، كما أجمعت الأحزاب على عدم شرعيتها، ودعت الشعب لإحباطها ومقاومتها بكل ما أوتي من قوة. ورغم صدور بيان البلاط الملكي لتهدئة الأمور فجر رئيس الوزراء صالح جبر الذي عاد من لندن معتزاً بتوقيع المعاهدة غضب الشعب ببيانه الذي أذاعه عند عودته في يوم ٢٦/ ١/ ١٩٤٨ طالباً إلى الشعب الخلود لشرح مضامين المعاهدة، ولكن بغداد نامت يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ على فوهة بركان، فقد أعلن العمال الإضراب السياسي

وقـررت لجـنة طلاب الكليات والمعاهد التظاهر، فلما كان يوم ٢٧ كانون الثاني، خرج أبـناء الـشعب وخـرج العمـال مـن المصانع كتلة واحدة، كما خرج طلبة المعاهد وجموع الـشعب مـنطلقة مـن جميع الجـوانب المدنـية محاولـة الالتقاء في قلب بغداد، واستمرت التظاهـرات في جميع أنحاء بغداد، وكذلك في بقية المدن العراقية، وأدى ذلك إلى استقالة بعـض الـوزراء، واضـطر الوصـي عبد الإله إلى القيام بعقد اجتماعات مكثفة مع رجال الـسياسة وعلـى رأسهم نوري السعيد الذي دعي إلى استخدام القوة في إعادة هيبة الدولة وإعـلان الأحكـام العـرفية، فـيما حاول محمد الصدر القضاء على التظاهرات بأسلوب الوسـائل الـسلمية بمـا فـيها إقالة حكومة صالح جبر، مما حدا بالوصي إلى أن يطلب من حكـومة صـالح جبر تقديم استقالتها، وهكذا استطاعت الجماهير الشعبية إسقاط وزارة صـالح جـبر، إلا أنها لم تستطع فرض وزارة شعبية تستطيع تنفيذ مطالب الجماهير التي رفعـت في هـذه التظاهـرات، فقـد شـكل الحكـومة الجديـدة محمد الصدر في ٢٩ كانون الثانـي، وقامـت حكومـته بإصدار قرار بعدم موافقته على معاهدة بورتسموث الجائرة، ووعـد بإجـراء التحقـيق في الانـتهاكات التي قامت بها الحكومة إزاء الجماهير الشعبية، وإطـلاق الحـريات الدسـتورية، ومـنها الإفـراج عـن الـصحف المعطلة، وإخلاء سبيل الموقوفين وحل البرلمان.

فكـان هـذا نصراً للجماهير وللأساليب التي اتبعتها في الكفاح السياسي والاقتصادي والفكري.

تطور الأوضاع السياسية حتى تموز ١٩٥٨

العراق وحرب فلسطين:

أصبحت القضية الفلسطينية محور السياسة العربية منذ الحرب العالمية الأولى، وبعد أن صدر وعد بلفور (٢ تشرين الثاني ١٩١٧) الذي نص على إنشاء الوطن القومي لليهود، كـان الوطن العربي في تلك الفترة تحت السيطرة الاستعمارية الكاملة والاحتلال المباشر، وكانـت الأقطـار العـربية تحصل على استقلالها في فترات متعاقبة، إلا أن استقلالها كان مقـيداً بمعاهـدات جائرة مثل معاهدة ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا، ومعاهدة ١٩٣٦ بين مـصر وبريطانيا، ومعاهدة ١٩٣٦ السورية — الفرنسية، ومع ذلك فإن الحركة الوطنية أخذت تنمو في أجزاء مختلفة من الوطن العربي وبصورة خاصة في مصر والعراق.

كـان العراق ـ قبل الحرب العالمية الثانيةـ مسانداً للقضية الفلسطينية، فقد أيد الشعب العراقـي الـثوار الفلـسطينيين أثـناء ثـورتهم (١٩٣٦ـ١٩٣٩) على الانتداب البريطاني وضد الهجرة اليهودية الواسعة إلى فلسطين، فتطوع عدد من الشباب العراقي في فلسطين ومـساندتها مادياً ومعنوياً. وبعد الحرب العالمية الثانية كانت جميع الأحزاب المجازة تتخذ مـن القـضية الفلـسطينية قضية قومية، ودعت إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة موحدة، وتعتـبر القـضية الفلـسطينية أحـد الأسـباب الرئيسية التي فجرت التناقضات بين العراق وبـريطانيا عـام ١٩٤٠، وأدت إلى الحـرب العـراقية الـبريطانية في مارس ١٩٤١. وبعد انهـيار ثورة مارس التحررية خضع العراق للسيطرة البريطانية، وزج بكثير من الوطنيين والقوميين في السجون، ولاقت الحركة الوطنية انتكاسة كبيرة.

قـررت الحكـومة الـبريطانية في عـام ١٩٤٧ عـرض القـضية الفلـسطينية علـى الأمم المـتحدة، ووضـعت هذه القضية في جدول أعمالها، وشكلت لجنة خاصة للتحقيق فيها وتقـديم توصـية لحلـها. وقـد أوصـى أغلب الأعضاء بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهـودية، لكـن قرار التقسيم قوبل باستنكار واسع في أرجاء الوطن العربي، وخرجت مظاهـرات صـاخبة في بغـداد تستنكر قرار التقسيم، ونددت بمواقف الدول الكبرى التي أيـدت مـشروع التقـسيم، إلا أن هـذه التظاهـرات قـوبلت بشدة وقسوة من قبل رجال الـشرطة وتم تفـريقها، واسـتنكرت الأحـزاب العلنية قرار التقسيم، وأخذت الصحف الحـزبية الأخـرى تطالـب بوجـوب وضع الخطط العملية لإنقاذ فلسطين والوقوف بوجه تنفيذ قرار التقسيم.

أعلـنت الحكـومة الأحكـام العـرفية في (١٥ مـارس–١٩٤٨) بـسبب انـدلاع حرب فلـسطين، فساد العراق جو من الإرهاب السياسي، فانكمشت الحركة النقابية، واعتقل رؤسـاء نقابـات العمـال، وقامـت الحكـومة بإغلاق نقابة عمال الموانى. عقدت اللجنة الـسياسية لجامعة الدول العربية اجتماعاً في (١٠ نيسان ١٩٤٨)، وقد بحثت وضع العرب المـتأزم في فلـسطين، وأوضح أمين الحسيني أن موقف المدافعين العرب في منتهى الحراجة والخطـورة، وانـتقد أعـضاء اللجـنة العـراق والسعودية لأنهما تأخرا في تقديم الأسلحة للمجاهدين الفلسطينيين، وطالبوا العراق بما يلي:

١ـ إرسال لواء من الجيش العراقي ليرابط في حدود فلسطين من ناحية شرق الأردن لمراقبة الوضع وتقوية معنويات المدافعين عن فلسطين.

٢ـ القيام بإرسال الأسلحة الثقيلة إلى المجاهدين الفلسطينيين .

واشتد موقف الشعب العراقي ومنظماته السياسية في انتقاد الحكومة لعدم إسراعها في إرسال الجيش إلى فلسطين للقتال إلى جانب المجاهدين ضد العصابات الصهيونية الاستيطانية ، فخرجت المظاهرات الصاخبة وأضرب طلاب المدارس الثانوية والنقابات العمالية وساروا هاتفين بحياة فلسطين ، وتوجهت هذه التظاهرات إلى مجلس الوزراء فألقى رئيس الوزراء محمد الصدر كلمة وعد فيها بتنفيذ مطالب المتظاهرين التي تضمنت :

١ـ إرسال الجيش العراقي إلى فلسطين لإنقاذها ونجدة المجاهدين الفلسطينيين .
٢ـ إرجاع نظام الفتوة في المدارس وتدريب الطلاب والطالبات تدريباً عسكرياً .
٣ـ أن تعلن الحكومة موقفها المبدئي من قضية فلسطين .

بدأ العراق إرسال قواته إلى فلسطين تنفيذاً لقرار الجامعة العربية القاضي بالتدخل العسكري في فلسطين من أجل إنقاذها من الصهاينة والوقوف بوجه قرار التقسيم ، ولمنع الاضطراب والفوضى بعد زوال الانتداب ، وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه ، وقد أسندت القيادة العامة للجيوش العربية إلى الملك عبد الله ، وقد عقد قائد القوات العراقية اجتماعاً مع الملك عبد الله في ٨ آيار ١٩٤٨ ، لدراسة الوضع في الأراضي الفلسطينية وللإطلاع على خطط القيادة العامة ، فأستنتج القائد العراقي في خلال هذا الاجتماع أن الحكومات العربية لم تتفق بعد على توحيد القيادة من الناحية الفعلية ، كما لم تتفق على خطة معينة . ولاحظ أن للملك عبد الله اتصالات مع بعض الحكومات العربية مثل مصر لحل القضية سلمياً ، وهذا لا يتفق مع ما كان يظهره الملك عبد الله من حماسه للقضية الفلسطينية ، وعما كانت تفكر به سورية ولبنان اللذان كانا أكثر جدية في القضية الفلسطينية ، وأخيراً لا ينسجم مع البسالة والشجاعة التي أبداها الجندي والضابط وهما مدفوعان بعوامل وطنية وقومية .

وكانت الاستعدادات العسكرية المطلوبة في القوة العراقية غير مهيأة ، وتنقصها المعلومات عن العدو ، والأهم من كل هذا أنه لم تكن هناك خطة حركات تلائم حرباً مهيأة سلفاً ليمكن في ضوئها تحشيد القوات الكافية لتنفيذها ، بالإضافة إلى عوامل تتصل بجدية الدول العربية في هذه الحرب ، وعوامل عالمية تتصل بمواقف الدول الكبرى من هذه الحرب .

تطور الأوضاع حتى انتفاضة ١٩٥٢:

وجرت الانتخابات في ظل حكومة محمد الصدر، وبعد انتهائها قدم محمد الصدر استقالة حكومته في ١٦ حزيران فقبلت في ٢٣ حزيران بعد أن بقي في الحكم ٥ أشهر، وبالرغم من أن الصدر قد نجح في تهدئة غضب الشعب إلا أن سلطته المتساهلة قد سببت ضعفاً في إدارة الدولة، فاختار الوصي عبد الإله مزاحم الباجه جي لتشكيل الوزارة.

تعرضت القوى الوطنية والأحزاب السياسية للضغط والإرهاب والمطاردة، وعندما سيطر المؤيدون لمعاهدة بورتسموث على الحكم في وزارة الباجه جي وهي الوزارة التي أعادت الثقة لموقعي المعاهدة بتعيين شاكر الوادي وزيراً للدفاع وعودة صالح جبر ونوري السعيد إلى بغداد. مما أدى إلى استياء المعارضة في البرلمان فشنت حملة ضد وزارة الباجه جي وضد اضطهاد الوطنيين. كما أعلنت الأحكام العرفية مما أدى إلى أن يعلن حزب الأحرار والوطني الديمقراطي تجميد نشاطيهما في مطلع كانون الأول عام ١٩٤٨. وأصدر الحزبان بيانات شرحا فيها تطور الأوضاع في العراق وسياسة الوزارة في محاربة الحياة الحزبية. ولم يبق من الأحزاب العلنية سوى حزب الاستقلال الذي استمر في ممارسة نشاطه السياسي ولكنه كان محدوداً أيضا.

واجهت الوزارة صعوبات جديدة بسبب موقفها من القضية الفلسطينية وعدم مساندتها للجيش المصري المحاصر في الفالوجا، وخرجت المظاهرات تطالب باستئناف القتال في فلسطين ونجدة الجيش المصري، ونتيجة للمشاكل الكثيرة التي واجهت الوزارة فقد قدم الباجه جي استقالته في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ فعهد إلى نوري السعيد بتأليف وزارته الجديدة بهدف إنقاذ الوضع في فلسطين، إلا أن نوري السعيد سحب الجيش العراقي من فلسطين مما مكن العصابات الصهيونية من احتلال مواقعه، كما قرر نوري السعيد تأليف حزب سياسي يضم مختلف الأحزاب الوطنية، فألف حزب (الاتحاد الدستوري) في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩، وأصدر جريدة باسم جريدة الاتحاد الدستوري، كما ألف سامي شوكت أحد المقربين لنوري السعيد حزب (الإصلاح) وأصدر جريدة الإصلاح، ثم قدم نوري السعيد استقالته في (١٠ ديسمبر ١٩٤٩) وخلفه في الحكم علي جودت الأيوبي، وكان من أهم أعمال وزارته إلغاء الأحكام العرفية في أواخر عام ١٩٤٩ مما أدى إلى عودة النشاط إلى الحركة الوطنية، ولكن علي جودت قدم استقالته في الأول من شباط عام ١٩٥٠ بسبب معارضة المهيمنين على توجيه الحكم لسياسة التقارب

مع مصر التي قامت بها وزارة علي جودت، وبسبب تدعيمها للجامعة العربية ورفضها التدخل في شؤون سوريا ومحاولة ضمها للعراق، وعلى أثر الاستقالة كلف توفيق السويدي بتأليف الوزارة الجديدة وشكلت الوزارة في ٥ شباط ١٩٥٠ وقرر حزب الاستقلال الاشتراك في هذه الوزارة.

شهدت بداية الخمسينات بداية لأحداث كبيرة في العراق فتحسنت ظروف الحركة الوطنية، واستأنف الحزب الوطني الديمقراطي نشاطه السياسي (آذار١٩٥٠)، وظهرت منظمات جديدة مثل نادي البعث العربي، إلى جانب عودة النشاط النقابي والعمالي، وتأسيس حزب سياسي جديد هو حزب "الجبهة الشعبية المتحدة"، وبروز تنظيم سري ثوري جديد هو حزب "البعث العربي الاشتراكي".

قابل هذا النهوض الجماهيري نشاط يميني تمثل بإنشاء أحزاب حكومية مثل حزب "الإصلاح" و"الاتحاد الدستوري" و"الأمة الاشتراكي"، ولقد شهدت الخمسينيات نشاطاً قوياً لإقامة التكتلات والأحلاف العسكرية العدوانية ضمن مخططات تهدف إلى تطويق المعسكر الاشتراكي وتعزيز المعسكر الغربي، وكانت منطقة الشرق الأوسط ذات الموقع الاستراتيجي الهام والثروات النفطية تحظى باهتمام بالغ من قبل دول الغرب، ولذلك وضعوا في مقدمة مهامهم إقامة الأحلاف العسكرية في المنطقة، وهيأوا للعراق دوراً نشيطاً في تلك الأحلاف بسبب موقعه الاستراتيجي ووجود طبقة حاكمة مؤيدة لتنفيذ مشاريعهم، وكان النضال ضد الأحلاف العسكرية ومخاطر حرب عالمية جديدة يجتذب إلى ساحة النضال الوطني أوساطاً واسعة من جماهير الشعب وأصبح محوراً للنشاط الوطني العام. وقد اقترنت تلك الفترة بسلسلة من الاضطرابات الطلابية في كليات بغداد ومعاهدها وذلك في سبيل الحرية الأكاديمية وحرية العمل الطلابي.

وكان لتأميم النفط الإيراني الذي أقدمت عليه حكومة (مصدق) عام ١٩٥١م أثر فعال في تحرك الشعب العراقي للمطالبة بحقوقه المهضومة، وفي تعميق وعيه بأهمية النفط في الصراع ضد السيطرة الاستعمارية، وقام الشعب وأحزابه الوطنية بالمطالبة بتأميم النفط، وقبلت شركات النفط الاحتكارية المفاوضات لتعديل الاتفاقية، وفي شباط ١٩٥٢ تم توقيع اتفاقية "المناصفة في الأرباح" التي ضمنت للشركات التحكم في كمية الاستخراج والأسعار وغيرها، مما يعتبر تقييداً للمناصفة، وهذا ما دعا القوى الوطنية أن تعارض هذه الاتفاقية بشدة وأن تنظم إضرباً سياسياً ناجحاً شمل القطر بأسره في (١٩

شباط ١٩٥٢)، وأدى إلى الاصطدام مع قوى الشرطة، كما عارضت الأحزاب السياسية الوطنية هذه الاتفاقية بشدة، فقد أعلن حزب البعث العربي الاشتراكي في بيان دعا فيه إلى رفض اتفاقية النفط بشدة وإحباط كافة المشاريع الاستعمارية. وكان لتأثير الأحداث في البلاد العربية وخاصة في مصر أثر على الشعب العراقي، فعندما هب الشعب المصري مطالبا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ والجلاء الفوري للجيوش البريطانية اضطرت حكومة مصطفى النحاس إلى إلغاء هذه المعاهدة، وهب الشعب العراقي لنصرة الشعب العربي في مصر في كفاحه العادل ضد الإنجليز ونظمت الأحزاب الوطنية إضراباً ناجحاً في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥١ ساهمت فيه جميع فئات الشعب.

وكان للثورة المصرية تأثير كبير على الأحداث في المنطقة العربية وخاصة في العراق حيث أعطت دفعة قوية للمعارضة في العراق.

انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢:

بعد أن اجتمع مجلس الأمة وقرر إجراء انتخابات جديدة استقال نوري السعيد في (١٠ تموز ١٩٥٢)، ألف الوزارة من بعده مصطفى العمري في الثامن عشر من تموز ١٩٥٢ ليقوم بإجراء انتخابات البرلمان، وفي هذا الوقت حدثت الثورة في القطر المصري في ٢٣ تموز ١٩٥٢ وأطاحت بالنظام الملكي، وقد أعطت هذه الثورة المصرية دفعة قوية للمعارضة في العراق، فأخذت الأحزاب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الجبهة الشعبية مذكرات إلى الوصي عبد الإله مستنكرة الأوضاع ومطالبة بتغييرها تغييراً جوهرياً شاملاً، كما قدم حزب الأمة الاشتراكي مذكرة إلى رئيس الوزراء في هذا الشأن، وأيدت الأحزاب السرية مطالب الأحزاب الوطنية، فقد أعلن حزب البعث العربي الاشتراكي في بيان إلى الجماهير العربية طالب فيه بـ (إلغاء معاهدة ١٩٣٠، وتوحيد الجهود للنضال من أجل التخلص من شرورها، وأدان تعاون السلطة الحاكمة مع الاستعمار، دعا الشبيبة العربية للنضال في سبيل وحدة العرب وحريتهم، وفي سبيل تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الجديد)، ولم يشذ عن هذه الأحزاب سوى حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد الذي شن حملة عنيفة على مطالب الأحزاب زاعماً أنها غير دستورية، ثم دعا الوصي عبد الإله إلى مؤتمر عقد في البلاط الملكي لمناقشة الوضع السياسي في البلاد، وقد حضر الاجتماع رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات للإجابة على المذكرة، ووعدهم بإجراء انتخابات حرة بدون أي ضغط أو تأثير على أي

مـن الناخـبين، وفي ٢ تـشرين الثانـي ١٩٥٢ أصدرت الأحزاب الوطنية بياناتها بمقاطعة الانـتخابات وعـزت أسـباب المقاطعـة إلى انعـدام الجـو الديمقراطـي وتفـشي الإرهـاب والسجون إضافة إلى القوانين الرجعية للانتخابات، وطالبت بإشاعة الحريات الديمقراطية والانتخابات المباشرة.

وكـان لإضـراب طلاب كلية الصيدلة الشرارة التي فجرت الوضع، ففي (٢٦ تشرين الأول ١٩٥٢) أضرب الطلاب احتجاجاً على القوانين الجديدة التي أصدرتها عمادة كلية الصيدلة، وقد استمر الإضراب حتى يوم ١٩/ ١١/ ١٩٥٢ حيث اضطرت عمادة الكلية إلى التراجع وإلغاء القانون.

ولكن في نفس الوقت وقع اعتداء على طلبة كلية الصيدلة في ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ فـأعلن طلـبة الكلـية الاستمرار على الإضراب، وقد استغلت الأحزاب السياسية حادثة كلـية الصيدلة، ففي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ أضربت بقية المدارس والكليات استنكاراً للحادث، ومع تطور الأحداث السريع سقطت وزارة مصطفى العمري وأحبطت محاولة تشكيل وزارة مماثلة برئاسة جميل المدفعي، وكان المتظاهرون يطالبون تشكيل وزارة وطنية ائتلافـية، وقـد كـان الهـياج معبراً عن الوضع السياسي في العراق حيث كانت الطبقات المثقفة والفقيرة في المدن في حالة ثورة ضد الحكومة والنفوذ الأجنبي، ولـم تتمكن الشرطة من إعادة الأمن والنظام، ولذلك دعي الجيش للتدخل ولكن بأمر عدم إطلاق النار، وقد حـث تطـور الحـوادث الوصـي عـبد الإلـه لدعوة نور الدين محمود رئيس أركان الجيش لتألـيف الحكـومة، فألفهـا في الـيوم نفـسه، وفي مساء ذلك اليوم أذاع بياناً أعلن فيها أن الوصي منحه الثقة بتأليف الوزارة واستلام مسؤولية الإدارة وحفظ الأمن في البلاد، ودعا الـشعب للخلـود إلى الـسكينة وعـدم تعكـير صـفو الأمن في البلاد، ودعا الجيش للقيام بواجـبه، وأعلنت الأحكام العرفية، ومنعت المظاهرات والتجمعات، وكذلك منع حمل الأسـلحة، وأغلقت الأحزاب السياسية، وعطلت الصحف، ولكن على الرغم من كل ذلـك اسـتمرت المظاهـرات وشملـت أنحـاء الـبلاد كافـة، وطالـب المتظاهرون بإسقاط الحكـومة وتأليف حكومة وطنية، فشنت الحكومة العسكرية حملة إعتقالات شملت جميع قوى الشعب الوطنية، ورغم ذلك لـم تستطع الحكومة إنزال ضربة كبرى بالحركة الثورية الوطنـية. لقـد فـشلت الانتفاضـة في تحقـيق هـدفها الرئيـسي في إقامـة حكـومة وطنـية ديمقـراطية، إلا أنهـا من الجهة الأخرى عمقت الوعي الوطني بين الجماهير، وزادت من

عـزلة الهيـئة المـسيطرة، ودربت الجماهير وخاصة الجيل الجديد من الشباب على معارك الـشوارع، وأجـبرت الحـاكمين على إجراء بعض التنازلات وتحقيق بعض المطالب منها الانتخابات المباشرة للنواب.

ومـن الـدروس الهامة التي قدمتها انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ ضرورة وجود جبهة وطنـية مـوحدة ذات مـنهج مـتفق علـيه، فقد كان عدم وجود جبهة وطنية بشكلها التام والرسمي عاملاً من عوامل فشل الانتفاضة.

كـان الأسـلوب الـذي قمعـت بـه الحكـومة انتفاضة الشعب في تشرين الثاني١٩٥٢ انعطافاً في سياسة الحكم في العراق، إذ لم يعد يكفيها ما كانت تمارس من أسلوب الحكم الشديد تحت ستار نظام برلمان مزيف، بل أخذت تمارس الحكم الدكتاتوري السافر باسم الأحكام العرفية. في تلك الأجواء أجريت الانتخابات للمجلس النيابي وفق مرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإجراء الانتخابات على درجة واحدة في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣ كما طالبت الأحزاب الوطنية. وقد أجريت الانتخابات وفاز معظم النواب بالتزكية ولم يكن المجلس الجديد بأفضل من المجالس السابقة.

وقدم نور الدين محمود استقالة وزارته في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٣، وشكلت حكومة مدنـية هـي حكـومة جميل المدفعـي في ٢٩ كانـون الثانـي ١٩٥٣، وفي ٤ مارس انتقلت الـسلطات الدسـتورية إلى الملـك فيـصل الثانـي فقدم جميل المدفعي استقالته في ٥ مارس ١٩٥٣، وفي الـسابع مـن نفـس الـشهر ألـف المدفعـي وزارته الجديدة، وعندما شكلت الحكـومة الجديدة تقدمت الأحزاب الوطنية بمذكراتها مطالبة بإلغاء قرار غلق الأحزاب، وبإلغـاء الأحكـام العـرفية، وبرفع الرقابة عن الصحف، ولـم تستجب الحكومة لأي من المطالـب، فأخـذ الحقـد الشعبي يتصاعد رغم الأحكام العرفية ورغم كل أسأليب القمع الوحـشية فأضـرب عمـال الـنفط في مـصفاة الـدورة في مـارس ١٩٥٣، وتـبعهم عمال السكك الحديديه، كما أضرب العمال في شركة نفط البصرة احتجاجاً على عدم استجابة الـشركة لمطالـبهم التي تقدموا بها، ومنها ما يتعلق بتأسيس نقابات عمال الشركة، وقد رفـضت الـشركة بعـض مطالب العمال مما أدى إلى نشاط الأحزاب في البصرة، فأعلنت الأحكـام العـرفية في المديـنة، وقـد أيدت الحركة الوطنية مطالب العمال، فأصدر حزب الـبعث العربـي الاشـتراكي بياناً حياً فيه نضال العمال وهاجم الوزارة لإسنادها شركات النفط وضربها للعمال الأحرار، ودعا للإضراب العام في يوم الثلاثاء ١٥/ ١٢/ ١٩٥٣،

وقد استجابت الجماهير لهذه الدعوة بشكل واسع، وأرسل العمال في بغداد احتجاجاً، كما أضرب عمال شركة دخان الرافدين في بغداد إضراباً رمزياً تأييداً لمطالب عمال البصرة، كما أضرب طلاب المعاهد العالية إضراباً رمزياً تأييداً لموقف عمال شركة نفط البصرة وطالبوا بتحقيق مطالبهم. وبعد أن رأى فاضل الجمالي رئيس الوزراء معارضة نوري السعيد صاحب الأكثرية البرلمانية لأعمال ومشاريع وزارته، وبعد فشله في حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة، فقدم استقالته في ١٩ نسيان ١٩٥٤، وأسند الوزارة إلى أرشد العمري فألفها في ٢٩ نيسان ١٩٥٤، وحل المجلس النيابي في اليوم نفسه، وأجرى الانتخابات النيابية، ثم قدم استقالته في ١٧ حزيران ١٩٥٤، وقبلت استقالته في ٤ آب ١٩٥٤، وكلف نوري السعيد بتشكيل الوزارة فأخذ يمهد الطريق للانتخابات بعد أن حل البرلمان، كما أصدر مراسيم عديدة مقيدة للحرية، وقد احتجت الأحزاب السياسية على صدور هذه المراسيم وطالبت بإلغائها، وقد حلت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة الأحزاب السياسية القائمة على أثر صدور مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ في ٢٢ أيلول ١٩٥٤.

حلف بغداد:

قررت الكتلة الغربية تشكيل منظمة دفاع عن الشرق الأوسط ضد الكتلة الشرقية، ولكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح بالنظر للمعارضة بالدرجة الأولى، وبعد أن فشلت هذه المحاولة بدأت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية محاولاتها مع الرجال الرسميين في كل من العراق وتركيا وأخذت تعقد المباحثات، وفي أواخر عام ١٩٥٤ زار نوري السعيد لندن ثم عرج على تركيا في تشرين الأول ١٩٥٤، واتفق الجانبان على تأسيس جبهة أمن مشتركة بينهما، واستمرت المفاوضات بين الجانبين لوضع الصيغة النهائية لميثاق التعاون بين العراق وتركيا، ثم زار وفد تركي العراق برئاسة عدنان مندريس في ٢٣ شباط ١٩٥٥، ووقع الاتفاق مع العراق في ٢٤ شباط ١٩٥٥، وفي ٥ نيسان انضمت بريطانيا إلى الميثاق العراقي التركي، وبعد هذا الانضمام أصبح الميثاق يعرف بحلف بغداد وطلب إلى كل من باكستان وإيران الانضمام إليه، فانضمت باكستان في ٢٣ أيلول ١٩٥٥ وإيران في تشرين الثاني ١٩٥٥. وقد جرت محاولات لضم الدول العربية الأخرى للحلف، ولكنها رفضت الانضمام، وكان لمصر وسوريا الدور الأكبر في هذا الرفض. ونتيجة لتوقيع العراق على الحلف قامت في بغداد مظاهرات ضخمة رغم

محاولات نوري السعيد كبتها بكافة الوسائل، وانتقد الوطنيون العراقيون سلوك الحكومة هذا، واعتبروا حلف بغداد ضماناً للكيان الصهيوني، فقد جاء في تصريح وكيل وزارة الخارجية الأمريكية: "أن حلف بغداد ينطوي على ضمانة لإسرائيل وأن سياستنا تقوم على خلق جهاز دفاعي عسكري في منطقة الشرق الأوسط تكون فيه إسرائيل جنباً إلى جنب مع الدول العربية".

أدركت الأحزاب السياسية والتنظيمات العسكرية للضباط الأحرار بصورة خاصة والشعب العراقي بصورة عامة أخطار هذا الحلف على القومية العربية وعلى أهداف الثورة العربية، ولذلك قررت مقاومة هذا الحلف منذ اليوم الأول للتوقيع عليه، فرفعت المذكرات الاحتجاجية وسارت التظاهرات في الشوارع استنكاراً لهذا الحلف، وازداد عمل التنظيمات العسكرية للتعجيل بقيام الثورة تخلصاً من الحلف ومن النظام الذي ارتبط به.

تبلور العمل الوطني:

ونتيجة للظروف التي كانت تمر بالعراق عادت فكرة الجبهة الوطنية من جديد وعلى أسس جديدة وبنطاق أوسع مما كانت عليه عندما تشكلت لخوض انتخابات ١٩٥٤، ففي عام ١٩٥٥-١٩٥٦ جرت اتصالات بين القوى الوطنية المختلفة، وكانت الانتصارات التي أحرزها الشعب العربي في سوريا ومصر والأردن وتصاعد الثورة في الجزائر وافتضاح الدور الذي لعبته الحكومات العراقية تنفيذاً لسياسة حلف بغداد، وتأزم الوضع الداخلي وتعقيد مشاكل الجماهير الحيوية وتدهور الاقتصاد الوطني وتقييد الحريات الديمقراطية، كل هذا صهر الأفكار المتباينة في بودقة الجبهة الوطنية.

وعندما وقع الاعتداء الثلاثي على مصر التهبت المشاعر الحية في الشعب العراقي، وكان لهذا الأمر دوره الحاسم في تبلوره في جبهة الاتحاد الوطني، فاجتمع في اليوم الأول من العدوان ممثلون عن حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي المستقلين، ويلاحظ في هذا الوقت نشاط حزبي البعث العربي الاشتراكي وتبوؤه مكانة خاصة ومتميزة في مضمار الكفاح الوطني، فكان رأيه في نجاح هذا التآلف الوطني هو أن يستهدف المصلحة القومية في الوحدة والتحرر أولاً، وأن يكون سبيله إلى ذلك قيادة النضال الشعبي بشكل فعلى، وبغير هذين الاتجاهين (استهداف المصلحة القومية والنضال من أجلها) يصبح أي تعاون لا يعدو أن

يكـون مجـرد عمـل سياسي خادع وفاشل، ويجب أن يستفيد بأي شكل من الأشكال من جميع القوى المناوئة للاستعمار والعاملة في سبيل الخلاص منه، فحشد كل هذه القوى في عمـل شـعبي مـنظم يكـسب الحـركة الوطنـية المـزيد مـن القـوة التي تمكنها من مواجهة الاسـتعمار والـرجعية وضـربها، واسـتمر نوري السعيد في اضطهاد الحريات والمضي في سياسـته والابـتعاد عـن الحركة العربية، بالإضافة إلى فشل ميثاقه (بغداد) في تأدية مهمته الأساسـية وخاصـة بعـد انكـشاف دوره المؤيد للعدوان الثلاثي على مصر، ونتيجة لهذه الظـروف الـتي كانـت تمـر بالعـراق، قدم نوري السعيد استقالته في ٨ حزيران ١٩٥٧، وألـف علـي جودت الأيوبي وزارته في اليوم نفسه، ولقد تألفت الوزارة الجديدة دون أن تـستطيع إجـراء أي تبديل جوهري في مخطط السياسة الغربية لأن سياسة العراق الداخلية والخارجـية أصبحت خاضعة لتوجيهات أجهزة حلف بغداد. كما أن الوزارة الجديدة لم تقـم مـنذ تأليفها بأي إجراء من شأنه رفع الآثار السيئة التي تركتها وزارة نوري السعيد، وفي أثـناء حكـومة علي جودت الأيوبي قدم بعض السياسيين عريضة في العاشر من شهر آب ١٩٥٧ ناشـدوا فـيها الـوزارة بإزالـة آثـار الأحكام العرفية والإفراج عن المحكومين الـسياسيين وإفـساح المجـال لحـرية التنظـيم الحزبـي والنقابـي وإطـلاق حـرية الصحافة العـراقية، وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ قدم علي جودت الأيوبي استقالة وزارته بعد أن أخفـق في حـل مجلـس الـنواب وإجـراء انـتخابات جديدة، وألف الوزارة من بعده عبد الـوهاب مـرجان، وفي عهـده تم إعـلان الاتحـاد بـين العـراق والأردن بتاريخ ١١ شباط ١٩٥٨، وفي ٢ آذار ١٩٥٨ أقـيل عـبد الـوهاب مـرجان عـندما عـارض نوري السعيد بإرسـال الجـيش العراقـي إلى سـوريا، فألـف نوري السعيد وزارته لدعم الاتحاد وإعداد دسـتور الاتحاد وحل مجلس النواب وإجراء انتخابات نيابية جديدة، وفي ٢٧ آذار ١٩٥٨ حلـت الـوزارة مجلـس النواب، وقررت إجراء الانتخابات النيابية لإعداد لائحة لمجلس الـنواب لإقـرار الاتحـاد الهاشمي وتعديل القانون السياسي، وفي ٥ نيسان ١٩٥٨ أصدر ٥٣ سياسـياً بـياناً إلى الـشعب العـراق يطالـبون فيه بمقاطعة الانتخابات وعدم الاعتراف بـالمجلس والتـبرؤ مـن الالتـزامات الـتي يقرها، وفي ١٤ أيار ١٩٥٨ قدم نوري السعيد اسـتقالته بعـد أن أنهـى الانـتخابات النيابية وافتتح المجلس الجديد، وفي ١٩ أيار ١٩٥٨ قـبلت الاسـتقالة وألـف نوري السعيد وزارة الاتحاد العربي الهاشمي، وألف أحمد مختار بابان الوزارة العراقية في ظل الاتحاد العربي الهاشمي إلى حين وقوع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

وكـان لحـزب الـبعث العربي الاشتراكي دوره في إثارة الجماهير ضد هذه الانتخابات المزيفة، وضد الاتحاد الهاشمي الرجعي، فقام بالتظاهرات محركاً جماهيره لوحده مستنكراً هـذه الأسـاليب المتبعة من قبل السلطة وأجهزتها القمعية ضد الجماهير المطالبة بالحريات الديمقراطية.

الأمور التي عجلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨:

كانـت ثـورة ١٤ تمـوز ١٩٥٨م نتـيجة حتمـية للنضال الجماهيري المميز، فقد ناضل الـشعب العراقـي بكل فصائله السياسية والمهنية ضد السلطة الحاكمة التي كانت تستهين وتـتلاعب بقدرات الشعب، فكانت الانتفاضات المستمرة الدءوب من أجل الوصول إلى الهدف وهو الثورة وهي المعبر الحقيقي بقيام هذه الثورة، نذكر منها هنا ما يأتي:

١ـ أن رجـال الحكـم كانـوا مـنهمكين بـشؤون البلد السياسية ولم يهتموا بالأمور الاجتماعـية والاقتـصادية بغية تطويرها، كما أن شباب الجيل الجديد فقد صبره من بطء الـتقدم فـراحوا يـسعون إلى دفـع عجلـة التقدم والتطور باللجوء إلى الأساليب الثورية، ويمكن أن يقال أن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ هي استجابة الجيل الجديد لتحدي الجيل القديم. لقـد ظلـت الـسلطة الـسياسية مدة طويلة في يد نخبة حاكمة تمثل الجيل القديم الذي كان يقـف دائمـاً بـوجه مشاركة الجيل الجديد الذي لم يظهر انسجاماً مع سياسة هذه الجماعة الحاكمـة، كمـا أن طـريق التمثيل السياسي عبر مجلس النواب أقام حدوداً أمامهم بسبب تعـنت الفـئة الحاكمـة لذا أرغموا الجيل الجديد على اتباع أساليب العنف لتحقيق مطامحه السياسية.

٢ـ كانـت الـوحدة العـربية هي الدعوة التي تجسد آمال العرب في تحقيق مستقبلهم المـشرق في حياة حرة جديدة، وبلغ الاندفاع نحو الوحدة ذروته عندما أعلنت وحدة مصر وسـوريا في شـباط مـن عـام ١٩٥٨ فحققت أول أماني العرب قبل الحرب العالمية الأولى وبعـدها، فهـذه الوحدة الجديدة أضعفت الكيانات القديمة وخاصة في العراق وقادت إلى انهيارها. واتخذ الحاكمون في العراق قراراً بإعلان الاتحاد مع الأردن الذي لم يُلَبِّ طموح الشعب العربي ولم يساند مطالبته بإسناد حركات التحرير العربية في المنطقة.

٣ـ كانـت الحاجـة إلى ثـورة اجتماعـية مـن الأمـور التي أعطت دفعاً للتغير الذي حـصل في ١٤ تمـوز ١٩٥٨. وكـان الحكـام يبررون عدم اتجاههم إلى التغيير بعدم وجود ثـورة تمكـنهم مـن التغـيير، وأن أي تغـيير يـتطلب رؤوس أمـوال كـبيرة ومجمـوعة من

التقنيين. وعندما توفر للعراق المال اتجهت بصورة مباشرة إلى تنفيذ مشاريع واسعة للسيطرة على خطر الفيضانات التي يتعرض لها العراق، فراحت تنشئ السدود، وكانت القوى المعارضة تدرك تماماً أنه على الرغم من توافر رؤوس الأموال فإن الأوضاع الاجتماعية لم يكن يكتب لها التقدم إلى درجة يستطيعون معها أن يلعبوا دورهم في الشؤون العامة، وكانت الإصلاحات الدستورية، كتعديل قانون الانتخابات، وإعطاء بعض الحريات، لم يستفد منها سوى فئة من الناس، إضافة إلى أن استعمال سياسة العنف لا يجدي لقمع حركات الجماهير، لذا لم يبق أمام الجيل الجديد من وسيلة لإزالة أولئك الحكام سوى اللجوء إلى الجيش، وهذا ما حدث فعلاً صبيحة ١٤ تموز١٩٥٨ .

٤ـ سياسة العراق الموالية للغرب أثارت موجة معارضة شديدة عند الزعماء العراقيين الساخطين على سياسة الحكومة الخارجية والداخلية، ففي السياسة الخارجية تم انتماء العراق إلى الأحلاف العسكرية (حلف بغداد)، وكذلك الوقوف بوجه حركة القومية العربية التي كانت مصر تتزعمها آنذاك، أما في السياسة الداخلية فإن استعمال الحكام لأساليب العنف والاضطهاد والحكم الدكتاتوري المتعسف، وعدم فسح المجال للجماهير لأن تأخذ دورها في إبداء رأيها عن طريق التمثيل الديمقراطي، كل هذا أدى إلى عزل الحكم وإضعافه.

٥- إن قيام أول تجربة وحدة عربية في العصر الحديث، وهي وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨، التي تعتبر نواة للوحدة العربية الكبرى من المحيط حتى الخليج العربي، ألهب شعور الوحدويين وإحساسهم في سائر الأقطار العربية الأخرى ولا سيما في العراق، ولقد كان ردود فعل الوحدة إعلان الاتحاد الهاشمي الذي يفرق وحدة الصف العربي، فقد جاءت هذه الخطوة مخيبة لآمال الوحدويين، وأدى عجز الزعماء المدنيين عن القيام بثورة إلى تحفيز ضباط الجيش وحملهم على التدخل فكانت ثورة ١٤ تموز في العراق سنة ١٩٥٨ تأييداً لمقت الجماهير العربية تجزئة الوطن العربي، وتعبيراً عن رغبتها في إسقاط حكم الأقلية المستغلة.

ثورة مارس ١٩٤١ التحررية:

نجح رشيد عالي الكيلاني في كسب تأييد قادة الجيش (العقداء الأربعة) والعناصر القومية بسبب تمسكه بمبدأ الحياد بين الأطراف الدولية المتنازعة، وسحب قادة الجيش تأييدهم لنوري السعيد حين أعلن وقوفه بصراحة إلى جانب بريطانيا والحلفاء وضد دول

المحـور، لذا فقد شكل الكيلاني حكومة الائتلاف الوطني في ٣١ آذار ١٩٤٠، واشترك نـوري الـسعيد فيها كوزير للخارجية ليضمن بذلك استمرارية السياسة الخارجية الموالية لـبريطانيا، ولمـا انهـارت فرنـسا أمام زحف القوات الألمانية ودخلت إيطاليا الحرب ضد الحلفـاء، وشـعرت بريطانيا بتأزم الأوضاع السياسية وحراجة الموقف في الشرق الأوسط عامـة والعـراق بصورة أخص، لذا طلب السفير البريطاني في بغداد من الحكومة العراقية قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، بعد أن قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع ألمانيا النازية في بداية إعلان الحرب عام١٩٣٩، وقد أيد الوصي عبد الإله ونوري السعيد طلب الحكومة البريطانية وعارضه رشيد الكيلاني وناجي شوكت ومن ورائهما العقداء الأربعة والعناصر الوطنية والقومية، وقد كانت هذه الأزمة بداية لأزمات سياسية عديدة أدت في النهاية إلى نشوب الحرب العراقية البريطانية في مارس ١٩٤١.

أخـذت الحكـومة الـبريطانية مـوقفاً سـلبياً واضـحاً من حكومة الكيلاني، وأخذت تـضغط علـى الوصـي عـبد الإلـه لإقالـة وزارة الكيلانـي وتعيين وزارة موالية لسياستها لتضمن مصالحها في تلك الفترة الحرجة من الحرب العالمية الثانية.

وقـد ازدادت شـكوك بـريطانيا ومخاوفها عندما بلغها وجود اتصالات سرية بين حكـومة العـراق وبـين دول المحـور، وكانـت بـريطانيا تخـاف الشعور الوطني والقومي المتنامـي في أوسـاط الجـيش والشعب، والذى أخذ يهدد مستقبل المصالح الاستعمارية، والـذي كـان يـدعم موقـف حكـومة الكيلانـي، لـذلك فإن بريطانيا لم تعد تتعامل مع حكـومة ضـعيفة مـشلولة كـسابقاتها، ولكـن هذه الحكومة كانت تحظى بتأييد الجماهير الوطنـية وبـدعم الـضباط الأربعة، فاضطر رشيد عالى الكيلاني ورفاقه من الوزراء على الـصمود بـوجه ضـغط الإنكليـز وحلفـائهم، فقـرر الوصـي عـدم التعاون مع حكومة الكيلانـي وإجـبارها علـى تقـديم الاسـتقالة فرفض حل المجلس النيابي، ثم ترك بغداد هارباً إلى الديوانية وخلق بهروبه هذا أزمة، فاضطر الكيلاني إلى تقديم استقالته، فقبلها الوصي وهو في الديوانية، وكلف الفريق طه الهاشمي بتأليف الوزارة في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ كحـل وسـط، وذلـك لأنـه كـان يلاقي قبولاً حسناً من كافة الأطراف السياسية المتناحرة.

إلا أن قـادة الجـيش أخـذوا يتـشككون من سياسة الهاشمي، وساد الاعتقاد أن حكومـته سترضـخ لمـشيئة بـريطانيا والمجمـوعة الموالـية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع

إيطاليا، وتفتيت قوة العناصر القومية في الجيش، وتشتيت شمل العقداء الأربعة، وفعلاً فقد أصدر طه الهاشمي أمراً بنقل العقيد كامل شبيب من بغداد إلى منصب قائد الفرقة الأولى في الديوانية فاعتبروه مقدمة خطيرة لإضعاف قوتهم ومن ثم إحالتهم على التقاعد، فأجتمع العقداء الأربعة ورفضوا تنفيذ الأمر الصادر بنقل العقيد كامل شبيب، واعتبروا طه الهاشمي متواطئاً مع الوصي والإنجليز، وقرروا إعلان حالة الطوارئ في معسكر الرشيد وإرغام الهاشمي على تقديم استقالته، فقدم الهاشمي استقالته في نيسان ١٩٤١.

أما الوصي عبد الإله فإنه هرب متنكراً إلى البصرة حيث حاول تجميع قوة سياسية وعسكرية مؤيدة له، وبعد فشل جميع المحاولات لاستقطاب التأييد اضطرت السلطات البريطانية إلى نقل الوصي يوم ٤ نيسان١٩٤١ إلى فلسطين ومنها إلى الأردن.

حكومة الدفاع الوطني:

على أثر هروب الوصي عبد الإله برزت الأزمة الدستورية لغياب السلطة الدستورية العليا، فاجتمع قادة الجيش ورجال السياسة للتداول في الأوضاع والخروج بحل عملي لهذه المشكلة المعقدة، وتقرر تشكيل "مجلس الدفاع الأعلى" لينظر في تمشية أمور البلاد طيلة غياب الوصي، وقرر المجلس تكليف رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة التي سميت "بحكومة الدفاع الوطني"، وتقرر خلع الوصي عبد الإله وتنصيب الشريف شرف –من أعضاء الأسرة الهاشمية– وصياً على عرش العراق، ثم قبل الوصي الجديد استقالة طه الهاشمي التي سبق أن قدمها، وكلف رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة الجديدة.

الحرب العراقية – البريطانية:

على أثر فشل الأمير عبد الإله في إقامة حكومة دستورية في البصرة، ومغادرته العراق وتنصيب الأمير شرف محله، وإزاء التأييد الشعبي الذي كانت تلاقيه حكومة الدفاع الوطني فإن بريطانيا فقدت الأمل من إمكانية إعادة الوضع السابق أو السيطرة على الحكومة الجديدة عن طريق الضغوط السياسية والاقتصادية، وكانت دول المحور تبدو وكأنها تملك زمام المبادرة في الحرب، وأنها قد تنجح في خلق مراكز سياسية وعسكرية موالية لها في المنطقة العربية والشرق الأوسط، لذلك قررت بريطانيا استعمال القوة

العسكرية في الإطاحة بالوضع الجديد، والحد من نفوذ دول المحور، والتخلص من الدفاع الوطني، وإعادة هيمنتها على تسيير الأمور، وصدرت الأوامر إلى بعض القطاعات العسكرية المتواجدة في الهند وشمالى أفريقيا وشرقي الأردن بالتوجه إلى العراق.

وقدمت السفارة البريطانية طلباً إلى الحكومة العراق (رغم عدم اعترافها الرسمي بها) بالموافقة على إنزال القوات البريطانية في البصرة بحجة عبورها إلى فلسطين عن طريق العراق، فوافقت الحكومة على هذا الطلب ولكنها طلبت تحديد عدد القوات البريطانية بما لا يزيد على تسعة آلاف جندي في وقت واحد، وأن لا يطول مكوثهم في الأراضي العراقية بأكثر من ثلاثة أيام، وفي ١٨ نيسان ١٩٤١ وصلت البصرة الدفعة الأولى من القوات البريطانية قادمة من الهند، واستمر بعد ذلك توافد القطاعات الأخرى، فقدمت الحكومة العراقية احتجاجاً رسمياً بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٤١ لمخالفة القوات البريطانية تعليمات الحكومة العراقية، وفي نفس الوقت وصلت قوات بريطانية أخرى إلى القاعدة الجوية البريطانية في الحبانية، وبعد أن تجمعت أعداد كبيرة في البصرة والحبانية قامت القوات البريطانية باحتلال ميناء البصرة وما حوله، واضطرت القوات العراقية إلى الانسحاب من البصرة.

لقد ظهر واضحاً للحكومة العراقية بأن بريطانيا عازمة على القيام بحركات عسكرية ضدها، فقدمت مذكرة احتجاجية شديدة اللهجة حمّلت فيها الحكومة البريطانية العواقب الوخيمة التي ستنتج عن هذا الاعتداء ضد سيادة واستقلال العراق، وأصدرت القيادة العسكرية العراقية يوم ٣٠نيسان أمراً إلى قواتها بتطويق قاعدة الحبانية واحتلال التلال المحيطة بها، كما طلب القائد العسكري العراقي من آمر القاعدة الجوية بوقف حركة الطيران البريطاني.

وفي صبيحة يوم ٢ مارس ١٩٤١ قامت الطائرات البريطانية بقصف القوات العراقية المعسكرة في المناطق المحيطة بقاعدة الحبانية، فكان ذلك بدء نشوب القتال بين القوات العراقية والبريطانية، واستمر ما يقرب الشهر الواحد.

وفي ذلك اليوم نفسه اتخذ مجلس الوزراء والقيادة العسكرية قرارات مستعجلة كان أهمها:

١ـ تقـديم احـتجاج علـى اعـتداءات القوات البريطانية وتحميل بريطانيا مسؤولية اندلاع الحرب.

٢ـ إعـادة فـتح العلاقـات الدبلوماسـية مـع ألمانـيا وطلـب المـساعدات العسكرية المستعجلة من دول المحور.

٣ـ إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي.

وجـرت اتـصالات مستعجلة بدول المحور التي وعدت بتقديم المساعدات العسكرية والـسياسية، وأرسـلت الحكومة الألمانية سفيرها السابق إلى بغداد، واعترفت الحكومتان الإيطالـية واليابانـية بالنظام الجديد في العراق، كما وافقت حكومة الاتحاد السوفيتي على إقامة التمثيل الدبلوماسي مع العراق.

اسـتقبلت الجماهير العربية أنباء الثورة بحماس شديد، واعتبرتها إيذاناً لحركة التحرر العربـي مـن الاسـتعمار والتبعـية، وقد قامت طلائع حزب البعث العربي الاشتراكي في سـورية بتهيـئة وتنظيم المتطوعين من الشباب العربي السوري لإرسالهم إلى العراق لدعم الـثورة ومـشاركة الـشعب العراقـي في الـدفاع عن ثورته وحكومته الوطنية. كما قامت بعـض العناصـر القومية في مصر بتأييد الحركة وتوجه الزعيم الوطني عزيز على المصري إلى العراق إلا أن طائرته أصابها العطل فقبض عليه وسجن.

ثم شكلت في العراق كتائب من الشباب وطلاب المدارس والمعاهد العالية للدفاع عن الثورة وحفظ الأمن الداخلي وتقديم الدعم لأبناء القوات المسلحة العراقية.

وبعـد أربعـة أيـام مـن المعـارك اضـطرت القـوات العراقية إلى الانسحاب من التلال المحيطة بالحبانية في ٦ مارس لعدم توفر الغطاء الجوي للقوات العرقية وتمركز القتال حول مديـنة الفلـوجة، ولكن وصول تعزيزات عسكرية بريطانية استطاعت على أثره القوات البريطانية من دحر القوات العراقية، وأخذت تتقدم نحو بغداد مستهدفة قطع طريق بغداد – الموصل لمنع وصول الأعتدة إلى الموصل من قبل ألمانيا وإيطاليا عن طريق سوريا تركيا، وفعـلاً فقـد وصـلت هـذه المـساعدات إلا أنهـا جـاءت متأخـرة بـسبب انـشغال ألمانـيا بالاسـتعداد لفـتح جبـهة الحـرب ضـد الاتحـاد الـسوفيتي (الجبهة الشرقية) أولاً وبسبب صعوبة المواصلات بين دول المحور والعراق ثانياً، ولم يكن لها تأثير يذكر لتغيير موازين القوى التي كانت في صالح القوات البريطانية الأكثر عدة وعدداً والأحسن تدريباً.

وقد وصلت القوات البريطانية مشارف بغداد يوم ٢٩ مارس وبات أمر سقوط العاصمة بأيدي هذه القوات الغازية أمراً لا مفر منه، على أثر ذلك ترك بغداد جميع أعضاء الحكومة وقادة الجيش متوجهين إلى إيران باستثناء محمد يونس السبعاوي الذي أصر على البقاء والمقاومة، فأعلن نفسه حاكماً عسكرياً وأصدر الأوامر بتوزيع السلاح على كتائب الشباب وحفر الخنادق حول بغداد استعداداً لمواجهة القوات البريطانية المتقدمة، إلا أن السبعاوي بعد فترة وجيزة اقتنع بعدم جدوى المقاومة فترك العاصمة والتحق برفاقه، وبمغادرته انهارت المقاومة، وقامت لجنة الأمن الداخلي التي أقر رشيد عالي تشكيلها قبل مغادرته العراق، بمفاوضة مع السفير البريطاني لوقف القتال، فوقعت الهدنة يوم ٣٠ مارس بين لجنة الأمن الداخلي والسفارة البريطانية والتي تضمنت وقف القتال والرجوع إلى بنود معاهدة ١٩٣٠ وإلقاء القبض على رعايا وجنود دول المحور، وبقاء القوات البريطانية على أرض العراق حسب ما تتطلبه ظروف الحرب.

وبتوقيع هذه الهدنة أصبح العراق يرزح تحت السيطرة البريطانية، وأخذ يعاني من وطأة الوجود الأجنبي على أرضه وسيادته الوطنية.

أوضاع العراق بعد فشل ثورة ١٩٤١ التحررية:

عاد الوصي عبد الإله ولكن الآن قد تغيرت الظروف وقمعت ثورة الجيش بعد نجاح القوات البريطانية في القضاء على الحركة الوطنية والشعب، وقد تمخضت عن ذلك ثلاثة أمور أساسية وهي:

١ـ أن عبد الإله والطبقة الحاكمة الموالية لبريطانيا قد عادوا بفضل الحرب الإنجليزية وتحت حمايتها، ولهذا فانهم شعروا بأنهم مدينون إلى الحكومة البريطانية برجوعهم إلى السلطة، وأن بقاءهم في الحكم مرتبط برضاء بريطانيا عليهم.

٢ـ أن العراق يرزح تحت نير التسلط الأجنبي البريطاني، وأن الحكومة العراقية مجبرة على أن تضع نفسها وإمكانيات العراق في خدمة المجهود الحربي البريطاني بصورة خاصة والحلفاء بصورة عامة.

٣ـ أن الجماعة الحاكمة ومن ورائها بريطانيا ستعمل على إخماد الروح الوطنية، وستعمل ما في وسعها للانتقام من الشعب العراقي عامة والجيش العراقي بصورة خاصة لثورتهم ضدها ولما أظهروه من كره لبريطانيا والفئات الحاكمة.

ثـم كلـف جمـيل المدفعـي بتألـيف الوزارة الجديدة، فعملت هذه الوزارة على تصفية العناصر الوطنية واتباع سياسة خارجية موائمة للمصالح البريطانية.

ولكن سياسة المدفعي لم ترض السياسة البريطانية فاتهمته بالتساهل مع العناصر الوطنـية والتـساهل في اعتقال العناصر المناهضة لبريطانيا، فاضطر إلى تقديم الاستقالة، وكلف نوري السعيد بتأليف وزارة جديدة في ٩ تشرين الأول ١٩٤١ بعد أن تعهد للسفير البريطاني أنه سيعمل على تنفيذ ما يتفق مع مصلحة بريطانيا ومجهودها الحربي وبالتعاون والتشاور المستمر مع السفارة البريطانية.

وقـد وجـدت بريطانيا أن مصلحتها تقتضي وجود حكومة عراقية مستقرة تخدم المجهـود الحربـي وتضمن استمرار العراق كمركز للمواصلات والتموين لجبهة الحرب، فعملت على دعم وإسناد نوري السعيد رغم علمها بكره الشعب له ومعارضتها لسياسته ومـا ولدته من أزمات اقتصادية حادة في حياته اليومية ، وفي نفس الوقت بدأت تغتني فئة قليلة من التجار ورجال الإقطاع المؤيدين لحكمه.

بدأ نور السعيد بتنفيذ الالتزامات والوعود التي قدمها للسفارة البريطانية، فعلى الـصعيد الخارجـي أعلـن الحرب على دول المحور، وقطع العلاقات مع حكومتي فرنسا والـيابان المواليـتين لألمانيا النازية كما تم فتح قنصلية عراقية في واشنطن كخطوة في توثيق العلاقـات الدبلوماسـية مـع الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك أعاد تجديد حلف سعد آباد لمدة خمس سنوات أخري.

أمـا علـى الـصعيد الداخلـي فقـد ازدادت الإعتقالات للعناصر الوطنية القومية المـناوئة لـبريطانيا واكـتظت الـسجون والمعتقلات بالمواطنين، وأحيل المئات من موظفي الدولة على التقاعد لتأييدهم لحركة مارس ١٩٤١.

وقامـت حكـومة نـوري الـسعيد بتـصفية الجيش العراقي من العناصر الوطنية، فأحـيل عـدد كـبير مـن الـضباط علـى التقاعد، واستقدم ضباط بريطانيون تولوا مراكز حـساسة في الجـيش كخبراء واستشاريين وعملوا على إضعاف الجيش وتقليص قوته من أربـع فـرق إلى فـرقتين عـسكريتين، وفي نفـس الـوقت عمدت حكومة السعيد إلى دعم الـشراكه وزيـادة قـوتها، كذلك عملت على زيادة كبيرة في أعداد الشرطة السرية لمراقبة المواطنين وتحديد نشاطهم.

وفي ٦ كانون الثاني ١٩٤٢ أصدرت حكومة نوري السعيد أحكام الإعدام غيابياً بحق قادة ثورة مارس ١٩٤١ الذين كانوا قد التجأوا إلى إيران، وكثفت الحكومة جهودها وضغوطها من أجل جلبهم للعراق، وفعلاً قامت الحكومة البريطانية باعتقالهم وتسليمهم إلى الحكومة العراقية فنفذ حكم الإعدام بحق العقداء الأربعة صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد وكامل شبيب ومحمد يونس السبعاوي (المدني الوحيد الذي أعدم) ووضع الباقون في السجن.

الأوضاع الاقتصادية خلال سنين الحرب:

شعر العراق بوطأة الحرب بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية وقد بدأت المشاكل الاقتصادية تظهر بصورة محسوسة بعد وصول القوات البريطانية صيف عام ١٩٤١ بعد القضاء على حركة مارس على أثر تصاعد المعارك الطاحنة على الجبهة الشرقية بالهجوم الواسع الذي شنته القوات الألمانية على الاتحاد السوفيتي، لقد أصبح العراق نقطة مواصلات ومركز تموين لقوات الحلفاء وللقوات البريطانية بصورة أخص، وكان للناحية الاقتصادية الصعبة أوسع وأعمق التأثير في حياة جميع طبقات الشعب وخاصة الفقيرة التي كانت تشكل الغالبية العظمي من أبناء الشعب، وكانت الصعوبات والمشاكل الاقتصادية خلال سني الحرب الطويلة قد تجسدت بصورة رئيسية في بروز ظاهرتين مزمنتين وهما:

أولا: النقص الشديد في المواد الأساسية الغذائية والاستهلاكية كالحنطة والطحين والرز والسكر والشاي والأقمشة والملابس القطنية والصوفية.

ثانياً: الارتفاع الباهظ في الأسعار حيث ارتفع معظم أسعار المواد الغذائية والبضائع الاستهلاكية إلى عشرة أضعافها وأحياناً إلى أكثر من ذلك.

ويعزى سبب الأزمة الاقتصادية التي عانى منها الشعب العراقي إلى سيطرة بريطانيا على الاقتصاد العراقي حيث أسست مركز تموين الشرق الأوسط في القاهرة، فربطت الاقتصاد العراقي بعجلة المجهود الحربي البريطاني وعملت على تقليص استيراد المواد الأساسية الغذائية والاستهلاكية كالملابس والأدوات الاحتياطية، ومن جهة أخري قامت بتجهيز القوات البريطانية المتواجدة في المنطقة من الأسواق العراقية ومن المنتجات والحاصلات العراقية مما أدى إلى شحة في المواد الأساسية والضرورية وزيادة كبيرة في العملة المتداولة في الأسواق، والتي أدت إلى تضخم كبير في أسعار جميع المواد

الاستهلاكية الأساسية وبخاصة الحنطة والرز والسكر وتوزيعها بموجب بطاقات تموين خاصة.

كشفت الأزمات الاقتصادية المزمنة ضعف وفساد الجهاز الحكومي ومدى إهماله لأمور الشعب (قوته اليومي) مما خلق استياءً شعبياً عاماً من الفئة الحاكمة ومن بريطانيا بالذات، وعمل على إتساع نفوذ وشعبية الحركات الوطنية المعارضة للنظام الملكي والتي أخذت تطالب الحكومة وبإصرار للقيام بواجباتها في حل الأزمة الاقتصادية الخانقة وتحسين حالة الشعب البائسة.

العراق ودول الجوار

تتاخم العراق أربع دول رئيسية هي تركيا وإيران وسورية والسعودية.

واستمرت الخلافات بين العراق ودول الجوار وبخاصة تركيا وإيران زمناً طويلاً.

تركيا :

عندما أقام الكماليون جمهوريتهم صاروا يطالبون بضم (ولاية الموصل) إلى أراضي الجمهورية التركية، وفي ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ وقع في أنقرة على نص المعاهدة العراقية الإنجليزية التركية التي تم بمقتضاها تعيين نهائي لخط الحدود على وفق التخطيط الذي أقرته عصبة الأمم في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٤.

وفي ضوئه أكد مبدأ حسن الجوار والتعاون المشترك باتجاه تحقيق الأمن والاستقرار بين البلدين.

وقد عرضت المعاهدة على مجلس النواب ومجلس الأعيان وأقرت بالإجماع في ١٢ حزيران ١٩٢٦.

إيران :

تأخرت إيران عن الاعتراف بالعراق دولة مستقلة حتى ٢٥ نيسان عام ١٩٢٩، وفي ١١ آب من العام نفسه عقد اتفاق مؤقت بين البلدين يمنح رعايا الحكومتين العراقية والإيرانية حق أفضل الدول في أراضي الدولتين، ونص على تبادل السفراء والقناصل، غير أن المشكلات ظلت تظهر بين الدولتين كحالة متصلة بالخلافات السابقة لتأسيس المملكة في العراق وإيران والتي شهدت توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الحدودية.

ولأجله وقع على اتفاقية ١٩٣٧ والبروتوكول الملحق بها التي استندت إلى البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية – الإيرانية لعام ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤، فضلاً عن تحديد الحدود في شط العرب مقابل عبادان ليسير خط الحدود على خط عمودي من خط انخفاض المياه بتالوك شط العرب.

وفي ضوئه أبرم الطرفان معاهدة للصداقة بينهما في ١٨ تموز ١٩٣٧ لتعبر عن الرغبة في تطوير العلاقات الثنائية وتأمين الاستقرار الإقليمي بين البلدين.

وعلى هذا المنهج سارت الحكومة الملكية العراقية في تحديد العلاقات مع (نجد)في الخامس من شهر مارس عام ١٩٢٢م برعاية الحكومة البريطانية والمعروفة باتفاقية المحمرة، أعقبتها اتفاقية "بحر" في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٥م التي أعقبت مؤتمر الكويت في كانون الأول ١٩٢٣ لبحث موضوع العلاقات بين العراق ونجد.

ميثاق سعد أباد:

في ضوء الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية التي وقعت برعاية بريطانيا بين العراق وكل من تركيا وإيران وقع في قصر سعد أباد بطهران يوم ٨ تموز ١٩٣٨ على معاهدة عدم الاعتداء بين العراق وتركيا وإيران والأفغان، وقد أشير إلى بواعث المعاهدة بالرغبة المشتركة في الحفاظ على روابط الصداقة وحسن التفاهم والرغبة المشتركة في السلم والأمن في الشرق الأدنى بضمانات إضافية ضمن نطاق ميثاق عصبة الأمم تأمينا للسلم العام.

أبرز الأحداث السياسية بين ١٩٤٥ – ١٩٥٨:

أولاً: بعث الحياة الحزبية: جمدت "الحياة الحزبية" في الوزارة الثانية للسيد ياسين الهاشمي في ١٧ آذار ١٩٣٥، إلا أن الأحداث السياسية اللاحقة التي مر بها العراق ولا سيما ثورة مارس ١٩٤١، وشعور ساسة البلد بأهمية تغيير أساليب الحكم التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية أدت إلى إعادة الحياة الحزبية عن طريق اجازة وزارة الداخلية في ٢٠ نيسان ١٩٤٦ تأليف الأحزاب السياسية الخمسة الآتية:

١- حزب الاستقلال بزعامة السيد محمد مهدي كبة ورفاقه.
٢- حزب الشعب بزعامة السيد عزيز شريف.
٣- حزب الأحرار بزعامة الشيخ داخل الشعلان.
٤- الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة السيد كامل الجادرجي.
٥- حزب الاتحاد الوطني بزعامة السيد عبد الفتاح إبراهيم.

وهي على اختلافها أكدت مسائل عديدة أبرزها: تعزيز الحياة الديمقراطية النيابية، وتعديل المعاهدة مع بريطانيا، ورفض إنشاء كيان لليهود في فلسطين، والدعوة إلى تعزيز استقلال القضاء، وتأمين الحريات الأساسية للمواطنين بموجب الدستور، وتطوير العلاقات مع الدول العربية، وتأسيس أنظمة متكافئة في مجال الاقتصاد والضمان الاجتماعي والتربية والتعليم.

إلا أن هذه الأحزاب سرعان ما سحبت إجازاتها ومنعت من ممارسة أنشطتها .

ثانيا : عقد معاهدة صداقة وحسن جوار بين العراق وتركيا في ٢٩ آذار ١٩٤٦ يتعهد الطرفان بمقتضاها باتباع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتشاور في الشؤون الدولية والإقليمية والتمسك بميثاق الأمم المتحدة .

وتضمنت المعاهدة ستة بروتوكولات ملحقة بالمعاهدة تشمل :

١- تنظيم مياه دجلة والفرات وروافدهما .

٢- التعاون المتقابل في أمور الأمن .

٣- التعاون في أمور التربية و التعليم والثقافة .

٤- التعاون في مجال المواصلات البريدية البرقية والهاتفية .

٥- الأمور الاقتصادية .

٦- الحدود .

ثالثاً : عندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ساور القلق الحكم الهاشمي في العراق والأردن مما دعاه إلى الإسراع إلى الأخذ بنظر الاعتبار المقترح البريطاني على لسان وزير الخارجية سلوين لويد فعقدت اجتماعات بين الملك فيصل الثاني ووفد رفيع المستوى من العراق والملك حسين في عمان في ١١/ ٢/ ١٩٥٨ وكانت نتيجة المباحثات التواصل إلى عقد اتفاق الاتحاد العربي بين الدولتين الذي أعلن في ١٤ شباط ١٩٥٨ في قصر بسمان بعمان، وهو ذات المشروع الذي سبق أن طرحه الملك عبد الله على الوصي عبد الإله في العراق عام ١٩٥٠ ضمن مشروع عام لتوحيد البلدين .

رابعاً : القضية الفلسطينية : بعد إعلان بريطانيا عزمها على التخلي عن انتدابها على فلسطين واستفحال الخطر الصهيوني في فلسطين أسهم العراق في اجتماعات مجلس الجامعة العربية الذي عقد في القاهرة في السابع من شباط ١٩٤٨ بوفد رأسه وزير الخارجية حمدي الباجه جي واستمر يتابع بوصفه عضواً في اللجنة السداسية المشكلة في مجلس جامعة الدول العربية اجتماعات المجلس في محاولة للوصول إلى اتفاق عربي إزاء قضية فلسطين .

ثم أسهم العراق بقواته المسلحة منذ ١٥ مارس١٩٤٨ ، وعندما أعلنت الهدنة الأولى أعلن العراق عدم التزامه بها ، مما دعا حكومة الأردن إلى التهديد بقطع تموين الجيش العراقي إذا أصر العراق على رفض الهدنة ، كما رفض العراق قرار الهدنة الثانية مع

الكيان الصهيوني الذي استخدم قرار الهدنة الأولى ليعزز موقفه العسكري باتجاه احتلال أراضي ومدن عربية أخري جديدة.

من جانب آخر شرعت "الوزارة السعيدية الثالثة" قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الذين يظهرون الرغبة في السفر إلى (إسرائيل) دون أن تتخذ أي خطوة قانونية لتجميد أموالهم مما أدى إلى تهريب معظمها، وقد بادرت الحكومة السعيدية الحادية عشرة فيما بعد إلى تجميد الأموال المسقطة عنهم الجنسية العراقية وأصدرت القانون رقم (٥) لسنة ١٩٥١م الخاص بمراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية.

المعاهدات الثنائية وحلف بغداد:

وقع العراق مع بريطانيا معاهدة بورتسموث يوم الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٤٨ حينما كان صالح جبر رئيساً للوزراء، وهي المعاهدة التي عدت بديلة من معاهدة ١٩٣٠ التي ينتهي أمدها في عام ١٩٥٧، وعلى الرغم من أن حكومة صالح جبر حاولت إشعار الساسة والشعب بأن المعاهدة تحقق استقلال العراق الناجز المقيد بمعاهدة ١٩٣٠، فإن المعاهدة واجهت رفضاً شعبياً واسع النطاق امتد إلى مجلس الوزراء نفسه.

وقد أفضى الأمر إلى وثبة كانون ١٩٤٨، بيد أن البريطانيين واصلوا السعي إلى عقد ما يحل محلها فكان الحلف التركي – الباكستاني، والحلف التركي – العراقي، واتفاقية التعاون بين العراق وبريطانيا، وقد بذلت المساعي لضم العراق إلى الحلف التركي الباكستاني التي واجهت رفضاً شعبياً عراقياً.

وفي هذا الوقت بدأت الولايات المتحدة تفرض وجودها في العراق من خلال اتفاقية الأمن المتبادل بينها وبين حكومة الدكتور محمد فاضل الجمالي في العراق عام ١٩٥٤ التي تضمنت تجهيز العراق بالسلاح للمحافظة على الأمن الداخلي والدفاع المشروع عن النفس.

وعدت الأحزاب السياسية هذا الاتفاق انحيازاً إلى الغرب ضد الشرق واتخاذ العراق قاعدة للاعتداء على الاتحاد السوفيتي.

ميثاق بغداد :

وفي اليومين ٢١و٢٢ من تشرين الثاني١٩٥٥ اجتمع في بغداد رؤساء وزراء بريطانيا وتركيا وباكستان وإيران والعراق لعقد أول اجتماع لميثاق بغداد برئاسة نوري السعيد رئيس وزراء العراق، وقد مثل الولايات المتحدة التي قبلت الاشتراك في إجراءات المجلس سفيرها في بغداد، ومثلها في اللجنة العسكرية مندوب عن جيش الولايات المتحدة، ومراقب يحضر اجتماعات اللجنة الاقتصادية .

وقد أكدت الحكومة العراقية أن مسؤوليات العراق بموجب الميثاق تتماشى والتزاماته بموجب معاهدة الضمان الجماعي والتعاون الاقتصادي الموقعة بين دول الجامعة العربية، وقد سجلت الحكومة العراقية ميثاق بغداد ووثائق انضمام الدول الأخرى لدى الأمم المتحدة .

أما على الصعيد الدولي فقد شارك العراق في تأسيس الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ ، وجامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ ، وحركة عدم الانحياز سنة ١٩٥٥ (مؤتمر باندونغ) .

النفط العراقي :

اتجهت إيران على عهد د. مصدق نحو تأميم النفط بتأييد من مجلس الشيوخ الإيراني في ٢٠ آذار ١٩٥٦ وبتأييد مجلس النواب، وقد قوبل هذا القرار بحماس وترحاب من شعب العراق وقواه السياسية والاجتماعية، وتقدم عشرون نائباً في مجلس النواب العراقي بسن لائحة قانونية لتأميم نفط العراق والتخلص من الهيمنة البريطانية على موارد العراق النفطية .

وفي الوقت الذي سعت فيه الحكومة مع رئاسة مجلس النواب إلى التسويف في عقد الجلسة والمذاكرة في هذا المطلب، فإنها واصلت مفاوضاتها بلا انقطاع مع ممثلي شركات النفط لإتمام المفاوضات التي بدأها نوري السعيد أيام " الوزارة السويدية الثالثة " وشكلت العامل الأول لعودته إلى الحكم بعد استقالة السويدي .

إن مطالب النواب بالتأميم وظروف التأميم في إيران ساعدت الحكومة على الوصول إلى نتيجة سريعة في مفاوضات النفط على أساس المناصفة في الأرباح الذي أقرته مسبقاً شركات النفط العالمية كافة .

جبهة الاتحاد الوطني:

أدى العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وموقف الحكومة العراقية السلبي إزاءه إلى رد فعل شعبي عارم فكان هذا إيذاناً بالبدء بتشكيل جبهة الاتحاد الوطني بين الأحزاب الوطنية والقومية الأساسية في العراق حينذاك وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي، وركزت الجبهة أهدافها في النقاط الخمس الآتية:

١ـ تنحية نوري السعيد، وحل المجلس النيابي.

٢ـ الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة.

٣ـ مقاومة التدخل الاستعماري بمختلف أشكاله ومصادره، وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي.

٤ـ إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية.

٥ـ إلغاء الإدارة العرفية، وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين، وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية.

وقد تألفت اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني في شباط١٩٥٧، وأصدرت بيانها الأول في التاسع من آذار ١٩٥٧ فصلت فيه النقاط الخمس آنفة الذكر، وثبتت منهجاً خاصاً في التنظيم الحزبي، وعززت اتصالاتها بالضباط الأحرار، وثبتت هذه اللجنة " ميثاق الاتحاد الوطني "، وكان الاتصال بين اللجنتين يتم عن طريق وسطاء معتمدين، واعتمدت الجهات المختلفة التنظيم والتدريب حتى فجرت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ .

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨:

ظل النظام الملكي في العراق يقوم على أركان ثلاثة هي السيطرة البريطانية والبرجوازية الكبيرة والإقطاع، وقد أثار هذا معضلات سياسية واقتصادية واجتماعية فشلت كل محاولات الوزارات العراقية في إيجاد حلول لها، مما أعاق تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد.

ومنذ أوائل الأربعينيات بدأت تتبلور حركة مضادة للنظام الملكي وسياساته تمثلت بحركة الأحزاب السياسية ونشاطها داخل النقابات والجمعيات فضلاً عن حركة تنظيمات

الضباط الأحرار، وقد أثرت بعض الأحداث تأثيراً فاعلاً في تبلور هذه الاتجاهات أبرزها:

١- حركة ١٩٤١ التحررية.
٢- حرب فلسطين عام ١٩٤٨.
٣- نجاح ثورة يوليو في مصر عام ١٩٥٢ والعدوان الثلاثي عليها عام ١٩٥٦.

لقد وجد الجيش العراقي نفسه الأكثر تنظيماً وحزماً وضبطاً والأكثر وعياً في فهم وإدراك المأزق السياسي الذي عاشه العراق، مما وفر لضباطه حظاً أكبر في الاستعداد للتغيير السياسي متفاعلاً في حركته مع الحركة الوطنية، ولذا بدأ الضباط الشباب بتشكيل خلايا وتنظيمات سرية.

لقد اعتمد الضباط الأحرار السرية التامة واستخدموا الرموز في الاتصالات وأخضعوا ساعة الصفر في تنفيذ الثورة لظروف حركة الوحدات العسكرية المارة ببغداد، وغير ذلك من الضوابط التي لم يكن ممكناً تدوينها في ميثاق مكتوب للثورة مما جعل إعلانها مفاجئاً للجميع، فضلاً عن أن غياب الميثاق المكتوب والمبادئ الأساسية المتفق عليها أفضى إلى خلافات عديدة بين أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار تركت تأثيرها في استمرار الثورة منذ اندلاعها في اليوم الأول حتى ٨ شباط ١٩٦٣.

أهداف ومبادئ الثورة:

لم تكن هناك وثائق مكتوبة عن التنظيم إلا أن هناك قواسم مشتركة لتنظيم الضباط الأحرار والأحزاب والقوى الوطنية، صنفت كالآتي:

١- **الأهداف والمبادئ الوطنية:** وتتمحور في إزالة النظام الملكي، وقيام النظام الجمهوري، والقضاء على الإقطاع، وتشريع قانون الإصلاح الزراعي، وتحقيق إصلاحات جذرية في جميع المجالات وإزالة التخلف، وتحرير اقتصاد العراق من الارتباط بالمتروبول الاستعماري، وإعلان تأليف مجلس لقيادة الثورة، وتأليف حكومة مدنية من الأحزاب السياسية المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني، والسيطرة على ثروات البلاد الوطنية بما فيها النفط، وتحقيق الوحدة الوطنية انطلاقاً من أن العراق ملك للعرب والأكراد والأقليات المتآخية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٢- **الأهداف والمبادئ القومية:** وتتركز في الاتفاق على أولوية الوحدة العربية والتضامن مع الجمهورية العربية المتحدة، والخروج من الاتحاد الهاشمي والإسهام مع الدول العربية الأخرى في تحرير فلسطين.

٣- **الأهداف والمبادئ الدولية:** وتتركز في اتباع سياسة عدم الانحياز، والخروج من سياسة الأحلاف، وتحديد العلاقة مع دول العالم كافة على أساس المصلحة الوطنية والقومية.

إعلان الثورة:

سبقت إعلان الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨ محاولات عديدة بدأت في تشرين الثاني ١٩٥٦ واستمرت حتى إعلان الثورة، وعكس ذلك عدة اعتبارات يمكن إجمالها في اعتبارين أساسيين:

١- الاعتبار الأمني والخوف من انكشاف أمر الثورة في ظروف غير ملائمة تضمنت إجراء التنقلات بين الوحدات العسكرية.

٢- محاولات التفرد بالثورة الناجمة عن المنافسة الفردية بين أعضاء اللجنة العليا.

وعلى الرغم من محاولات اللجنة العليا لتبني خطة واحدة للقيام بالثورة، فإن الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف والعقيد الركن عبد اللطيف الدراجي سعوا إلى عرقلة اجتماعات اللجنة العليا وإثارة الخلافات بين أعضائها والتخطيط على انفراد للقيام بالثورة، وهكذا حصل عندما صدرت الأوامر إلى اللواء العشرين بالتحرك من جلولاء إلى الأردن مروراً ببغداد، وكان في إمرة اللواء عدد كبير من كبار الضباط الأحرار ومنهم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي الذين أعدوا خطة متكاملة للاستدارة نحو بغداد بدلاً من المضي إلى الأردن عبر الفلوجة، والسيطرة على معسكر الرشيد، والهجوم على قصر الرحاب، وقتل العائلة المالكة ونوري السعيد واحتلال الإذاعة.

الموقف العربي والدولي:

اتخذت الجمهورية العربية المتحدة بقيادة عبد الناصر موقفاً قومياً قوياً ومؤيداً لثورة العراق بوصفها حلقة في مسلسل التحرر من الهيمنة الأجنبية، خصوصاً أن دخول العراق حلف بغداد عدّ تهديداً لحركة التحرر العربية وقيادتها المتمثلة بالجمهورية العربية

المتحدة، وكان الرئيس جمال عبد الناصر آنذاك في زيارة ليوغسلافيا فقطع زيارته وتوجه إلى موسكو، وحملها على توجيه تحذير للدول الغربية من مغبة التدخل في شؤون العراق، وقد أعلنت الجمهورية العربية المتحدة أن أي عدوان على العراق يعد عدواناً عليها.

وكان هذا الموقف رداً على الإنزال الأميركي في لبنان والبريطاني في الأردن والتحشدات العسكرية التركية على حدود العراق الشمالية، واستعداد إيران لإرسال متسللين لإجهاض الثورة.

وقد قدمت الجمهورية العربية المتحدة مساعدات عسكرية عاجلة للعراق لمساعدته على مقاومة أي عدوان خارجي، في ذات الوقت الذي عقد فيه اجتماع في دمشق بين وفد عراقي برئاسة العقيد الركن عبد السلام عارف والرئيس عبد الناصر تمخض عنه توقيع اتفاق للتعاون بين الجمهوريتين، وجراء ذلك نصحت الولايات المتحدة أصدقاءها وحلفاءها بعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية.

واتخذ في العراق عدد من الإجراءات و القرارات الاقتصادية والاجتماعية أبرزها ما يأتي:

١- الإصلاح الزراعي بهدف تفتيت الملكيات الزراعية الإقطاعية وتحرير الريف من سيطرة الإقطاع.

٢- انسحاب العراق من المنطقة الإسترلينية على أساس أن التحرر السياسي لا يكتمل دون إحراز التحرر الاقتصادي من التبعية الأجنبية، وبذلك انسحب العراق من مظلة الجنيه البريطاني التي كانت بريطانيا تسعى من خلالها إلى تنظيم تجارتها على وفق مصالحها الإستراتيجية.

٣- السياسة النفطية: اعتمدت حكومة الثورة أسلوباً تدريجياً في تحقيق المصالح الوطنية في مجال النفط، فأنشأت إدارة وطنية لمصلحة المصافي الحكومية، وألغت الإدارة الأجنبية، وطردت الخبراء الأجانب، وصفت شركة النفط خانقين، وقد تسلمت مصفى الوند في نيسان١٩٥٩، وتسلمت هيئة النفط الوطنية شؤون التوزيع لشركة نفط خانقين، واعتمدت العديد من الإجراءات التي تحقق للحكومة السيطرة على الثورة النفطية.

القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١:

وبعد ثلاث سنوات من المباحثات غير المجدية مع شركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١الذي وضع مبدأ جديداً في علاقات

الدولـة مـع الـشركات الأجنبـية سـجل فـيه حـق العراق في تقرير سياسته النفطية ضمن حقـوقه في السيادة الوطنية دون الرجوع إلى الشركات الأجنبية، ويعد صدور هذا القانون خطـوة مهمـة علـى طـريق التحـرر الاقتـصادي مـن هيمـنة شـركات الـنفط الأجنبـية واستغلالها.

تراجع سلطة الثورة

شـكلت ثـورة ١٤ تموز حالة انعطاف جادة في تاريخ العراق السياسي الحديث أفضت إلى أحـدث تغييرات مهمة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الـثورة ولـدت وهـي تفـتقد فلسفة كلية وبرنامجاً للعمل، مما أدى إلى طغيان الخلافات الشخـصية بـين القوى والأحزاب السياسية في جبهة الاتحاد الوطني، الأمر الذي انعكس سـلباً علـى حالـة الاسـتقرار الـسياسي منذ مراحل الثورة الأولي، وقد تمخض هذا عن سـيادة النـزعات الفـردية الـتي وظفـت تلـك الخلافات لمصالحها الشخصية، مما أدى إلى اسـتفحال حالـة تفتـيت القـوى الوطنـية، وضـرب بعـضها بـبعض، وتصديع الوحدة الوطنـية، واسـتفحال مظاهر الانقسام، وفقدان الأمن ودخول العراق مرحلة الفوضى، ممـا أعـاد النـشاط الـسياسي إلى العمل السري نتيجة غياب الحريات السياسية واستفحال الفساد والوصولية.

وأفـضي ذلك إلى تراجع خطوات الثورة في الميادين التي شملت الإصلاحات في الفترة الأولى للثورة، وأعاد كل ما تقدم العراق إلى ساحة الصراع السياسي بين العناصر والقوى السياسية الأساسية في البلاد.

١- **على الصعيد الداخلي:** شـهدت المـرحلة ١٩٥٨-١٩٦٣ صـراعاً دامياً على صعيد القوى العسكرية والقوى المدنية:

أولاً: على الصعيد العسكري:

كان منطلق الصراع بين العسكريين هو عدم تنفيذ قرار اللجنة العليا للضباط الأحرار بتألـيف مجلـس لقـيادة الثورة يتولي مسؤولية السلطتين التشريعية والتنفيذية لفترة انتقالية تؤلـف فيها حكومة مدنية من زعماء الحركة الوطنية حتى إجراء انتخابات عامة وتشكيل مجلـس وطني يرسي قواعد النظام الديمقراطي في البلاد، لذلك كان إعلان الثورة وتأليف مجلـس للـسيادة ومجلـس للـوزراء برئاسـة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ونائبه العقيد الركن عبد السلام عارف.

وقد ازداد الأمر سوءاً عندما احتدم الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وهو الصراع الذي أفضى إلى إبعاد الأخير وتجريده من سلطاته بسبب شعور عبد الكريم قاسم أن عبد السلام عارف بدأ يتصرف وكأنه قائد الثورة ويتجاهله في جولاته وخطبه الحماسية أمام الجماهير، والواقع أن كلا منهما كان ذا نزعة فردية دفعتهما بعد الثورة وللأسباب المذكورة آنفاً إلى التنافس ثم الصراع، وقد بدأ الصراع منذ اليوم الأول للثورة، إذ عارض عبد الكريم قاسم نزعة عبد السلام عارف لتصفية العائلة المالكة، وقد اشتد الصراع بعد اندفاع عبد السلام عارف باتجاه الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة خلافاً لرغبات عبد الكريم قاسم وهو الموضوع الذي أثار إشكالا بين القوى السياسية ذات المواقف المختلفة من هذا الموضوع.

وبعد عودة عبد السلام عارف من بون حيث عين سفيراً للعراق بأمر عبد الكريم قاسم، اودع السجن وحوكم، وحكم عليه بالإعدام شنقاً ولم ينفذ الحكم بل صدر أمر بإطلاق سراحه عام ١٩٦١ وبقي تحت المراقبة حتى قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦١.

وشهد العراق أيضا أحداثا سياسية وعسكرية أبرزها:

١- حركة رشيد عالي الكيلاني واتهامه بالتآمر على الجمهورية ومحاولة قلب نظام الحكم بالتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة وذلك في ٩ كانون الأول ١٩٥٨ وهو يوم إحالته إلى محكمة عسكرية خاصة، وفي ١٤ كانون الأول ١٩٥٨ حكم عليه بالإعدام شنقاً ولم ينفذ الحكم فيه بسبب عدم تصديق رئيس الوزراء على الحكم.

٢- ثورة عبد الوهاب الشواف في الموصل الذي شرع منذ اليوم الثاني لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في التفكير بالإطاحة بعبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وقد التحق به عدد من الضباط الأحرار وهم من الذين عارضوا انحراف الثورة عن الاتجاه القومي.

وأعد برنامج كامل للحركة يقضي بإعلان الزعيم الركن ناظم الطبقجلي العصيان والتمرد في المنطقة الشمالية منطقة وجوده العسكري ويسانده العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل، ثم تتحرك العناصر العسكرية الموالية للحركة في بغداد للسيطرة على المواقع المهمة واعتقال عبد الكريم قاسم وأنصاره والإبقاء على مجلس السيادة برئاسة الفريق الركن محمد نجيب الربيعي الذي وافق على الحركة، وتأليف مجلس لقيادة الثورة، واحتفاظ قادة الفرق في الجيش بمراكزهم، بيد أن عدم انسجام الضباط القائمين بالحركة، والإعلان المفاجئ للثورة دون تنسيق سابق مع العناصر المؤيدة، وسرعة تحرك عبد الكريم

قاسم لمواجهة الثورة، ومقتل عبد الوهاب الشواف بعد أقل من ٢٤ ساعة من إعلان البيان رقم واحد، وعدم نضوج الظروف الموضوعية والذاتية، كل ذلك أفضى إلى فشل الحركة ومحاكمة المتهمين بحركة الموصل، وصدور قرارات بإعدام قادتها والسجن والأشغال الشاقة لضباط ومدنيين ممن لهم صلة بها.

ثانياً: على صعيد الأحزاب السياسية:

انعكس الخلاف بين قادة الثورة والضباط الأحرار على الأحزاب والقوى السياسية مما أدى إلى انهيار جبهة الاتحاد الوطني، فقد تزعم عبد السلام عارف اتجاه الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، يسانده في ذلك حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال والعناصر القومية الأخرى، في حين ذهب عبد الكريم قاسم إلى تحقيق الاتحاد الفيدرالي يسانده في ذلك الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي وعناصر أخرى، في ضوء ذلك فإن انحياز عبد الكريم قاسم إلى الشيوعيين اقتضته ظروف الصراع مع التيار الذي قاده عبد السلام عارف.

وفي الوقت الذي استخدم فيه عبد الكريم قاسم الحزب الشيوعي لمواجهة التيار القومي الآخر، فإن الحزب الشيوعي العراقي سعى إلى توظيف عبد الكريم قاسم لمصلحته الخاصة مما أدى إلى اندلاع الصراع بين التيارين القومي والشيوعي في بغداد ومدن العراق.

ولذا شهد العراق صراعاً دامياً بين الأحزاب السياسية، إلا أن استمرار الصراع أفضى إلى سعي الأحزاب القومية إلى تشكيل "الجبهة القومية" مستبعدة الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي اللذين وقعا ميثاقاً للتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨.

وقد باءت بالفشل كل محاولات إحياء جبهة الاتحاد الوطني بين الأحزاب بسبب انصرافها إلى تأييد هذا الجناح أو ذاك من العسكريين فدخلت الأحزاب في نفق الصراعات السياسية.

ومن الواضح أن كل ما تقدم هو نتاج حقيقة موضوعية مؤداها أن الجميع كان متفقاً على إزالة النظام الملكي وقيادة الثورة أما ما يلي ذلك فهو مثار خلاف الجميع.

وقد طغت المصالح الفردية في التعامل مع الأحزاب على الأسس الأيديولوجية بدليل أن عبد الكريم قاسم الذي استخدم دعم الحزب الشيوعي والديمقراطي عاد ليضرب

الأحـزاب كلـها بمـا فـيها الحـزب الـشيوعي الـذي ارتكب العديد من حالات العنف في الموصـل وكركوك بعد ثورة الشواف، مما دعا عبد الكريم قاسم إلى "تشكيل هيئة تحقيقية في جـرائم الـشيوعيين"، لهـذا كله ساد الاعتقاد وطنياً أن التخلص من سيادة الفرد على سيادة المجمـوع لـن يـتم إلا باستئـصال رأس النظام نفسه وهو القرار الذي اتخذته قيادة حـزب البعث العربي الاشتراكي، ونفذته طليعة من أعضائه في محاولة اغتيال قاسم مساء يوم ٧/ ١٠/ ١٩٥٩.

إن فـشل محاولـة الاغتيال دفع عبد الكريم قاسم إلى مزيد من الإجراءات الفردية التي دفعـت العـراق إلى حالـة مـن الإرهـاب والفوضـى لم تتوقف حتى إعلان ثورة ٨ شباط ١٩٦٣.

ثالثاً: على الصعيد الخارجي:

كـان الموقـف بعـد ثـورة ١٤ تمـوز يشير إلى نتيجة منطقية هي التعاون أو التحالف أو الاتحـاد والوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، بيد أن سياسة عبد الكريم قاسم أخذت منحى آخر مختلفاً عبر رفضه الوحدة وإبدالها بمشروع الاتحاد الفيدرالى تحت مبررات خلق الظـروف الموضـوعية للـوحدة وطـرح شـرطاً تعجيـزياً مؤداه "أن الانضمام النهائي إلى الجمهورية العربية المتحدة يتقرر بإطار سياسة الوحدة العربية لجميع الأقطار العربية".

وفي الـوقت الـذي عـادى فـيه عـبد الكـريم قاسـم العناصر والقوى الوحدوية داخل العراق، فإنه أرضى بريطانيا والولايات المتحدة وزرع فيهما الثقة بأن الخوف من انضمام العـراق إلى الجمهـورية العـربية المتحدة أمر لا مبرر له، ومن ثم فإن بالإمكان التعامل مع الإدارة الجديدة والاعتراف بالوضع الجديد في العراق.

ومـع تـصاعد الصراع الداخلي بين القوى والأحزاب، وتصاعدت لهجة عـداء عبـد الكـريـم قاسـم للجمهـورية العـربية المـتحدة ورئيـسها عـبد الناصـر متهما عبد الناصر بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق والتآمر على الثورة.

وفي الـوقت نفـسه سـعى بـدعم مـن الحـزب الـشيوعي إلى تطوير علاقاته مع الاتحاد الـسوفيتي ووقع اتفاقية التعاون بين البلدين عام ١٩٥٩ التي تضمنت شراء معدات لعدد مـن المعامـل الإنتاجـية والتـصاميم الهندسـية المدنية للمشاريع وتنفيذها فضلا عن تزويد القوات المسلحة بالأسلحة والمعدات وغيرها.

ثورة رمضان ونهاية عبد الكريم قاسم:

بعد اتضاح الانحراف الخطير للسلطة عن المبادئ والأهداف المعلنة لثورة ١٤ تموز، وبعد تراكم الأخطاء، بدأت قوى المعارضة بالعمل الجاد لإسقاط الحكم وتسلم السلطة، ولأن تلك القوى دخلت مرحلة الصراعات فيما بينها كما ذكر سابقاً، فإنها وجدت من الصعوبة إعادة توحيد جهودها بسبب تكوين تلك القوى من جهة وتأثيرها بالوضع السياسي العربي، إذ أن غالبية القوى القومية عدا حزب البعث كانت تدور في محور السياسة الناصرية، في حين انفصل حزب البعث عن هذه السياسة بفعل فشل وحدة ١٩٥٨ وانفصال ١٩٦١ وتحميل البعث عبد الناصر أسباب انتكاسة الوحدة.

وفي ضوء ذلك تعد ثورة ١٤ رمضان ثورة شعبية أسهمت فيها الفصائل المدنية والعسكرية المدعومة من الجماهير التي خرجت مؤيدة للثورة.

أعلنت قيادة الثورة في الساعة التاسعة والدقيقة العشرين من صباح يوم ٨ شباط (١٩٦٣ـ١٤ رمضان ١٣٨٢هـ) بيانها الأول أكدت فيه أن هدف الثورة هو مواصلة مسيرة ١٤ تموز الظافرة التي لابد لها من إنجاز هدفين:

١ـ تحقيق وحدة الشعب الوطنية.

٢ـ تحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم وإدارته.

ولإنجاز هذين الهدفين لابد من إطلاق الحريات وتعزيز مبدأ سيادة القانون.

وفي صباح ١٥ رمضان / ٩ شباط أذاع راديو بغداد تأليف المجلس الوطني لقيادة الثورة وتخويله ممارسة السلطة العليا للجمهورية العراقية بما فيها السلطة التشريعية وصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة وانتخاب رئيس الجمهورية.

ثم أذيع البيان رقم (١٦) في ذات اليوم والساعة أعلن فيه حل مجلس السيادة وإعفاء رئيسه وأعضائه من مناصبهم.

ثم أذيع البيان رقم (١٧) الذي أعلن انتخاب عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية العراقية من بين صفوف المجلس الوطني لقيادة الثورة، ثم أعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة القرار رقم (١٨) الذي تضمن تأليف الحكومة المؤقتة برئاسة الزعيم (العميد) أحمد حسن البكر.

مسيرة الثورة:

تركزت سلطة ثورة ١٤ رمضان في المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي انحصرت فيه السلطتان التشريعية والتنفيذية ومنها ممارسة صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة، مما عكس مبدأ القيادة الجماعية للحزب.

ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣:

سعت الثورة إلى تحقيق أحد مبادئها الأساسية المعلنة في بيانها الأول وهو العمل على استكمال الوحدة العربية، ساعد على ذلك سقوط حكومة الانفصال في سوريا وقيام حركة ٨ آذار١٩٦٣ التي كان للبعث دور ريادي فيها، وقد جرت بين الدول الثلاث محادثات على ثلاث مراحل من ١٤ آذار إلى ١٧ نيسان ١٩٦٣ انتهت بالتوقيع على ميثاق ١٧ نيسان الذي لم ير النور بسبب الخلافات التي نشبت بين قيادة مصر من جهة وقيادتي العراق وسورية من جهة أخرى، فأعلنت مصر انسحابها من الميثاق، وقد سعى العراق لإنقاذ الموقف الناشئ من فشل صيغة الاتحاد الثلاثي، فاتفق على مشروع وحدة عراقية – سورية أعقبت ذلك إعلان الوحدة العسكرية بين البلدين يوم ٨/ ١٠/ ١٩٦٣ بيد أن ذلك لم يتعد مستوى الإعلان حتى ١٨ تشرين موعد الانقلاب العسكري في العراق.

حركة تشرين الثاني ١٩٦٣:

انعقد المؤتمر القطري لحزب البعث في العراق في ٥/ ٩/ ١٩٦٣ وعقد مؤتمر قطري استثنائي آخر في ١١/ ١١/ ١٩٦٣، وفي هذين المؤتمرين برز على نحو واضح أن شرخاً كبيراً قد حدث في حياة الحزب الداخلية من جهة، وبينه وبين قيادة السلطة من جهة أخرى، وأن دور الحزب القيادي للدولة لم يتحقق، وأن عبد السلام عارف قد تنكر لفضل الحزب في تعيينه رئيساً للدولة بوصفه من قادة ثورة ١٤ تموز دون أن يكون له دور في ثورة ١٤ رمضان.

وفي ضوء ذلك مر العراق منذ ١٣/ ١١/ ١٩٦٣ بحالة من الحيطة والترقب واحتمال اندلاع حرب أهلية وفي هذه الظروف استطاع عبد السلام عارف أن ينجز مهمته في ١٨/ ١١/ ١٩٦٣ وأزاح حزب البعث في السلطة.

نظرة اقتصادية اجتماعية لأوضاع العراق حتى ١٩٥٨:

عـرف العـراق لـدى الـدول الأوربـية باسـم بـلاد مـا بـين النهـرين (Mesopotamia) أي الـبلاد الـتي تقـع بـين الأنهـار، وهو يشتمل على وادي دجلة والفـرات وعلـى مـناطق جبلية وصحراء واسعة تمتد حتى سوريا والأردن، ففي الشمال تفـصل جـبال طـوروس بـين العـراق وتـركيا، وفي الـشرق تقـوم مـرتفعات زاجروس والبختـيارية بـين العـراق وإيـران، وفي الغـرب تفـصل حدود مصطنعة بينه وبين سوريا والأردن، وفي الجنوب والجنوب الشرقي تجاور العراق كل من السعودية والكويت.

والعـراق بلـد زراعـي بالدرجـة الأولـي ينـتج محاصيل القمح والشعير والأرز والتبغ والقطـن بكميات كانت تفي بحاجة سكانه وتفيض عنها في بعض الأحيان، كما أنه يحتل المركـز الأول بـين دول العالم في إنتاج التمور إذ أنه يزود أسواق العالم المختلفة بنحو ٨٠ في المائة من احتياجاتها.

ويعكـس تـركيب شـعب العراق الـذي بلـغ تعـداده عـام ١٩٥٧ (٦,٣٣٨,٠٠٠) ملـيون نـسمة تعدداً قومياً ودينياً وتنوعاً في التشكيل الاجتماعي، ففي العراق هناك أكثر مـن قومـية، إذ إلى جانـب العرب يوجد الأكراد والتركمان، وفي حين تبلغ نسبة العرب نحو ٨٠ في المائة من مجموع السكان، تشكل القوميات الأخرى العشرين في المائة المتبقية.

ويدين ٩٥ في المائة من شعب العراق بالإسلام، في حين تشكل الديانات الأخرى الـ(٥) في المائة المتبقية. وقدترتب على التعدد (القومي – الديني) تعدد في اللغات أيضاً، ففي حـين يـتكلم أربعـة أخماس العراقيين اللغة العربية يتكلم الأكراد اللغة الكردية، وكذلك الحـال بالنـسبة إلى الأقلـيات الأخـرى، غـير أن هـذا الوضع لم يحل دون تمتع العراقيين بالمساواة في الحقوق، بل الانصهار في بوتقة واحدة هي بوتقة الوحدة الوطنية العراقية.

وفي الإطار الاجتماعي تميز المجتمع العراقي الحديث بوجود طبقتين رئيستين هما طبقة الإقطاعيين التي ضمت شيوخ العشائر المسيطرين والمالكين الحقيقيين للأراضي الزراعية، وطـبقة الفلاحـين الـذين حـرموا مـن ملكـية تلـك الأراضـي واعتمد أفرادها في تحصيل معيـشتهم علـى الإسـهام فقط في عملية الإنتاج الزراعي، أما الطبقة الوسطى التي يتركز وجودها في المدن الرئيسية وضمت في صفوفها شرائح الموظفين المشكلين للجهاز الإداري للدولـة وصـغار التجار والفنيين، فإنها كانت طبقة لم ترتبط مصالحها بمصالح الفلاحين لتشكل قوة سياسية ذات فعالية ظاهرة، إنها شكلت فيما بعد الرأي العام الذي كان ينقد

ويطالب بالإصلاح، إلا أن قدرتها على الوقوف في وجه الطبقة الحاكمة وحلفائها من الإقطاعيين كانت في مهدها.

هكذا بات من الصعب جداً وغاية في التعقيد صعود الطبقات الدنيا السلم الاجتماعي، لبؤس هذه الطبقات وجهلها، ولأن معظم الامتيازات كانت تأتي عن طريق الوراثة وليس عن طريق العلم والعمل. لقد كان بنيان العقلية يقوم على التسليم سلبياً بهذا الواقع الاجتماعي، وظل هذا التسليم قائماً فترة، فالسلوك الاجتماعي كانت تسيره ضوابط عادات وتقاليد متزمتة، ويتحكم النظام القبلي في عقلية الأفراد ومصائرهم دون أن يكون هناك أي مكان لتكافؤ الفرص، بل حتى لمجرد المبادأة في أي ميدان، فمعيار المركز الاجتماعي لا يتشكل نتيجة للنشاط الاقتصادي أو نتيجة للاقتصاد العلمي والمهني بل تبعاً للوراثة والخضوع للتقاليد.

هذا الوضع يدفع إلى التذكير بأن الفلاحين الذين لم يملكوا أرضاً كان عددهم قرابة ٦٤٨ ألف فلاح، أي نحو ٨٠ في المائة من المشتغلين بالزراعة. أما الملاك الصغار والمتوسطون فعلى الرغم من أنهم مثلوا ٩٨ في المائة من مجموع الملاك الزراعيين إلا أنهم لم يملكوا إلا أقل من ثلث مساحة الأراضي الزراعية. ومع ذلك فإن ١٣ في المائة من مجموع هؤلاء الملاك كانوا يستحوذون على نحو خمسة ملايين دونم، أو نحو ٣١,٥ في المائة من مجموع مساحة الملكية الزراعية، بينما لا يسيطر ٨٦,١ في المائة من مجموع الملاك الصغار إلا على ٢,٤ مليون دونم أو على عشر الأراضي الزراعية، في حين وبالمقابل نجد أن هناك ٣٤١٨ من الملاك الكبار والإقطاعيين، أو ما نسبته إثنان في المائة من مجموع الملاك الزراعيين يملكون نحو ١٥,٨ مليون دونم أو نحو ٦٨ في المائة من مساحة الأراضي الزراعية. وتشير الأرقام إلى أن خمس الملكيات الزراعية الكبيرة (أي نحو ٣,٢٢٥,٠٠٠ مليون دونم) كانت تعود إلى ٩٥ مالكاً كبيراً، وهناك عائلات إقطاعية تملك ما يزيد على ربع مليون دونم، بل أكثر من نصف مليون دونم أحياناً، ومثل هذه الملكيات يمكن أن توصف بأنها جوهر الإقطاع العشائري في العراق.

ويمكن القول أن هناك من الملاك الكبار مَن كان ينتسب أيضاً إلى البرجوازية الكبيرة وإلى كبار موظفي الدولة في المدن وكان يقف على رأس مثل هذا الإقطاع (المدني) الأسرة المالكة وعائلات محددة ومشخصة.

ولا شك في أن سياسة الدولة هي التي كانت وراء تجريد الفلاحين من جميع حقوقهم ومنح الملاك إياها من منطق أن من دون طبقة من كبار الملاك العشائريين يستعبدون الفلاحين ويستثمرونهم لا يمكن أن يدوم الحكم وتتحقق المصالح الاستعمارية مدة طويلة وعلى أساس أن ربط البرجوازية الكبيرة في المدن، وعلى الأخص وبالإقطاع سيعزز السند الاجتماعي الذي لا تستطيع القوى الاستعمارية بدونه حكم البلاد واستغلال ثرواتها.

لقد كان من الطبيعي أن ينعكس هذا الوضع الاجتماعي – الاقتصادي على الأوضاع السياسية السائدة في العراق، فتجد تبايناً في المواقف السياسية من تلك الأحداث التي كان يشهدها المسرح السياسي، ففي حين ترتبط الطبقة المالكة ـبفعل دعم السلطة لها وتدعيم مواقعها الاقتصادية والسياسيةـ مصيرياً بنظام الحكم، وتجعل من نفسها الأداة التي تستخدمها السلطة ضد أي حركة سياسية معارضة تتبنى مسألة تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة أو تطالب بالإصلاح، نجد الطبقة الثانية (غير المالكة) على النقيض من ذلك، كانت متحفزة بفعل حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة للانتفاض على الواقع، ومستعدة تماماً لتقبل أي حركة سياسية تتبنى قضية تغيير الأوضاع السائدة وتطرح أمامها شعارات أو هدف تحسين أحوالها الاقتصادية.

أن تاريخ العراق الحديث وإن لم يعكس لنا بوضوح مدى القوة التي كانت تتمتع بها هذه الطبقة إلا أن الانتفاضات التي قامت بها في فترات زمنية متفاوتة كانت دليلاً كافياً على مدى استعداد أفرادها لانتهاز أي فرصة لإحداث التغيير.

إن الإحاطة بتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق منذ عشرينات هذا القرن تقتضي بحث مرحلتين رئيستين أولاهما هي تلك التي خضع فيها العراق للانتداب وكان فيها تحت الهيمنة المباشرة لبريطانيا، والثانية هي ما تعرف أن تسمى بمرحلة الاستقلال الوطني.



الفصل الثاني

العـــراق بعثيـــاً

جذور الصراع الأمريكي العراق

جذور أزمة الخليج:

تـرجع جـذور الـصراع علـى مـنطقة الخلـيج إلى مـا قبل الحرب العالمية الأولى عندما أرسـلت الولايات المتحدة الأمريكية البعثات التبشيرية الأمريكية إلى منطقة الخليج حيث أقامت هذه البعثات مدارس للتبشير، وكنائس، ومستشفيات.

حـيث وصـلت أول بعـثة تبـشيرية إلى البحـرين عـام ١٨٩٢، كما وصلت أول بعثة تبـشيرية إلى مسقط عام ١٨٩٣، وأول بعثة وصلت الكويت عام ١٩٠٠، وشهدت فترة مـا بـين الحـربين العالميـتين صـراعاً شرسـاً بين الدول الغربية على الثروة النفطية، وكان الخلـيج مـنطقة نفـوذ بريطانـي، غـير أن الحـرب العالمية الثانية أفرزت معادلات جديدة أتاحـت للـولايات المـتحدة إنـشاء قاعـدة الظهـران الأمـريكية بالقرب من آبار النفط في المملكة العربية السعودية حيث بدأ العمل فيها عام ١٩٤٤، وأُنجزت القاعدة عام ١٩٤٦ لتـصبح أكـبر القـواعد العـسكرية في المـنطقة العربية وجنوب غرب آسيا، لتحقق بذلك الـولايات المـتحدة هـدفها الـتي كانـت تـسعي إلـيه والـذي صـرح به الرئيس الأمريكي روزفلـت في فبرايـر / شـباط ١٩٤٣ بـأن: "المملكـة أصبحت ـمن الآن فصاعداًـ ذات ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة".

بعـد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانهيار الفاشية، والنظام الكولونيالى الذي كان من معـالم انهـياره انحـلال الإمـبراطورية البريطانية وضعف مركزها الاقتصادي والعسكري والسياسي، بحيث اضطرت بريطانيا إلى تصفية ما يسمي "استراتيجية شرق السويس"، ووجـودها العـسكري في آسـيا، والمحـيط الهندي، وأعلنت بريطانيا عن نيتها في تصفية قـواعدها العـسكرية، وذلـك في يناير / كانون الثاني ١٩٦٨، وامتدت فترة الانسحاب نهاية ١٩٧١، وبذلك تم إلغاء ما يسمى "السلام البريطاني".

مـن هـنا بـدأت أطمـاع الـولايات المـتحدة، ممـا جعلـها تضع الخطط الكفيلة بحماية مـصالحها في هـذه المـنطقة، فـثم إعلان "مبدأ نيكسون" في يوليو / تموز ١٩٦٩، عندما أعلـن الـرئيس الأمريكـي ريتـشارد نيكـسون عـن عزم الولايات المتحدة "دعم الأنظمة

المؤيدة للولايات المتحدة، لتأخذ على عاتقها دوراً رئيسياً في قمع المتمردين، وتخفيف العبء عن واشنطن، أي المشاركة الإقليمية، والحد من الدور الأمريكي المباشر، وهذا يتطلب تزويد الدول الحليفة للولايات المتحدة بدرع واق، وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية المطلوبة"، حيث قصدت أمريكا بالدول الحليفة إيران والتي كانت تلعب دوراً كبيراً في منظومة المواجهة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي، كما كانت إيران أول المدعين بخلافة بريطانيا في الخليج، وذلك بعد نسف "حلف بغداد"، وبعد الانسحاب البريطاني من الخليج أكدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أنه تم تحديد إيران لتمثل الوسيط العسكري الجديد في الخليج، وحامي الدول العربية الصغيرة، ومعقل المصالح الغربية في المنطقة، وذلك لما تتمتع به إيران من سعة حدودها مع قلب الاتحاد السوفييتي وبثرواتها النفطية الغزيرة، ووقع اختيار الولايات المتحدة على إيران لتجعل منها قوة عسكرية رأسمالية متطورة، وتم تخصيص موارد مالية كبيرة فورية لتطوير القوات المسلحة في إيران، وتطوير البنية الأساسية التي تتطلبها هذه القوات، وسرعان ما أصبحت إيران أكبر مصدر للنفط بعد السعودية.

بعد قيام ثورة ١٤ يوليو / تموز ١٩٥٨ في العراق، بدأت مرحلة جديدة من الصراع بين العراق وإيران، حيث تسارعت وتيرة تسليح إيران بأسلحة الدول الإمبريالية ولاسيما الأمريكية، في حين اعتمد العراق على تقوية دفاعه على السلاح السوفيتي.

بداية الأزمة العراقية الأمريكية:

قبل الأول من مارس / آذار عام ١٩٧٣ كانت الشركات الغربية والأمريكية تسيطر بصورة كاملة على قطاع البترول في أرض العراق الواسعة، من ناحية التنقيب، وإدارة وتشغيل وإنتاج الحقول البترولية، أي أن الولايات المتحدة كانت تدير خريطة تسويق النفط في السوق العالمية وتحصل على احتياجاتها من الشركات الأمريكية التي ضمنت لها انتعاشاً اقتصادياً غير مسبوق، ومع حلول الأول من مارس / آذار ١٩٧٣ كان قرار العراق الذي أرسى نواة الصراع الأمريكي – العراقي غير المعلن بتأميم قطاع البترول، ونقل تبعيته من الشركات الأجنبية إلى السيادة الوطنية العراقية، مما دفع الولايات المتحدة إلى التخطيط لفكرة تأمين منابع النفط في الخليج باستخدام القوات المسلحة الأمريكية خاصة في أعقاب الاستخدام السياسي للنفط، في حرب أكتوبر / تشرين الثاني ١٩٧٣ حيث كان للخطر على مبيعات النفط الذي قررته دول الخليج خاصة والدول العربية

عامة، انعكاساته الحادة على السياسات الاقتصادية الأوروبية واليابانية، فيما عرف باسم " استراتيجية الخنق " ، حيث تم الاتفاق في اجتماع وزراء البترول العربي في دولة الكويت ١٧ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ على تخفيض الإنتاج الكلي للنفط العربي بنسبة ٥٪ فوراً، مع زيادة التخفيض بنسبة ٥٪ شهرياً، حتى تنسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل ٤ يونيو / حزيران ١٩٦٧ ، فضلاً عن قرار ست دول بترولية برفع سعر البترول بنسبة ٧٠٪ ، كما قررت بعض الدول العربية حظر تصدير البترول كلياً إلى الدول التي يثبت تأييدها لإسرائيل بما فيها الولايات المتحدة، فكان من الطبيعي أن تتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المضادة لمنع تكرار مثل هذه الاستراتيجية مرة أخرى، وقد تبلورت هذه الإجراءات في عدة دراسات قامت بها لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي ووزارة الدفاع الأمريكي، وتم إعداد وثائق الكونجرس الأمريكية لتأمين منابع النفط ١٩٧٥ ، وقد أسهم رؤساء الولايات المتحدة في وضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ وعلى رأسهم جيمي كارتر، ورونالد ريجان، وجورج بوش الأب، وقام وزير الدفاع الأمريكي جيمس شليزنجر عام ١٩٧٦ بنشر وثائق توضح تفصيلا الاستراتيجية العسكرية الأمريكية لتأمين منابع النفط الخليجي .

أثناء هذه الفترة استطاع شاه إيران إضعاف منافسة العراق لبلاده، حيث عمد الشاه بإيعاز من الولايات المتحدة إلى دعم الأكراد العراقيين في الفترة ما بين مارس / آذار ١٩٦٤ ، وحتى مارس / آذار ١٩٧٥ ، كما كانت الحكومة الإيرانية ماضية في بناء قواعد بحرية، والحصول على معدات بحرية ثقيلة، وإنشاء آلة عسكرية ضخمة، تدعم بها ادعاءها بالسيطرة على الخليج، ومداخله المطلة على المحيط الهندي، وهكذا تحققت السيطرة الأمريكية على الخليج المغلفة بالسيطرة الإيرانية .

الحرب العراقية الإيرانية :

اضطر صدام حسين إلى التنازل عن شطر من شط العرب المتنازع عليه لإيران وذلك في اتفاقية الجزائر (٦مارس / آذار ١٩٧٥) مقابل تعاون الشاه في قطع الإمدادات عن حركة البارزاني الكردية، والتي كانت في ذروة عنفوانها (١٢٠,٠٠٠ مسلح)، فانهارت هذه الحركة بين عشية وضحاها، وبعد ذلك بأربع سنوات -وهي فترة نضج الثورة الإيرانية- سقط الشاه في ١١ فبراير / شباط ١٩٧٩ ، وتعاظم الاتجاه المعادي للولايات المتحدة الأمريكية داخل إيران، وبلغت التناقضات بين أمريكا وإيران ذروتها عام ١٩٨٠ وبذلك

أصبحت إيران ـ بعد انتصار الثروة الإسلامية، ودعوتها لتصدير الثورة إلى العراق ودول الخليج ـ خطراً هائلاً يهدد الولايات المتحدة، لذا ينبغي التعامل معه على وجه السرعة، فكان توريط إيران في حرب هو الحل، وكانت جميع الأجواء الدولية والداخلية مهيأة لقيام صدام حسين بهذا الدور من أجل تركيع إيران، وإنهاء سيطرتها على الخليج، حيث تم بالفعل توريط العراق في الحرب بتحريض من واشنطن التي شجعت صدام على استعادة شط العرب مقابل رفع اسم العراق من لائحة الدول الداعمة للإرهاب ١٩٨٢، حيث وضعت واشنطن العراق فيها عام ١٩٧٢ رداً على قيام الأخيرة بتأميم صناعة النفط.

لعبت الولايات المتحدة لعبتها الأولى، والتي بدأت في إثارة حرب الخليج الأولى، والتي بدأت في ٢٢ سبتمبر / أيلول ١٩٨٠، عن طريق تزويد العراق بمعلومات زائفة عن نقاط الضعف العسكرية الإيرانية، كما قامت بتجميد الأموال الإيرانية في البنوك الأمريكية، وصعدت الأعمال العدائية، بما فيها المناورات المسلحة ضد إيران.

كان أحد أهم الأسباب التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها ما جاء على لسان لو ألن رئيس أركان سلاح الجو الأمريكي وهو: "تأمين متزايد من دول المنطقة لوجود قوة جوية أمريكية فيها، وسيكون ذلك مهمة دبلوماسية حساسة نظراً لعدم حماس العديد من دول المنطقة للارتباط بالولايات المتحدة ارتباطاً وثيقاً"، وحرصت الولايات المتحدة على إقحام نفسها في المنطقة وإجراء مناورات عسكرية مع دول عربية، وذكرت وكالة اليونايتد برس: "أن القوات الأمريكية ستتدرب على الحرب في ظروف صحراوية حتى تكون جاهزة في حال اضطرار الولايات المتحدة للدفاع عن حقول النفط في الخليج" حيث اتفقت مصر والولايات المتحدة على إجراء مناورات عسكرية مشتركة (النجم الساطع) وهي الأولى من نوعها للقوات الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية على أرض عربية، وفي مطلع ١٩٨١ أجرت القوات الأمريكية مناورات النجم الساطع في عمان، وفي نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٢ مناورات في مصر، ومناورات "النمر المتعب" (ديسمبر / كانون الأول) ١٩٨٢ في عمان، وتطور الحضور الأمريكي العسكري بمناورات النجم الساطع أغسطس / آب ١٩٨٣، وامتد مسرح المناورات من مصر والسودان والأردن إلى الصومال وكينيا وبحر العرب وعمان.

وفي عام ١٩٨٤ أجرت مناورات كبرى تحت تسمية "غلانت إيجل"، وفي مطلع أغسطس / آب ١٩٨٥ بدأت المناورات الأمريكية المصرية باسم "النجم الساطع ٨٥"،

وامتدت المناورات لتشمل الأردن، وتكررت المناورات العسكرية والتدريبات مع القوات المصرية صيف ١٩٨٦ وأطلق عليها "رياح البحر".

وفي أغسطس / آب ١٩٨٧ استمرت المناورات الأمريكية لمدة ٣ أشهر في مصر، كما انتقلت القوات الأمريكية إلى الأردن وأجرت تدريبات مشتركة (شادو هوك)، وكانت تهدف حسب تصريحات العسكريين الأمريكيين إلى التدريب على التدخل المباشر لحماية آبار النفط الخليجية في حال أي تهديد.

من جهة أخري لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية التخلي عن إيران، وحاولت استدراجها من جديد عن طريق استنزاف قوة إيران في حرب طويلة، وعلى النقيض كان الموقف السوفييتي الذي عمل منذ البداية من أجل إنهاء الحرب فوراً من أجل السلام العادل بين الدولتين الجارتين.

على أن الموقف العراقي جاء مخيباً لآمال الولايات المتحدة ومعرقلاً لطموحاتها في إضعاف الدولتين المتحاربتين، حيث قررت العراق وقف إطلاق النار والذي قبلته إيران في ٨أغسطس / آب ١٩٨٨.

وبذلك خرج العراق من حرب السنوات الثماني منهكاً اقتصادياً واجتماعياً، ولكن كل المؤشرات أفادت أن قوة العراق العسكرية كانت في أوج تسليحها وقدرتها القتالية، وبالتالى أصبح العراق يشكل تهديداً خطيراً على هيمنة الولايات المتحدة الإقليمية، فبات العراق يهدد المصالح الأمريكية في مجالات عدة، مثلاً في المطالبة بخروج القوى الأجنبية من منطقة الخليج، كذلك الدور الإقليمي الكبير الذي يستطيع العراق أن يلعبه في منطقة الخليج لحماية الأنظمة الخليجية الصديقة، خاصة بعد دخول العراق في تحالف مع الأردن واليمن ومصر في "مجلس التعاون العربي"، فضلا عن استثمار القوة العسكرية العراقية للدخول في حرب مع العدو الصهيوني، لتحقيق مكاسب قومية، وتحرير الأراضي العربية المحتلة، وأخيراً والأهم هو الحفاظ على توازن القوى العسكرية والردعية لصالح إسرائيل.

حرب الخليج الثانية :

أمـام هـذه الوضـعية، حرصت الولايات المتحدة على استدراج العراق إلى فخ حرب ثانية، خاصة وأن التجربة السابقة قد برهنت بأن النظام العراقي يسهل استدراجه، حيث استغلت الـولايات المتحدة التطورات السلبية في العلاقات العراقية – الكويتية منذ انتهاء حرب الخليج الأولى، وكانت نقطة البدء ذلك الخلاف الحدودي مع الكويت حول حقول الرميلة، والدور الكويتي في التلاعب بأسعار النفط وإنتاجه.

كمـا قامـت الكـويت في اليوم الثانـي لقـبول إيران وقف إطلاق النار بزيادة إنتاجها النفطـي، منـتهكة بذلك اتفاقيات منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك)، حيث هبط سعر بـرميل الـنفط إلى النـصف، وخـسرت العـراق أربعة عشر بليون دولار، ووصف مدير مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية الدولـية في واشـنطن هنري شولد التصرف الكويتي أنه حـرب بمعنـى الكلمـة، واتفـق وزير العدل الأمريكي الأسبق رامزي كلارك مع شولد، حيـث قـال: "كانـت الـولايات المـتحدة قد شنت حرباً اقتصادية ضد العراق من خلال الكويت، منذ انتهاء الحرب مع إيران وحتى صيف ١٩٩٠".

وبعـد شـهر واحد من انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية بدأت واشنطن في شن حربها الـسياسية علـى العـراق، وذلك عبر إعلامها الموجه، حيث أعلنت واشنطن بأن العراق استخدم غازات سامة ضد المتمردين الأكراد.

في هـذه الأثـناء كانت الحرب الاقتصادية على أشدها في الخليج حيث طلبت الكويت في آذار / مـارس ١٩٨٩ زيـادة حـصتها في (أوبك) بمقدار النصف، وفور رفض المنظمة طلـب الكـويت، سارعت الأخيرة بالإعلان أنها لن تلتزم بنظام الحصص، وقامت فعلاً بمضاعفة إنتاجها ليصل إلى مليون برميل يومياً، وزيادة في التحرش بالعراق جاءت أغلب هـذه الـزيادة مـن حقـل الـرميلة في المـنطقة الحدوديـة المتـنازع عليها، مما دفع العراق إلى الـشكوى مـن سياسـات الكـويت الخاصـة بزيادة الإنتاج النفطي وذلك في ٣ مايو / أيار ١٩٩٠، ومع رفض الكويت الشكوى العراقية في اجتماع (أوبك) في فيينا (مارس / آذار ١٩٩٠) تواصـل انخفـاض سـعر الـنفط في السوق العالمية ليصل إلى أدنى مستوى له في ٥ يونيو / حزيران ١٩٩٠، إضافة إلى مطالبة الكويت المستمرة للعراق بتسديد ديونه البالغة ثلاثـين بليون دولار، وفشل محاولات العراق المتكررة والوساطات العربية سواء المصرية مـنها أو الفلـسطينية أو السعودية لحل الخلافات ودياً واحتوائها، والتي كانت دائما تلقى

صداً كويتياً وصفه المراقبون بأنه اتسم بروح الغطرسة بلا مبرر، حيث تعددت البيانات العراقية التي تطالب الكويت بإلغاء القرض الذي سبق أن حصلت عليه بغداد وقدره ١٢ مليار دولار، بالإضافة إلى خدمة وفوائد هذا الدين.

انتهز صدام حسين مناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية والعشرين لثورة ١٧ تموز / يوليو ١٩٦٨ وألقى خطاباً جاء فيه: "أن سبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها بلاده يرجع إلى تجاوز الكويت ودولة الإمارات العربية لمستوى الإنتاج الذي حددته منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" وسعيها لخفض سعر النفط الخام"، وأضاف قائلا لشعبه: "إن سبب الفقر والدمار الذي لحق باقتصادكم هم شيوخ النفط الذين يريدون إذلالكم وإذلال العراق".

كما كررت البيانات العراقية ضرورة قيام الكويت بلا قيد أو تحفظ بمنح العراق مساعدة مالية قيمتها ٢٠ مليار دولار، وتم تخفيضها بعد ذلك إلى عشرة مليارات، حيث اعتبرها العراق مقابلاً مادياً على استغلال الكويت لحقل الرميلة، كما طلب العراق الكويت التخلي عن حقل الرميلة وتقديم معونات سريعة للعراق.

بعد ذلك أعلن صدام حسين أن جزيرتي وربه وبوبيان هما جزيرتان عراقيتان ولابد من استردادهما، وفي نفس الوقت أخذ صدام في حشد قواته على الحدود الشمالية وذلك في شهر يوليو / تموز ١٩٩٠.

وفي اليوم الثاني من الشهر التالى قام العراق بغزو الكويت بواسطة أكثر من ١٠٠ ألف جندي، وبعد ٢٤ ساعة أصبحت الكويت تحت السيطرة التامة للقوات العراقية.

سعت الولايات المتحدة إلى خوض الحرب مع العراق منذ اللحظة الأولى للحشد العراقي، وذلك من خلال إثارة السعوديين واستدراجهم لطلب المساعدة، وعندما هربت الأسرة الحاكمة الكويتية ورفضت الدفاع عن أرض الوطن ! تاركة البلاد غنيمة سهلة أثارت المخاوف لدى السعوديين، وهكذا توفرت أفضل الأجواء الإقليمية، والعربية، والدولية لغزو أمريكي تحت رايات الأمم المتحدة.

أثار غزو الكويت، رداً دولياً فورياً، وتبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢ أغسطس / آب ١٩٩٠ القرار ٦٦٠ بإدانة الغزو والمطالبة بانسحاب العراق فوراً وعودة العراق والكويت إلى بدء مفاوضات مكثفة، وقبل تبني مجلس الأمن فرض أي عقوبات اتخذت الولايات المتحد إجراءات فورية، ووقع الرئيس جورج بوش في أغسطس / آب

أمـرين تنفـيذيين بتجميد الأرصدة الحكومية العراقية والكويتية، وكانت أرصدة الأخيرة تحت السيطرة العراقية الاسمية.

عاصفة الصحراء:

سـارعت الـولايات المـتحدة إلى بـناء ائتلاف يتجاوز حلفاءها في أوربا ليشمل الاتحاد الـسوفيتي وبعـض الـدول العـربية ودول العـالم الـثالث، وكانت المحصلة النهائية لهذا الائتلاف ٣٨ دولة و٧٥٠ ألف جندي و٣٦٠٠ دبابة و١٨٠٠ طائرة و١٥٠ قطعة بحرية، وتم إلقاء أكثر من مائة ألف طن من المتفجرات، منها مئات الأطنان من ذخائر اليورانيوم المنـضب، أي مـا يساوي سبعة أضعاف ونصف القوة التفجيرية والحارقة للقنبلة النووية الـتي ألقيت على هيروشيما، واستغرقت الحرب ٤٠ يوماً، من ١٧ يناير / كانون الثاني وحتى نهاية فبراير / شباط ١٩٩١.

وشرعت الولايات المتحدة إلى محاولة غزوها على العراق بذريعة أن العراق اخترق كل المواثـيق الدولـية التي تنص على عدم استخدام القوة لحل الخلافات بين الدول، واعتماد الحـوار والمفاوضـات، فـضلاً عـن عـدم امتـثال العـراق للقـرارات الدولية التي طالبت بانـسحابه مـن الكـويت، واعتـبرها العراق المحافظة التاسعة عشرة، تشجعت الولايات المتحدة عـندما تقـدمت الـسعودية بطلـب رسمـي للإدارة الأمريكية لحمايتها من النظام العراقـي لاحتمالات تمدد الاجتياح ليشمل المنطقة الشرقية من المملكة، كما تقدمت كل مـن قطـر والإمـارات بطلب حماية من الإدارة الأمريكية (وذلك بعد رفع العلم الأمريكي علـى الـناقلات الكويتـية، حـيث وقعت الأخيرة اتفاقية دفاعية لمدة عشر سنوات، في ٥ سـبتمبر / أيلـول ١٩٩١، ووقعت البحرين اتفاقية مشابهة في واشنطن ١٩٩١)، فضلاً عـن قرارات مؤتمر القمة العربي الذي انعقد بعد أسبوع من الاجتياح العراقي، حيث تم من خلال هذه القمة تأييد مواقف الدول الخليجية في الاستعانة بالقوات الأجنبية لاستعادة الكويت وطرد القوات العراقية منها.

وبـدأ العـدوان الأمريكـي علـى العراق في ١٧ يناير / كانون الثاني ١٩٩١ وذلك بعد حشد القوات العسكرية الأمريكية الذي استمر ستة أشهر في الخليج، وبلغ عدد الغارات الجـوية في نهايـة الحـرب إلى ١١٠ ألـف غارة، وأسقطت فيها ٨٨ ألف طن من القنابل، و٩٣٪ مـنها قـذفت بـصورة عـشوائية، وأكثرها سقطت على ارتفاع يزيد عن ٣٠ ألف قـدم، فـيما ضـلـت أكثر من ٢٥٪ من القنابل أهدافها. وتم هذا الهجوم بالمخالفة لقرار

الأمم المتحدة رقم ٦٧٨ الذي لم يشر قط إلى استخدام القوة، ولم يخول واشنطن لشن هجمات على المدنيين. وتم الاتفاق بين العراق والولايات المتحدة على وقف إطلاق النار في فبراير / شباط ١٩٩١.

بعد وقف إطلاق النار تحقق للولايات المتحدة الأمريكية أكبر مشروع لها وهو سيطرتها على المنطقة برمتها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وذلك برغبة كاملة من دول المنطقة.

عسكرياً: حصلت واشنطن على حق تخزين المعدات والذخيرة والتسهيلات من دول المنطقة للبحرية والطيران الأمريكي، فضلاً عن إجراءات المناورات والتدريبات الدورية المشتركة، وكان أبرزها المناورات العسكرية الأمريكية الكويتية الشهرية منذ سبتمبر / أيلول ١٩٩١.

كما أدت تداعيات حرب الخليج إلى تحول كبير في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، حيث تم تشكيل وجود عسكري أمريكي غير مسبوق ليصل إلى خمس قواعد عسكرية في دول الخليج وحدها، وتتمتع هذه القواعد باستقلالية نسبية وقدرة عامة على دعم مختلف العمليات القتالية جوية أو برية أو بحرية.

كما تم توفير تسهيلات وإقامة قواعد للقوات العسكرية الأمريكية، وعناصر القوات البريطانية في تسعة أقطار عربية هي: السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، والأردن، ومصر، وثلاث دول غير عربية هي: تركيا وجيبوتي، و"إسرائيل".

اقتصادياً: حصلت واشنطن على ٦٠٠ مليون برميل من النفط الكويتي والسعودي لتخزينها تحت الأرض في آبار جافة في ولايتي تكساس ولويزيانا، وذلك بعد المحادثات الأمريكية مع كل من الكويت والسعودية في مطلع عام ١٩٩٢، كما حصلت الشركات الأمريكية على عقود تصل قيمتها ما بين ٥, ١ـ ٢ بليون دولار، فضلاً عن صادرات هذه الشركات إلى الكويت والتي تتراوح قيمتها ٥, ١ـ٢ بليون دولار.

سياسياً: اختارت الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية لتلعب دوراً كبيراً في سبيل جعل الأطراف العربية تقبل بمشاريع "السلام الأمريكي" و "تطبيع" الأوضاع في الشرق الأوسط.

حصار العراق :

أصـدر مجلـس الأمـن الـتابع للأمـم المـتحدة قرارات لفرض عقوبات اقتصادية على العـراق بـسبب غـزو الكـويت، وكانـت أبرز هذه القرارات: القرار ٦٦١ الصادر في ٦ أغـسطس / آب ١٩٩٠، الـذي منع الاستيراد والتصدير من وإلى العراق، كذلك القرار ٦٦٥ الـصادر في ٢٥أغـسطس / آب ١٩٩٠، والقـرار ٦٧٠ الصادر في ٢٥ أغسطس / آب ١٩٩٠، وحـولت هـذه القرارات نظام العقوبات المفروض على الشعب العراقي إلى حـصار شامل امتد طيلة اثني عشر عاماً، تم فيها انتهاك كل المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصـة بحقوق الإنسان الجماعية والفردية، وتذرعت الولايات المتحدة وبريطانيا بالدفاع عن الشرعية الدولية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وبـات واضحاً أن النسيج الاجتماعي لشعب العراق هو المستهدف من وراء استمرار الحصار لفترة طويلة، حيث خلق الحصار الاقتصادي كارثة بشرية وبيئية لا يمكن اعتبارها مجـرد عقـاب علـى خطـأ الـنظام العراقي، فهل يعقل أن يعاقب شعب بأكمله، وتنتهك أبسط حقوقه الإنسانية لمدة ١٢ عاماً؟ . بسبب حماقة نظام استمرت بضعة أشهر.

لا يمكـن أن يـستوعب العقـل البـشري حجـم الدمار والهلاك وعمليات الإبادة التي نجمـت عن الحصار والقصف الأمريكي – البريطاني المستمر على العراق والذي أدى إلى تـدمير البني التحتية الاقتصادية والصناعية، فضلاً عن مقتل مليون طفل عراقي دون سن الخامـسة نتـيجة مباشـرة للحصار، كما ارتفعت معدلات موت الأطفال وقدرت بحوالى ١٧٠,٠٠٠ طفـل دون الخامـسة يموتـون كل عام نتيجة لسوء التغذية و الضعف الحاد في الخـدمات الـصحية، ناهـيك عن هبوط الناتج المالي الإجمالي في العراق إلى ثلث المستوى الذي بلغه قبل عام ١٩٩١.

خلـف القـصف الأمريكي البريطاني الذي استمر ٤٠ يوماً من ١٧ يناير كانون الثاني إلى ٢٨ فبراير / شباط، ١٩٩١ دماراً هائلاً لا يمكن وصفه إلا "جرائم حرب متعمدة"، وتوضح السطور التالية بعض آثار هذا الدمار:

جرائم حرب الخليج الثانية ١٩٩١ :

بعـد وقـف إطـلاق الـنار بـين الجانـبين الأمريكـي والعراقـي، تأكـد للعالم أجمع أن الـولايات المـتحدة لم تهـدف إلى حماية الكويت كما ادعت، ولكنها حرصت على تدمير البنـية التحتـية للعـراق في انـتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات لاهاي وجنيف،

وقوانين النزاعات المسلحة، حيث استهدفت الولايات المتحدة أثناء عدوانها على العراق منشآت مدنية منها: محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومنظومات المياه، وبدالات الهاتف، والاتصالات اللاسلكية، ومنشآت اللقاحات الحيوانية، ومواقع الري ومرافق النقل، والطرق، والجسور، وسكك الحديد، وآبار ومضخات النفط، وأنظمة معالجة وتصريف مياه المجاري، والمستشفيات، ودور العبادة، والمواقع الأثرية، والمدارس، والأحياء السكنية، في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بالمدنيين والمؤسسات المدنية، والمصدق عليها، في ١٢ أغسطس / آب ١٩٤٩.

أسلحة محرمة دوليا :

استخدمت الولايات المتحدة معدات حربية محرمة دولياً لها القدرة على التدمير منها:

١- **القنابل الفراغية :** للقتل والحرق، حيث استخدمتها القوات الأمريكية ضد الجنود، وضد المناطق المدنية والمنشآت النفطية، والمدنيين على حد سواء، فضلاً عن استخدام القوات الأمريكية قنابل ضخمة تزن خمسة عشر ألف رطل ولها القدرة على تدمير كل شيء على بعد مئات الياردات.

٢- **القنابل العنقودية والإنفلاقية :** وتحتوي القنبلة العنقودية الواحدة على (١٨٠٠) قنبلة صغيرة، لها القدرة على الانفجار بالأرض، أو يتم توقيتها لتنفجر في أوقات مختلفة، بعد اصطدامها بالأرض، كما تحتوي كل قنبلة صغيرة على (٦٠٠) شظية تقتل على مسافة (٤٠) قدماً، وتم استخدمها ضد الأشخاص في البصرة، والمدن والأقضية العراقية الأخرى، وضد الوحدات العسكرية.

٣ـ **قذائف اليورانيوم المنضب :** تشير التقارير أن ما بين ٢٧٠ـ٦٨٠ ألف كيلو جرام من نفايات اليورانيوم المنضب خلفها قصف العراق مواداً مشعة تسبب في إبادة جماعية لشعب العراق، وموت زهاء ٥٠ ألف طفل عراقي في الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩١ نتيجة الإصابة بأمراض السرطان والفشل الكلوي وأمراض أخرى، لم تكن معروفة سابقاً.

٤ـ **قنابل ضد الأفراد والقذائف الثقيلة :** تزن طنين ونصفاً، ناهيك عن أنها قنابل فاتكة، صممت خصيصاً لضرب الملاجئ المدنية ومنها ملجأ العامرية (١٣ فبراير/ شباط ١٩٩١)الذي راح ضحية قصفه (٤٠٥) مدنيين، من بينهم ٢٦١ امرأة ٥٢ طفلاً.

٥- **أسلحة بيولوجية :** حيث حرصت الولايات المتحدة على نشر الآفات الزراعية، فقد كشف علماء وباحثون أوربيون أن الطائرات الأمريكية قامت بإلقاء "حاويات" تضم يرقات للذباب في المناطق الزراعية مما ألحق أضراراً فادحة بالاقتصاد العراقي، كما نشرت القوات الأمريكية (ذبابة الدودة الحلزونية) و (ديدان فستق الحق)، التي تهاجم جذور النباتات في ذلك حشرة العنكبوت، وإطلاق أعداد كبيرة من (الفئران والجرذان).

كما تم استخدام القنابل النفطية، ذات القوة شبه النووية فضلاً عن قنابل بلو ٨٢.

اليونسكوم:

تشكلت لجنة مراقبة التسليح العراقي (يونسكوم) برئاسة سكوت ريتر في أبريل / نيسان١٩٩١ وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ الصادر في ٣ إبريل / نيسان عام ١٩٩١ حيث نص القرار على ضرورة قبول العراق تدمير جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والقذائف التي يزيد مداها عن ١٥٠ كم، وطالب القرار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة أن يجري تفتيشاً فورياً على القدرات النووية للعراق.

تشكلت هذه اللجنة من مفتشي الأمم المتحدة لمراقبة التسليح العراقي برئاسة ريتر، ووقعت هذه اللجنة تعهدات تلزمها "بعدم تلقي أوامر من أية جهة غير مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، وعدم الاتصال بأية جهة أو شخص أو حكومة في أي وقت والإدلاء بنتائج ما قاموا به من عمليات التفتيش" فضلا عن عدم نشر أية تقارير قبل الرجوع إلى الأمم المتحدة، على أن تكون هذه اللجنة دولية ومستقلة وليست لها أية علاقات مع دول أخرى.

اتهم ريتر الذي استقال من عمله في ١٩٩٨/٨/٢٦ احتجاجاً على عدم جدية الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة في نزع أسلحة الدمار الشامل لدى العراق، حيث وجه ريتر اتهامات إلى ريتشار باتلر (أحد المفتشين الدوليين) بزرع أجهزة مراقبة لنقل معلومات إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية (C.I.A) وإسرائيل حيث حرصت الإدارة الأمريكية على تشكيل دائرة في وزارة الخارجية الأمريكية لتقوم بالتنسيق مع اللجنة وإمدادها بالمعدات، والخبراء، والتمويل وتقديم الاستشارة والمعلومات.

كما اتهم ريتر الإعلام الأمريكي بمحاولة تضليل الرأي العام العالمي، ونفي كل مزاعم الإعلام حول "آلية الإخفاء العراقية"، ولعل الأكثر غرابة في هذا الصدد أن

الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لم يجر تحقيقاً خاصاً بعد اعتراف بعض أعضاء اللجنة في مطلع ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٨ باختفاء الكثير من الوثائق والسجلات .

في هذا السياق طلبت الأمم المتحدة من ريتشار باتلر مغادرة العراق في ١٦/ ١٢/ ١٩٩٨ ، لتبدأ عملية "ثعلب الصحراء" ، في ١٧ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٨ " حيث توقف عمل لجنة التفتيش لمدة ستة عشر شهراً، وعادت لتستأنف نشاطها في أبريل / نيسان ٢٠٠٠ .

حرب الخليج الثالثة :

طيلة ثماني سنوات من عمل المفتشين الدوليين في العراق لم تكن اللجنة قد أنجزت مهامها ، ولو أنها كانت تبحث عن إبرة في كوم من القش لوجدتها .

فقد استغلت الولايات المتحدة لجنة التفتيش لإطالة أمد الحصار ، والتذرع بذرائع أخرى لإذلال العراق عقاباً له على طموحاته في أن يخرج من نطاق دول العالم الثالث، وازدادت اتهامات الإدارة الأمريكية للعراق بعدم التعاون مع مفتشي الأسلحة لتبرير مخططها في شن حرب ثالثة على العراق، ودأبت في الحصول على إجماع دولي لضرب العراق متذرعة بدكتاتورية النظام العراقي و سعيها لتحرير الشعب العراقي من ظلم وطغيان دام سنوات طويلة وحرصها على نشر الديمقراطية، وتطبيق حقوق الإنسان! ، إلا أن تطبيق الديمقراطية في العراق أمر مستحيل تطبيقه على أيدي الإدارة الأمريكية، لأن تعين حكومة ديمقراطية تعني حكم الأغلبية، وهي الشيعة، أي معنى ذلك تعيين حكومة موالية لإيران.

وزعمت الإدارة الأمريكية أن العراق رفض مراراً الاستجابة للمبادرات السلمية التي تهدف إلى نزغ سلاحه والسماح بعمليات التفتيش، وقال السفير الأمريكي "جون نيجروبونتي" أنه نتيجة لذلك فإن "العمل العسكري هو الرد المناسب والخطوة الضرورية للدفاع عن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي من الخطر الذي يشكله العراق واستعادة السلام والأمن الدوليين في المنطقة" .

كما دعا وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" القادة العراقيين إلى الإقرار بحتمية تغيير نظام بغداد والتخلي عن الرئيس صدام حسين، كما أن الإدارة الأمريكية لم تدخر جهداً في ممارسة الضغط على القادة العراقيين عن طريق وسطاء لإقناعهم بالتخلي عن نظام صدام، ولم تخل لهجة الإدارة الأمريكية كعادتها من التهديدات موجهة خطابها إلى

القادة العراقيين زاعمة أنه من باب الحكمة الإقرار بأن كل شيء إنتهي بالنسبة لهم وذلك لتجنب سقوط أرواح إضافية .

ولاحظ المجتمع الدولي تضارب التصريحات ومبررات الإدارة الأمريكية في عدوانها على العراق حيث أعلنت في البداية ، أنها ترغب في شن الحرب بسبب نزع أسلحة الدمار الشامل ، ثم اختلفت سبب تغيير النظام العراقي ، وتناقض ذلك مع أسباب الولايات المتحدة التي قدمتها إلى مجلس الأمن يوم الخميس ٢٠مارس / آذار توضح فيه أسبابها الرسمية لغزو العراق قائلة إن بغداد خرقت قرار وقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ .

وسارعت الولايات المتحدة إلى بناء تحالف دولي لتأييد الغزو ، حيث أعلن مسؤولون أمريكيون أسماء ٣٣ دولة تؤيد الغزو على العراق ، لكن هذه القائمة ضمت دولاً اكتفت بإعطاء الطائرات حق المرور في أجوائها ، أو استخدام قواعدها ، أو تعطي دعماً دبلوماسياً ، أو سياسياً للغزو ، وذلك على عكس ما كان في حرب الخليج الثانية والتي شاركت فيها ٣٣ دولة على الأقل ، أما في هذه الحرب ٢٠٠٣ فإن القوات المقاتلة جاءت من الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا فحسب ، ومن المعروف أن عشر دول أخرى قدمت أعداداً صغيرة غير مقاتلة معظمها من الفرق الطبية والمتخصصين في مواجهة الحرب البيولوجية مما يجعل التحالف قاصراً على ١٣ دولة .

ولم تقم الولايات المتحدة في حربها الثالثة ضد العراق أية اعتبارات للقانون الدولي والشرعية الدولية ، ولا حتى لحليفتها بر يطانيا ، حيث أرسلت الولايات المتحدة صباح الخميس ٢٠مارس / آذار٢٠٠٣ رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" تبلغه فيها ببدء الهجمات على العراق ، على غرار ما حدث في حرب الخليج الثانية ١٩٩١ مع رئيس الوزراء البريطاني آنذاك "جون ميجور" عن بدء العمليات العسكرية الأمريكية على العراق دون أن تستشير بريطانيا .

وكان من الطبيعي أن تبلغ واشنطن حكومة "شارون" بموعد ضرب العراق مقدماً ، حيث اتخذت "إسرائيل" الاحتياطات اللازمة ، وقامت بتنشيط قواتها في حرب العراق بدعم من الطيران البريطاني .

سوريا - المرحلة الثانية في حرب "تحرير العراق":

ازدادت حدة التحذيرات الأمريكية في حملتها الشعواء ضد سوريا بزعم أنها ساعدت العراق بمعدات عسكرية أثناء حربه مع قوات التحالف، وأنها سربت معظم المتطوعين العرب إلى العراق عبر حدودها، وأنها تأوي قيادات النظام العراق أو عناصر بعثية، فضلاً عن حيازتها أسلحة دمار شامل عراقية، وبذلك غدت سوريا هدفاً عسكرياً محتملاً، وعليها أن لا تورط نفسها مع الولايات المتحدة لأن ذلك "سيكون عملاً بالغ الخطوره من جانب دمشق" كما جاء على لسان "ريتشارد بيرل" كبير منظري الحرب الأمريكية على العراق ورئيس لجنة السياسات الدفاعية بوزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون، وهو إسرائيلي الهوية.

وهذه المرة الثانية التي يكشف فيها عن نية بلاده استهداف سوريا، ففي يوليو / تموز ١٩٩٦ دعا "بيرل" إسرائيل إلى نبذ اتفاقيات أوسلو، والقضاء على صدام حسين كخطوة أولى لإطاحة حكومات سوريا ولبنان والسعودية وإيران.

وقد لا تتطور التهديدات الأمريكية إلى درجة شن عدوان على سوريا، ولكنها قد تصل إلى قطع العلاقات، أو مطالبة دمشق بتقديم تنازلات استراتيجية لحساب إسرائيل.

يأتي العدوان الأنجلو أمريكي على العراق (٢٠مارس / آذار ٢٠٠٣) ضمن مخطط إقامة "إسرائيل الكبرى" وترحيل الفلسطينيين، حيث حرص اللوبي الإسرائيلي في الإدارة الأمريكية على شن هذه الحرب من خلال الإدارة الأمريكية التي تشجع هذا اللوبي، وهو ما أكد عليه "مايكل كولينز" المفكر الأمريكي.

وبدا واضحاً أن حرب الخليج الثالثة هي حرب صهيونية أمريكية ضد العراق العربي تم التخطيط لها منذ عام ١٩٩٦ تحت عنوان "شق طريق استراتيجية جديدة للدفاع عن المملكة"، وبهدف جعل "إسرائيل" أكثر عدوانية من ذي قبل، وشملت هذه الخطة على تصور لطرد صدام حسين من العراق، ولا عجب في أن ثلاثة من أعضاء فريق خبراء وزارة الدفاع الأمريكية الذين قاموا بإعداد تلك الوثيقة يشغلون الآن مناصب رفيعة في الإدارة الأمريكية، وصرح بذلك "كارل روب" مستشار الرئيس الأمريكي بأن الحرب على العراق هي مجاملة وهدية للناخبين اليهود وعشرات الملايين من الإنجيليين، وتضع الإدارة الأمريكية خدمة دولة "إسرائيل" في مقدمة أولوياتها، وهذا شيء طبيعي عندما

يكـون ٣٠ رجـلاً مـن كـبار الإدارة الأمـريكية يحملـون الجنسية الإسرائيلية، وسبق لهم العمل مع منظمات صهيونية أو شركات إسرائيلية وأحدهم كان حاخاما.

يـدرك الفكـر الاسـتراتيجي الإسـرائيلي مـنذ أواخـر السبعينيات، أن العراق مصدر تهديـد وخطر بالغ على "الأمن الإسرائيلي" بسبب التطوير المستمر للقدرات العسكرية العـراقية، ومحـاولات القـيادة العـراقية تعزيـز دورهـا القـيادي علـى الـساحة العـربية والإقليمية.

ظلـت إسـرائيل تنظر بقلق بالغ تجاه محاولات العراق لامتلاك قدرات متطورة في مجال أسـلحة الدمار الشامل والتسلح النووي، وتضاعف قلق إسرائيل من التطوير العسكري العراقـي عقـب الطفـرة النفطـية في منتـصف الـسبعينيات، وحرص العراق على تطوير برنامجه النووي الذي يواجه الاحتكار النووي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، ففي السابع مـن يونـيو / تمـوز ١٩٨١ أقـدمت الطائـرات الإسـرائيلية علـى ضرب المفاعل النووي العراقـي "أوزيـراك" قبل انتهاء العمل فيه، ولم تكن هذه هي المحاولة الأولى لإسرائيل بهدف تدمير مفاعل "أوزيراك".

بعـد خـروج العـراق من حربه مع إيران في ٨ أغسطس / آب ١٩٨٨ وامتلاكه لثالث أكـبر جـيش في العـالم من حيث العتاد والعدد، تزايد قلق إسرائيل وعزمت على توجيه ضربات عسكرية ضد العراق، واتضح هذا العزم خلال الفترة ما بين ١٩٨٨ و١٩٩٠ مما دفع العراق إلى التهديد بحرق نصف إسرائيل في إبريل / نيسان ١٩٩٠، وفعلاً قام العراق بقـصف إسرائيل بحوالي ٤٠ صاروخاً من طراز سكود بي في حرب الخليج الثانية بغرض جـر إسـرائيل لهجوم عسكري مع العراق، وكاد المخطط العراقي أن ينجح لولا ضغوط الـرئيس الأمريكـي الأسبق جورج بوش الأب على إسرائيل، حيث كشف وزير الدفاع الإسـرائيلي الأسـبق "موشيه إرينز" عن خطة إسرائيلية في ذلك الوقت يقوم فيها الجيش الإسرائيلي باجتياح غرب العراق لتدمير مواقع الصواريخ.

وقـد اسـتغلت "إسـرائيل" الهجمـات الصاروخية عليها، وحصلت على مكاسب سياسـية، واقتـصادية، واسـتراتيجية، وتعويضات مالية ضخمة، ونظم تسليح متطورة مـن الـولايات المتحدة، والتي حاولت مراراً إقناع إسرائيل بعدم التدخل في حربها الثالثة ضد العراق، وسعت الإدارة الأمريكية إلى تقديم ضمانات سياسية وعسكرية لإسرائيل، وتجلـت هـذه المـساعي في إطـلاع إسـرائيل على توقيت الهجوم، وحشد قوات في الجهة

الغربية من العراق، وتعزيز التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي، ومشاركة إسرائيل في صياغة الخطط العسكرية لضرب العراق، فضلاً عن تدريب الجنود الأمريكيين على حرب المدن في إسرائيل، ناهيك عن تخزين أسلحة ومعدات عسكرية أمريكية في إسرائيل.

وبالطبع كانت إسرائيل هي أكبر المستفيدين من حرب "تحرير العراق" لتدمير ما تصفه إسرائيل "التهديد العراقي"، واستكمالاً لهذا المخطط فإن الضغط على كل من سوريا وإيران هو ما يتوقعه المحللون والمراقبون في الفترة اللاحقة.

فمن الواضح أن احتلال العراق هو الخطوة الأولى في الحرب "الإسرائيلية" على الدول العربية، من خلال الولايات المتحدة، حيث أوضح تقرير صادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية C.I.A الذي يغطي الفترة من ١ يوليو / تموز ٣١ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠١، وسلمته الوكالة إلى الكونغرس، أن سوريا تسعى للحصول على عناصر تمهيدية وخبرات لتطوير برنامج للأسلحة الكيماوية، وذكرت الوكالة أن ليبيا لا تزال تواصل تطوير بنية تحتية نووية، وأن السودان قد طور قدرته على إنتاج أسلحة كيماوية منذ سنوات، فضلاً عن اهتمامه ببرنامج الأسلحة البيولوجية، والآن بعد سقوط بغداد المروع في يد القوات الأنجلو أمريكية بدأت الإدارة الأمريكية في خطوتها الثانية باتهام كل من سوريا وليبيا بالسعي لامتلاك صنع أسلحة كيميائية وبيولوجية، وجاءت هذه التهديدات على لسان مساعد وزير الخارجية "جون بولتون" الاثنين ١٤ أبريل / نيسان ٢٠٠٣، وقد سبق أن اتهمت سوريا بامتلاكها مخزون من غاز أعصاب سارين، على لسان المسئول نفسه في مايو / أيار ٢٠٠٢.

غنائم إسرائيل بعد حرب تحرير العراق :

أ- **اقتصادياً :**

١- تقدمت العديد من الشركات الإسرائيلية بعروض للمشاركة في إعادة إعمار العراق.

٢- في أعقاب شن الحرب على العراق بدأت "إسرائيل" في الحديث عن مخطط مشروع إعادة تشغيل أنبوب النفط الممتد من الموصل حتى حيفا.

٣- مطالبة العراق بتعويضات مالية ضخمة عن الأضرار التي لحقت "بإسرائيل" إثر القصف الصاروخي العراقي على "إسرائيل" عام ١٩٩١.

٤- مطالبة العراق بتعويضات مالية عن الخسائر الاقتصادية التي لحقت باليهود إثر تهجيرهم من العراق ومصادرة ممتلكاتهم .

ب- **عسكرياً :**

١- بعد تدمير البنية التحتية للعراق تخلصت " إسرائيل " من أكبر قوة عسكرية تهدد أمنها .

٢- بموجب الاحتلال الأمريكي المقنع للعراق فإن احتمالات إعادة بناء جيش عراقي غير موجودة على جدول أعمال مرحلة ما بعد الحرب .

٣- أن بناء أربع قواعد عسكرية أمريكية في العراق ستكون بمثابة حارس لأمن " إسرائيل " في المنطقة .

ج- **سياسياً :**

١- إن أعظم مكاسب " إسرائيل " بعد حرب تحرير العراق " هو تعيين حكومة موالية للولايات المتحدة، التي ستأخذ على عاتقها الاعتراف " بإسرائيل " وإقامة علاقات دبلوماسية بين العراق و " إسرائيل " .

٢- ستبدأ محاولات تهجير الفلسطينيين إلى العراق لإبعادهم عن خطوط التماس مع القوات " الإسرائيلية " .

ملف وثائقي

الأزمة العراقية وقرارات الأمم المتحدة

- **القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) في ٢ أغسطس :**

أدان القرار الغزو العراقي للكويت، وطالب السلطات العراقية بضرورة سحب جميع قواتها فوراً دون شروط، كما دعا العراق والكويت إلى البدء فوراً في مفاوضات مباشرة لحل جميع خلافاتهما سلمياً.

- **القرار ٦٦١ (١٩٩٠) في ٦ أغسطس :**

طالب القرار جميع الدول بالآتي :

١. التوقف عن استيراد أي من السلع العراقية والكويتية.

٢. منع أية أنشطة يقوم بها رعاياهما بقصد تعزيز التصدير لأى من منتجاتهم.

٣. وقف بيع أو توريد أية سلع إليهم.

٤. تمتنع جميع الدول عن توفير أية موارد مالية أو اقتصادية للعراق.

٥. تشكيل لجنة تتبع مجلس الأمن للنظر في تقارير الأمين العام حول الأزمة العراقية الكويتية.

٦. لا يوجد في هذا القرار ما يمنع من تقديم المساعدات إلى حكومة الكويت الشرعية

القرار ٦٦٣ (١٩٩٠) في ٩ أغسطس :

ضم العراق للكويت ليست له أية صلاحية قانونية ويعتبر باطلاً، ودعا جميع الدول إلى عدم الاعتراف بذلك الضم.

- **القرار ٦٦٤ (١٩٩٠) في ١٨ أغسطس :**

طالب العراق بضرورة السماح بخروج رعايا الدول الأخرى من الكويت والعراق على الفور وعدم تعريض سلامتهم أو أمنهم للخطر.

- **القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) في ٢٥ أغسطس :**

طلب الدول المتعاونة مع حكومة الكويت بضرورة تفتيش كل الشحنات البحرية للتحقيق منها تنفيذاً للقرار ٦٦١ (١٩٩٠).

- **القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) في ١٢ سبتمبر :**

طالب الأمين العام أن يستعلم عن مدى توافر الأغذية في العراق والكويت خاصة للفئات التي تتعرض للمعاناة بشكل خاص مثل النساء والمرضى والمسنين والأطفال دون

الخامسة عشرة، وينبغي توفير المواد الغذائية من خلال الأمم المتحدة بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر.

- **القرار ٦٧٧ (١٩٩٠) في ١٦ سبتمبر :**

أدان الأعمال العدوانية التي ارتكبها العراق ضد المقار الدبلوماسية وموظفيها في الكويت، وطالب بضرورة الإفراج الفوري عن هؤلاء الرعايا الأجانب، والعمل على حماية وسلامة الدبلوماسيين في الكويت والعراق.

- **القرار٦٦٩ (١٩٩٠) في ٢٤ سبتمبر :**

يعهد إلى اللجنة المشكلة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بمهمة دراسة طلبات المساعدات المقدمة وتقديم توصيات بشأنها.

- **القرار٩٧٠ (١٩٩٠) في ٢٥ سبتمبر :**

أدان استمرار الاحتلال للكويت، بجانب إدانة معاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين.

- **القرار٦٧٤ (١٩٩٠) في ٢٩ أكتوبر :**

طالب السلطات وقوات الاحتلال العراقية بأن تكف عن أخذ رعايا الدول الأخرى رهائن، ودعا الدول إلى تقديم المعلومات المدعمة بالأدلة إلى المجلس بشأن حالات الانتهاك الخطيرة من جانب العراق، ويطلب من الأمين العام بذل مساعيه للتوصل إلى حل سلمي للأزمة الناتجة عن احتلال الكويت.

- **القرار٦٧٧ (١٩٩٠) في ٢٨ نوفمبر :**

أدان محاولات العراق لتغيير التكوين الديموجرافي لسكان الكويت وإعدام السجلات المدنية التي تحتفظ بها الحكومة الشرعية، وكلف الأمين العام بأن يودع نسخة من سجل سكان الكويت.

- **القرار٦٧٨ (١٩٩٠) في ٢٩ نوفمبر :**

طالب العراق بأن يمتثل للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وللقرارات ذات الصلة، ويأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت بأن يستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار سالف الذكر، وتقديم الدعم المناسب لهذه الوسائل، ما لم ينفذ العراق القرارات تنفيذاً كاملاً قبل ١٥ يناير ١٩٩١.

- **القرار ٦٨٦ (١٩٩١) في ٢ مارس :**

طالب العراق بتنفيذ القرارات السابقة وخاصة المتعلقة بإلغاء إجراءات ضمه للكويت، وأن يقبل مسئوليته عن أية أضرار للكويت ودول أخرى، وإعادة كافة الممتلكات إلى أصحابها، ووقف الأعمال العدوانية التي تقوم بها قواته، كما طالب العراق بضرورة الإفراج الفوري عن جميع الأسرى، وطالب جميع دول العالم بالتعاون مع حكومة وشعب الكويت لإعادة إعماره.

- **القرار٦٨٧ (١٩٩١) في٣ أبريل :**

أكد على ضرورة احترام كلٍّ من العراق والكويت للحدود الدولية بينهما، كما طلب من الأمين العام أن يقدم في خلال ثلاثة أيام خطة لتوزيع وحدة مراقبين تابعين للأمم المتحدة، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح بموجب هذا القرار تمتد ١٠ كم داخل العراق و ٥ كم داخل الكويت. كما دعا العراق إلى تنفيذ التزاماته بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة، وأكد ضرورة قبول العراق بتدمير ما يلي تحت إشراف دولي:

أ) جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ب) جميع القذائف التي يزيد مداها عن ١٥٠كم.

وعلى العراق في غضون ١٥ يوما أن يقدم للأمين العام بياناً بمواقع وكميات وأنواع هذه المحظورات، ويتعهد بعدم استعمال أو استحداث أو بناء أياً منها.

وطلب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة أن يجري فوراً تفتيشاً في المواقع على القدرات النووية للعراق، كما قرر أيضاً إنشاء صندوق لدفع التعويضات.

وحظر على الدول أن تبيع أو تورد أسلحة أو ذخائر بجميع أنواعها إلى العراق، وكذلك كل أنواع التكنولوجيا أو تقديم الدعم التقني، وعلى العراق أن يتعاون بجدية مع لجنة الصليب الأحمر، وأن يبلغ مجلس الأمن بأنه لن يرتكب أو يدعم أي عمل من أعمال الإرهاب الدولي، ويسري وقف إطلاق النار بين العراق والكويت وحلفائه بعد تقديم العراق إخطاراً رسمياً إلى الأمين العام ومجلس الأمن بقبوله الأحكام السابقة.

- **القرار٦٨٨ (١٩٩١) في٥ أبريل :**

أدان القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في مناطق كثيرة من العراق وخاصة المناطق الكردية، وطالب احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع

المواطـنين، مـع مطالـبة الأمـين العام بإرسال بعثة لإعداد تقرير عن محنة السكان المدنيين العراقيين وخاصة السكان الأكراد.

- **القرار ٦٨٩ (١٩٩١) في ٩ أبريل :**

وافق على تقرير الأمين العام الخاص بتنفيذ الفقرة "٥" من القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١) الخاص بفريق المراقبين الدوليين في المنطقة منزوعة السلاح.

- **القرار ٦٩٢ (١٩٩١) في ٢٠ مايو :**

رحـب بقـيادة الأمـين العام بإجراء متشاورات حتى يستطيع أن يوصي المجلس بالرقم الـذي لن تتجاوزه مساهمة العراق في صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، وفي حالة عدم التـزام العـراق لقـرارات اللجـنة التابعة لمجلس الأمن، يعتزم إبقاء الحظر المفروض على استيراد النفط العراقي.

- **القرار ٦٩٩ (١٩٩١) في ١٧ يونيو :**

أكـد علـى أن اللجـنة الخاصـة والـوكالة الدولية للطاقة لهما سلطة تدمير وإزالة المواد المحـددة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وشجع تقديم المساعدات إليها سواء مادية أو عينية من جميع الدول مع مسئولية العراق عن التكاليف الكاملة لتنفيذ المهام المرخص لها.

- **القرار ٧٠٠ (١٩٩١) في ١٧ يونيو :**

عهد إلى لجنة مجلس الأمن بمسئولية رصد الحظر المفروض على بيع وتوريد الأسلحة إلى العراق.

- **القرار ٧٠٥ (١٩٩١) في ١٥ أغسطس :**

يقـرر وفقـاً لاقتراح الأمين العام ألا تتجاوز التعويضات التي يتعين على العراق دفعها نسبة ٣٠٪ من القيمة السنوية لصادراتها من النفط والمنتجات النفطية.

- **القرار ٧٠٦ (١٩٩١) في ١٥ أغسطس :**

سمـح لجمـيع الدول لمدة ٦ أشهر باستيراد النفط العراقي بما يكفي لتحقيق مبلغ يحدده المجلس ولا يتجاوز ٦ ,١ من بلايين الدولارات رهناً بشروط وهي:

١. موافقة لجنة مجلس الأمن على كل عملية شراء للنفط العراقي.

٢. قـيام المـشتري بدفـع المـبلغ كـاملاً في حساب تنشئه الأمم المتحدة ويديره الأمين العام.

كما خصص جزء من هذا المبلغ لشراء المواد الغذائية والأدوية لتلبية احتياجات السكان المدنيين، وكذلك إلزام الحكومة العراقية أن تقدم في اليوم الأول من كل شهر بياناً مفصلاً عن الذهب والاحتياطات من العملات الأجنبية التي في حوزتها سواء في العراق أو في أي مكان آخر.

- **القرار ٧٠٧ (١٩٩١) في ١٥ أغسطس :**

أدان انتهاك العراق لعدد من التزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بخصوص التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة، وطالبها بالكشف عن جميع جوانب برامجه لتطوير أسلحة الدمار الشامل، وأن توقف على الفور أية محاولة لإخفاء هذه الأسلحة أو نقلها، والتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة.

- **القرار ٧١٢ (١٩٩١) في ١٩ سبتمبر :**

دعا إلى ضرورة قيام الأمين العام بالإفراج عن ثلث المبلغ الموجود لدى الأمم المتحدة لتمويل شراء المواد الغذائية و الإمدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات المدنية.

- **القرار ٧١٥ (١٩٩١) في ١١ أكتوبر :**

قرر أن تقوم اللجنة الخاصة بمسئولية تحديد مواقع إضافية لأغراض التفتيش عليها، وأكد على قيام الدول بتقديم أقصى قدر من المساعدات التقنية لدعم اللجنة والوكالة في تنفيذ أنشطتها، مع تحمل العراق تكاليف هذه الأنشطة بالكامل.

- **القرار ٧٧٣ (١٩٩١) في ٢٦ أغسطس :**

يعرب عن تقديره لعمل اللجنة بشأن تخطيط الحدود بين الكويت والعراق، وطالبها بالنظر في الجزء الشرقي من الحدود والخاص بالحدود البحرية، وطالب الأمين العام بإعادة تخطيط المنطقة منزوعة السلاح.

- **القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) في ٢ أكتوبر :**

طالب الدول التي توجد فيها أموال تابعة للحكومة العراقية أن تقوم في أقرب وقت بتحويل هذه الأموال إلى حساب الضمان المعلق في الأمم المتحدة بما لا يجاوز ٢٠٠ مليون دولار، واستعمال ما تبقى من أموال لتغطية تكاليف أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإزالة أسلحة الدمار الشامل وتوفير الإغاثة الإنسانية في العراق.

- **القرار ٨٠٦ (١٩٩٣) في ٥ فبراير :**

يؤكد على ضمان لحرمة الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق، وأكد على أن مسألة إنهاء أو استمرار بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت ستظل محل بحث كل ستة أشهر.

- **القرار ٨٣٣ (١٩٩٣) في ٢٧ مايو :**

وجه الشكر للجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت، واعتبر أن قرارات هذه اللجنة نهائية، وطالب العراق والكويت بضمان حرمة الحدود الدولية فيما بينهما.

- **القرار ٩٤٩ (١٩٩٤) في ٤ مارس :**

أجاز تمويل مدفوعات التعويض التي ستقدم عملاً بالترتيبات المبينة في رسالة الأمين العام إلى المواطنين المعنيين في العراق.

- **القرار ٩٤٩ (١٩٩٤) في ١٥ أكتوبر :**

أدان عمليات التوزيع العسكري التي قام بها العراق مؤخراً في اتجاه الحدود الكويتية، وطالب بسحبها فوراً، وألا يعود إلى استخدامها مرة أخرى بشكل عدواني أو استفزازي.

- **القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) في ١٤ أبريل :**

أذن للدول في استيراد النفط العراقي بما يكفي لتوفير بليون دولار كل ٩٠ يوما بشرط موافقة اللجنة التابعة لمجلس الأمن وسداد المبلغ كاملاً، على أن تستخدم الأموال للوفاء بالاحتياجات الإنسانية لسكان العراق بشرط أن يضمن العراق توزيع هذه السلع بشكل منصف وتحويل نفس النسب المقررة إلى صندوق التعويضات، والوفاء بالتكاليف التي تكبدتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بنفقات المفتشين والمحاسبين، والأنشطة المرتبطة بتنفيذ هذا القرار، ويسمح للدول بتصدير ما يلزم من قطع غيار ومعدات أساسية للتشغيل الآمن لخط أنابيب كركوك – يومورتاليك ، العراق ـ تركيا.

- **القرار ١٠٥١ (١٩٩٦) في ٢٧ مارس :**

أقر آلية لرصد أي مبيعات أو إمدادات توفرها بلدان أخرى في المستقبل للعراق من الأصناف المحظورة وفقاً للقرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وأن تلك الآلية لن تحول دون ممارسة العراق حقه المشروع في أن يستورد أو يصدر للأغراض غير المحظورة الأصناف اللازمة لتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

- **القرار ١٠٦٠ (١٩٩٦) في ١٢ يونيو :**

أعرب عن استيائه لرفض السلطات العراقية السماح بالوصول إلى الموقعين اللذين عينتهما اللجنة الخاصة مما يشكل انتهاكاً واضحاً لأحكام قرارات مجلس الأمن وطالبها بالتعاون الكامل مع اللجنة وفقا للقرارات ذات الصلة .

- **القرار ١١١١ (١٩٩٧) في ٤ يونيو :**

نظر في تجديد القرارات السابقة ومدى تنفيذها ، وقد قدمت العراق خطة تشمل السلع التي ستشترى بإيرادات بيع النفط ، والخطة معروضة على الأمين العام .

- **القرار ١١١٥ (١٩٩٧) في ٢١ يونيو :**

أدان رفض السلطات العراقية المتكرر السماح بالوصول إلى المواقع التي عينتها اللجنة الخاصة ، وطالبها بأن تتعاون تعاوناً كاملاً مع اللجنة الخاصة وفقاً للقرارات ذات الصلة مع إتاحة وصول اللجنة بشكل فوري وغير مشروط إلى المسئولين وغيرهم من الأشخاص في العراق الذين ترغب اللجنة الخاصة في مقابلتهم .

- **القرار ١١٢٩ (١٩٩٧) في ١٢ سبتمبر :**

يؤذن للدول باستيراد النفط و المنتجات النفطية بما يكفي لإدرار مبلغ بليون دولار خلال ١٢٠ يوما ، وبعد ذلك تحقيق مبلغ بليون دولار أخرى خلال فترة ٦٠ يوماً بدءاً من يوم ٤ أكتوبر ١٩٩٧ .

- **القرار ١١٣٤ (١٩٩٧) في ٢٣ أكتوبر :**

أكد على إدانة السلطات العراقية لرفضها المتكرر إتاحة الوصول إلى المواقع التي تحددها اللجنة الخاصة ، ويطالب العراق بالتعاون التام مع اللجنة ، وإذا ما استمر عدم التعاون من جانب العراق فسوف تعتمد تدابير تلزم جميع الدول أن تمنع دون تأخير دخول أو عبور أقاليمها من جانب جميع الموظفين العراقيين وأفراد القوات المسلحة العراقية المسؤولين عن عدم الالتزام المشار إليه .

- **القرار ١١٣٧ (١٩٩٧) في ١٢ نوفمبر :**

تمنع الدول دخول أو عبور أقاليمها من جانب المسئولين العراقيين وأفراد القوات المسلحة العراقية الذي هم مسئولون عن حالات عدم الالتزام بقرارات مجلس الأمن وتبدأ اللجنة الخاصة في وضع قائمة بأسماء هؤلاء الأفراد ، وتنهي هذه التدابير بعد تقديم ما يفيد أن العراق يتيح لفرق التفتيش إمكانية الوصول الفوري للموقع والسجلات والأشخاص .

- **القرار ١١٤٣ (١٩٩٧) ٤ سبتمبر :**

يطلب من الأمين العام تقديم تقرير حول مسألة التوزيع المنصف للأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية اللازمة لتلبية الاحتياجات المدنية الأساسية، كما نوه إلى اعتزام الأمين على إيجاد طرق لتحسين تنفيذ البرنامج الإنساني.

- **القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) في ٢٠ أبريل :**

تظل أحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) سارية المفعول لفترة أخرى مدتها ١٨٠ يوما، ويسمح باستيراد النفط والمنتجات النفطية بكميات تكفي لتوفير مبلغ ٥,٢٥٦ بليون دولار، كما يأذن على أساس طلبات محددة بالوفاء بنفقات معقولة لتأدية فريضة الحج من الأموال المودعة في حساب الضمان المجمد. كما أحيط المجلس علماً من أن الحالة في قطاع الكهرباء بالغة الخطورة، وسيقدم الأمين العام مقترحات للمجلس لتوفير التمويل المناسب.

- **القرار ١١٥٤ (١٩٩٨) ٢ مارس :**

يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس بشأن وضع الإجراءات المتعلقة بالمواقع الرئاسية في صورتها النهائية بالتشاور مع رئيس اللجنة الخاصة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- **القرار ١١٧٥ (١٩٩٨) ١٩ يونيو :**

يأذن للدول بأن تصدر للعراق قطع غيار ومعدات لتمكينه من زيادة صادرات النفط، ويقرر جواز استخدام الأموال المودعة حتى ٣٠٠ مليون دولار لتلبية أي نفقات معقولة تنشأ مباشرة عن العقود المشار إليها في الفقرة الأولى.

- **القرار ١١٩٤ (١٩٩٨) ٩ سبتمبر :**

يدين القرار الذي اتخذه العراق في ٥ أغسطس ١٩٩٨ بوقف تعامله مع اللجنة ومع الوكالة الدولية ويطالبه بإلغاء هذا القرار.

- **القرار ١٢٠٥ (١٩٩٨) ٥ نوفمبر :**

يدين القرار الذي اتخذه العراق في ٣١ أكتوبر بوقف تعاونه مع اللجنة الخاصة، وطالب بإلغاء هذا القرار دون قيد أو شرط وفوراً ويعلن عن نيته في التصرف وفقاً لأحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

- **القرار ١٢١٠ (١٩٩٨) ٢٤ نوفمبر :**

يقـرر سريـان أحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لمدة ٨٠ يوما بدءاً من ٢٦ نوفمبر، ويقوم الأمـين العـام بالتـشاور مـع الحكـومة العراقية إلى موافاة المجلس بحلول ٣١/ ١٢ بقائمة تفـصيلية لقطـع الغـيار والمعـدات اللازمـة للغرض المحدد في الفقرة ١ من القرار ١١٧٥ (١٩٩٨).

- **القرار ١٢٤٢ (١٩٩٩) ٢١ مايو :**

قرر سريان أحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لمدة ١٨٠ يوما تبدأ يوم ٢٥ مايو، مع ضمان توزيع السلع الأساسية على المدنيين بشكل منصف، ويتم استعراض شامل لجوانب تنفيذ هذا القرار بعد انقضاء ٩٠ يوما على تنفيذه.

- **القرار ١٢٦٦ (١٩٩٩) ٤ أكتوبر :**

السماح باستيراد النفط لتوفير مبلغ مالي معين.

- **القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩) ٣ ديسمبر :**

تمديد العمل بالقرارات السابقة لعام ١٩٩٩ .

- **القرار ١٢٨١ (١٩٩٩) ١٠ ديسمبر :**

تـسري أحكـام القـرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لفـترة جديدة مدتها ١٨٠ يوما، وأيضاً القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، والتأكـيد مـن أن العـراق قـد كفـل الـتوزيع المنصف للأدوية والسلع الأساسـية، وإعـداد قائمـة تفـصيلية لقطع الغيار والمعدات اللازمة لزيادة إنتاج وتصدير النفط.

- **القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) ١٧ ديسمبر :**

إنـشاء "لجـنة الأمـم المـتحدة للرصـد والتحقـيق والتفتـيش" تحـل محل اللجنة الخاصـة، يقـوم الأمـين العام بتقديم تقرير كل أربعة أشهر حول امتثال العراق لالتزاماته فـيما يتعلق بعودة جميع الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، وكذلك الممتلكات الكويتية، وكذلك الممتلكات الكويتية. ويطلب من الأمين العام أن يقلل إلى أدنى حد تكلفة أنشطة الأمـم المـتحدة المرتبطة بتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ويطلب من العراق التعاون الكامل مـع بـرنامج إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة، وينشئ فريقا من الخبراء للقيام في غضون ١٠٠ يـوم بـتقديم تقرير عن قدرة العراق الراهنة على إنتاج وتصدير النفط والعمل على زيادة هذه القدرة بما يتماشى مع القرارات الدولية ذات الصلة.

- **القرار ١٢٩٣ (٢٠٠٠) ٣١ مارس :**

يقـرر اسـتخدام الأمـوال الموجـودة في حـساب الـضمان في حدود ٦٠٠ مليون دولار لتغطية أية نفقات معقولة والتي تمت عن عقود مقبولة وفقاً للقرار ١١٧٥ (١٩٩٨).

- **القرار ١٣٠٢ (٢٠٠٠) ٨ يونيو :**

يراعـى في الأمـوال المتوفـرة أنهـا مخصـصة على أساس أولويات أنشطة الأمانة العامة وتخـصيص مـبلغ ٦٠٠ ملـيون دولار لـسداد أيـة نفقات معقولة تنجم بشكل مباشر عن العقود التي تقر وفقاً للقرار ١١٧٥ (١٩٩٨).

- **القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) في ١ يونيو :**

تجديد العمل بالقرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠) حتى ٣ يوليو ٢٠٠١، ويعرب عن اعتزام النظر في تـرتيبات جديـدة لبيع أو توريد السلع أو المنتجات إلى العراق والتعاون الاقتصادي مع العراق في القطاعات المدنية شريطة أن تحسن هذه الترتيبات الضوابط المفروضة لمنع بيع أو توريد الأصناف المحظورة من قبل المجلس.

- **القرار ١٣٦٠ (٢٠٠١) ٣ يوليو :**

تجديـد العمـل بالقـرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لمدة ١٥٠ يوما بدءاً من ٤ يوليو ٢٠٠١ وبحث مـسألة الـتوزيع العـادل للمـواد الـصحية والغذائية، واستخدام مبلغ ٦٠٠ مليون دولار لتـسديـد الـنفقات المعقولة التي تنجم عن العقود التي يجري إقرارها وفقاً للقـرار ١١٧٥ (١٩٩٨)، ويكـون الخـصم الفعلـي مـن الأمـوال المـودعة في حـساب الـضمان لصالح صندوق التعويضات لا تجاوز ٢٥٪ خلال ١٥٠ يوما.

- **القرار ١٣٨٢ (٢٠٠١) ٩ نوفمبر :**

يـؤكد القرار التزام جميع الدول وفقاً للقرار ٦٦١ (١٩٩١) بمنع بيع أو توريد أي سلع باستثناء ما يؤذن به إلى العراق.

- **القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) ١٤ مايو :**

يقـرر اعـتماد قائمـة الـسلع المـنقحة بـدءاً من ٣٠ مايو كأساس للبرنامج الإنساني في العـراق ويمـنع بـيع أو تـوريد أي سـلع أساسية إلى العراق عدا تلك المشار إليها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ويقـرر إجـراء استعراض شامل بشكل دوري بقائمة السلع وإجراءات تنفيذها.

- **القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) ٨ نوفمبر :**

يقـرر أن العـراق كـان ولا يـزال في حالة خرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها في القـرار ذات الصلة، خاصة بامتناعه عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة، ويمنح العراق بمـوجب هـذا القرار فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح ويتعين عليه أن يقـدم في خـلال ٣٠ يوما بيانا دقيقا ووافيا وكاملا عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجه الـرامية إلى تطويـر أسـلحة كيمـياوية وبيولوجـية ونـووية وغيرها وذلك إلى لجنة الرصد والتفتـيش، وفي حالـة تقديمـه لبـيانات زائفـة أو ناقـصة يعتـبر هذا خرقاً جوهرياً إضافة لالتـزاماته، وعلـيه أن يوفـر للجـنة إمكانـية الوصـول فـوراً إلى جمـيع الأمـاكن والمواقع والـسجلات والأشـخاص الـذين تود مقابلتهم بأي طريقة وفي أي مكان تختاره، ويتمتع أعـضاء اللجـنة بما يتمتع به خبراء البعثات من امتيازات وحصانات، ولهم حق الدخول إلى العـراق والخـروج مـنها كـيف يـشاءون، ولهـم حق تفتيش المباني بما في ذلك المواقع الرئاسـية دون قـيد أو شرط، ويقوم العراق بتزويدها بأسماء جميع الأشخاص الذين لهم علاقـة حالـياً أو سـابقاً بـبرنامج التـسليح العراقـي، وللجنة الحق في أن تعلن أي منطقة باعتـبارها معزولة، وعلى العراق أن يعلق فيها الحركة البرية والجوية ولها حق إغلاق أية منشآت.

وهـذا القـرار ملـزم للعـراق ولابـد أن يـرد عليه العراق في خلال سبعة أيام بالالتزام الكامل لهذا القرار.

- **القرار ١٤٤٣ (٢٠٠٢) ٢٥ نوفمبر :**

تمديد العمل بأحكام القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) حتى ٤ ديسمبر ٢٠٠٢.

- **القرار ١٤٤٧ (٢٠٠٢) ٤ ديسمبر :**

قرر النظر في التعديلات التي يلزم إدخالها على قائمة استعراض السلع.

- **القرار ١٤٥٤ (٢٠٠٢) ٣٠ ديسمبر :**

وافق على التعديلات المقترحة على قائمة السلع الخاضعة للاستعراض.

وهـذا ولم يتـسنَّ لنا العثور على القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠) والقرار الأخير لعام ٢٠٠٣ والخاص بإعادة برنامج النفط مقابل الغذاء.

ملف وثائقي

قرارات الجامعة العربية بخصوص العراق على مستوى القمة

أصـدرت الجامعـة العربية ستة قرارات بخصوص العراق على مستوى القمة في الفترة من ٩ أغسطس ١٩٩٠ حتى الأول من مارس ٢٠٠٣ :

- **القرار رقم ١٩٥ (١٩٩٠/٨/١٠) :**

وقـد انعقـدت هـذه القمـة غير العادية في القاهرة في التاسع من أغسطس عام ١٩٩٠ عقب غزو العراق للكويت وقررت الآتي :

أكدت على الالتزام بقرارات مجلس الأمن أرقام (٦٦٠) (١٩٩٠)، (٦٦١)(١٩٩٠) (٦٦٢)(١٩٩٠) مـع إدانـة الغـزو العراقـي للكـويت، والمطالـبة بسحب القوات فوراً، واسـتنكار الـتهديدات العـراقية لـدول الخلـيج الأخـرى، وحـشد القوات العراقية على الحدود السعودية .

كما قررت القمة الاستجابة لطلب السعودية بنقل قوات مسلحة عربية للدفاع عنها .

- **البيان الختامي لمؤتمر القمة غير العادي :القاهرة٢١/٦/١٩٩٦ :**

أكـد البـيان علـى الحفـاظ علـى وحدة العراق، وطالب الحكومة العراقية بتنفيذ قرار مجلـس الأمـن والخـاص بالإفـراج عن الأسرى والمحتجزين رقم (٩٨٦) لسنة (١٩٩٥) كخطوة إيجابية نحو تخفيف معاناة شعب العراق .

- **البيان الختامي لمؤتمر القمة العادية : عمان ٢٠ مارس ٢٠٠١ :**

قـرر القادة العرب أن يعهد لجلالة الملك عبد الله الثاني رئيس القمة بإجراء المشاورات والاتـصالات لمواصلة بحث موضوع الحالة بين العراق والكويت من أجل تحقيق التضامن العربي، وصدر عن هذه القمة إعلان عمان الذي تضمن الآتي :

١ ـ الدعوة إلى رفع العقوبات عن العراق .

٢ ـ دعوة الجميع إلى السمو فوق الخلافات والسعي لتحقيق المصالحة العربية .

- **القرار رقم ٢٢٧ (٢٠٠٢) : بيروت ٢٨/٣/٢٠٠٢ :**

رحـب القـادة بتأكـيد العراق على احترام وسيادة وأمن دولة الكويت، وطالبوا بـاحترام اسـتقلال وسيادة وأمن ووحدة أراضي العراق، وطالبوا العراق بالتعاون لإيجاد حل سريع لقضية الأسرى المحتجزين، وإعادة الممتلكات الكويتية . كما أكد القادة على رفـضهم المطلـق لـضرب العـراق باعتـباره تهديداً للأمن القومي لجميع الدول العربية ، ورحب القادة باستئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة .

كما أكد البيان الختامي الصادر عن هذه القمة وكذلك إعلان بيروت على ذات النقاط .

– **القرار رقم ٢٤٣ (٢٠٠٣) : شرم الشيخ ٢٠٠٣/٣/١ :**

أكد القرار الرفض المطلق لضرب العراق ودعوة كافة الدول لمساندة الجهود العربية الهادفة إلى تجنب الحرب ، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ (٢٠٠٢) ، وإعطاء فرق التفتيش مهلة لإتمام مهامها ، والتأكيد على مسئولية مجلس الأمن في الحفاظ على العراق واستقلاله وسلامة أمنه ووحدة أراضيه ، والتأكيد على امتناع الدول العربية عن المشاركة في أي عمل عسكري ضد العراق ، وأكد القرار أيضاً أن شئون الوطن العربي وتطوير نظمه أمر تقرره شعوب المنطقة ، بعيداً على أي تدخل خارجي ، واعتبر القادة أن نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق جزء من نزع هذه الأسلحة في المنطقة ، بما في ذلك إسرائيل طبقاً للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لسنة (١٩٩١) .

قرارات وبيانات مجلس جامعة الدول العربية
على المستوى الوزاري بشأن العراق

أصـدر مجلـس جامعـة الدول العربية على المستوى الوزاري عددا من القرارات بشأن العـراق منـذ عـام ١٩٩٠ حتـى الآن، بلغـت ثمانية قرارات وخمسة بيانات توضح موقف جامعة الدول العربية من الأزمة العراقية، وكان بداية هذه القرارات: قرار مجلس الجامعة في دورتـه غـير العاديـة بـتاريخ ٢/ ٨/ ١٩٩٠ في القاهـرة، وبـناءً على الطلب المقدم من الكويت لعقد دورة غير عادية قرر مجلس الجامعة:

١ـ إدانة العدوان العراقي.
٢ـ استنكار سفك الدماء وتدمير المنشآت.
٣ـ مطالبة العراق بالإنسحاب الفوري وغير المشروط.
٤ـ رفع الأمر إلى رؤساء وملوك الدول العربية.
٥ـ تأكيد التمسك المتين بالحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء.

هـذا وقـد تحفظـت دولـتا فلـسطين وموريتانـيا على القرار، واعترضت عليه العراق والأردن، وامتنعت اليمن والسودان عن التصويت، ولم تشارك ليبيا في تلك الجلسة.

وفي مساء يوم ٣٠/ ٨/ ١٩٩٠ أصدر مجلس الجامعة العربية بياناً يدعو فيه الدول العـربية التي لديها مشروعات لحل الأزمة إلى المشاركة في أعمال تلك الدورة لمناقشة تلك المـشروعات، علـى أن تكـون منبـثقة مـن ميثاق الجامعة، ومستندة إلى قرار مؤتمر القمة العربية الطارئ في ١٠/ ٨/ ١٩٩٠.

- **قرارات مجلس الجامعة العربية في دورتـه غير العادية بتاريخ ٣٠-١٩٩٠/٨/٣١:**

١ـ متابعة تنفيذ قرار مؤتمر القمة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٠/ ٨/ ١٩٩٠.
٢ـ التأكـيد علـى قـرار المجلس رقم ٥٠٣٦ بتاريخ ١٠/ ٨/ ١٩٩٠، وبيان المؤتمر الإسلامي الصادر في ٤/ ٨/ ١٩٩٠.
٣ـ تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعدوان العراقي على الكويت.
٤ـ مطالبة السلطات العراقية بعدم المساس بالتركيبة السكانية.
٥ـ التأكـيد على حل عربي لأزمة احتلال العراق للكويت على أن يكون منبثقاً من ميثاق الجامعة العربية.

٦ـ تأييد سكرتير الأمم المتحدة في مهمته بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ذات الصلة.

هـذا وقـد عارضـت ليبيا هـذا القـرار، ولـم تشارك ثماني دول عربية في أعمال تلك الدورة، وهي الأردن وتونس والجزائر والسودان والعراق وفلسطين وموريتانيا واليمن.

- **قرار مجلس الجامعة في دورتـه غيـر العادية المنعقدة فـي ٣٠-١٩٩٠/٨/٣١:**

١ـ استنكار ما وقع من العراق بشأن الأسرى المدنيين في الكويت تحت الاحتلال.

٢ـ مطالبة العراق بتوفير أقصى حماية للمدنيين.

٣ـ مطالبة العراق بتوفير الحماية لكافة المنشآت العامة.

٤ـ مطالبة العراق بعدم المساس بالتركيبة السكانية.

٥ـ تحميل السلطات العـراقية مسؤولية الأضرار الناجمة عن غزو الكويت، وحق المتضررين في الحصول على التعويضات العادلة.

هذا وقد اعترضت ليبيا على هذا القرار، ولم تشارك الثماني دول المذكورة سابقاً.

وفي تلك الدورة صدرت عدة قرارات أخرى منها :

١ـ مطالـبة السلطات العـراقية بعـدم إعاقة رعايا الدول الأخرى في كل من الكويت والعراق في المغادرة في أي وقت يشاءون.

٢ـ حـث العـراق علـى تـوفير الحماية المناسبة لرعايا الدول الأخرى وتجنيبهم أخطار التعرض للعمليات العسكرية.

٣ـ تحميل السلطات العـراقية مسئولية أية أضرار تصيب رعايا الدول الأخرى (ق ٥٠٣٩ـ د غ ع – ٣١ /٨/ ١٩٩٠).

- **قرار آخر بشأن البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى دولة الكويت :**

١ـ اعتـبار قـرار السلطات العـراقية بإنهـاء عمـل البعثات الدبلوماسية العاملة في الكويت باطلاً ولاغياً.

٢ـ التأكـيد على مشروعية استمرار البعثات الدبلوماسية، وتمتع مقارها وأعضائها بالحصانات والمزايا المقررة وفقاً لأحكام القانون الدولي وإتفاقيتي فيينا (ق٥٠٤٠ـ د ع غـ ٣١/ ٨/ ١٩٩٠).

- **قرار بشأن تعويض الكويت عن الأضرار الناجمة عن الغزو العراقي :**

١ـ استنكار ممارسات السلطات العراقية التي تنطوي على إلحاق الضرر بالممتلكات العقارية المملوكة للحكومة الكويتية والممتلكات العقارية والمنقولة المملوكة وللهيئات

والـشركات العامـة والخاصـة التابعة للمنظمات العربية والدولية وعدم المساس بتلك الممتلكات والودائع بأي شكل من الأشكال .

٢ـ تحمـيل العـراق مـسؤولية التعـرض عـن الأضرار الناجمة عن الغزو والاحتلال للكويت .

٣ـ مطالـبة العـراق بإبـداء الاحـترام والحمايـة للممتلكات العامة والخاصة وعدم إلحاق الضرر بها أو نقلها خارج الكويت (ق٥٠٤١ـد غ عـ٣١/ ٨/ ١٩٩٠)

- **بيان صادر من الأمين العام للجامعة العربية بشأن التدخل في الشؤون العراقية الداخلية : (القاهرة في ١٩٩٢/٩/١٢) :**

بعـد الاسـتماع إلى مـا عرضـه الـوفد العراقـي حـول ما تتعرض له العراق من مخاطر التدخل في شؤونها الداخلية وتهديد أمنها والوحدة الوطنية للشعب العراقي .

فإن مجلس الجامعة يعرب عن حرصه على استقلال ووحدة العراق ، ويؤكد على عدم التدخل في شئونه الداخلية التزاماً بميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن .

- **قرار بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٥ بشأن :**

أـ المفقودين من السعوديين لدي العراق .

بـ اللاجئين العراقيين من مدنيين وعسكريين الموجودين في المملكة السعودية .

يقـرر مجلـس الجامعـة تكلـيف الأمـين العـام بمواصـلة مساعيه من أجل تسوية هذين الموضوعين وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس في دورته القادمة .

بيان صادر من مجلس الجامعة العربية في دورته العادية (١٠٦) بتاريخ ١٩٩٩/٩/١٤ بشإن الوضع في العراق :

١ـ إدانة تدخل بعض دول الجوار الجغرافي في الشئون الداخلية لأراضي دولة عربية عضو في الجامعة العربية .

٢ـ الحرص على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه .

٣ـ الوقـوف الكامـل مـع شـعب العـراق ، والعمـل على رفع المعاناة عنه ، وتنفيذ صيغة (النفط مقابل الغذاء) وفقاً لقرار مجلس الأمن ٩٨٦ .

- **بيان صادر عن الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب في ١٩٩٩/١/٢٤ :**

١- يعرب وزراء الخارجية العرب عن عميق انزعاجهم لاستخدام الخيار العسكري ضد العراق، ويطالبون باعتماد الحل الدبلوماسي في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويطالبون العراق بالتعاون مع مجلس الأمن والأمم المتحدة.

٢- يعربون عن تضامنهم مع شعب العراق ويطالبون بتضافر الجهود الدولية من أجل رفع الحظر عن العراق.

٣- مطالبة الحكومة العراقية بعدم انتهاج أية سياسات تستهدف استفزاز جيرانه، كما يطالبون العراق بإثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول المجاورة قولاً وعملاً.

٤- قيام الحكومات العربية ببذل الجهود اللازمة لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، والوقوف ضد أي مساس بسيادة العراق على أرضه، ومطالبة العراق بالاستجابة للفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الذي يدعو للتعاون مع الصليب الأحمر وفق آلياته.

٥- رفض سياسة المعايير المزدوجة، والتأكيد على إن إزالة أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها المنظومة النووية الإسرائيلية .

- **قرار مجلس الجامعة بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٥ :**

رفض التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وخاصة العراق، والتأكيد على أن تلك التهديدات تعد تهديداً للأمن القومي العربي.

المطالبة برفع العقوبات عن العراق.

المطالبة باحترام استقلال وسيادة العراق.

الترحيب بمبادرات العراق الخاصة بتعزيز التعاون والحوار مع الأمم المتحدة.

المطالبة بالإسراع بتنفيذ الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧/ ١٩٩١ الخاصة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وخاصة إسرائيل.

تكليف الأمين العام بإجراء اتصالاته مع مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة لتحمل مسؤولياتها القانونية لدرء أي عدوان .

- **قرار مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٠ :**

١ـ الترحيب بما ورد في قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) ومطالبة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالالتزام بما تقدمت به من أن هذا القرار لا يشكل ذريعة لشن حرب على العراق.

٢ـ الترحيب بقبول العراق غير المشروط لعودة المفتشين الدوليين والمطالبة بمواصلة التعاون بين الأمم المتحدة والعراق لحل كافة المشاكل العالقة بصورة سلمية تمهيداً لرفع الحصار وإنهاء العقوبات المفروضة على العراق.

٣ـ مطالبة فرق التفتيش بالحيدة الموضوعية والمطالبة بمشاركة خبراء عرب في فرق التفتيش.

٤ـ التزام الدول العربية بالحفاظ على أمن وسيادة العراق والرفض المطلق لضرب العراق الذي يعد تهديداً للأمن القومي العربي.

٥ـ دعوة مجلس الأمن باستكمال ما قام به لإزالة أسلحة الدمار الشامل من العراق، وإلزام إسرائيل بإزالة أسلحة الدمار الشامل لما تشكله من تهديد للأمن القومي العربي والأمن والسلام الدوليين.

- **بيان صادر عن اجتماع مجلس الجامعة حول العراق ٢٠٠٢/٢/١٦ :**

أكد البيان على عدد من النقاط :-

١ـ التزام الدول العربية بالحفاظ على أمن وسلامة العراق والكويت ووحدة أراضيهما، ورفض العدوان على أي منهما، أو تهديد أمن وسلامة أي دول عربية أخرى.

٢ـ التأكيد على ضرورة امتناع الدول العربية عن تقديم أي دعم أو مساندة لأي عمل عسكري يؤدي إلى تهديد أمن وسلامة العراق.

٣ـ الترحيب بالتعاون العراقي مع المفتشين وحث أعضاء مجلس الأمن على منح المفتشين الوقت الكافي لإنجاز مهامهم الخاصة بتنفيذ قرار المجلس رقم١٤٤١ (٢٠٠٢)

٤ـ دعوة مجلس الأمن لتنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٧٨ (١٩٩١) التي تنص على رفع الحصار عن العراق، وتنفيذ الفقرة ١٤ من القرار المذكور التي تنص على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل دون استثناء، بما في ذلك إسرائيل.

٥- مواصلة العمل مع مجلس الأمن والاتحاد الأوربي والمؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، وتكثيف الجهود الدولية الرامية إلى تجنب العراق الحرب.

٦- تنبيه المجتمع الدولي إلى مخاطر العدوان العسكري المبيت على العراق، ويؤكد الوزراء العرب على أن اللجوء إلى خيار الحرب دليل ليس فقط على فشل مجلس الأمن في الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين بل هو دليل على فشل النظام الدولي برمته.

٧- رفض كافة المخططات الرامية إلى فرض تغيرات على المنطقة والتدخل في شؤونها.

٨- اعتبار الدورة غير العادية في حالة إنعقاد، وتكليف الأمين العام بمواصلة الاتصالات والتشاورات لمتابعة تطورات الموضوع العراقي.

هذا وقد تحفظت دولة الكويت على هذا البيان .

قراءة أولية في اتفاقية جنيف
بشأن حماية الأشخاص المدنيين

تـتكون هـذه الاتفاقية من أربعة أبواب تشتمل على ١٥٩ مادة قانونية، وقد اعتمدت وعرضـت للتوقـيع والتـصديق والانـضمام مـن قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع اتفاقيات دولـية لحمايـة ضحايا الحرب، الذي عقد في جنيف خلال الفترة من ٢١ أبريل حتى ١٢ أغسطس عام ١٩٤٩، ويبدأ تطبيقها وفقاً لأحكام المادة ١٥٣ منها يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٠ وقد صدر في ذات الوقت وعن ذات الهيئة اتفاقيات ثلاث أخرى، وهي:

أ) اتفاقـية جنـيف لتحـسين حـال جرحـى ومرضـى وغرقـى القوات المسلحة في البحار.

ب) اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.

ت) اتفاقية جنيف بشأن معاملة الأسرى "أسرى الحرب".

الباب الأول: أحكام عامة:

احتوى هذا الباب على ١٢ مادة وضعت عدداً من الأحكام العامة مثل: احترام الدول الأطراف لهذه الاتفاقية في جميع الأحوال، وسريانها في حالة الحرب وفي أي اشتباك مسلح آخـر وفي حـالات الاحـتلال الكلي والجزئي حتى لو لم يكن مصحوباً بمقاومة مسلحة: وتـرتب التـزاماً لا يجـوز الـتحلل منه بحماية حق الحياة من المعاملة القاسية والمهينة وأخذ الـرهائن والاعـتداء علـى الكـرامة الشخـصية وضـرورة الاعتـناء بالجرحـى والمرضى، وعـرفت الأشخاص المحميين بها بأنهم أولئك الذين يجدون أنفسهم في حالة قيام نزاع أو احـتلال تحـت سلطة ليسوا من رعاياها، أما من يقوم بأعمال الجاسوسية أو التخريب أو يقوم بأعمال تضر بأمن الدولة فهم غير مشمولين بحماية الاتفاقية، ويبدأ تطبيقها فور بدء أي نـزاع أو احـتلال وتـتوقف فـور انتهاء النزاع، وبعد عام واحد في الأرض المحتلة من انـتهاء الأعمـال الحـربية ولا تكون أحكام هذه الاتفاقية عقبة في سبيل الأنشطة الإنسانية التي يمكن أن تقوم بها أي هيئة إنسانية مثل الصليب الأحمر.

الحماية العامة للسكان من بعض عواقب الحرب:

احـتوى الـباب الثانـي علـى ١٤ مـادة وعـرفت الـسكان المـشمولين بالحماية بأنهم: "مجموعة سكان البلدان المشتركة في النزاع دون أي تمييز بينهم بسبب العنصر أو الجنس أو الدين أو الآراء السياسية" وأجازت إنشاء مناطق ومواقع استشفاء وأمان لحماية الجرحى

والمرضى والمسنين والأطفال دون سن السابعة ويجوز لأطراف النزاع الاتفاق على إنشاء مناطق محايدة في إقليم النزاع لحماية الجرحى والمرضى، والمدنيين الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية مع حظر مهاجمة المستشفيات المدنية طالما أنها لا تستخدم في أي أغراض عدائية مع وضع شارات تميز هذه المستشفيات ويجب احترام وحماية الموظفين المخصصين بصورة منتظمة لتشغيل وإدارة المستشفيات المدنية واحترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى والعجزة والنساء سواء في البر أو في البحر ولا يجوز مهاجمة الطائرات التي تستخدم في نقل هؤلاء أو الأطباء والمهمات الطبية كما شددت المادة ٢٣ على كفالة حرية مرور جميع رسائل الأدوية والمهمات الطبية المرسلة حصراً إلى سكان طرف متعاقد آخر ولو كان خصماً وكذلك الحال بالنسبة للأغذية الضرورية والملابس والمقويات المخصصة للأطفال تحت ١٥ سنة.

كما يجب على أطراف النزاع اتخاذ التدابير الضرورية لحماية الأطفال تحت ١٥ سنة الذين فقدوا آباءهم وافترقوا عن عائلاتهم بسبب الحرب.

الباب الثالث: وضع الأشخاص المحميين ومعاملتهم:

انقسم هذا الباب إلى خمسة أقسام كل قسم يتناول موضوعاً معيناً بأحكامه المختلفة.

القسم الأول: أحكام عامة تنطبق على أراضي أطراف النزاع والأراضي المحتلة، يتكون هذا القسم من ثماني مواد أكدت على أن للأشخاص المحميين حق الاحترام لأشخاصهم وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم وعائلاتهم وخاصة النساء، كما حظرت استغلال الأشخاص المحميين بجعل وجودهم حماية لبعض النقاط والأماكن وحظرت ممارسة أي إكراه بدني أو معنوي عليهم ولا يقتصر هذا على القتل والتعذيب والتشويه والتجارب الطبية العلمية ولكنه يشمل أي أعمال أخرى مع حظر العقوبات الجماعية وحظر السلب وحظر أخذ الرهائن.

القسم الثاني: الأجانب في أراضي أطراف النزاع:

يشتمل هذا القسم على ١٢ مادة أسبغت حمايتها على الأجانب المتواجدين في أرضي أطراف النزاع، ومنحتهم حق المغادرة لأراضي النزاع في أي وقت وتكون عملية المغادرة في ظروف ملائمة من حيث الأمن والسلامة والتغذية مع حفظ كافة حقوقهم في تلقي إمدادات الإغاثة والحصول على العلاج الطبي وممارسة عقائدهم الدينية ولا يجوز اعتقالهم أو فرض الإقامة الجبرية عليهم أى إذا اقتضت ذلك ضرورات أمن الدولة، ولا

يجوز نقلهم إلى أي دولة ليست طرفا في هذه الاتفاقية أو إلى دولة لا تسمح ظروفها بعدم تطبيقها .

القسم الثالث: الأراضي المحتلة:

ويقع هذا الجزء في ٣٢ مادة تبدأ أولها بإسباغ حمايتها على المدنيين المتواجدين في أي إقليم محتل مع حظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى غيرها ، وإذا تم ذلك بسبب ظروف عسكرية قهرية وجب إعادتهم فيما بعد انتهائها . وتكفل دولة الاحتلال حسن تشغيل المنشئات المخصصة لرعاية الأطفال وتعليمهم ولا يجوز لدولة الاحتلال إرغام المدنيين على الخدمة في قواتها المسلحة ولا أن ترغم من كان أقل من الثامنة عشرة على العمل ، وتحظر جميع التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى بطالة العاملين في البلد المحتل ، ويحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة ، وأن تعمل على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والمواد الطبية وصيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات ولا يجوز لها الاستيلاء على مهمات ومخازن المستشفيات المدنية والسماح بعمليات الإغاثة . ثم تناول هذا القسم تنظيم الجرائم والمحاكمات والعقوبات بما يسمح بالحفاظ على الحد الأدنى من الحقوق لرعايا الدولة الواقعة تحت الاحتلال وذلك أمام المحاكم العسكرية .

القسم الرابع: قواعد معاملة المعتقلين: ويتكون هذا القسم من اثني عشر فصلاً كالتالى:

الفصل الأول:

مكون من أربعة مواد تؤكد على احتفاظ " المدنيين رهن الاعتقال " بكامل أهليتهم مع التزام الدولة المعتقلة بإعالتهم وتوفير الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية .

الفصل الثاني: المعتقلات:

اشتمل على ست مواد لبيان الشروط الواجب توافرها في المعتقلات ، ومنها أن تكون في مناطق معزولة وغير معرضة لأخطار الحرب وتوضع عليها إشارات مميزة لها وتتوفر في مبانيها كل الشروط الصحية وضمانات السلامة وتكفل الحماية الفعالة من قسوة المناخ وآثار الحرب وبها تدفئة كافية وإضاءة مناسبة وتزويدها بالفراش المناسب والأغطية ومرافق صحية وتكون في حالة نظافة دائمة وتخصيص أماكن للنساء وإنشاء مخابئ في جميع المعتقلات المعرضة للغارات الجوية .

الفصل الثالث: الغذاء والملبس

احتوى هذا الفصل على مادتين أولاهما، تختص بتوفير وجبات يومية مناسبة للمعتقلين من حيث كميتها ونوعيتها مع توفير كميات مناسبة من المياه والسماح باستعمال التبغ. وتختص ثانيهما بتوفير جميع التسهيلات للتزود بالملابس والأحذية.

الفصل الرابع: الشروط الصحية والرعاية الطبية

يتكون من مادتين اشترطتا توافر عيادة مناسبة في كل معتقل يشرف عليها طبيب، والسماح لكل معتقل بعرض نفسه على طبيب ونقل الحالات الخطيرة إلى أي منشأة طبية أخرى مع إجراء فحوص طبية لكل معتقل مرة واحدة على الأقل شهرياً.

الاتفاقية من الفصل الخامس إلى الثاني عشر:

اشتملت على ٤٣ مادة عالجت عدداً كبيراً من الموضوعات مثل الحرية الكاملة للمعتقلين في ممارسة عقائدهم الدينية وتشجيع الأنشطة الذهنية والتعليمية والترفيهية والرياضية لهم وحظر تشغيلهم كعمال إلا بناءً على رغبتهم.

كما يرخص للمعتقلين بالاحتفاظ بمتعلقاتهم الشخصية، وتحفظ المبالغ النقدية في حساب المعتقلين ولا تفتش المرأة إلا بواسطة امرأة أخرى ولا يجوز سحب المستندات العائلية أو مستندات الهوية إلا مقابل إيصال ويجوز للمعتقلين تلقي إعانات من دولهم أو من أي هيئة تساعدهم.

وتحدث الفصل السابع عن إدارة المعتقلات ونظامها تحت سلطة ضابط مسئول مع قيام المعتقلين كل ستة أشهر بانتخاب هيئة أو لجنة تمثلهم لدى سلطات الدولة الحاجزة.

وعلى الدولة الحاجزه أن تقوم بمجرد اعتقال أشخاص مجتمعين بإبلاغ دولتهم والسماح لكل معتقل بإخطار أهله باعتقاله أو بمرضه أو بنقله، ويسمح للمعتقل بتلقي البريد والأغذية والملابس والأدوية والكتب ويسمح له كذلك باستقبال زائريه على فترات منتظمة.

ويطبق على المعتقلين الذين يقترفون مخالفات أثناء اعتقالهم التشريعات السارية في الأراضي التي يوجدون بها ويحظر السجن في مباني لا يتخللها ضوء النهار ولا يعتبر الهروب وحتى في حالة تكراره ظرفاً مشدداً.

وباقي مواد الاتفاقية مواد إجرائية واليات لتنفيذ أحكامها.

وبعد الاستعراض السريع لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب نجد أن قوات التحالف الأنجلو أمريكية قد خالفت كل أحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بضمان حماية المدنيين أثناء الحرب وخاصة في بابها الثاني الخاص بالحماية العامة للسكان من بعض عواقب الحرب حيث نرى يومياً ضحايا من الفئات الأكثر احتياجاً للحماية مثل الأطفال والنساء والشيوخ!.

في حين لا تستطيع القول بأن النظام العراقي قد خالف أياً من أحكام هذه الاتفاقية حيث لا يوجد مدنيين "بريطانيين أو أمريكيين" لديه ولا يستطيع أن ينقل الحرب إلى بلادهم.

معاملة أسرى الحرب في ظل أحكام اتفاقية جنيف:

نظراً لتطورات الهجمة الأنجلو أمريكية على العراق، وما شابهها من انتهاكات لمبادئ القانون الدولي خاصة التعرض للمدنيين وقصفهم بالصواريخ والطائرات، هذا إلى جانب تواتر أنباء من مراسلي الفضائيات والصحف عن أحداث إعدامات وتنكيل بأسرى الحرب، قررنا إعادة تذكير منتهكي حقوق الأسرى بكيفية معاملتهم في ظل أحكام اتفاقية جنيف.

لمحة تاريخية:

من يراجع مجموعة قوانين جستنيان، نجده يشير فيها "إلى أن فكرة العبودية مصدرها عملية الأسر" وفي كتاب العقد الاجتماعي لجان جاك روسو يقول "لما كان الهدف من الحرب تحطيم دولة العدو فإن قتل المدافعين عنها يعتبر أمراً مشروعاً إذا كانوا يحملون السلاح، ولكنهم بمجرد إلقائهم الأسلحة والاستسلام يتحولون إلى مجرد بشر عاديين ليس لأحد سلطة أو حق على أرواحهم".

وتعد معاهدة مونستر التي أبرمت عام ١٦٤٨ أول معاهدة تعطي أسرى الحرب حقوقاً في الإفراج عنهم، على أن أول تنظيم كامل مكتوب يحفظ حقوق الأسرى هو ما جاءت به اتفاقية جنيف المعروفة باتفاقية الصليب الأحمر عام ١٨٦٤، ثم تلتها مجموعة من الاتفاقيات على التوالي، اتفاقية جنيف لعام ١٩٠٦، ثم اتفاقية عام ١٩٢٩، ثم اتفاقية جنيف الثالثة عام ١٩٤٩، وهي تعتبر أشمل اتفاقية تحفظ حقوق أسرى الحرب، وهي ما سنتناولها ونعرض ما فيها من أحكام توضح كيفية معاملة أسرى الحرب ومن هو أسير الحرب.

فئات الأسرى الذين تنطبق عليهم أحكام الاتفاقية:

١- أفراد القوات المسلحة التابعون لأحد أطراف النزاع، وهم حسب تناول المادة ٤٣ من البروتوكول "المجموعات والوحدات النظامية التي تكون تحت قيادة مسئولة عن سلوك مرءوسيها ويرتدون الملابس العسكرية أثناء تواجدهم في ميدان القتال".

٢- أفراد الميليشيا والمتطوعون في المقاومة الشعبية، بشرط توافر عدد من الشروط، منها أن تكون تحت قيادة شخص مسئول عن مرءوسيه ولهم علامة مميزة ويحملون أسلحتهم بشكل ظاهر.

٣- الأشخاص المدنيون الذين يرافقون القوات المسلحة، مثل متعهدي التموين والمدنيين وأفراد الصحافة والإعلام.

٤- أفراد أطقم البواخر والملاحون في الطائرات المدنية.

٥- سكان الأراضي الجاري احتلالها الذين يحملون السلاح عند اقتراب العدو.

٦- أفراد الهيئات الطبية ومساعدوهم ورجال الدين، هذا وقد حددت الاتفاقية بداية الأسر بأنه: (الوقت الذي يقع فيه الأسير تحت سلطة العدو).

استجواب الأسرى:

لا يجوز الالتجاء إلى التعذيب المدني أو المعنوي أو أي نوع من أنواع الإكراه لاستخلاص معلومات من أي نوع ويكون استجواب الأسرى باللغة التي يفهمونها. (م ١٧/ ٤ من الاتفاقية).

تفتيش الأسرى:

يبيح العرف الدولي لسلطات الأسر تفتيش الأسرى والاستيلاء على الأشياء ذات القيمة العسكرية، حيث تعتبر غنيمة حرب، ما عدا معدات الوقاية مثل: الخوذات الواقية من الغازات والأدوات الخاصة بالاستعمال الشخصي ولا يجوز أن تؤخذ من الأسرى النقود التي معهم حيث تقيد في سجل خاص وتسلم للأسير عند انتهاء أسره (م ١٨ من الاتفاقية).

ضمانات وحقوق الأسرى:

١- الحق في معاملة إنسانية وعدم تعريض حياتهم أو صحتهم للخطر وحظر القصاص أو الأخذ بالثأر (م١١، م١٣) وقد تأكد هذا الحق بنص المادة (٢٠) من البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية.

٢ـ الحق في احترام الشخصية والشرف، والحفاظ على شرف النساء، ومراعاة ظروفهن الصحية.

٣ـ الحق في العناية الطبية، حيث نصت المادة ١٥ على "مسئولية الدولة الحاجزة ببذل العناية الطبية للأسرى وضمان النظافة والصحة في المعسكرات".

٤ـ الحق في المساواة . . تنص المادة ١٦ من الاتفاقية على حق جميع الأسرى في أن يعاملوا على قدم المساواة، دون أن يكون النوع أو الجنسية أو العقيدة الدينية أو السياسية مؤثراً على تلك المساواة.

٥ـ الحق في النشاط الذهني والبدني (م ٣٨ من الاتفاقية).

٦ـ الحق في ممارسة الشعائر الدينية، تفرض الاتفاقية على الدولة الحاجزة إعداد الأماكن المناسبة المخصصة للعبادة، وممارسة الشعائر الدينية.

٧ـ حقوق الأسرى المتعلقة بالإعاشة:

أ. توفير أماكن إيواء ومبيت مماثلة لأماكن مبيت قوات الدولة الحاجزة.

ب. توفير الطعام الصحي والكافي مع إعداد أماكن ملائمة لتناول الطعام.

ج. تقرر الاتفاقية إقامة محلات داخل المعسكرات، تباع فيها المواد الغذائية والصابون والدخان يكون البيع فيها بأسعار السوق المحلية.

د. تلزم الدولة الآسرة بتزويد الأسرى بملابس كافية ملائمة للجو، ويسمح للأسرى بارتداء ملابسهم العسكرية وعلامات رتبهم ونياشينهم.

تكليف أسرى الحرب بالعمل:

أجازت الاتفاقية استخدام أسرى الحرب اللائقين طبياً وبدنياً واستخدامهم في بعض الأعمال التي تناسب رتبهم العسكرية على أن يعملوا في ظروف لا تقل عن الظروف التي يعمل بها العمال المحليون، على أن يعطي الأسرى أجراً مناسباً لما يقومون به من عمل.

الموارد المالية لأسرى الحرب:

تتكون الموارد المالية لأسرى الحرب من المبالغ التي تكون بحوزتهم وقت الأسر، ومن أجر الأعمال التي يمكن أن يقوموا بها أثناء فترة الأسر، وكذلك من المرتبات الشهرية التي تقدم لهم من الدولة الآسرة (م ٦٠ من الاتفاقية).

العلاقة بين أسرى الحرب والخارج:

يسمح للأسير بمجرد أسره أو في خلال أسبوع على الأقل بإرسال واستلام الخطابات والبطاقات على ألا تقل عن خطابين وأربعة بطاقات في الشهر، كما يسمح للأسرى باستلام طرود مواد غذائية وملابس وإمدادات طبية أو نشرات دينية وتعليمية مع إعفاء المكاتبات والطرود والمبالغ النقدية من أي رسوم بريدية.

الأحكام العامة للعقوبات الجنائية:

١- يخضع الأسرى للقوانين الجاري العمل بها في القوات المسلحة للدولة الآسرة ما عدا العقوبات الإنضباطية.

٢- حظر العقوبات الجماعية عن أعمال فردية.

العقوبات الإنضباطية:

في حالة الخروج على قواعد النظام العسكري وارتكاب مخالفات انضباطية توقع العقوبات التالية:

١- غرامة لا تزيد عن ٥٠٪ من الأجور التي يحصل عليها المعتقلون عن مدة لا تزيد عن ٣٠ يوماً.

٢- وقف المزايا الممنوحة بصفة إضافية.

٣- التكليف بواجبات شاقة لمدة لا تزيد عن ساعتين يومياً ولا ينطبق ذلك على الضباط.

٤- الحبس بما لا يزيد عن ثلاثين يوماً.

كما نصت المادة ٩٢ من الاتفاقية على "اعتبار الشروع في الهروب من الأسر من الجرائم الانضباطية".

وكذلك نصت المادة ٨٤ بخضوع الأسير لقوانين الدولة الآسرة في حالة العقوبات الجنائية.

انتهاء الأسر:

تنص المادة ١١٨ من الاتفاقية على أنه "يفرج عن أسرى الحرب ويعادون إلى أوطانهم دون تأخير عند وقف الأعمال العدائية الفعلية" كما نصت المادة ١٠٩ أن "على أطراف النظام أن يعيدوا أسرى الحرب الذين يصابون بجراح خطيرة أو أمراض شديدة إلى أوطانهم بعد أن ينالوا العناية الطبية التي تمكنهم من السفر".

مكاتب الاستعلامات:

عند قيام حالة حرب بين الدول الأعضاء في الاتفاقية تلتزم أطراف النزاع بأن ينشئ كل طرف مكتباً للاستعلامات خاص بأسرى الحرب الذين في قبضته ويقوم المكتب بإبلاغ المعلومات التي لديه إلى عائلات الأسرى، وكذلك إلى المركز الرئيسي للاستعلامات الذي يكون في دولة محايدة، وتكون مهمة المركز الرئيسي جمع كل المعلومات عن الأسرى من الطرفين وإبلاغها بأسرع ما يمكن إلى وطن الأسرى الأصلي، مع تقديم أطراف النزاع التسهيلات اللازمة مع إعفاء مكاتبات المركز من الرسوم البريدية (م١٢٣).

الدولة المحايدة:

هي الدولة التي تتفق عليها الدول أطراف النزاع وتقوم برعاية شئون أسرى أطراف النزاع، ويكون لمندوبي هذه الدولة حق دخول أي مكان يتواجد فيه الأسرى والاتصال بممثلي الأسرى.

الفصل الثالث

العراق محميا

رؤيا للمرحلة الإنتقالية

(الاحتلال – الدستور)

الفصل الثالث

العـــــراق محميـــا

رؤيا للمرحلة الإنتقالية

(الاحتلال – الدستور)

في التاسـع مـن نيسان / أبريل قبل الماضي – سقط النظام العراقي – وليس العراق ٠٠ وتـنفس المواطـنون الـصعداء حـيث أزيـل عـنهم كابوس الإرهاب المرهق بكل جبروته وطغـيانه وبكـل أدوات قمعـه وفـتكه، وأخـذت تبرز على السطح كل مآسي السنوات العجـاف المظلمـة الـتي حكـم بهـا حـزب البعث العراقي، حيث أزال كل معالم الحياة الإنـسانية، وتـرك مخلفـات مؤلمة تحتاج إلى سنوات من الجهد المتواصل لإعادة الطبيعة إلى هـذا الـوطن المعطـاء الغنـى بكل مقومات الحياة، وأبناء هذا الوطن قادرون على صياغة عهـدهم الجديد حيث لهم القدرة والكفاءة إذا فتح المجال لأبناء الوطن أن يلعبوا دورهم في بناء العراق الجديد.

لاشـك الـيوم أن العـراق محكـوم بسلطة قوى التحالف التي احتلت العراق وتريد أن تعبث بمقدراته وثروته الوطنية.

لقـد شـاهدنا التداعـيات والممارسـات والظواهـر التي حدثت في سقوط النظام، وما رافقـت في العـراق والمـنطقة بأسـرها حالـة الإحباط التي تولدت نتيجة للسقوط المهين، وانهـيار نظـام دام أكثـر من ٣٠ عاماً من الهيمنة والظلم والديكتاتورية البغيضة والمجازر والجرائم التي ارتكبها بحق شعب العراق حيث انتزعت كل مقومات الحياة الكريمة وشتى أشكال الذل.

قيل الكثير عن معاني سقوط بغداد بالطريقة المهينة التي صدمتنا وهزتنا من الأعماق، وقد تكون كل التفسيرات أو بعضها صحيحة، ولكن لنترك الأيام تنبئنا بما جرى وتفضح الأسـرار وتحـل الألغـاز والأحاديث العراقية والأمريكية، ولنركز على الصمود والنضال والمجابهـة، وهو الإنسان، كيف تطلب من الجندي العراقي والمواطن العراقي بشكل عام أن يستبـسل ويـصمد ويدافـع عـن نظـام أهانه وذبحه من الوريد للوريد وحطم معنوياته وداس كـرامته وقـضى علـى زهـرة شـباب الوطن ونهب الثروات ليبنى القصور ويوزع

العطايا، مـاذا بقـى من الإنسان العراقي بعد سنوات القهر والحرمان والحصار والحروب الـتي دفـع ثمـنها دم قلـبه وأرواح الملايـين واسـتنزاف الثـروات حـيث عم الفقر وأغرى الطامعين بالدخول إلى قلب العراق.

وأيـن حـصانة الإنسان العراقي وحيويته وقدراته اللامحدودة، وهو المشهود له بالجرأة والشجاعة والعلم والإيمان والكرامة والنخوة والثقافة الواسعة.

كـل شـيء تـبدد أيـام القهـر، ملايين القتلى والجرحى والمصابين والمقعدين والمرضى نفـسياً مـن جـراء أهـوال الحـروب والمؤامرات والاغتيالات والظلم والاضطهاد، مئات الألـوف مـن المعتقلين والمفقودين والهاربين، وأكثرهم عذب ونكل به ثم دفنوا أحياء في مقابر جماعية، اكتشف بعضها خلال بحث الأهالي عن أحبائهم وأولادهم بعدما وضعت الحـرب أوزارهـا، وانكـشف المـستور، وانفـضح الـباطل، ملايين العاطلين عن العمل والمطـرودين مـن وظـائفهم وأعمـالهم، فمـنهم مـن قطعت آذانهم، ومنهم من اجتزت ألـسنتهم، ومـنهم مـن كان محظوظاً فوجد وسيلة للهرب حتى بلغ عدد المنفيين طوعاً أو قـسراً أكثـر مـن ٤ ملايـين مـواطن عراقي بينهم عشرات الألوف من الأدمغة وأصحاب الخـبرة وحملـة الشهادات العليا والأطباء والقضاة والكتاب والمثقفين والصحفيين، شريحة مـن المجـتمع العراقـي، كـان لهـا أثـر في تخلـف العـراق، وبروز الجهلة والأميين لحكم العراق.

مـن هـنا يتـساءل الكـثير مـن أبناء الوطن الذين آلمهم هذا السقوط المهين لبغداد رمز الحـضارة العـربية الإسـلامية، يقولـون أيـن الـصمود والتـصدي؟ وأين البطولات التي وعـدونا بهـا؟ . . ثـم نسأل عن أسرار السقوط . . ولم يسأل أحد عن العراقي الإنسان والمواطن الذي قهره الظلم والاستبداد ، وأخيراً ذلك الجندي المضطهد وهو كان الضحية الأولى للحـروب الـتي خاضـها بـدون إرادتـه ورغبته وحتى إيمانه بها، ولكن هي أوامر للجـندي مـن قيادة جاهلة لابد أن ينفذها، ويتساءل الآخرون أين الوطن الذي تحول إلى عدو وجلاد ؟

لنركز الآن على الجندي، الذي فقدناه في معركة بغداد . . أين ذهب ؟ ولماذا لم يقاتل ؟ هـذا الجـندي الـبطل الـذي تحمـل كل حروب الدمار، وقدم الدماء الغزيرة دفاعاً عن الـوطن، ولـيس دفاعـاً عـن الفرد الذي رماه في هذه النيران، هذا الجندي المسكين الذي

رمـت به قيادته في غياهب الحرب وأهوالها، وفرت خائبة مذعورة، كيف يمكن أن يقاتل وهو محروم من إنسانيته . . وأبسط متطلبات الحياة والعيش الكريم.

أمـام كـل هـذا وتـسأل عـن الإنسان، وعن الصمود . . إنها أزمة ثقة لابد أن تعالج بـسرعة قـبل أن يفـوت الأوان، وهـذه مـسئولية الجمـيع . . الدولـة والمـواطن والأهل والمثقفون ورجال الأعمال والإعلام والمفكرون والمربون ورجال الدين والمعلمون، ولابد مـن عقـد اجتماعـي جديـد يحـل الإشـكالات ويركز على رعاية الإنسان وحماية حقوقه وكـرامته، وتغذيـة المشاعر الوطنية، متى يشعر المواطن أنه في وطنه حقاً وليس غريباً عنه أو منفياً يعانى من غربته أو نفيه متهما دون أن تثبت براءته.

فالـوطن، والـنظام المفترض أن يكون حامياً له ، لا ناهباً وغازياً ، مطالب بأن يكون الراعـي الحنون والرؤوف بالمواطن والمساعد له على تحمل مسئولياته، وأخذ زمام المبادرة لإثـبات ذاتـه، ولا يـريد أحـد بعـد الـيوم لا الوطن الظالم عبر نظامه ولا المواطن الذي يـتحول نظامـه إلى تاجـر يبيع ويشترى حتى الدخان والبطاطا والأحذية، ويدير كل شأن من شئون الحياة مقابل شراء سكوت المواطن الذي تحول إلى إنسان خامل ساكن لا طموح له، ولا رغبة بخلع رداء الكسل، فعمت حالات اللامبالاة والتسيب والإسقاط والتهرب من تحمل المسئولية.

أمـا المعارضـة والمعارضـات، فقـد خيبت آمال المواطن الذي لم يعد يحتمل المزيد من خيـبات الأمـل والهـزائم والنكبات، بدلاً من الانتصارات المزعومة والبطولات الوهمية والوعـود العـرقوبية، وكم يحزن المرء عندما يكتشف أن معظم المعارضات أسوأ بأشواط مـن الأنظمة والحكومات، وأن بعضها مرتبط بالمطامع الأجنبية، وبعضها الآخر لا يفرق بـين معارضـة الحكـومة ومعارضـة الـوطن فيـسهم في ضـرب عوامل وحدته واستقراره وسيادته.

مـن هـنا لابـد من عودة أخرى لمعالجة هذا الموضوع الشائك للمساهمة في إيجاد قاسم مشترك يعيد اللحمة والثقة لهذا الثلاثي . . الوطن . . الإنسان . . المواطن . .

من هنا تكمن بداية العلاج لمشاكلنا العربية قبل أى بداية أخرى.

إن الأهـداف الأمريكية لاحتلال العراق لا تزال غامضة، إذ يبدو أن الولايات المتحدة تريد :

١- إضعاف العراق إلى الأبد وذلك بجعله دولة لا مركزية فيدرالية .

٢ ـ السيطرة على النفط العراقي والإشراف على خصخصة مريحة لها .

٣ ـ إرهاب الدول المجاورة وردعها عن تطوير أسلحة دمار شامل أو أي أسلحة مماثلة .

وإذا كان هذا الواقع هو جدول الأعمال الأمريكي فلا يرتقب أن يحظى بتأييد من جانب الشعب العراقي ، الذي يرفض الوجود الأمريكي ، فكيف يقبل في هذه الأهداف الأمريكية .

إن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه اليوم أعباء الاحتلال والضحايا التي يقدمها الجنود الأمريكيون في الرمال العراقية المتحركة التي أوقعت أمريكا جيشها في هذه الرمال . . إن الخوف والفزع الذي يعيشه جنود الاحتلال الأمريكي في العراق وهجمات المقاومة العراقية والضحايا في صفوفه والارتباك في قيادته . . دليل على فعالية هذه المقاومة ، وتأثيرها في معنويات قواته من خلال التوتر والخوف والهجمات اليومية الفعالة هو دليل على أن هذه المقاومة بدأت الدخول بسرعة في مرحلة الثورة المسلحة التي كان يعتقد الكثير من المراقبين أن هذه المقاومة تحتاج إلى سنوات لتكون مهيأة للعمل الفدائي ، ولكن سرعة العمليات التي قامت بها أظهرت وأوجعت قوات الاحتلال في العراق .

ولكن هناك غصة لدى الشعب العراقي . . حيث شعر المواطن أنه خارج اهتمام دائرته العربية ، بل أن هناك من تآمر عليه منذ بدء الهجوم الأمريكي – البريطاني في آذار / مارس ٢٠٠٣ ، ومنهم من شارك ، وظهرت تلك بعد القضاء على حكم صدام حسين ومع احتلال العراق ، وكانت الصدمة قوية على الصعيد الشعبي بسبب تواطؤ بعض الأنظمة العربية مع قوات الاحتلال ، وعجز الدول الأخرى الواضح ، بالإضافة إلى سقوط بغداد الذي أثار الدهشة بسرعة ، فقد شعر العديد من العرب وكأن سنوات مقاومة الاستعمار الطويلة في فترة ما بين الحربين العالميين ، وتجربة الاستقلال بعد الحرب ، أصبحت فجأة دونما أثر يذكر ، وكأنها قد تم محوها من كتب التاريخ ، فللمرة الثانية تتعرض "بلاد ما بين النهرين" للاجتياح من قبل جيوش غربية ، وتخضع للحكم العسكري الأجنبي كما حصل عام ١٩٢٠ .

إن القوات الأمريكية تواجه اليوم وضعاً في العراق أصعب من حربها في فيتنام ، فهناك كان لها شركاء يحاربون إلى جانبها ، وكان لهم دولة عميلة "فيتنام الجنوبية" ، وحكم محلي عميل ، وجيش تابع ، أما في العراق فلا يوجد شيء من ذلك ، فقد دمروا الدولة ،

ثم وجدوا أنفسهم معزولين ودون أي أصدقاء، ولعل وضعهم الآن يشبه وضع إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن على نطاق أوسع، وقد بدأت المعلومات تتسرب عن تصرفات أمريكية وحشية في العراق تماثل ما تلجأ إليه إسرائيل من غارات قاتلة، واستخدام الجواسيس والمخبرين والإعتقالات الجماعية والاستجوابات الخشنة، وما إلى ذلك من تصرفات من شأنها إفساد المحتل والشعب العراقي المحتل، ولقد صرح أحد رجال الدين العراقيين بقوله بأن الأمريكيين حين يعتقلون شخصاً ما يغطون رأسه بكيس ويكبلون يديه ويلقون به على الأرض لمدة ساعتين تحت الشمس اللاهبة . . وهذا ما تفعله إسرائيل بالفلسطينيين، وهو حتماً ليس بالأمر الذي يدفع العراقيين إلى قبول الحكم الأمريكي أو احترامه، و كانت معتقلات أبو غريب دليلاً على التجاوزات الأمريكيه.

يعاني العراقيون اليوم مشكلة أساسية هي الأمن من حيث لا يزال الأمن مفقوداً والوضع يزداد سوءاً كل يوم، وما تواجهه القوات الأمريكية من هجمات يومية تتزايد وتيرتها كل يوم، وأصبحت هذه الهجمات منظمة ومتنوعة ومتوزعة على كل أنحاء العراق، وليس كما يدعي الأمريكيون وحلفاؤهم -وهم من القوى العميلة- أنها معزولة في مناطق محددة حيث الغالبية السنية، وهذا افتراء ظاهره بث التفرقة بين أبناء الشعب العراقي الواحد.

إن الهجمات للمقاومة العراقية على طريقة "اضرب واهرب" ضد قوات التحالف، حيث أعادت هذه المقاومة شيئاً من الكرامة والوطنية ورد الاعتبار الذاتي العربي بعد الإهانات المؤلمة في الشهور الماضية.

والواقع أن هذه الهجمات هي رد فعل من وطنيين عراقيين غاضبين من تدمير بلادهم، ومن السيطرة الأمريكية الثقيلة الوطء . . ومحبطين أمام عجز الأمريكان عن إعادة الخدمات الأساسية التي دمرتها أثناء الحرب، وأن العراقيين حريصون قبل كل شيء على أن يديروا شئونهم بأيديهم، الأمر الذي مازالت الولايات المتحدة تتردد في الموافقة عليه رغم شعاراتها عن نشر الديمقراطية، حيث لايزال الارتباك الأمريكي واضحاً حول كيفية إدارة العراق، ووسط هذا الارتباك السياسي الذي يعكس في رأى عدد من المراقبين انقساماً حاداً داخل الإدارة الأمريكية حول العراق، وخاصة بين وزارتي الخارجية والدفاع، وهذا الارتباك الواضح وعدم الاستقرار جعلا الولايات المتحدة لا تستفيد عملياً حتى الآن من عملياتها العسكرية في العراق، حيث زادت الانتقادات

العنيفة والتي وجهت للإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية من قبل الكونجرس الأمريكي ومجلس العموم البريطاني .

إن الارتباك وعدم الاستقرار والضغوط التي مورست على أجهزة المخابرات في البلدين من أجل تلفيق أدلة تؤكد امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل وتضخيم حجم وخطورة العراق على الأمن الدولى، وبدأت تزايد المطالبات بفتح المجالس التشريعية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لتحقيقات رسمية حول هذا الأمر، لأنه اعتبر بمثابة تدليس تمت ممارسته على هذه المجالس من أجل الحصول على موافقتها على العمليات العسكرية ضد العراق، وقد بدأ الخناق يضيق على رئيس الوزراء البريطاني "تونى بلير" وقد يدفعه ذلك إلى الاستقالة وإنهاء حياته السياسية .

ومن خلال هذه التطورات دفعت بعض المراقبين إلى القول أن الولايات المتحدة لم تحقق الهدف الإستراتيجي من عملية غزو العراق، وهو السيطرة عليه سياسياً واقتصادياً وأمنياً، والمقولة الأمريكية بإقامة نموذج سياسي جديد يكون قدوة للدول المحيطة لكي تحاكيه، ومنذ احتلال القوات الأمريكية للعراق لم تبدأ أية خطوة من الخطوات التي وعدت بها الشعب العراقي والعالم .

ولقد خلف الاحتلال مشاهد مرعبة من البؤس والفوضى التي تسود العراق وخاصة بغداد، حيث إن القوات الأمريكية متواجدة في كل مدينة ومركز في العراق، حيث يتنعمون بالإقامة في القصور الرئاسية والميادين والشوارع وحول الفنادق، وهم متحفزون للدفاع عن أنفسهم وحماية أمنهم الشخصي وتأمين معداتهم العسكرية، حيث نجد الجنود الأمريكيين وضباطهم يرتدون النظارات العسكرية التي تكشف ما تحت الملابس أو داخل تجاويف السيارات لترصد أي محاولة للهجوم ضدها، وفى نفس الوقت فإن رشاشاتهم وأسلحتهم الأوتوماتيكية الحديثة موزعة على المركبات في جميع الاتجاهات وأصابع الجنود والخوف والقلق بادي عليهم وأيديهم على الزناد مستعدة للضغط وقتل أي كائن يتحرك حتى ولو كان مسالماً .

والغريب في الأمر أنهم لا يتدخلون في أي شيء يحدث حولهم من قتل وسرقة وتخريب، كأنهم يشجعون على هذه الأعمال بعدم تدخلهم السريع، ولكنهم يتدخلون بعد انتهاء الجريمة أو السرقة أو التخريب بعد فرار المجرمين واللصوص .

مـن هـنا زادت مظاهـر التذمـر والـنقمة لدى الشعب العراقي، حيث عجزت سلطة الاحتلال عن توفير الأمن، وحل المشاكل الاقتصادية التي يعانيها المواطن من جراء إلغاء جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتشريد ملايين العراقيين من وظائفهم وهم الآن بـدون عمل حيث تم قطع رواتب هؤلاء العاملين في أجهزة الدولة وخاصة وزارة الدفاع والداخلية والإعلام.

ومـا تـصاعد الهجمـات للمقاومـة العـراقية علـى قوات التحالف، هي بداية لمقاومة عـراقية شعبية منظمة سوف تمارس هجماتها ضد الوجود الأمريكي على أرض العراق، وهـذه المقاومة للاحتلال الأمريكي هي الخيار الوحيد أمام الشعب العراقي بعدما كشفت الـولايات المـتحدة عـن مخططاتهـا لإبقاء قواتها في العراق سنين وبدون وقت محدد، لقد حـدد الـشعب العراقـي طـريقه إمـا رحيل قوات الاحتلال من على أرض العراق، وإما المقاومـة والاستـشهاد، هـذا هـو مـا اخـتاره الشعب العراقي بكل طوائفه وقواه القومية الوطنية، ولـم تخرج عن هذه سوى مجموعة من العملاء والخونة الذين جاءت بهم أمريكا علـى دبابـاتهم وملـتفين بـالعلم الأمريكي الصهيوني، هؤلاء هم الذين يتمسكون ببقاء قـوات الاحـتلال لأنهم يعلمون أن الشعب العراقي من خلال المظاهرات نبذهم وطالب برحيلهم مع قوات الاحتلال.

هـنالك تـرتفع في بعـض الأحـيان أصـوات نكـرة منهـزمة تطالـب بالـتهدئة ووقف العمليـات الفدائـية ومنح فرصة لقوات الاحتلال، بينما قوات الاحتلال توسع انتشارها ووجـودها علـى كـل شـبر مـن أرض العراق، هذه الأصوات ارتبط مصيرها مع مصير الاحتلال.

ولكـن المقاومـة تـنطلق بسرعة، انطلقت فردية وتنتهي جماعية، ولقد لاحظنا أن هذه المقاومـة لاقـت تجـاهلاً إعلامـياً، وكل مَن راقب نشوء هذه المقاومة لاحظ نموها السريع يـوماً بعـد يـوم. إن المقاومـة العـراقية الآن أكبر وأوسع بكثير مما يعلن في أجهزة الإعلام العربـي والعالمـي، بالـرغم أن هـناك أصواتاً في الخارج بدأت تتحدث عن هذه المقاومة، ويـتحدث مـسئولون أمريكيون في العراق أن المقاومة العراقية يقودها العراقيون أصحاب الأرض، عانـوا مـن الاسـتبداد في السابق وشاهدوا ما يقوم به الأمريكيون من افتزازات دفعوا الشعب العراقي نحو هذه المقاومة بتصرفاتهم الحمقاء وعدم درايتهم بطبيعة المجتمع العراقي وسيكولوجيته، الذي يرفض الاحتلال والاستبداد والظلم.

في بغداد أصبح الجنود الأمريكيون يشعرون الآن أنهم أهداف سهلة للمقاومة العراقية، حتى إن الأطفال العراقيين أصبحوا مصدر قلق للجنود، حيث ذكر عدد من الجنود، أن وسائل الإعلام لا تعطى صورة حقيقية عن عمليات المقاومة، وتكتفي بذكر الحوادث التي تقع فيها ضحايا، لكن ما ينشر منها يشكل فقط نسبة ضئيلة من الهجمات بالرصاص والقنابل اليدوية التي تجري ليلاً، وقال الضابط " نيكولاس برايت " أن مراقبة السطوح مسألة أساسية، لأن الجنود الأمريكيين يتعرضون منها للهجمات بشكل متواصل . . ولفت النظر إلى أن الجنود الأمريكيين في بغداد البالغ عددهم ٥٤ ألف جندي أهداف متحركة للمقاومة، مشدداً على أن هذا ليس شعوره وحده بل شعور الجنود الآخرين، وإذا قال أحد منهم غير ذلك فهو كذاب، لقد وقعت في العراق خلال أسبوعين فقط أكثر من ١٣١ اشتباكاً بين القوات الأمريكية والمقاومة العراقية، ٩٠ منها كانت هجمات نفذها رجال المقاومة على المعسكرات والدوريات ونقاط الحراسة الأمريكية في مواقع مختلفة، ولا تزال هذه المقاومة تتزايد كل يوم بشراسة وبطولة فائقة لم نشهد لها مثيلاً في كل حروبنا، حيث ذلك الفدائى متدرب جيداً ويعرف ماذا يفعل وكيف يوجه بندقيته أو صاروخه آلياً، ونحن عاجزون عن الرد أو ملاحقته لأنه يختفي بسرعة .

لقد بدأ الرأي العام الأمريكي يكتشف الخديعة والكذبة الكبرى التي أطلقتها الإدارة الأمريكية لشن هذا العدوان على العراق واحتلاله، وبدأ يمهد لطرح الأسئلة عن الكذب المقبل، فثمة من يعتقد أن إخفاء الحقائق الفعلية عن كيفية منح الشركات القريبة من رجال الإدارة مثل " بكتل " كمتبرع رئيسي لحملة الرئيس بوش الانتخابية، و" ماليبورتون " والتي كان يديرها ويترأسها نائب الرئيس ديك تشيني، وعدم الإعلان عن العدد الفعلي للعمليات التي تحصل ضد الاحتلال الامريكي، وعدد الجنود الذين يسقطون نتيجتها، وترك الفوضى تدب في مدن العراق ومحافظاته، كل ذلك سيلعب دوراً في هذا التحول لاحقاً، وعلى الأرجح فإن التعمية عن هذه الحقائق تتم كما نشاهد . . تارة بتصعيد الموقف مع إيران والتهديد بزعزعة الاستقرار فيها، وأخرى بالحديث عن حزب الله والقاعدة، والأخرى بالحديث عن عدم تجاوب سوريا مع المطالب الامريكية .

كل هذا التصعيد هو للتمويه عن المصاعب التي تواجهها قوات الاحتلال في العراق، وتـصعيد المقاومـة العراقية ضدها والخسائر الكبيرة التي تتكبدها هذه القوات على أيدي المقاومة العراقية الحديثة والتي لم تستكمل بناءها وقواعدها وقياداتها.

إن ظهـور الـتلاعب بالوقائـع في وضوح يمهد لكشف ما هو مقبل منها لتبرير أهداف سياسـية أمـريكية، هي قطعاً غير نبيلة، ولقد بدأت أصوات في المجتمع الأمريكي تطرح تـساؤلات كـثيرة عـن دوافـع الحـرب ضـد العـراق، هل هي فعلاً من أجل العثور على أسـلحة الـدمار الشامل ؟ أم أن الدوافع الحقيقية هي استراتيجية عسكرية ؟ بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتدهور في الولايات المتحدة الأمريكية.

والعـراق هـو المنقذ لهذا الاقتصاد بما يحويه من مخزون بترولي يتجاوز المعدلات المعلنة عن احتياطي البترول العراقي..

لأن العراق سيصبح العملاق النفطي الأول في العالم، حسب ما ذكره نيقولا سركيس لأربعة أسباب:

١- أن لديـه الاحتـياط الأهـم مـن حـيث الكمية أي ما يصل إلى ٣١٥ بليون برميل حسب آخر تقديرات وردت في لوموند في ١٤/ ٤/ ٢٠٠٣، وهى تقديرات تستند إلى نحو ١١ مرجعاً تؤكد كلها أن العراق يملك احتياطاً نفطياً يعادل السعودية بل ويزيد عليها.

٢- أن لديه النفط الأسهل والأسرع كلفة من حيث الاستخراج ١/ ٢ دولار للبرميل في مقابل ٢/ ٥ في السعودية.

٣- أنه من أفضل الأنواع من حيث النوعية (اللزاجة).

٤- وهكـذا مـن أصـل ٧٢ حقلاً لا يستثمر العراق سوى ٢٤ حقلا نفط كما صرح وزير النفط العراقي السابق عامر رشيد.

ولإعطـاء صورة عن أهمية حقول النفط العراقية ومقارنتها بما عند الولايات المتحدة، فـإن حقلاً واحداً في العراق هو حقل (مجنون) شمال البصرة فيه مخزون نفطى يعادل (٢٠ بلـيون بـرميل) أي مـا يـساوي ٩١٪ مما لدى الولايات المتحدة التي لديها كامل احتياط يساوى ٢٢ بليون برميل فقط.

وفـي تقريـر حـول أمـن الـولايات المـتحدة في مجـال الطاقـة برئاسـة ديـك تـشيني شـباط / فبرايـر ٢٠٠١ جاء فيه " أن أحد الأهداف الأولوية لواشنطن أن يكون لها منفذ أفضل الثروات النفطية في الخليج " ويرى الدكتور نيقولا سركيس مدير مركز الدراسات

النفطية في باريس " أن الكلام على منفذ أفضل لا يمكن أن يعنى سوى السيطرة والرقابة المباشرة على نفط الخليج " .

هذا هو الدافع الحقيقي للعدوان على العراق، ومنح الشركات الأمريكية عقود إعادة تعمير العراق بعد الدمار المتعمد الذي ألحقته الآلة العسكرية الأمريكية والبريطانية بالبنية التحتية العراقية .

إن المرحلة الحالية التي يمر بها العراق من أخطر المراحل وأكثرها تعقيداً، لأنها تمهد لمستقبل قد لا يكون بالضرورة ما يتمناه، ويعود ذلك ليس فقط إلى الاحتلال العسكري المباشر وعدم وضوح الرؤيا الأمريكية المستقبلية إزاء العراق بل إلى غياب حكومة وطنية، انتقالية على الأقل، تستطيع القيام بالواجبات التي يحتاجها الشعب العراقي للتخفيف من محنة الاحتلال .

ولا نعتقد بوجود سبب مقنع لغياب مثل هذه السلطة خصوصاً أن الكوادر الإدارية المؤهلة للاستمرار في عملها قادرة تماماً على القيام بواجباتها، وأن الوزارات والدوائر على رغم التدمير والحرق المتعمدين اللذين لحقا بها فهناك إمكانية القيام بالحد الأدنى، في ظل الدولة القائم الذي يمكن أن يكون أساساً لتطوير مستقبلى .

وهيكل الدولة وكوادرها هو تراكم خبرات وعمل وقوانين منذ ولادة الدولة العراقية، وبالتالي لم نتمكن من فهم لماذا لم يتم تفعيل هذا الإرث الذي لا يمكن اعتباره سلبياً، ناهيك عن المصالح الاجتماعية الكبيرة والأساسية المرتبطة بهذا الهيكل وهذا الواقع .

قد يسود الاعتقاد بأن الانهيار السريع للنظام القائم وضع المحتل العسكري أمام حقائق لم يكن مستعداً لها أو أن هناك موقفاً وتصوراً من جانب المحتل في أن مصلحته (ولأسباب هو يعتقد بصحتها) تدفعه لأن يترك هذا الموضوع كله ويهتم بأمور أخرى لها علاقة بأهدافه ولكن، وفى كل الأحوال فإنه طبقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني تقع على المحتل واجبات ومسئوليات عليه القيام بها ومنها :

أمن المواطن العراقى :

إن عدم استتباب الأمن أمر متوقع، وكان على السلطة المحتلة التهيؤ بعد الزلزال الذي أدى إلى غياب مفاجيء للحكومة وخصوصاً في مفصل الشرطة والأمن وظهور عدد من الميليشيات والقوى التي فرضت واقعاً جديداً، هذا الواقع أدى إلى حال من الفوضى

وفقـدان الأمن والسرقة والسطو المسلح وأتى على عدد كبير من دوائر الدولة المختلفة من وزارات وجامعـات ومخـازن حكومـية ، وآثار ومكتبات ومخطوطات تختزن ذاكرة العراق وتـاريخ العـراق ، يـضاف إلى ذلك تعرض الأمن الشخصي للمواطن إلى أخطار حقيقية أصـابته في حـياته وفى ممتلكاته ، ويبدو أن حال الفوضى والثأر مازالت تجتاح العديد من المدن العراقية .

هـذه التـصرفات ذات الطبيعة الإجرامية سواء كان مخططاً لها أم لا أثارت وتثير حالة مـن الـرعب تـنعكس على حياة المواطنين ، وذلك بسبب ردود الأفعال الانفعالية وغياب الجهـة المـسئولة عـن الأمـن ، وهذا أمر يعود إلى إبقاء دائرة العنف لفترات طويلة في الجو العشائري الذي يشكل طبيعة المجتمع العراقي ، كما هو معروف .

لقـد اسـتغلت جهـات معادية هـذه الحـال مـن غـياب الأمن وبعض مظاهر السرقة والـسلب والنهب للتشهير بالعراقيين والنيل من سلوكهم وسمعتهم بدلاً من الإشارة إلى حـال الحـرمان والاسـتلاب الاقتـصادي الـتي عاشها هذا الشعب ، سواء بسبب الحصار الاقتـصادي أو السياسات الاقتصادية الإنية الخاطئة التي كان النظام السابق فرضها خلال فـترة طـويلة ، ومـا ترتب على ذلك من آثار نفسية وأخلاقية في عموم المجتمع خصوصاً الفئات الفقيرة والمحرومة .

ومـا يجـدر الإشـارة إليه هنا إن الدول التي تنتمي إليها القوات العسكرية المحتلة وهى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وكذلك الدول التي ستشارك بقوات عسكرية بعد انـتهاء الحـرب ، مسئولة مسئولية مباشرة عن استتباب الأمن وعن الأضرار المباشرة وغير المباشـرة الـتي تـرتبت وتترتـب على غياب هذا الأمن ، حالها حال الأضرار ترتبت على قـصف المواقـع المدنـية والأحـياء الـسكنية والمبانـي الـرسمية غـير المخصـصة للأغراض العسكرية .

الوضع الإنساني:

وكما هي الحال بالنسبة لغياب الأمن فقد تأثر الوضع الإنساني سلباً وإلى حدود بعيدة جـداً ، فعلـى رغـم وجـود الأموال العراقية لدى الأمم المتحدة ووجود البضائع والأدوية وبكمـيات إضـافية إذا مـا تم إيصالها إلى حيث الحاجة لها ، إلا إن ذلك لم يحدث بسبب المواقـف المـترددة للأمـم المتحدة وأمينها العام ، وكذلك بسبب مواقف السلطات المحتلة

التي كانت هي الأخرى لها مواقف سلبية ويبدو كأن في الأمر قصداً مبيتاً من جانب هذه الجهات .

وكم كنا نتوقع لو أن السلطات العسكرية المحتلة كانت مهيأة تماماً لمعالجة الوضع الإنساني ، خصوصاً أن الحروب لا يمكن ألا أن تؤدى إلى كوارث إنسانية فإن إهمال السلطات المحتلة لهذا الموضوع الخطير استمر حتى بعد انتهاء العملية العسكرية ، على رغم الإعلانات والمواقف التي صاحبت العدوان العسكري من مسئولين في الإدارة الأمريكية أنهم اتخذوا الاحتياطات اللازمة .

وهنا لابد من أن نشير إلى الموقف العربي الذي كان رد فعله متأخراً في القيام بما يمليه عليه الواجب القومي والإنساني في إرسال مواد الإغاثة والأدوية ، ويمكن أن يرجع ذلك إلى سرعة انتهاء العمليات العسكرية ، وهو أمر لم يكن متوقعاً خصوصاً في انهيار الدفاعات العراقية .

مع ذلك هناك إغاثة وصلت أبان الحرب وكذلك بعد انتهائها ، والشعب العراقي ينتظر المزيد من الإغاثة ، ريثما تتمكن الأمم المتحدة من إيصال المواد الغذائية والدوائية من أموال الشعب العراقي وهنا لابد من أن نشير إلى الجهد الكبير الذي بذل في الفترة الأخيرة من جانب عدد كبير من الدول العربية في إيصال المساعدات الإنسانية ، وأخص بالذكر منها دولة الإمارات العربية وكذلك المملكة العربية السعودية فلقد تعرفنا على جهد نوعى في موضوع تصفية المياه وإقامة مستشفيات ميدانية .

الوحدة الوطنية :

مهما حاول البعض إثبات أن العراق يتكون من قوميات متعددة وأعراق وطوائف وأديان غير متجانسة ـ وذلك لتحقيق أهداف معروفة عبر التاريخ ـ فإن حقيقة كون العراق دولة وشعباً ذا حضارة عريقة أمر لا يمكن إخفاؤه .

فما زلنا نقرأ ونسمع تأكيدات على خصوصيات عرقية وطائفية ، وأن حوارات وندوات عقدت لهذا الهدف في دول عدة وحتى داخل العراق ، وإذا نجحت هذه المساعي في تكريس طائفية بغيضة ضمن الدين الواحد وهو الإسلام وضمن طائفية دينية أوسع ، وإذا نجحت في اللعب على وتر الأعراق واللغات المختلفة ، فإن هذا يعنى مؤامرة تحاك لتقسيم العراق إلى دويلات تعتمد الأسس الطائفية والعرقية لتكوينها .

هـذا الخطـر لا يهدد العراق فقط بل يهدد الأمن العربي في الصميم، كما يهدد الأمن الإقليمي ويحقق في الوقت نفسه أهدافاً وأحلافاً لدول داخل المنطقة وخارجها.

إن العـزف علـى هـذه اللعـبة ذات الطبـيعة الإجرامية في الأهداف والوسائل لابد أن يقابلـه وعى وطني ووعى عربي وإقليمي، لكن المسئولية الأولى والأخيرة تقع على عاتق أبـناء العـراق الـذين سيتحملون المسئولية أو يقومون الآن بدور سياسي في البلاد، لذلك لابـد أولاً مـن أن يكـون هـناك وضوح في صورة مستقبل العراق لدى هذه الجهات التي تـشارك في إدارة العراق الآن، أن تؤكد وطنيتها في توحيد العراقيين وفق صورة مستقبلية لعـراق موحد سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وذلك من خلال إنشاء حكومة (سلطة) وطنية انتقالـية تـستند إلى الـوحدة الوطنـية وسـيادة القانون والمساواة أمامه وإعادة الحقوق كلها لأصحابها ولكن طبقاً للقانون القائم، ذلك أن النظام القانوني العراقي يستطيع أن يؤمن إعـادة الحقـوق لأصـحابها، وفى الوقت نفسه لابد من العمل على تطوير هذا النظام بما يتلاءم مع المستجدات والتطورات الاجتماعية والسياسية.

إن أعمـال سـيادة القانـون والمـساواة أمامه تعنى تفادى كارثة اجتماعية وحرب أهلية يمكـن أن تنشأ بين لحظة وأخرى، إن لـم تكن قد بدأت بسبب ما سمعنا من بدء عمليات ثأريـة انتقامـية سـتقود بالـضرورة إلى ردود فعـل مضادة، فإذا ما دخل مجتمع ماً في دائرة العنف المفرغة فإن الخروج منها سيكون أمراً مستحيلاً، ولذلك لا سبيل آخر أمام الشعب العراقـي إلا القانـون وسـيادة القانـون والمـساواة أمامـه، وإلا فإن النتائج ستكون مكلفة سياسياً واجتماعياً وهو أمر تريده دوائر أجنبية عدة.

كما أن معالجة المسألة الطائفية في العراق لا تتم من خلال تكريسها والدق على طبولها أو إظهار عكس ما هو واقع في لبس رداء التسامح الديني والطائفي في إطار الدين الواحد أو الـديانات المخـتلفة، والعمـل في الـوقت ذاتـه علـى إذكاء ونشر الطروحات الطائفية والأحقـاد لـدى أبناء طائفة واحدة ضد أخرى، على أساس من مواقف سلبية اتخذت في هذه الفترة أو تلك.

إن نظـرة موضـوعية إلى مـا يمكن أن تزرعه الطائفية أو تكريس العراق وحتى العشائر والعائلات وبما يثير الحقد والضغينة بين أبناء الشعب الواحد المتعدد الطوائف والأعراق، لهـو أخطـر مـن الحـروب التي لابد من أن تتوقف وتنتهي إلى انتصار فئة على فئة، لكن الحروب الطائفية والعرقية والعشائرية لها نتائج كارثية على المجتمع وعلى مستقبله.

علـيه ، نحـذر شعب العراق من الوقوع في الفخ الذي ينصب له في تكريس الطائفية، كما أن على الدول العربية المجاورة إقليمياً للعراق أن تنتبه إلى ما يبيت ضد العراق موجه إلـيها كـذلك، ولـذلك لابد من حشد الجهود للتدخل لدى هذه الدول والقوى الأجنبية لمنع اللعب بالنار وهى لعبة الطائفية والعرقية، كما أن على جامعة الدول العربية أن تبذل جهـداً خاصـاً في هـذا الاتجاه لأنها مستهدفة كذلك، وإن نزع عروبة العراق يعنى الكثير بالنسبة للعرب دولاً ومنظمات.

لقـد خلفـت أوضاع الاحتلال حاله من الخوف إضافة إلى خلق بيئة مواتية للإشاعات الخطـيرة الـتي تـروج لهـا جهات عدة، وتستهدف أولاً وحدة الشعب العراقي ومستقبل العراق السياسي في محاولة لتكريس مبادئ سياسية جديدة تعمل على تقسيمه وجعله دولة فيدرالـية تقـوم علـى أسـاس دينـى أو عرقـي، وفى كل الأحوال وطبقاً لقواعد القانون الدولـي الإنـساني، فـإن الـولايات المـتحدة وبـريطانيا باعتـبارهما الدولـتين المحتلـتين مـسئولتان عـن أي تصدع في الوحدة الوطنية العراقية، لكونهما احتلتا هذه الدولة بالقوة العـسكرية وبالحـرب بعـد أن كانـت دولـة مـوحدة ذات سـيادة ومعترفاً بها من المجتمع الدولـي والأمم المتحدة، ولذلك لابد أن يبقى هذا البلد موحداً، ولابد أن يتم تسلمه من القوات الغازية ومن قبل ممثلي العراق الشرعيين موحداً، وأن تجزئته جريمة يتحمل وزرها الاحتلال كما يتحمل وزرها أولئك الذين يعملون باتجاه تحقيق هذه التجزئة.

ثروة العراق:

كمـا نعلم أن ثروة العراق أساساً في أبنائه وفى تاريخه وحضارته وانتمائه القومي، إلا أن المعلـوم أيـضاً هـو أن الله سبحانه وتعالى قد حبا العراق ثروات طبيعية هائلة يسيل لها لعـاب العديـد من الدول، وقد أصبحت هدفاً لذاتها، لذلك يجب عدم إعطاء أية فرصة لأي كـان، عـراقياً أو أجنبـياً أن يتـصرف بها أو يستبـيحها. إن الحرص على حماية هذه الثـروات أسـاس لـضمان حاضر العراق ومستقبله، لذلك يجب أن يكون أحد الأهداف المعلـنة في السياسة الوطنية العراقية أن تكون ثروة العراق للعراقيين من دون أن يعني ذلك الانغـلاق علـى الـذات، انطلاقـاً من الحرص على حماية هذه الثروة التي يجب أن تستغل وفـق أطـر قانونـية واضحة لا تسمح لأية جهة باستغلالها لمصالحها الخاصة، بل يجب أن تبقـى المـصلحة العامـة هـي المعـيار الوحـيد لذلك، وأن تكون العلاقات الاقتصادية مع الـدول الأخـرى علاقـات متكافـئة تكفل تحقيق المصلحة الوطنية، خصوصاً في موضوع

استغلال هذه الثروات، إذ يجب أن يكون هذا الاستغلال وطنياً وفي الوقت نفسه يساعد على تنمية علاقات العراق الخارجية وفق ما تقتضي المصلحة الوطنية، كما يجب أن لا يسمح لدولة ماً باحتكار التصرف بهذه الثروة وأن ينظر في هذا الخصوص نظرة بعيدة وبما يمكن أن تكون للعراق علاقات اقتصادية وسياسية واسعة يمكن الاستفادة من هذه الثروة لتطويرها، وأن يتم الاستفادة من هذه العلاقات المستقبلية والثروات الطبيعية في العراق باتجاه تقليص الديون الخارجية المترتبة عليه إن لم يكن إلغاؤها، خصوصاً من قبل الدول العربية الشقيقة، ويتم التعويض عن ذلك في تنمية علاقات اقتصادية خاصة معها.

العلاقة مع الوطن العربي:

الحقيقة الأزلية التي يحاول البعض إخفاءها أو تجاوزها كونها حقيقة تاريخية طبيعية، كون العراق جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، وعليه فإننا نحذر من أي توجه يعمل بالضد من ذلك، بل على العكس إن توثيق علاقات التضامن والأخوة مع الدول العربية أمر في غاية الأهمية لضمان مستقبل الشعب العراقي، إن في الأمة العربية ثروة حقيقية للعراق، فهو امتداد لها وضمان أكيد لمستقبلها والعكس صحيح، وفي هذا السياق لابد للعراق إن يستعيد دوره التاريخي في جامعة الدول العربية كونه من الدول المؤسسة والعمل على تطوير هذه المنظمة بما يتناسب والدور الذي يجب إن تلعبه في عالم اليوم، وهنا لابد من التذكير بالقضية الفلسطينية فللعراق دوره ومواقفه التي يجب إن لا يحيد عنها في مساندة الشعب الفلسطيني لتحقيق أهدافه، وإن القضية الفلسطينية لابد إن يكون لها مكانها الذي احتلته تماماً في أولويات العراق، فهي قضية أمة قبل إن تكون قضية قُطرية بحتة.

إن الوحدة العربية هدف سام آخر من أهداف العراق والخروج عليه خيانة لتاريخ الشعب العراقي وضميره وهي ليست هدفاً عاطفياً بل هي حقيقة يجب الوصول إليها، فعصرنا هو عصر التكتلات والوحدات الكبرى ولا يمكن إن تكون للدول الصغيرة مكانة ودور إلا من خلال هذه التكتلات، فكيف بأقطار مثل الأقطار العربية وروابطها، لذا فإن التمسك بالمفاهيم والمبادئ والقيم القومية أمر ضروري لا يجوز الارتداد عنه بذريعة تغيير النظام السابق أو معاداته، إن الانتماء للأمة العربية والشعور القومي ليس ملكاً لفرد أو حاكم، إنه ضمير الشعب العربي ورمزه وإن البعد القومي للعراق يبقى ضمانة أكيدة للوحدة الوطنية، خصوصاً أن الاحتلال العسكري الأجنبي القائم حالياً

والأخطار المستقبلية ستظل قائمة فهناك أطماع إقليمية وتاريخية في العراق وهناك من يساعد أو يهيىء لذلك ، وعليه فإن الاحتماء بالأمة العربية أمر ساعد في أوقات عدة في تفادى هذه الأخطار ، ولابد من الإشارة إلى إن الأمة العربية تعيش حال ضعف مشهودة ، لذلك لم تتمكن من الوقوف إلى جانب العراق في مواجهته الأخيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

المرحلة الانتقالية والدستور

يمر العراق اليوم في فترة احتلال عسكري أجنبي مباشر ، وأياً كانت المعطيات الحالية ، وهى سلبية في جميع المعايير ، إلا إن هذا الوضع غير الشرعي وغير القانوني لا يمكن إن يستمر طويلاً ، وعليه لابد من التفكير في مرحلة انتقالية تتهيأ فيها الحكومة للانتقال إلى مرحلة الثبوت والدوام واستعادة الدور القانوني والسيادي في إدارتها لشئونها الداخلية والخارجية .

فالاحتلال سينتهي ، طال أمده أم قصر ، وإن سلطة الاحتلال لا يمكنها إن تكون سلطة دائمة ولا يمكن الاعتراف بها كحكومة ، لذلك فإنها لا تستطيع إن تبقى طويلاً إلا إذا أرادت استعماراً مباشراً للعراق ، وهذا أمر غير مقبول لا من الناحية السياسية ولا من الناحية القانونية إذا ما طبقنا المعايير الدولية المعترف بها ، أما إذا استندنا إلى قانون القوة فإن الأمر يختلف ، وهنا لا يمكن إن نتحدث إلا بلغة القوة التي تعنى حقوق الشعوب غير القابلة للتصرف بالاستقلال والسيادة وعلى أمل إن تكون قوة الاحتلال صادقة كما هو معلن في كونها جاءت لتحرير العراق وليس لاحتلاله على حد تصريحات عدد من مسئوليها ، فهذا يعنى أن على العراقيين إن يتهيئوا لتسلم السلطة بعد انسحاب القوات والعمل على إجراء انتخابات حرة وديمقراطية وتشكيل حكومة وطنية طبقاً لدستور دائم ينبغي الشروع بإعداده وصياغته وعرضه على العراقيين للتصويت عليه وإقراره .

إلا أن هاجسنا الوطني يدعونا للتذكير بأن عناصر هذه السلطة التي يجب طبعاً إن تحظى برعاية وقبول المحتل الأجنبي إن لم تكن تخضع لإرادته وتدبيره لا بل هو الذي يقوم بتسميتها ، لكن هؤلاء الأشخاص يجب إن يكون مشهوداً لهم بالأمانة والإخلاص والتاريخ النظيف وكذلك الوطنية والانتماء إلى الوطن ، وإن يكونوا من المؤمنين بوحدة العراق الوطنية وفى إقامة عراق حر موحد ديمقراطي مستقل يؤمن بسيادة القانون والمساواة أمامه كما يؤمن بالحريات السياسية والمدنية لجميع العراقيين ، دونما تمييز بسبب

الطائفـة أو العرق أو الدين او التوجهات السياسية كما يكون من أولويات الأهداف وهو تحـصيل حاصل ، إخراج الأجنبي المحتل بكل الوسائل الممكنة من أجل إنجاز الاستقلال الـتام والتحـرر الكامل للشعب العراقي من جميع آثار الاحتلال العسكري وأي تجاوزات غـير قانونية تكون قد تمت خلال فترة الاحتلال من أي جهة كانت ، كونها تتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني الذي ينظم عملية الاحتلال العسكري وانتهائها إضافة إلى حمايـة المدنـيين والأسـرى وإعادة الحياة إلى حركة الدولة في جميع الميادين والمرافق. وعليه فـإن هذه المرحلة التي لم تبدأ تتطلب الشعور العالي بالمسئولية الوطنية والتاريخية من قبل مـَن سـيتولون إدارة دفـة المـرحلة ، وهـو شـرف كـبير لهم خصوصاً إنهم قادوا عملية التحريـر وانتـشال الوطن من براثن المحتل المغتصب بالوسائل السلمية ، وإن تعذر ذلك يكونون أول من يقود المقاومة الوطنية المشروعة لتحقيق هذا الهدف النبيل .

مـا نـسمعه عـن المـرحلة الانتقالية في الاجتماعات التي تمت لتحقيق هذا الهدف يثير القلـق كما يثير الخوف من إن هذه الجهات المرشحة لهذا الدور مازالت مختلفة في رؤاها ، خـصوصاً في كيفـية الـتعامل مـع ملايـين العـراقيين الذين كانوا يعملون في دوائر الدولة المخـتلفة وكـثير مـنهم ينـتمون إلى حـزب البعث ممن لم تتلوث أياديهم بأية انتهاكات أو أخطـاء جـسيمة ، والـرؤيا الواضـحة والسليمة والقانونية هي إحالة كل شخص إنتهك قانـون الدولة آنذاك إلى المحاكم ليطبق بحقه القانون ، وخلاف ذلك يعني إبقاء العراق في دائـرة العـنف ، وهذا لن يفيد أحداً ويعني أن العراق قد غير نظاماً بآخر لا يختلف عنه ، وعلـيه فإنـنا نحـذر انطلاقـا من حسنا الوطني وشعورنا بالمسئولية إن يؤخذ البرئ بجريرة نـظام الحكم السابق أو المسئولين عن الانتهاكات الخطيرة التي حصلت في ظله .

العـراق في حاجـة إلى نـوع مـن المـصالحة الوطنـية في إطـار الشعور العالي بالمسئولية التاريخـية وبـروح التـسامح والإخـاء ، كمـا أن التمثيل الذي سيتم وفقه إنتقاء المسئولين لـتولي السلطة الانتقالية يثير القلق هو الآخر ، ونعتقد إن لا تمثيل لغير الوطنيين الحقيقيين والمـشهود لهـم ، إن التمثـيل الطائفـي أو العرقي سيكون تقسيماً للعراق وتجزئة لوحدته الوطنـية ، ولذلك ينبغي الحذر من إن تنال الدول الإقليمية المجاورة حصة في هذا التمثيل لما في ذلك من مخاطر حقه ٠

المعيار الوحيد الذي يجب اعتماده هو الوطنية والإخلاص والموضوعية صحيح إن هذا الأمر صعب المنال في ظل الاحتلال والمطامع الإقليمية ، إلا أن غير ذلك سيحمل معه بذور الفرقة وكل ما يهدد مستقبل العراق ووحدة أراضيه ووحدة شعبه .

إعداد الدستور الدائم :

فى البدء بتعيين جمعية تأسيسية لإعداد دستور العراق الدائم الجديد ، على أن تمثل فيها شرائح المجتمع وقياداته السياسية من المؤهلين للقيام بهذا الدور المهم ، وذلك لوضع مسودة دستور جديد للبلاد خلال فترة معقولة ، وبما لا يزيد على سنة ، خصوصاً أن العراق يمتلك من الإمكانات البشرية المؤهلة ما يمكنه من الاضطلاع بهذه المهمة خلال فترة قصيرة، ومن الطبيعى أن يعتمد ذلك على إرادة قوة الاحتلال وحقيقة أهدافها .

مسودة الدستور المقترح يجب أن تعطى لها عناية ، خصوصاً من النواحى السياسية والاقتصادية والفكرية والقانونية ولابد بعد الانتهاء منها أن تعرض على الشعب في استفتاء عام ، على أن لا يتم ذلك في ظل الاحتلال لكى لا يكون الدستور معاباً أو مشوباً بعدم الشرعية أو المشروعية (إذ لا يمكن أن يتم اعتماد دستور حر في ظل الاحتلال الأجنبى) .

المبادئ والقيم الأساسية التي يقوم عليها الدستور الجديد ، وهى :

١ – نظام الحكم في العراق جمهورى .

٢ – العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية .

٣ – علاقات العراق مع جيرانه تقوم على أسس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وحسن الجوار وعدم التدخل في شئونه الداخلية .

٤ – دين الدولة الرسمى الإسلام مع الاعتراف بالديانات الأخرى السائدة في العراق وضمان احترام شعائرها وحرية ممارستها .

٥ – ضمان الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

٦ – يتم انتخاب رئيس الجمهورية بصورة مباشرة من الشعب لفترة لا تزيد على أربع سنوات قابلة للتجديد لولاية واحدة .

٧ – يتم تعيين الحكومة ورئيسها ونواب رئيس الجمهورية من بين الأعضاء المنتخبين كنواب في البرلمان أو الجمعية الوطنية أو مجلس الشورى .

٨ – يتم انتخاب ممثلي الشعب في البرلمان أو الجمعية الوطنية أو مجلس الشورى مباشرة من الشعب لفترة أربع سنوات وعلى أساس مناطق انتخابية تحدد بقانون لهذا الغرض يسمى قانون الانتخابات.

٩ – تكون الإنتخابات حرة ومباشرة ، سواء على المستويات المحلية لأغراض الإدارة الذاتية أو على المستوى الوطني.

١٠ – يقوم نظام الإدارة المحلية في العراق على مبدأ الإدارة الذاتية ، على أن يتم انتخاب المجالس المحلية بموجب قانون المجالس المحلية الذي يصدر لهذا الغرض .

١١ – يتمتع الإقليم الكردى بالحكم الذاتى وبما يؤمن خصوصية وطموحات الشعب العراقي الكردى ، وفقاً لقانون يشرع لهذا الغرض يحظى بموافقة الشعب الكردى.

١٢ – اللغات الرسمية هى اللغة العربية ، اللغة الكردية ، اللغة التركمانية ، ويعترف بجميع الأقليات بالحق في استخدام لغاتها الأصلية وتدريسها في المناطق التي يشكلون فيها أغلبية السكان.

١٣ – ثروات العراق ملك للشعب العراقي ولا يجوز لأحد إن يتصرف بها إلا بموجب القوانين التي تصدر لذلك ، كما لا يجوز أن توضع هذه الثروات كلياً أو جزئياً تحت تصرف أي جهة أجنبية .

١٤ – لا يجوز الانتقاص من السيادة الوطنية مطلقاً ويترتب على ذلك عدم السماح لأي قوى أجنبية بإنشاء قواعد عسكرية لها في العراق .

١٥ – التربية والتعليم اختصاص وطنى مطلق ، ولا يسمح لأي جهة أجنبية التدخل في المناهج التعليمية بهدف تغييرها أو إلغائها .

١٦ – المواطنون جميعاً متساوون أمام القانون ويتمتعون بالحريات السياسية والمدنية العامة والخاصة بما فيها حرية الإعلام والتعبير والحق في الانتقال والسكن بحرية في جميع مناطق العراق دونما تمييز بسبب الدين أو الطائفة أو العرق أو الانتماء السياسى تحدد هذه الحريات طبقاً للقانون والاتفاقيات الدولية ذات الصلة .

١٧ – ضمان حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات على أن لا تكون ذات طبيعة طائفية أو عنصرية أو عشائرية ، وأن يكون الانتماء إليها حراً وغير مشروط .

أزمة الديمقراطية في العراق

لقد كان العراق اختياراً أو جبراً بلداً مفتوحاً على الدوام دخلت إليه شعوب عديدة وتمازجت فكان على مدى الدوام البوتقة التي صهرت الشعوب والثقافات ، وكان العراق التاريخي هو "سومر وآشور وأكد وبابل " ﴿ بلاد الشمس – الاسم السومرى للعراق ﴾ بلاد ما بين النهرين ، بلاد الرافدين ، بحر دجلة والفرات ﴿ كما يقول الفراهيدى ﴾ ، أرض القوميات والأديان واللغات المتعددة .

وعلى ضوء معطيات الماضى ووضع الحاضر ، يتألف العراق ﴿كبلد / وطن﴾ من عدد من القوميات والجماعات ، وجدت ضمن هذا الكيان الواحد منذ آلاف السنين ، ورغم تميز كل قومية بخصائصها الدينية والثقافية ، إلا أن العراقي هو عراقى قبل كل شىء ، وهذا لا ينفى أو يمنع تأثير أو امتداد المشاعر القومية والدينية للعراقى مع المحيط المجاور لحقيقة هويته واحترامه لمصلحة الذين يقاسمونه العيش والمصير في العراق ، فالعراقى ليس بحاجة إلى تكوين هوية جديدة ، لأن هويته موجودة وكل ما عليه هو أن يعى حقيقتها وخصائصها ، (نعنى أن العراقي إذا نظر إلى نفسه وتفحص أعماق مشاعره سيدرك أن أعز ما يتمناه هو الهدوء والطمأنينة ، سيدرك أيضاً أنه ينتمى إلى قومية عاشت وتعيش مع قوميات أخرى ومشاركة في بناء عراق جديد متطور ينفض ركام غبار المعارك والحصار استشرافاً لآفاق مشرقة لشعبه الذي تحمل كثيراً) .

نقدم هذه الدراسة في الأبعاد والقضايا التي تحيط بعراق الحضارات وشعبه : وهذا هو واقع حضارى ممتد إلى آلاف السنين .

النظام الديمقراطى:

تقوم الدولة الديمقراطية على مؤسسات وممارسات واضحة ، ومحددة ، تُجسد المفاهيم والمبادئ الديمقراطية ، وتضع الآليات اللازمة لتحقيقها ، ولا يمكن للدولة الديمقراطية أن تتكامل دون قيام هذه المؤسسات والممارسات التي من أهمها :

الدستور:

تستند الأنظمة الديمقراطية إلى دستور دائم ، ويسمى أيضاً " القانون الأساسى " يمثل مجموعة من القوانين والتقاليد واللوائح المنظمة لسلطة الدولة والمجتمع ، ويحدد المبادئ الأساسية التي يتم بموجبها تنظيم الدولة والحكم ، كما يثبت العناصر الأساسية لتركيبة ونشاطات المجتمع والدولة والحكومة .

ويحدد الدستور الدائم طبيعة الحكم ﴿ ملكى أم جمهورى ، رئاسى أم برلماني ﴾ ويحدد صلاحيات وواجبات وعناصر الحكم وأجهزته ، كما يحدد نوع ودورية الانتخابات وحقوق المواطنين ومسئولياتهم ، ينطلق الدستور في الأنظمة الديمقراطية من مبدأ المساواة بين المواطنين ويضمن حقوق الإنسان ويصون الحريات الشخصية والعامة ، ويقر مبدأ الفصل بين السلطات محدداً مهام وصلاحيات كل من السلطات الثلاث ﴿ التشريعيه ـ القضائيه ـ التنفيذيه ﴾ كما يضمن الدستور حقوق القوميات في المجتمعات المتعددة القومية .

كما أن الدستور هو المرجع الأعلى لتحديد دستورية القوانين التي قد تسنها الحكومات المتعاقبة .

إن الدستور في المجتمعات النامية كثيراً ما يفتقر إلى التفاصيل في المجالات الأساسية مثل حقوق الإنسان والحريات وحدود صلاحيات السلطة التنفيذية ، مكتفياً بالإشارة إلى أن هذه الأمور الحيوية تنظم وفق القوانين التي يتم تشريعها فيما بعد ، ولما كانت المجتمعات النامية تعانى من ضعف في الممارسة الديمقراطية وعدم ترسيخ التقاليد الديمقراطية ، فإن السلطتين التنفيذية والتشريعية تكونان قادرتين على الالتفاف حول العموميات المثبتة في الدستور عبر تشريع قوانين تنال من حقوق الإنسان ، وتحد من الحريات ، وتمكنها من ممارسة صلاحيات غير دستورية ، إن هذا المنحنى يقود إلى تعليق الدستور ﴿ أو إلغائه ﴾ والحكم عن طريق القرارات والمراسيم التي تلغى الديمقراطية وترسخ الأسلوب الديكتاتوري للحكم .

لذا من الضروري لنجاح الديمقراطية أن يشمل الدستور الدائم مواداً تفصيلية تحدد حقوق وصلاحيات الفرد والجماعة والسلطات لسد الثغرات التي يمكن الالتفاف عن طريقها على روح الدستور ، أي أن هناك ضرورة لحماية الروح الديمقراطية للدستور عبر نصوص واضحة وثابتة ، وفى معظم الدول الديمقراطية المتطورة نجد محاكم دستورية ، مستقلة عن سلطات الدولة الأخرى ، مهمتها صيانة الدستور عبر البت بشرعية القوانين التي تنصها السلطة التشريعية ودستورية ممارسات السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، ولأهمية الدستور في تثبيت المبادئ الأساسية التي تحكم تصرفات الدولة وعلاقات الدولة بالمجتمع وعلاقات أفراد المجتمع بعضهم ببعض ؛ لذا فإن تغيير مواد الدستور أو الانتقاص منها عادة ما تكون عملية مقيدة بشروط عديدة ومفصلة ، منها إجراء استفتاء

شـعبي وتحصيل ثلثي ﴿ أو أكثر ﴾ أصوات البرلمان ، وضوابط أخرى تمنع الانتقاص من الدستور .

وهذا هو ما نطالب به السلطة الحاكمة بالعراق ؛ أن تعيد النظر وتهيئ الحياة من جديد في تـشريع دسـتور دائم وأن يتم إعداده من قبل لجنة خبراء مؤلفة من حقوقيين وسياسيين واجتماعـيين وطـرحه للمناقـشة مـن قـبل المنظمات والأحزاب ومن ثم تشريعه من قبل بـرلمان منتخب ديمقراطياً من قبل الشعب وإجراء استفتاء شعبي عليه كي يكون نافذا بعد إقراره .

كمـا أنـه لابـد أن نوضح العناصر الأساسية في الدستور مثل حقوق الإنسان العراقي وحمايـتها مـن الانـتهاك والـتجاوزات اللاإنـسانية ٠٠ والحـريات العامـة وطبيعة السلطة وصـلاحيات الـسلطات، ودوريـة الانتخابات يجب أن تكون ثابتة وغير قابلة للإلغاء أو الانتقاص من قبل الحكومات المتعاقبة .

التعددية:

ولا نغالـي إذا أكـدنا أن التعددية هي في طليعة شروط توفير الديمقراطية وتحقيق حرية الـرأى التي تتصدر حقوق الإنسان لذلك، فلابد لأي توجه للسير باتجاه الديمقراطية من تحقيق التعددية .

ومـع ذلـك فـإن الحديث يعود اليوم مرة أخرى حول التعددية ، ولكن لابد لتحقيق ذلـك مـن معالجة أزمة الثقة التي خلفتها سنون من الممارسات التي أفرزت هذه الأزمة ، ولابـد مـن أن تقـوم هـذه التعددية على قاعدة رصينة من الجد والالتزام والاحترام وهذه القاعدة من الجد والالتزام والاحترام والمصداقية هي التي ستولد القناعات في جدوى هذه التجربة والممارسة الجديدة، أما القول أو الاستشهاد بوجود الجبهة الوطنية فلن يقدم شيئاً لتعزيـز هـذه القناعات ، فهي أقرب إلى المجمدة منذ أن خرجت منها قواها الرئيسية عام ١٩٧٨ .

الانتخابات:

تعـبر الانـتخابات الحرة عن خيار الناخب (المواطن) من خلال التصويت لشخص أو حـزب يمثله في هيئة أو مجلس أو منصب ، إن الانتخابات من أهم الممارسات الديمقراطية ، إذ هي تعبر عن إرادة الشعب وتسمح بالمساهمة الفعالة في الحياة السياسية .

لقـد حـرم الـشعب العراقي من ممارسة حقوقه الدستورية والشرعية منذ ثورة ١٩٥٨ وهو في حالته مسلوب الإرادة والرأى في كل ما يمس كيانه كدولة وشعب ، ولقد تعاقبت علـيه الحكـومات الـتي جـاءت للسلطة عن طريق الانقلابات العسكرية وهى استمرارية للحالة الاستثنائية وغياب الأحزاب الحقيقية والقوى الوطنية والقومية التي تعبر عن إرادة الشعب العراقي إلى جانب حزب البعث الحاكم .

لـذا فـإن من أبرز شروط الديمقراطية هى الانتخابات الديمقراطية ، حيث يمارس فيها الشعب حقه ، باعتباره مصدر السلطات في اختيار ممثليه للسلطة التشريعية ، والتى تتألف مـنها عادة في معظم الديمقراطيات ٠٠ السلطة التنفيذية ، حيث يشكل حزب الأغلبية في البرلمان ﴿أو تحالف أحزاب وقوى تمثل بمجموعها الأغلبية البرلمانية ﴾ الحكومة .

إن تعزيـز وتعمـيق الديمقـراطية تـتطلب توسيع العملية الانتخابية ، لتشمل انتخابات الإدارات المحلية والمجالس البلدية والمسئولين في السلطات المحلية .

والانـتخاب هـو حـق أساسـى مـن حقـوق المـواطن سـواء مارسـه أم لم يمارسـه ، والانـتخابات ركـن أساسـى للـنظام الديمقراطـي ، لـذا يجـب أن تكون القوانين المنظمة للانـتخابات ، سـواء كانـت علـى المستوى الوطنى أو الاقليمى أو المحلى ذات طبيعة ديمقراطية تضمن حقوق جميع المواطنين من الرجال والنساء في الانتخابات وترفض حصر الهـوية الـسياسية أو القومـية أو الدينـية للـناخب أو المرشح من بين المواطنين ، إن وضع معـايير خاصـة للمرشحين بدلاً من شروط ومواصفات عامة مطلوب توافرها في المرشح هى في الواقع ممارسات غير ديمقراطية وإن اتبعت بعض أساليب الديمقراطية .

إن هـناك بعـض الـشروط الـضرورية لـضمان نجـاح الانـتخابات أبـرزها ان تكـون الانـتخابات نـزيهة يـنظمها جهاز مستقل من الموظفين بإشراف الأجهزة القانونية وممثلى الأحـزاب الحقيقـية والقـوى المشاركة لضمان عدم تزييفها ، فقد عانت كثير من البلدان حديـثة العهد بالديمقراطية من أعمال التزييف والتى من المفروض أن تعاقب الجهات التي أشرفت على هذه الانتخابات .

كـذلك يجـب أن تجرى الانتخابات بصورة سرية وبحرية تامة وبشكل مباشر بعيداً عن الـتهديد والإرهـاب والـضغوط والقسر والعنف وشراء الأصوات وفرض عناصر محددة مطلوب انتخابها ، وأى عمل من شانه التأثير غير القانوني على حرية الناخب في ممارسة خياره ، وهنا يجب أن تسن اللوائح والتشريعات التي من شأنها التمييز بين أعمال التعبئة

والكسب السياسى المشروعة والأعمال غير المشروعة في التأثير على الناخب ، إن سرية الانتخابات وكونها انتخابات مباشرة من شأنها ان تجد من الضغط على المواطن وتفسح للناخب المجال لممارسة حقه بحرية ووفق قناعته دون أية ضغوط مغلفة وغير مباشرة ومستترة وبشتى الصيغ التي تهدد المواطن وعائلته فى رزقه وعمله ومستقبله ومصيره ، إن حرية الانتخابات وسريتها ونزاهتها شروط أساسية لنجاح هذه الممارسة الديمقراطية من قبل الشعب . .

إن إجراء الانتخابات يحتل مكانة خاصة من الأهمية في النظام الديمقراطى ، بمعنى أنها تعقد في فترات متتالية ومحددة مسبقاً في القانون الانتخابي ، فكثيراً ما يلجأ الحكام الديكتاتوريون وأنظمة الحزب الواحد إلى استغلال وضع سياسى أو اقتصادى معين لإجراء انتخابات ﴿وقد لا تكون نزيهة﴾ واعتبار نتائجها مبايعة دائمة لا تقبل النقض لذلك الحزب أو الشخص الواحد ثم تلغى الانتخابات الدورية ، وهذا ما يحدث في كثير من الدول الحديثة حيث ينفرد الحزب أو الحاكم بالحكم لسنوات كثيرة لا تجرى فيها الانتخابات وان جرت تكون لشخصه فقط واستمراره في السلطة ، وبذلك لابد من وضع مبدأ إجراء الانتخابات دورية محددة وتحديد عدد مرات الترشيح بمرتين كأقصى حد كما يجرى في الأنظمة العريقة في الديمقراطية وفى أرقى الدول .

ومن المؤسف أن نجد الدول العربية بصورة خاصة قد تحولت عملياً إلى ملكية رغم كونها جمهورية حيث يجلس الحاكم على كرسى الحكم إلى أن يتوفاه الله وكأنما عقمت هذه الأمة عن إنجاب من يحل محلهم وهذه الأنانية والفردية هى التي قادت وتقود إلى الديكتاتورية واستشراء الفساد وطغيان الأنظمة وأجهزتها وهى مطمئنة إلى استمرارها دون حساب .

وإضافة إلى هذه المتطلبات في الانتخابات تتميز الممارسة الديمقراطية عن غيرها من الأنظمة بحرية المنافسة في الترشيح والانتخاب ، إذ يكون المجال مفتوحاً لأحزاب متنافسة ومرشحين من ذوى آراء مختلفة .

إن الانتخابات في الواقع بقدر ما تمثل حق الناخب في اختيار حكامه فهى أيضاً وبنفس الوقت تمثل حق الناخب في تغيير حكامه ، وإن هذا الحق هو الأساس الذي يقوم عليه النظام الديمقراطى الذي يتكون من الحكومة الديمقراطية والمعارضة الديمقراطية ، والناخب صاحب القرار النهائى ، فيمن يحكم ومن يعارض ، هنا تكمن أهمية دورية

الانـتخابات فـبدون انـتخابات دورية لا توجد ديمقراطية ، فلا مبايعة مدى الحياة لرئيس واحد أو حزب واحد أو نظام حكم ذى طبيعة سياسية أو دينية أو اجتماعية واحدة .

إذن لابد من تأكيد الممارسة الديمقراطية أن يختار الشعب حكامه ويستبدلهم عن طريق انتخابات حرة . . نزيهة . . تنافسية . . سرية . . دورية .

الفصل بين السلطات :

فى المجتمعات الديمقراطية يتم الفصل بين السلطات الثلاث . . التشريعيه و القضائيه و التنفـيذيه حيث تمارس كل منها مسئولياتها باستقلال وضمن الأطر المنصوص عليها في الدسـتور ، ودون تجـاوز أى سـلطة على صلاحيات السلطات الأخرى ودون دمج هذه الـسلطات في هيـئة واحـدة تُـشرع وتحكـم و تنفذ ، ويأتي مبدأ فصل السلطات هذا من ضـرورة الـتوازن في تـسيير أمور الدولة ومنع الاستبدادية لذا تتمتع كل سلطة بحق مراقبة السلطات الأخرى لمنع خرقها الدستور أو التجاوز على حقوق الشعب .

إن هـذا الفـصل بـين السلطات يمثل أحد الأسس المهمة في النظام الديمقراطى ، بينما تعانى البلدان التي تنعدم فيها الديمقراطية من تجاوزات السلطة التنفيذية وقصر السلطة بيد المجمـوعة الحاكمـة إلى درجـة تحـول المجالس النيابية بل وحتى السلطة القضائية إلى مجرد خـتم المـصادقة علـى تجـاوزات الحكـام ، إن هـذا التقليد في أسلوب الحكم والذى ساد لفترات طويلة يتطلب من الديمقراطيات الحديثة أن تكرس الفصل بين السلطات دستورياً وبشكل واضح ، ولابد أن تشرع القوانين الضرورية لضمان تحديد صلاحيات ومهام كل سـلطة ويـتطلب الفـصل بـين السلطات ضمان استقلال القضاء والسلطة القضائية ومنع قـيام محـاكم حـزبية وشـعبية واسـتثنائية ، كما يتطلب تقوية مجلس القضاء على حساب وزارة العـدل وإشباع المحاكم باختصاصاتها وتأسيس محكمة دستورية عليا متفرغة للنظر في اختصاصات محددة لها مسبقاً يضمنها النظر في دستورية القوانين التي تصدرها السلطة التـشريعية ، كمـا يـتطلب الفـصل بـين الـسلطات ضـمان اسـتقلال السلطة التشريعية وتقويـتها باعتبارها السلطة المنتخبة من الشعب ومصدر تشريع القوانين ، وإبعاد البرلمان عـن ان يكـون مجرد غطاء لممارسات احتكارية أو فردية والحفاظ عليه مرآة صادقة تعكس الآراء السياسية المتنوعة في المجتمع ومصالحه المتعددة .

التقيد بالإجراءات القانونية :

لابد أن نؤمن ونؤكد أن الدولة الديمقراطية هى دولة القانون ، القانون الذي له السيادة المطلقة فوق أية اعتبارات ، ويخضع له الشعب ، كما تخضع له جميع المؤسسات الحكومية وجميع المسئولين في تلك المؤسسات ، ومن البديهى أن التقيد بالقانون وبالإجراءات القانونية يستوجب علنية ووضوح القوانين وعدم رجعيتها أي عدم سريان فعل القانون على فترة سبقت نصه .

إن القوانين في الدول الديمقراطية تنص بالدرجة الأولى لغرض الحفاظ على مصالح الشعب عامة من أية انتهاكات يقوم بها أفراد أو مجموعات أو هيئات ومؤسسات رسمية ، وحيث إن الحكومات على أشكالها وفى كل دول العالم تطالب المواطن باحترام القانون واتباعه ، تنفرد الحكومات الديمقراطية بفرض احترام القانون على الحكومة وسلطاتها أيضاً ، فتخضع له جميع المؤسسات الرسمية ، كالسلطة التنفيذية والجيش والقضاء وأجهزة الأمن التي يتحتم عليها التقيد بنص روح القانون في معاملتها مع الشعب .

ومن ركائز التقيد بالقانون عدم انتقاص أى سلطة في الدولة من الحقوق التي ينص عليها الدستور ، والامتناع عن انتهاك الحرمات الشخصية ، وعدم المساس بالحريات الفردية والجماعية بطرق اعتباطية وعشوائية لخدمة مصلحة الحكومة ومسئوليها ، ويشمل التقيد بالإجراءات القانونية احترام حقوق الأفراد الذين توجه إليهم تهمة مخالفة القانون إذ يجب على السلطات الأمنية والقضائية ضمان حقهم في معرفة التهمة ، وحقهم في الدفاع عن النفس والحصول على محاكمة عادلة علنية وقانونية خلال فترة وجيزة من توجيه التهمة إليهم ، للقضاء نهائياً على أسلوب زوار الفجر والتصفية بالكاتم والدعس والسم وما إلى ذلك من مبتكرات عقول الطغيان والقمع المريضة .

ولابد من التأكيد هنا أن الحكم الديمقراطى يحرم التعذيب وانتزاع الاعترافات ، والإهانة والاعتقال دون تهمة أو لمدة طويلة دون محاكمة ، كما يحرم العقوبات الجماعية تحريماً تاماً .

لابد من وجوب التقيد بالإجراءات القانونية في المجتمع الديمقراطى ويسرى هذا على كل أفراد المجتمع ، مهما كان موقعهم السياسى أو الاجتماعى ومدى تملكهم السلطة أو قربهم منها .

لابـد أن نعـترف أن كـثيراً من أنظمتنا منتهكة لكل الشرائع والقوانين التي تحرم دولياً وإنـسانياً تعـذيب المـواطن وقهـره ، وهـنا لابد أن نؤكد في دستورنا على تحريم كل هذه الممارسـات التي اعتبرت جرائم بحق المجتمع وأن النظام الديكتاتورى أو الفردى يمارسها بعيداً عن الرقابة القانونية ، لأنه طوع القانون وأجهزته لسيطرته .

ممارسة الحريات والحقوق:

لابـد أن نـؤكد في دستورنا الذي يجب أن تضعه من أجل مستقبل العراق وشعبه على قدسية الحريات الشخصية والحريات العامة في دولة القانون الديمقراطية إضافة إلى حصانة الحـريات العامة التي تشكل جانباً أساسياً من الممارسة الديمقراطية ففى حين يمكن ممارسة الحـريات الشخـصية مـثل حـرية السفر وحرمة المنازل والمراسلات والهاتف وغيرها دون تـدخل ومـضايقة وتجـسس وتنـصت مـن قبل أجهزة الدولة ، فـإن الحريات العامة وفى مقدمتها حرية التنظيم الحزبي والنقابي والاجتماعي والمهني ، وحرية العقيدة والتعبير عن الـرأي وحـرية الـصحافة والنـشر وحرية التظاهر والإضراب ، تتعزز وتتعمق من خلال الممارسـة في المجـتمعات حديـثة العهـد بالديمقـراطية ، كمـا أنهـا قد تتعرض للمضايقة والـضغط مـن قـبل القـوى الحاكمة في النظم التعسفية ، إن المجتمع الديمقراطي والدولة الديمقـراطية يقـومان علـى أسـاس تعدد واختلاف الرأي والمصالح ، ولا يمكن أن تتمثل هـذه التعددية إلا بممارسة الحريات العامة ، سواء في التنظيم الأهلى أو الشعبى أو المهنى أو الـسياسى ، وفـى النـشر والنـشاطات الجماهيريـة الـتي تعبر عن رغبات وطروحات منتسبيها ولذا فمن المستحسن والرائج في الأنظمة الديمقراطية ، أن تكون وسائل الإعلام أهلـية مـستقلة عـن تـأثير الحكومة ، وان يترك للمجموعات الأهلية مهمة تنظم أمورها ضمن دستور الدولة ولكن دون تدخل الحكومة .

وإذا كـان لابد من قوانين منظمة لهذه النشاطات فـإنها يجب ألا تكون مقيدة أو جائرة أو متحيـزة بـل إن تنظـيم هذه النشاطات الأهلية من الوجهة القانونية يجب أن ينطلق من القـناعة بحق المواطن في الخيار ، وفى التعبير عن رأيه وعن تطلعاته الشخصية والوطنية ، بالمقابـل يتحـتم علـى القـائمين بهذه النشاطات وضع رقابة ذاتية على نشاطهم إذا أرادوا إقناع الناس بأدائهم وكسب ثقتهم .

أمـا مـا يـسيء للفـرد أو الجماعـة ، أو ما يخل بالديمقراطية في هذه النشاطات فيكون خاضعاً للقوانين السائدة وعندها يحق للفرد أو الجماعة اللجوء إلى محاكم الدولة لاستعادة حقوقهم التي قد يكون أخل بها حزب سياسى أو صحيفة أو شخص آخر .

إن تعزيـز اسـتقلال مؤسسات الإعلام والمنظمات السياسية والاجتماعية من شانه أن يعزز الرقابة على نشاطات السلطة ويمنع جموح أى توجه لها نحو النشاط اللاقانونى .

مؤسسات المجتمع المدنى :

يتكون المجتمع الديمقراطى إضافة إلى المؤسسات الحكومية والممارسات التي تم ذكرها سـابقا مـن مجمـوعة مـن المؤسـسات والمـنظمات الأهلية أو ما تسمى بمؤسسات المجتمع المدنـى (الأهلـى) حـيث تكـون مـستقلة عن الحكومة ، وتُبنى برغبة وإرادة منتسبيها من المواطـنين ، مثل المنظمات المهنية والنقابات والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والمنظمات الخيرية وغيرها ، كما تدخل ضمنها دور النشر الأهلية وأجهزة الإعلام الخاصة كالإذاعة والتليفزيون والتى لا تمتلكها الدولة .

إن هـذه المؤسـسات الأهلـية تـشكل ركائـز أساسـية للمجتمع الديمقراطى وهى تمثل المـصالح الحيوية لمنتسبيها وتعبر عن إرادتهم وتدافع عن حقوقهم وترعى قدراتهم ، كما يلعب البعض منها دوراً مهماً في توعية وخدمة المجتمع ككل ولا تنحصر منافع نشاطاتها على المنتسبين لها فقط .

ويعتبر المجتمع المدنى ، من خلال مؤسساته وانتماءاته ، الكفة الثانية في ميزان الدولة الديمقـراطية ، تعـادل المؤسـسات الحكومـية وتكون رقيباً على ممارسات السلطة ومحاسباً لقـدرتها علـى القيام بواجباتها بنزاهة وكفاءة ، فلذا يكون المجتمع المدنى الواعى الفعال بمثابة سلطة الشعب في الكيان الوطنى ، لا تتكامل الديمقراطية بدونه ، إن نمو وتطور دور مؤسـسات المجـتمع المدنـى يعتـبر معياراً مهماً لرسوخ الديمقراطية ورقى البلاد ، ويضع صمام أمان ضد الرجوع على المكاسب التي تحققها الديمقراطية في مجال الحقوق والحريات للمواطنين .

إن المجـتمع الديمقراطـى يستند إلى مجموعة الممارسات في الأمور الأساسية وفى الحياة اليومية للمواطن والمجتمع .

حرية تداول المعلومات:

ما يقع من أحداث سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وكل ما يتعلق بشئونه وواجب الدولة أن توفر له المعلومات اللازمة والصادقة عند طلبها وعندما تصادر مجموعة صغيرة حق الشعب في اختيار حكامه وتلجأ للأسلوب الديكتاتورى في الحكم يكون من حق الشعب استعمال جميع السبل المشروعة بضمنها العمل المسلح لإسقاط الديكتاتورية .

أما في المجتمع الديمقراطى ، فإنه بقدر ما يكون لجميع القوى حق النشاط العلنى المستقل فإن هذه القوى كافة عليها نبذ العنف في النشاط السياسى والحياة العامة ، وأن على القوات المسلحة للبلاد مهمة حماية الوطن دون التدخل في شئون السياسة ، كما أن القوى والأفراد الذين يلجأون للنشاط « المسلح » ضد الدولة الديمقراطية أو ضد أى قوة أو شخص معارض لها تعاقب من قبل القانون الذي يقوم بحماية العمل العلنى السلمى والتصدى للعنف أياً كان مصدره .

الاتصال والإعلام في المجتمع الديمقراطي:

للإعلام دور مهم في المجتمعات الديمقراطية ، ونحن نقصد بالاتصال عملية نقل الأخبار والرسائل بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع ، أما الإعلام فنعنى به جعل الفرد أو المؤسسة على علم بما يحدث حولهما . . في المحيط المباشر في البلاد وفى العالم ، الاتصال هو الظاهرة والعملية الأشمل ، أما الإعلام فهو وظيفة في هذه العملية ونتيجة لها .

أما المجتمع الديمقراطى فنعنى به المجتمع الذي يتيح لكل فرد على نحو منظم ومتكافئ، ومن خلال مؤسساته ومنظماته وهيئاته ، فرصة المشاركة الحرة المتكافئة والفعالة في عملية صياغة القرارات على كافة المستويات وفى تنفيذها .

فالاتصال والإعلام ظاهرتان متوافرتان على هذا القدر أو ذاك في كل المجتمعات والأنظمة ، غير أن ممارسة الاتصال والإعلام على أوسع نطاق وبمنتهى الحرية شرط لوجود المجتمع الديمقراطى .

الانتقال من إعلام السلطة الديكتاتورية إلى إعلام المجتمع الديمقراطى:

ويمكن للمجتمعات التي تنتقل من نمط الحكم الديكتاتورى إلى النظام البرلماني لتؤسس مجتمعاً ديمقراطياً جديداً أن تعتمد نوعين من المؤسسات الإعلاميه :

١ – مؤسسات تعمل على نحو دورى ، مثل وسائل الإعلام الجماهيرى (الصحف – المجلات – الإذاعة – التليفزيون – وكالات الأنباء) .

٢ – مؤسسات تقدم خدماتها – منتجاتها على نحو غير دورى ، مثل مكاتب العلاقات العامة – مؤسسات الإعلان – المتاحف – دور الثقافة – مؤسسات البحث العلمى – دور نشر الكتب – شركات الإنتاج التليفزيونى والإذاعى والسينمائى . . الخ

ملكية مؤسسات وسائل الإعلام والاتصال :

يعتمد المجتمع الديمقراطى على صنفين من الملكية بالنسبة لمؤسسات وسائل الاتصال والإعلام :

١ ـ ملكية اجتماعية تقوم الدولة بإداراتها .

٢ ـ ملكية خاصة .

أما التناسب بين الملكيتين ، وطبيعة المؤسسات التي تخصص لهذا الصنف أو ذاك فأمر يقرره البرلمان في كل دولة ، ولا توجد قاعدة ثابتة في ذلك ، ومن الأفضل أن تعتمد هذه المؤسسات طابعاً مزدوجاً ، لتكون من ناحية مؤسسات اقتصادية إنتاجية (منتوجاتها المعلومات) تخضع لقوانين السوق ، وتظل قادرة على تغطية تكاليف إنتاجها وتحقيق بعض الربح الذي يستفاد منه كرأسمال يعاد توظيفه ولتحسين شروط العمل والأجور .

وفى نفس الوقت تكون مؤسسات ذات طابع سياسى قادرة على صياغة رأى الأفراد والجماعة على نحو ماً . . وتنبيههم إلى قضايا معينة وصرف انتباههم عن قضايا أخرى بمعنى أن تكون قادرة على إغناء الأفراد والجماعات ثقافياً وإنسانياً .

لائحة للقواعد والأخلاق :

لابد من وضع لائحة بالقواعد والأخلاق التي يجب أن تراعيها المؤسسات في عملها ، وأن تعتبر هذه السلوكيات مخلة بالقواعد الأخلاقية مثل :

١ – تأجيج الكراهية القومية والعنصرية والدينية .

٢ – الدعوة إلى العنف والحرب .

٣ – التشهير والإهانة وتشويه سمعة الأفراد والجماعات .

حرية امتلاك وتداول المعلومات :

لابد من إيجاد ضمان للمجتمعات الديمقراطية – حرية الأفراد – حرية الجماعات – حرية المؤسسات – في جمع ومعالجة وامتلاك وتداول المعلومات وإصدار المطبوعات

الدورية وغير الدورية ، وتحرم الرقابة على مؤسسات الاتصال والإعلام ، وعلى المحتوى والمعلومات التي يتداولها ، وفى العادة يعاقب القانون كل من يحاول فرض مثل هذه الرقابة ٠ وتقوم الدولة بتقديم دعم مإلي غير مشروط إلى الأفراد والجماعات والمؤسسات لكى تقوم بإنشاء وسائل للاتصال والإعلام ، وتنظم بقانون في إشكالية الدعم ، وطبيعة متلقى الدعم وكيفية الاستفادة منه ، وتعطى الأولية في هذا لمنظمات القاعدة ، والهيئات ذات الإمكانيات المالية المحدودة .

كذلك تفادى تكوين ونشوء الاحتكارات في ميدان الاتصال والإعلام عن طريق السقف الأعلى للرأسمال الموظف في المؤسسة أو الوسيلة الواحدة ، وتنظم عمليات الدمج والإلحاق على نحو يحول دون تكوين احتكارات .

حق الاتصال والتعبير عن الرأى:

لكل فرد أو مجموعة الحق في الاتصال بمن يريد حول أى شيء كان ، وفى أى وقت كان وبكل الوسائل المتوافرة ، كما يحق لكل فرد أو جماعة التعبير عن آرائها من خلال الاتصال بالمؤسسات الإعلاميه شرط احترام حقوق الآخرين وعدم الانتقاص منها .

وينبغى أن تحترم المؤسسات الإعلاميه من جانبها ، حق التعبير عن الرأى وتتيح له المجال اللازم ، وحق الحصول على المعلومات ونشرها مع رعاية حقوق وحريات الأفراد والفئات والمؤسسات الأخرى عند ممارسة حقوقهم في الاتصال والإعلام .

التبادل الثقافى:

تشجع المجتمعات الديمقراطية التبادل الثقافى والمعلوماتى مع الثقافات الأخرى وعلى أساس المعاملة بالمثل ، وفى الوقت الذي ينبغى فيه تفادى اتخاذ أى إجراء من شأنه عرقلة استلام المعلومات والبرامج من الخارج ، سواء أكان عن طريق المطبوعات أو الإذاعات أو التليفزيون ، فإن من الضرورى حماية الثقافة والهوية الوطنيتين من الوقوع تحت هدفية الثقافات الأوسع انتشاراً الوافدة من الخارج ، خاصة عبر البث الإذاعي والتليفزيوني بواسطة الأقمار الصناعية ، لا بالمنع وإنما بالتحصين للمواطن .

إن تطوير مؤسسات ووسائل الاتصال والإعلام الوطنية تقنياً وكماً ونوعاً سيؤدى إلى جعلها تشكل ثقلاً يوازى ويحيد التأثير الوافد من الخارج .

إن للاتصال والإعلام أهمية حاسمة في المجتمع الديمقراطى ، وبالإمكان القول إنه لا يمكـن تـصور وجـود مجتمع بدون مؤسسات ووسائل ديمقراطية وفعالة في ميدان الاتصال والإعلام .

كمـا أن الاتساع المتواصل للقاعدة التقنية للاتصال والإعلام والتطور السريع لها . . تجعـل من الضرورى قيام المجتمع الديمقراطى بتنظيم وحماية وحصانة مؤسسات ووسائل الاتصال والإعلام بتشريعات شاملة ومناسبة .

الفصل الرابع

العروبة وتحديد مستقبل العراق

هوية العراق عربية

إن النظرة إلي الوراء إلى بدأ التشكيل السياسي للعراق الحديث وتطوره ثوري وواجب للمقيمين بأمور الشئون العامة للبلاد واستعراض اللمحات الدقيقة لتاريخ تكوين المفاهيم التي تنظم العلاقات السياسية بتياراتها الفكرية وأسلوب نشاطها العملي والإلمام الموجز بأبرز إنعطافاتها تجعل النظرة إلى الأمور أكثر انفتاحا وأقل تعصبا ومن ثم هي اعتراف عملي وواقعي لعنصر التاريخ ودوره في تشكيل الأحداث والوعي بما على هذا الأساس تهيئ إمكانية ضبطها بالإرادة البشرية التي تقبض علي زمام مؤثراتها الحقيقية وتحول اتجاهات سيرها نحو التقدم والتطور.

لقد برز الكيان العراقي في أعقاب الحرب العالمية الأولي بحدوده المرسومة حاليا نتيجة تقاسم المعالم الاستعمارية لمناطق النفوذ في المنطقة ولأن يكون لسكانه أية مشاركة حقيقية أو رأي. فالحدود إذن هي ليست قدرا أزليا وهي ليست استيعابا لمميزات شعبه تخص بأنه تفصلها عن جيرانها موانع طبيعية أو حضارية تشكل تأريخها من الإيرادات الذاتية للأمم المتجاورة فهي من الجنوب والغرب خطوط إدارية أكثر في الحدود للمعني المتعارف عليه والتي تفصل أمة عن أمة. وفي الشرق قريبا إلي الجنوب رسمها الاستعمار بقوس محدد إلى جانب يشتمل علي منطقة كردستان التي تسكنها قبائل عربية صميمة تكون ذات أكثرية مطلقة في المنطقة.

وأغلقت منافذ البلاد إلي البحر إلا عن طريق مائي ضيق مشترك مع إيران وهو شط العرب. . وفي الشمال ضمت الحدود أقلية كردية ذات قومية مميزة مجزأة من القومية الكردية المحيطة بالعراق.

إن هذا الفهم الواضح والبسيط يعدل كثيراً من الآراء الفجة والمتزمتة في تصورها الغبي. مما تعنيه لفظة العراق أو التربة العراقية أو ما شابه ذلك بحيث تحمل تكريسا نهائيا ومقدسا لواقع رسمه الاستعمار علي خريطة لم يتأثر في رسمها إلا بمصالحه ونواياه في المستقبل ، إن هذه الحقائق وفهمها يجعل النظرة إلي كون العراق جزءا من الأمة العربية

الـتي قطـع الاستعمار أوصالها أكثر عمقا ولا بد في مرحلة التحرر من الاستعمار وإزالة أثـاره مـن إزالـة هذا التقطيع لأنه أبرز أثاره. وتجعل النظرة إلي الولاء العربي في مكانها الصحيح وتخفيفًا من الانفعال النفسي للولاء المتزمت لجزء من وحدة طبيعية هي المساحة العـربية كلـها ومن ثم يكون النضال الشعبي ضد الانفصالية والإقليمية. بكل أشكالهما أكثر أصالة ووضوحا يوصف لأستخدم إلا مصالح المستعمر والمنتفعين منه.

بقـي العـراق مـنذ تأسـسه في ظـل الحكـم الملكي ومؤسساته واجهة لمعالم الإمبريالية الغـربية مـن خـلال شركات النفط والقواعد الأجنبية التي كانت موجودة في العراق قبل ثـورة ١٤ تمـوز عام ١٩٥٨ ولليوم حيث الأطماع تحيطه من كل الجوانب وقد مر العراق بظـروف قاسية منذ ثورة ١٤ تموز/ يوليو/ ١٩٥٨ وحكمته عدة اتجاهات سياسية أدت به إلـي مـا هـو عليه اليوم من خلال تجربة حكم البعث العراقي الذي حكم العراق منذ عام ١٩٦٨ إلـي ٢٠٠٣ وكانت تجربة قاسية علي الشعب العراقي أدت إلي عزلة الشعب عن الـنظام وعـزلة الـنظام عـن الـشعب. حـيث تـولدت الكـثير مـن التناقـضات الفكـرية والاجتماعية بين المواطنين مما أدى ذلك إلي بروز أفكار تنادي بالعزلة عن المجتمع العربى ورفـع شعارات أقلية انعزالية. . ومنذ سقوط النظام في ٩نيسان واحتلال العراق من قبل القـوات الأمـريكية والبريطانية تنامت هذه الأصوات بكثرة. رافعة شعار لا للعروبة ولا للقومـية العـربية وبـدأت هـذه الشعارات ترتفع في بعض الأوساط العراقية وهذه الحملة تذكـرنا بالحملـة التي رفعت شعاراتها عام ١٩٥٩ عندما سيطر الحزب الشيوعي العراقي علـي القـرار الـسياسي العراقي بحكم عبد الكريم قاسم وشنت حملة شرسة علي القومية العربية وعلي عروبة العراق وألحقها المجازر والإعدامات لكل ما هو عربي يؤمن بالقومية العـربية و بعـد احـتلال العراق وعودة بعض العناصر العراقية مع قوات الاحتلال عادت الحملـة بـنفس القـوة إن لم تكن أقوي وتحت الحماية الأمريكية واحتلالها للعراق برزت هذه العناصر التي تتجاهر بالعداء للعروبة و ارتفعت أصوات لا تشمل الشعب العراقي. وقـد تكـون لا تنتمـي لهـذا الـشعب العراقي العريق بعروبته والمدافع عنها تجاهر بالعداء للقومـية العربية وتشكك في عروبة العراق وتطالب بإخراجه من المحيط العربي والجامعة العربية.

والـذين يهيـنون القومية العربية وعروبة العراق هؤلاء ليس من عرب العراق حتي إذا كانـوا يحملـون الجنـسية العـراقية بـل هـم مـن خارج العراق جاءوا مع قوات الاحتلال

يحملـون شعاراتها حيث أطل الشعوبيون برأسهم من جديد يحملون معاول الهدم للكيان العراقـي وتمـزيقه بحجـة تعـدد القومـيات كذلك اللعب علي الطائفية وما جري في تعيين مجلـس المحكـم المحلـي هـو أكـبر دلـيل علـي اللعبـة الاستعمارية القديمة بزرع الطائفية والعرقية في العراق.

إن للعـراق هويـته العـربية الإسـلامية وهـو جـزء مـن الأمة العربية بحكم ما يحيط به وبأحكام الدستور ولا يمكن أن يخرج العراق عن هذا المحيط الذي هو جزء منه.

العـراق لا يـبحث عـن هويته لأن هويته قائمة من خلال حضارته العربية والإسلامية ويثبت ذلك منذ أن تأسس العراق.

ويتميـز العـراق عـن غـيره مـن بلـدان بالانتشار المبكر للفكر السياسي وتعدد متابعة وتكاثر الأحزاب البكتيري ونموها كالفطر.

وفي الواقـع فإن حركة المعارضة العراقية تتوزع علي أكثر من سبعين حزبا أو حركة أو مـنظمة وهـذه الحـركات المعارضة جميعها تستند إلي مرجعيات عقائدية وفكرية تبدأ كما لاحظـنا ذلـك – في مؤتمر لندن الذي عقد في الفترة١٤ـ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢ حيث تنوعت أطـيافها ابـتداء مـن فكرة إحياء الملكية والفكر الإصلاحي أو الديمقراطي والفكر القومي بمدارسـه المـتعددة والفكـر الـشيوعي عـبر تفرعاته وفكر الجماعات الإسلامية مثل ولاية الفقـيه ومدرسـة الخوبي المحافظة حيث تشد أغلبية هذه القوي روابط متينة من التجارب الـثورية في العـالم وفي التجـربة الإيـرانية إذ تفاعـل هـؤلاء مع الثورة الإسلامية في إيران واندفعوا نحو تنظيم الكفاح المسلح.

إن طموح العراقيين هو تحقيق تطلعاتهم لغد مشرق يقضي على معاناة الماضي.. قادر علـي رسم معالم جديدة لإطار دولة حديثة تعتمد أسساً ثابتة تشمل أماني كل مكوناتهم في حكـم شـوري بـرلمان تعددي تصان فيه حقوق الإنسان ويعتمد الآليات الديمقراطية في الحكم وإدارة البلاد ويثبت بها دعائم المجتمع المدني السليم.

ولا بـد لهـذا الطموح لهذا المشروع من رؤى سياسية واضحة وبرنامج متماسك قادر علـي محاكـاة الـتطور الـزمني وتجـاوز الأزمات والعقبات وتثبيته وتفصيله بشكل واقعي وجاد بعد الاتفاق علي رؤى سياسية عراقية ثابتة. وينطلق هذا المشروع من أرض الوطن ويـساهم فـيه الـشعب بكافـة فـئاته السياسية الممثلة لمكوناته الاجتماعية هادفا إلي وحدة أرضـه ووطنه متمسكا بهويته العربية والإسلامية قادرا علي الاحتفاظ بخصوصية مكوناته

مبتعدا عن كل سلبيات الإلغاء والهيمنة شاخصا إلي استقلال قراره السياسي معتمدا التوازن في حركته السياسية موزعا الأدوار بين مستقليه وأحزابه حريصا علي استقراره وأمنه مؤكدا التعايش السلمي مع جيرانه والعالم الخارجي.

أربع شهور من المشاورات والاجتماعات من أجل عقد هذا المؤتمر وأخيرا انعقد بعد الضغوط والتهديدات الأمريكية بتجاوز المعارضة عند شن الحرب على العراق حيث وجهت الإدارة الأمريكية الدعوة لستة من قادة المعارضة العراقية وهم باقر الحكيم رئيس المجلس الإسلامي الأعلي والسيد مسعود البرازني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني وأباد علاوي الأمين العام لحركة الوفاق الوطني واحمد الجلبي عن المؤتمر الوطني العراقي وعلي بن الحسن عن الحركة الدستورية الملكية. منذ بداية الدعوة للفصائل المعارضة العراقية انعكس إلي حد كبير هوية العراق الجديد.. فأمام الإدارة الأمريكية خياران الأول الإنفراد في حسم مستقبل العراق من دون التنسيق مع فصائل المعارضة بحجة انقسامها واحتلال العراق اعتمادا على القوات الأمريكية منفردة وبالتالي فرض نظام جديد على شاكلة ما حصل في ألمانيا واليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية.

الثاني: أن تلعب أمريكا دور المساعد في وحدة القوى السياسية المناهضة للنظام العراقي بما يفرز قيادة أو واجهة سياسية موحدة تلتزم ببرنامج سياسي متفق عليه سلفا ويكون دور أمريكا هو دور الجراح في استئصال الورم الحافظ علي الجسم.

هكذا رمت أمريكا الكره في ملعب المعارضة.. واللاعبون الستة يوزعون الأدوار فيما بينهم لقد فقدت المعارضة المصداقية أمام الجماهير العراقية وأدت إلى رفض الجماهير لتوجهاتها للأسباب التالية:

أولاً: عدم امتلاك المعارضة بجميع فصائلها مشروعا حقيقيا للتغيير فيما هو قائم لديها مجرد أفكار لم تعد منتجة.

ثانياً: لم تجد المعارضة إجابة عن السؤال الذي يطرح عليها بالضرورة عما هو النموذج الذي تصارع من أجله أهو النموذج الديني؟ أم القومي أم الديمقراطي علي النمط الغربي.

ثالثاً: روح الفردية والشللية في العمل وعد الاستعداد للاندماج في مشاريع كبري لتحقيق الأهداف الكبرى.

رابعاً: ضعف روح التسامح أي ضعف تقاليد وروح العمل المشترك التي تتطلب الاعتراف بالآخر والقدرة علي الانفتاح علي التيارات الفكرية.

خامساً: حيرة العراقيين إزاء التناقضات بين ما يحدث في الخارج من لغط والاتهام والشكوك في تحركاتها تجاه الوطن.

وكذلك المصدر لتمويل نشاطها وبين ما هو قائم علي أرض الواقع من صراخ وعويل.

معاناة كثيرة عانتها المعارضة العراقية من خلال تواجدها خارج أرض الوطن حيث كانت في بعض الأحيان تستغل سياسة الدول المضيفة لهذه المعارضة وتحدد لها توجهاتها وسيرتها وهذا يعود في بعض الأمزجة ذلك النظام ومدي علاقته بالعراق من الناحية السياسية وكانت في كثير من الأحيان أداة ضغط علي النظام العراقي للاستجابة لمطالبة الدول المضيفة للحكم في توجهاتها السياسية.

وهكذا استمرت المعارضة طيلة أثر من ثلاثة عقود في محاولات من أجل حدة مسارها النظامي وأهدافها وجرت الكثير من المحاولات من أجل عقد مؤتمر للمعارضة يحدد نقاط الارتكاز للوحدة لهذه المعارضة.

ومنذ مؤتمر أربيل الذي انعقد في شمال العراق تحت عباءة الحزبين الكرديين عام ١٩٩٢ بعد أن انسحبت السلطة المركزية العراقية منه تحت التهديد الأمريكي.

واعتبار شمال العراق منطقة آمنة للأكراد سلمت إدارة المنطقة الشمالية بين الحزبين الكرديين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني والذي يدير الشئون الإدارية في محافظة أربيل. . وشكل إدارة وحكومة مستقلة لإدارة المحافظة والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني الذي يدير محافظة السليمانية وانشأ حكومة خاصة. وهناك مناطق أخري خارج سلطة الحزبين تدار من قبل المليشيات المسلحة الكردية والتي تدير هذه المناطق الخارجة علي سلطة الحكومتين و التي تشكلان الحزبين كل في محافظته وكثيرا ما جري قتال بين هذه الأطراف أدي إلى مقتل المئات من الأكراد علي أيدي زعماء الأكراد، وكان الخلاف الرئيسي بين الطرفين علي الموارد المالية. .

والـتي تـذهب لـصالح أحدهما وحرمان الآخر منها واستمر القتال بين الحزبين الكرديين الاتحـاد الـوطني والديمقراطـي الكردسـتاني أربـع سـنوات حـصد عـشرات الآلاف من المواطنين الأكراد من أجل السيطرة علي منافذ الحدود التي تدر ملايين الدولارات.

فجأة تحركت الولايات المتحدة تجاه المعارضة العراقية وجمعت فصائلهم المتناقضة وبعد اتـصالات وإغـراءات لهـم اسـتمرت أربعـة شـهور وبالرغم من الخلافات والجدل علي طبـيعة المـشاركين في هـذا المؤتمـر وعـن عدد المشاركين فيه، وبعد أن كانت ما أطلق عليه مجمـوعة الأربعـة مـن الأحـزاب والحركات تم زيادة العدد إلى ستة وأطلق عليها مجموعة الستة والتي احتضنتها الولايات المتحدة وبدأت التنسيق معها لأجل عقد مؤتمر بضم جميع فـصائل المعارضـة في لـندن للخـروج بتوصـيات تتماشـى مع السياسة الأمريكية في شن الحـرب علـي العـراق والـسيطرة علي ثرواته البترولية ومقدراته الوطنية وقراره السياسي نـشطت مجموعة الستة بدعم مالي كبير وضعته الإدارة الأمريكية تحت تصرف هذه القوي مقداره ٩٨ مليون دولار.

مـن هـنا طـرحت الكـثير من التساؤلات حول تأثير مؤتمر لندن ولجنته الاستشارية في تطورات الوضع الداخلي العراقي خلال تنفيذ صفحات الحرب الأمريكية.

مـن هـنا لا يخـتلف أحـد علـي أن هـدف الـولايات المتحدة من عقد مؤتمر المعارضة العـراقية في الخـارج هـو اسـتكمال دائرة الحشد السياسي والإعلامي الذي يصب لصالح الـولايات المـتحدة الأمـريكية وبعض مصالح المعارضة العراقية. والذي تريده الولايات المـتحدة أن يـشمل هذا الحشد للمعارضة رسالة موجهة للوطن العربي علي أن الولايات المتحدة ليس وحدها في الحرب ضد العراق بل أن هناك قوي سياسية عراقية تسعي لذلك وما علي الولايات المتحدة بنود البيان السياسي أن يكون واضح المعالم والأهداف ومحددا في بـنوده. وأن يكـون واضـحا في الحـرص علي مستقبل العراق موحدا منزوع السلاح. يحكمه نظام ديمقراطي سالم لجيرانه. يوفي بكل قرارات مجلس الأمن.

إن الغـرض الأمريكـي من هذا المؤتمر هو تداخل الأغراض السياسية اللاحقة الخادمة لظروف المرحلة الانتقالية داخل العراق. وهذا ما يسمح لقواعد اللعبة التكنيكية أن تأخذ دورها خلف أضواء المؤتمر.

مـن هـنا جـاء الحـديث والـسؤال عـن الأجـندة الأمـريكية ومكاسبها من عقد مؤتمر للمعارضـة العـراقية. . مـع العلـم أن الأجـندة الأمـريكية واضـحة المعالم بالوثيقة التي

سـلمتها الإدارة الأمـريكية للمعارضة العراقية قبل عقد المؤتمر وحددت فيها مطالب هذه الإدارة من المعارضة العراقية.

والواقـع أن البـيان الـذي صـدر عـن المؤتمر حقق بامتياز ومباركة من قبل المؤتمر هذه المكاسب.

ولكـن أيـن الأجندة السياسية العراقية؟ هذا السؤال تردد بين العراقيين الذين حضروا المؤتمـر مـن سـاعة دخـول المـشاركين إلـي قاعة المؤتمرات حول الأجندة القوي السياسية العـراقية الـتي عللـته إلى عقـده أو دور الملـبين لدعـوة المـشاركة من دون علمهم بأهدافه عـراقيا. هـل المطلـوب مـن المجـتمعين التوقـيع علـي صكوك بيضاء لمصلحة الموجهين لأشـغاله. والاكـتفاء لهـؤلاء المجـتمعين بدور المتفرج والمصفق لمسرحية لا يعرف سوي عنوانها.

لقـد حاولت مجموعة الستة منذ اجتماع واشنطن في الثامن من أغسطس الإيحاء لجميع القـوي والأحزاب والشخصيات العراقية بأن مهمة اللجنة التحضيرية إدارية تقتصر علي تنظـيم دعـوات حـضور المؤتمـر ومكانـه وفـق نسب مؤتمر صلاح الدين الذي انعقد عام ١٩٩٢. وهي نسب تحققت وفق ظروف التوافق الطائفي العراقي في ذلك الحين.

وعلـي الرغم من أن مسألة تحديد عدد ونسب ونوعية المشاركين في مؤتمر لندن والذي أعلـن عـن كـونه شاملا وليس مؤتمرا لمجموعة "الستة" وكان من الطبيعي دعوة قيادات القـوي والأحـزاب والـرموز العراقية العربية. وذلك لرسم المستقبل السياسي العراقي. وتحـل جمـيع الإشـكالات المـتعلقة بـين القوي العراقية من خلال الحوار السياسي البناء. والخـروج بمـشروع سياسـي توافقـي بـين الأطراف المشاركة. ولكن بدلا من ذلك جري الانطـلاق والاسـتئثار بـتوجهات المؤتمر السياسية سواء في أوراق العمل التي أعدت ولا يعلم به أحد أو في طبيعة حجم المشاركة في المؤتمر التي قامت علي أساس الانتقاء الطائفي أو العراقـي. وأصـبح حـضور الآخـرين تحت عنوان المتلقين أو منظمات شكلية لمباركة مـشاريع وتوجهات مجموعة "الستة" وعدم موالية لمنظمي المؤتمر.. وهذا ما جعل عددا مـن الحـركات والأحـزاب والشخـصيات الـسياسية الـتي حـضرت المؤتمر تنسحب منه احتجاجا علي فرض مفاهيم وقواعد غير ملائمة للواقع العراقي وسيطرت مجموعة علي المؤتمـر وسـيرته لمـصالحها إرضاء للولايات المتحدة الأمريكية الإعلامي والتصوب وتبني رغبات وتوجهات القوي المتأثرة في توجهاته.

لقد تعرض مؤتمر المعارضة المنعقد في لندن إلي حملة انتقادات من قبل الآخرين وهذا حق طبيعي . وهذه الانتقادات شملت جهات وتنظيمات وشخصيات معارضة ومن شارك في أعمال المؤتمر أو من دعي له بعضها وبعض لم يدع للمؤتمر .

كان أكثر الانتقادات تلك التي وجهت إلي "مجموعة الست" التي تبنت الدعوة إلي عقد هذا المؤتمر بالاتفاق مع الأجهزة الأمريكية وبالاتفاق لعقده مع تنظيمات وشخصيات بارزة ذات رؤى وتجربة كذلك احتكارها عضوية اللجنة التحضيرية للإعداد للمؤتمر وتحديد جدول أعماله وعدد المشاركين فيه . واعتماد نسب اجتماع "المؤتمر الوطني العراقي" في أبريل عام ١٩٩٢ كقاعدة للتمثيل . وهذه النسب التي كانت وما تزال موضع خلاف وفقد الكثيرين وذلك فضلا عن الانتقادات التي وجهت لطريقة الإعداد ولوثائق المؤتمر وبعض مضامينها حول "الفيدرالية" والاستغناء علي النظام الجديد وهوية العراق ومتطلبات المرحلة الانتقالية .

كذلك إشكالية تحقيق التوازن في التمثيل وفي دور المتلقين فضلا عن النقد الذي وجه لهيمنة مجموعة "الستة" علي أعمال ومسار المؤتمر .

كذلك النقد الشديد الذي وجه إلي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية من بعد حرمان شخصيات التيار الإسلامي من الهيمنة علي هذا التيار والتحكم بتمثيله في عضوية المؤتمر . أو في اللجنة المنبثقة من "لجنة التنسيق والمتابعة" والذي لم يحدد حتى بعد الإعلان في نهاية المؤتمر من عدد أعضائها إلي٦٥ أو يرتفع إلي ٧٥ وأسمائهم وعلي مهمات وصلاحيات هذه اللجنة . وفيما إذا كانت ستمثل هيئة قيادته للمعارضة وهو أمر غير واقعي أم سيكتفي بالإعلان عنها دون مهمات محددة حتى اجتماعها في شمال العراق في منتصف شهر يناير٢٠٠٣ .

البعض يقول إن المؤتمر نجح . لكن ما كان ممكنا ذلك لولا اقتناع واشنطن بهذا النجاح الذي حقق مصالحها بتعيين الدبلوماسي الأخصائي خليل زاده مندوبا للرئيس الأمريكي لدي المعارضة . بضرورة العمل بعقلانية تبتعد عن تغليب طرف علي آخر وأمسك المندوبون الأمريكيون الذين تزايد عددهم من ثمانية أول أيام المؤتمر إلى أكثر من ١٢ بعد تمديد أعماله يومين .

نتائج المؤتمر كانت انتصارا للمعارضة لأنها رسمت برنامجا مقبولا لديها للشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية . داعية ومقررة لبرامج هذا المؤتمر من خلال الوثيقة التي

قـدمت بـنودها للمعارضـة وجاء البيان الختامي لها وهو يحمل ألغاما قد تنفجر في المؤتمر المزمع عقده في الشمال. لأن ما جاء في وثيقة البيان خارج عن الإرادة الوطنية العراقية.

ولكـن يـبدأ مـأزق للمعارضة العراقية منذ عام ١٩٨٢عندما احتلت القوات الإيرانية مينـاء المحمـرة، فقد توقـع الكـثير نهاية النظام الحاكم بالعراق، ولكن اكتشف هؤلاء أن النظام بقي متحكما في زمام الأمور. . وكان تحول مجري الحرب وتحول الأراضي العراقية أثـر في خلق مأزق وطني للمعارضة عموما، وبدأ البحث عن مخرج لها من هذا المأزق إلى انشقاقات وطرد قيادات ووصم آخرين بالخيانة، وأمام هذا المأزق تنكشف ذات الأحزاب مـضطربة ومنقـسمة، فعلى سـبيل المـثال، لم يجـد جلال طلباني سبيلا سوي أن يتفق مع الـنظام العراقـي صـعود الجبل والقضاء علي الشيوعيين والأكراد من الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وقـد بـرزت انعطافـات جديـدة توحـي بها لغة الخطاب السياسي المعارض بعد أزمة الخلـيج الثانـية، إلا أن الخطـاب كـشف عـن ردود أفعـال مرتبكة تم اتخاذها لا بناء على معطـيات الموقف بل للنكاية بالنظام العراقي أكثر من أى شيء أخر، وردود الأفعال هذه تعـزي إلـي آلـيات الـدفاع النفسي أكثر منها إلى مواقف سياسية مدروسة، كما أن التقاء الأيديولوجـيات المتنافـرة أمـام امـتحان تضمنته ضرورة التخلص من الحكم العراقي، لم يـنف حقـيقة التمـزق والتشتت الذي يتملك الكثيرين من أصحاب اليمين واليسار وربما أدى إلى اخـتلاف النظـرة في البديل، فالمـسألة في أساسـها ليـست مـرهونة بما تريده قوي المعارضـة، بل بمـا تـريده الـدول لنفـسها من أدوار في إطار الصراع بين إرادة نظام صدام حـسين وإرادة مـا يـسمي بالـشرعية الدولـية وذلـك يعتمد كليا على الإمكانيات ومدي قـدرات الـدول علـي إدارة المناورات والتعامل مع المواقف في ظروف دولية وذلك يعتمد كلـيا على الإمكانيات ومدي قدرات الدول علي إدارة المناورات والتعامل مع المواقف في ظـروف دولية وإقليمية شديدة الحساسية، وهي مرتبطة بشكل أو بآخر بتطورات "عملية الـسلام" والتـصور الأمريكـي الخـاص بالترتيـبات المحـتملة في منطقة الخليج ومستقبل الطرح الشرق – الأوسطي وصيغته التي تفترض أن نفتح المجتمع على أفاق التنمية، فمع أن تقيـيم الغـرب المعارضـة العـراقية عمـوما بإنهـاء أضعف من أن تغير الوضع وتطيح بصدام حسين ونظامه. . إلا أن الغرب يعمل على إحباط محاولات إيران في احتواء قوى المعارضة العراقية المتواجدة علي أرضها ومحاولة استدراج الشيعة إلى جانبها.

لقـد الـتقت المعارضـة العراقية مع المصالح الأمريكية وبالرغم من أن المصالح الدولية والإقليمـية بعـدم الإطاحـة بـنظام صـدام حـسن مـع ذلـك ذهبت قوى المعارضة بالسير الأعمـى وراء شـعار "التحـشيد ضد صدام" إلى التغاضي عن الكارثة التي كانت تحدث للعـراق وشـعبه وما يمس منها بسيادة العراق كدولة. إن الكارثة ناجمة عن الصراع الدائر بـين نظام صدام حسين وما يسمي "بالشرعية الدولية" ويتناسى هؤلاء أن الصراع الدائر بين الطرفين يتمحور حول أهداف النظام العراقي، لا يقتصر علي بقائه في السلطة فهو لا يزال يطمح في جعل العراق قوة إقليمية لها موقفها وقراراتها.

وهـذا يـتعارض مـع أهـداف المشروع الدولـي الهـادف إلـي تكييف النظام العراقي وإخضاع سياسته لمتطلبات "أمن إسرائيل" والمصالح الاستراتيجية الكبرى.

ولـم تأت هذه النقطة – أي التعكز علي التحشيد العسكري في تبريد الاصطفاف تحت راية الحاجة إلي "الإسناد الأجنبي" فقط من ضعف المعارضة وشلل قدرتها فقط وإنما من لا معقولية خطابها وتجاهلها لحقائق السياسيات الدولية والإقليمية تجاه قضايا المنطقة.

وتحـاول جبهة من المعارضة ترجمة ذاتها إلى وقائع ملموسة وفق منطق ميكانيكي يدعو إلى تـضافر الجهود العربية والدولية لإدامة الحصار كأداة للتعجيل بالتغيير بدعوى أن ذلك يـسهل علـى العـراقيين الـتخلص من النظام، ولكن (ما هكذا تورد الإبل يا سعد) وكان أغـرب مـا أعلنه المؤتمر الوطني العراقي بشان إذاعة الحكومة العراقية لقرار "مبادلة النفط بالغـذاء" ولا بـد مـن قـراءة ضـرورية لخطاب المعارضة العراقية المتميزة بميكافيليته لأنه يتـضمن الـتأويل المموه عندما أعلن فرحته بالانتصار – الأمريكي علي النظام العراقي – وهـذه تأكـيدا علـي محدودية النظر إلي الأشياء وضعف النظرة الاستراتيجية العامة، وأنه اعـتراف بــ "أن العراق يكاد يعود على وضع الوصاية الدولية بسبب نظام صدام حسين وقبوله بذلك".

إن المـتابع لـسلوك وممارسـة المعارضـة العراقية بدون استثناء إنها غير مهتمة بالسلوك الديمقراطي في عملها على الصراع مع النظام فالديمقراطية التي تتصدر شعارات المعارضة في مـواقفها مـن الديكـتاتورية للـنظام العراقـي والـتي تطـرح نفـسها بـديلا لـه غـير موجودة، وهـي غائـبة في الواقـع الـذي تجـسده العلاقـة الفعلـية بين المعارضة والجماهير العراقية.

إلي أين يقودون العراق؟ إلي أين يتجه المعارضون في موقفهم من النظام؟ لماذا تخاف المعارضة من مصارحة جماهيرها بالذي يجري حول العراق؟

فـإذا كـان قـادة المعارضـة يـدرون ويعـرفون وقد سمعوا من أصحاب القرار بالخطط المرسـومة لمـصير العـراق ولم يطلعـوا جمـاهيرهم علـيها، فهذا يعـني أن الـثقة معدومـة والديمقـراطية غائـبة في ممارسة العلاقة بين الجماهير والمعارضة، وإذا كان قادة المعارضة لا يعـرفون شـيئا عـن المبـيت لمـصير العـراق ويخجلـون أن يظهـروا بهذا الشكل فهم أيضا يدوسون علي كل قيم العلاقة التي يجب أن تقوم بينهم وبين الجماهير.

تعـارض بـشدة اللجـوء إلي القوة قد تفكر حتي في الالتحاق بالعربة الأخيرة في قطار الحرب لكي لا تفوتها مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في اقتسام الغنائم للحرب ضد العراق.

لم يمـض يوم واحد علي صدور قرار مجلس الأمن حتى كشفت الولايات المتحدة عن خطـة الحرب ضد العراق ووجهت تحذيرات قوية إليه وأنذرته بتوجيه ضربة عسكرية إذا لم يمتـثل بـشكل كامـل لقـرار مجلـس الأمن بنزع أسلحته وصعد المسئولون الأمريكيون تهديـداتهم للقـيادة العـراقية وأكـدوا أن واشـنطن عازمة علي شن الحرب عند الضرورة سواء بموافقة مجلس الأمن أو بدونها.

وخلافـا للهجـة المعـتدلة مـنذ بدايـة الأزمـة العراقية وجه كولين باول وزير الخارجية الأمـريكية تحذيـرا قـويا إلى الـرئيس العراقـي طالـبه فـيه بالتعامل بجدية بالغة مع النيات الأمـريكية بخـصوص نـزع أسلحته وقال باول، في تصريحات صحفية وتليفزيون شديدة الأهمـية، إن الخطـط العـسكرية الـتي يضعها القادة الآن ستفضي إلي نتيجة مؤكدة هي هزيمة النظام العراقي وإسقاطه.

وأكـد بـاول بوضـوح أن إسـقاط الـنظام العراقـي هـو سياسـة تستمسك بها الإدارة الأمـريكية وليـست سياسة الأمم المتحدة. وشدد باول علي ضرورة أن يتعاون صدام مع جهـود نـزع الأسـلحة وإلا فـإن القـوة العـسكرية سـتسقط نظامـه. ومن جانبها أكدت كوندوليـزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكية أنه ليس من حق العراق رفض القرار أو قبوله وأعربت رايس عن شكوكها عن التزام صدام حسين بكل بنود القرار.

ووجه الرئيس الأمريكي جورج بوش تحذيرا جديدا إلى العراق . وقال في كلمة ألقاها بمناسبة يوم المحاربين القدامى أنه إذا أصبح العمل العسكري ضروريا لضمان أمن الولايات المتحدة فإن واشنطن سوف تستخدم كل ما لديها من قوة .

وستنتصر مشيرا إلى أن الإدارة الأمريكية لا تعتزم التحلي بالصبر مع النظام العراقي .

أما موسكو فقد بدأت تحولا في مواقفها من الأزمة العراقية . وبعدما كانت تطالب بتجميد العقوبات المفروضة علي العراق فور عودة المفتشين اعتبرت ذلك يتطلب سنة على الأقل حول تعليق العقوبات الاقتصادية .

وكان اللافت تحذير فرنسا من أن عدم تعاون بغداد مع المفتشين سيؤدي إلي حرب علي العراق واعتبارها أن " أشخاصا " مثل صدام يهددون أمن الأمريكيين .

كما خرج الفاتيكان عن سياسته التقليدية منتقدا الرئيس العراقي الذي "يلعب بالنار" وقد تزامن هذا التهديد مع صورة قائمة لتحذيرات وردت في دراسة اعتبرت أن أي حرب تقليدية علي العراق ستوقع نصف مليون قتيل . وأن هذا الرقم يرتفع إلي أربعة ملايين قتيل إذا استخدمت أسلحة نووية . مقدرة كلفة الحرب بنحو مئتى بليون دولار .

كل هذه التهديدات جاءت بعد صدور القرار ١٤٤١ وهو نفس المشروع الأمريكي الذي قدمته للدول الأعضاء في مجلس الأمن للتصويت عليه .

حيث كان هذا المشروع قيد الإقرار قبل نحو عشرة أيام من إقراره يوم ٨ نوفمبر بمجموع تسع أصوات ليس من بينها سوريا ولا أصوات كل من فرنسا وروسيا والصين وما يطلق عليه الأصدقاء الثلاثة للعراق وقد انصرفت خلال الفترة كل الجهود الأمريكية والبريطانية إلي إقناع الأصدقاء الثلاثة بالامتناع عن التصويت إذا تعذر الاتفاق، وهذا ما لم تضطر إليه الدول الثلاثة الكبيرة فروسيا وفرنسا أيدتا مشروع القرار الأمريكي بعد أن تعهدت الإدارة الأمريكية التزام، أي حكومة جديدة في العراق .

تنفيذ عقود النفط الموقعة فعلا مع الحكومة العراقية لأن فوائدها هذا ترجح منافع الوقوف إلي جانب العالم العربي . . وتسهم في كسر "عزلة محتملة" .

وأما من وجه آخر . . فالقرار الدولي لا يضمن شيئا مما يزعم أنه يضمنه ما خلا القيد علي تلقائية "العواقب العسكرية الوخيمة" وهو يلوح بها . وفي صيغة الإيجاب والتأكيد سيواجه العراق عواقب . . ولكنه يرهنها باجتماع فوري للتداول في الموقف "فور" علم المجلس بأي تدخل من العراق في أنشطة التفتيش أو "تقصيره" . عن امتثاله لالتزاماته

نـزع سـلاحه "الفقـرة ١١ من القرار" وإلى ذلك ينص القرار على إلزام العراق إجراءات سبق رفـضتها بذريعـة انتهاكها السيادة العراقية تارة واستفزازها مشاعر الشعب العراقي وتطاولها علي "كرامته" تارة أخري.

ألزمت الفقرة الثالثة من القرار ١٤٤١حكومة العراق تقديم إقرار كامل في مهلة ثلاثين يوما "بجوانب برامجها كلها ومواقعها المحددة. ونصت الفقرة الخامسة على التزام حكومة العراق اجازة استجواب لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقـة الذريـة علي إنفاد.. جميع المسئولين وغيرهم.. دون معوقات أو قيود وفي وسع اللجنة والوكالة إجراء المقابلات داخل العراق أو خارجه.. وتسجيل سفر الشخص.. هـو وأسـرته إلى خارج العراق من خبراته وموارده البشرية.. وتحمل الفقرة السابعة لجنة الأمـم المـتحدة والـوكالة الدولـية علـى اختـيار فرق التفتيش "معظمهم من الأمريكيين وحلفـائهم الكـنديين والأسـتراليين الـذين لـن يـتورعوا عـن إفـشاء أسـرارهم إلـي الاستخبارات الأمريكية.

وتتمتع اللجنة والوكالة بالحق في "إعلان مناطق محظورة" و "تعطيل" حركة الانتقال الـبري والجـوي (الفقـرة الـسابعة – الجـزء الخـامس) وهـذا الاشتراك يعطل دورة الحياة الاقتصادية العراقية. وينتهك سيادة الدولة علي أراضيها ومواطنيها.

إن أخطر ما في القرار أنه صادر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ما يعني استخدام القوة المسلحة لتنفيذه كما أن عبارة "وإلا سيواجه عواقب وخيمة" تعني القيام بعمل عسكري ضده والبند١٢ الذي ينص علي أن يجتمع مجلس الأمن فور تسلمه تقريرا من المدير التنفيذي للجنة التفتيش ومدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبحث الوضع لا يـشير إلى وجـوب إصدار قرار جديد بشن عمل عسكري في حالة مخالفة العراق للقرار ١٤٤١ وهـو مـا يمكـن أن تـستغله الولايات المتحدة في القيام بعمل عسكري على الفور ويعـزز هـذا الـرأي تفـسير واشـنطن الفـوري للقـرار بأنه يعطي أي عضو بالأمم المتحد التحرك دفاعا عن النفس ضد التهديد الذي يمثله العراق أو لتنفيذ القرارات الدولية.

ويـبدو الآن العـراق في مـأزق فقـد وافق بعد طول رفض علي عودة المفتشين بلا قيود وشـروط لكـن أصبح اليوم مطلوبا منه خلال ٣٠يوما أن يعلن عما لديه من برامج نووية أو أسـلحة جـرثومية وبيولوجـية وكـيماوية والـتخلص منها وربما يكون ذلك هو سبب

إعـلان العـراق أن القـرار يوفـر عطـاء لأمـريكا للقـيام بعمل عسكري وأنه جمع بطريقة يصعب عليه قبولها .

لقـد نـص القـرار بالوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد جميع المواقع والمنشآت والمبانـي والمعـدات والـسجلات ووسائل النقل التي يرغبون في تفتيشها بما فيها الموجودة تحـت الأرض بالإضـافة إلـي تمكيـنهم مـن الوصول الفوري ودون إعاقة أو تقييد وعلى انفـراد إلى كـل المـسئولين وغيرهـم مـن الأشـخاص الـذين يرغب المفتشون في مقابلتهم بالطريقة أو المكان الذي يختارونه .

وسيكون من حق هؤلاء المفتشين وحدهم إبلاغ مجلس الأمن بأي مخالفة أو أي تدخل في أنشطة التفتيش فهل سيكون هؤلاء المفتشون علي درجة من النزاهة والحياد تمكنهم من إحقـاق الحـق وقـول الحقـيقة؟ وهل سيؤدون عملهم بموضوعية وأمانة؟ وهل ستتركز تقاريرهم التي سيرفعونها إلي مجلس الأمن على المنطق والحجة؟

وهـل سيتم اختيار هؤلاء المفتشين فعلا من أفضل الخبراء المؤهلين والأكفاء خصوصا أنـه ثـبت في المـرات الـسابقة أن بعـضهم لم يكـن علي المستوي المطلوب بل أن بعضهم استغل مهمته للتجسس لصالح أمريكا وإسرائيل .

هنا لابد أن يكون إلي جانب هؤلاء المفتشين لجنة دولية محايدة من الأمم المتحدة يكون العـراق طـرفا فـيها لمـتابعة ومـراقبة هؤلاء المفتشين الذين تتوقع ألا يكونوا فوق مستوي الشبهات .

وكـان اقـتراح جامعـة الـدول العـربية مـشاركة خبراء عرب مع هذه اللجان هو أول الخطوات لإقرار المشروع الغربي في مراقبة هؤلاء المفتشين والخبراء .

إن مـن الظلـم أن نلقـي بكل العبء على العراق وحده ومن الإجحاف أن نحمله كل المـسئولية ونهـدده بعـواقب وخـيمة إذا لـم يـتعاون وإلا فمعني ذلك أن أمريكا وبريطانيا تنتظـران فقـط الذريعـة المطلـوبة لـشن الحـرب ضـد العراق وأن القرار ١٤٤١ ليس إلا تفويـضا لهمـا بالحـل العسكري تحت غطاء دولي والواقع أن جورج بوش انتصر بالفعل علـي كل المعارضات الدولية التي وقفت ضد توجيه ضربة عسكرية للعراق وأصبح طبقا للقـرار الـصادر من مجلس الأمن مزودا بشرعية تمكنه من العمل من خلال المجلس وليس مـن خارجـه وكـان كـل مـا عارضت فيه فرنسا وروسيا هو إعطاء أمريكا سابقة تتمكن بمقتضاها من القيام بأي عمل عسكري تلقائي دون غطاء دولي ومع ذلك فقد جاء القرار

مملـوءا بكـثير مـن الكمـائن والحيل والألغام التي لابد ستنفجر في أي مرحلة من مراحل تطبـيقه ومهمـا يحاول العراق الاستجابة إلي بنود القرار وشروطه فقد صيغت هذه البنود بأحكام وحيث يجعل من السهل إساءة تفسيرها خصوصا لو سلك كبير المفتشين الدوليين هانـز بلـيكس مـسلك سـابقة بتلـر . الـذي استخدم عمليات التفتيش لخدمة الأهداف الاستراتيجية الأمريكية والصهيونية .

ولا يـستبعد المـرء في ظـل الظـروف الدولـية المعقدة الراهنة أن تكون ثمة تفاهمات قد تحققـت بـين أمـريكا وكـل من فرنسا وروسيا والصين وأمريكا في مصالح مشتركة تربط بينها علي حساب مصلحة العراق ومصيره ومستقبله المجهول .

إن قرار مجلس الأمن وضع القيود والسلاسل في أيدي العراقيين وحدد مصيرهم ولكن وزيـر الخارجـية الفرنـسي قـال عقب صدور القرار أن الكرة أصبحت في الملعب العراقي وكـان علـيه أن يكـون منـصفا وواقعـيا أن يضيف إلي هذا الملعب المفتشين الذين غادروا العـراق قـبل أربع سنوات و الذين أعطوا حقوقا غير مقيدة وغير مشروطة للبحث في أي مكان بما فيها قصور الرئاسة الخاصة بحثا عن أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو نووية .

إن هـذا القـرار يستوجب أن يلتزم العراق أقصي درجات الحذر وألا أن يعوقوا عمل المفتشين بأي شكل أو أدني قدر أو مدة وأن ينحني مؤقتا عسي أن تمر العاصفة بسلام .

وبرغم التجارب والتعسف من قرار مجلس الأمن الذي ينطوي عليه وبرغم احتمالات حـدوث أي مماحكـات مفـتعلة في التفتيش على العراق كما حدث من قبل لاستخدامها كذريعـة لـضرب العـراق في الـنهاية فنجد أن البعض يعمل في الاتجاه المعاكس من خلال الإصـرار علـي لغـة الـتهديد والوعـيد وتحريك القوات العسكرية والمعدات والاستقرار والتأكـيد علي الإصرار بإسقاط النظام العراقي الذي اعتبره هؤلاء هدفا سياسيا وأساسيا بغـض النظر عن مجريات الأمور فيما يتعلق بالتفتيش الدولى على أسلحة العراق وهذا مما يعـني ضـمنا أن قـبول العـراق لقـرار مجلس الأمن الجديد من عدمه لن يؤثر علي خطط الهجـوم عليه وبالرغم ما ينطوي عليه هذا القرار أقصى التشدد والتعسف ضد العراق في الـوقت نفـسه لم نجد صوتا من الذين يطالبون العراق بقبول القرار الجديد يطالب بكيفية حمايـة العـراق مـن الجـنون الأمريكي الذي يقوم باستفزاز العراق بكل وسائله الإعلامية والعسكرية .

وهـنا لابـد من طرح السؤال الذي يتردد دائما ولكن للأسف الشديد لا يوجد من أي دولـة عـربية أو غـير عربية أن يسأل فيه أحد إذا كان من الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن عـن أسـلحة الـدمار الشامل الإسرائيلية وعلي رأسها أسلحتها النووية التي تضع المنطقة برمتها ومن ضمنها العراق تحت التهديد والابتزاز الإسرائيلي وسبق للدولة الصهيونية أن هددت العراق وغيره من الدول باستخدام القنابل النووية في حالة الهجوم عليها ولم يحظ هذا التصريح بأي اهتمام لأى من مجلس الأمن الدولي أو الأمم المتحدة أو الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية أي اهتمام بل للأسف الشديد تم التعتيم عليه من قبل الجميع .

إن هذا القرار يمثل خضوعا للمشيئة الأمريكية وانتصارا لها في فرض إرادتها وجيشها علي العالم بالتهديد والإرهاب .

من المؤكد أن الإدارة الأمريكية كانت مصممة علي الإطاحة بالنظام العراقي وتنصيب حكومة جديدة موالية لأمريكا أن الإحاطة بالنظام العراقي هدف معلن لإدارة بوش وهنا سـبب آخـر مساو في الأهمية يؤكد أن الحرب علي العراق آتية يتمثل في أن بعض أشرس الصقور في إدارة بوش يمكن اعتبارها فرعا "لحزب الليكود الإسرائيلي" في واشنطن وهم يلحـون علـي شـن الحـرب حرصـا بالدرجـة الأولي على أمن إسرائيل وليس على أمن الـولايات المـتحدة التي لا يمكن لأي أسلحة في حيازة العراق أن تطالها . وعند ظهور أي بـادرة انـتهاك عراقـي للقرار ١٤٤١ حقيقيا كان أو مفتعلا ستسارع أمريكا في شن حرب دون الـرجوع إلى مجلس الأمن ومن دون تحالف دولي واثقة من تفوق قوتها العسكرية ولا تـشعر أنهـا بحاجـة إلـي غطاء سياسي لحربها ولا تبدو الحكومات العربية أنها قادرة على اسـتخدام أي عناصـر ضـغط قـد تكـون في حـوزتها وكالعادة ستجد الحكومات العربية نفـسها في موقـف المتفـرج وأن الـولايات المـتحدة قـادرة علي صنع أي تمرد رسمي على جـذبها ضد العراق لقد قلب العراق الاستراتيجية الأمريكية . . فهناك بين صقور الإدارة من يعتريه الخوف من الامتثال لأنه قد يعرقل المسيرة الحربية فالبعض في الإدارة الأمريكية يـؤمن بأن الرئيس العراقي "لن" يمتثل للقرار ١٤٤١ لأنه قرار "مبطن" والبعض الآخر يعـتقد أنـه "لـيس في إمكـان" الـرئيس العراقـي الامتـثال لهـذا القـرار لأنه صيغ جزئيا بتعجيزية متعمدة .

وهـناك من يخشي الامتثال وإفرازاته على الرأي العام الأمريكي ومواقف مجلس الأمن وعلـى الـسياسات الإقليمـية الـتي يريدها البعض رسمها وتنفيذها على أكثر من صعيد

العـراق فأصـحاب هذا الموقف يقولون الآن إن حل النزاع العربي – الاسرائيلي يأتي عبر بوابة العراق بعد اجتياحه.

هـنا لابـد أن نقـول إذا كانـت اسـتراتيجية الامتـثال صـادقة في عمـل القيادة العراقية فالفـارق كـبير بـين الامتـثال خـوفا ورعـبا واضـطرارا وبـين إدراك أخطاء الماضي بكل عناوينها.

ولكـن القـرار ١٤٤١ جعـل العـراق يـسير علي حبل من الأسلاك الشائكة من بنوده التعجيـزية ، إن هـذا القـرار سـابقة دولـية لم تحـدث إلا في معاهـدة فرساي حين فرض الحلفـاء علـي ألمانـيا نـزع سـلاحها بعـد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى ثم بعد ذلك في أعقـاب الحـرب العالمـية الثانية بالنسبة لليابان وألمانيا حين فرض الحلفاء المنتصرون قيودا علي تسليح الدولتين.

والـيوم يعـود الـتاريخ نفـسه يفرض نفس الشروط على العراق بدعم دولي ما تريده الـولايات المـتحدة واضـح ومكشوف تريد إسقاط النظام العراقي واستبداله بنظام يكون حلـيفا لهـا في المـنطقة وتغلف هذا الهدف بغلاف ما تسميه الديمقراطية وهذه الديمقراطية المتـبقاة تـتكامل كمـا يـرى صانعو القرار في الإدارة الأمريكية وهنالك هدف استراتيجي لـدي الإدارة الأمريكية آخر هو تطويق منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية إلي جنوب تركيا منعطفا نحو الغرب ليشمل إسرائيل والعراق.

هـذه هـي الأهـداف الأمـريكية وحليفـتها الـصهيونية لفرض الأمر الواقع علينا قبل الحـرب العراقية – الإيرانية فإن العراق إحدي الدول الرئيسية في العالم العربي ولها ثقلها في موازين القوى في المنطقة وكانت السياسة العراقية في ذلك الحين هي ترسيخ هذه المكانة وسط هيمنتها على منطقة الخليج والجزيرة العربية كمنطلق لدعم دورها عربيا.

ولكـن بعـد حـرب الخلـيج الثانـية تـراجع العـراق عن طموحاته في لعب هذا الدور وانحـسر جهـده بالمحافظـة علـي وجـوده وكـيانه في المنطقة والحقيقة أن النظام العراقي لا يمتلك الآن القدرة السياسية ولا العسكرية علي وضح شروطه فبسبب عزلته عربيا ودوليا فقد أهم أوراقه السياسية التي تمكنه من التأثير السياسي في الأحداث والتحالفات في محيطه الإقليمـي وبـسبب إخـضاعه لأقـصي نظـام مقاطعة عرفه المجتمع الدولي حيث انهارت قدرتـه الاقتـصادية ومعهـا قدرتـه العـسكرية والأكثـر مـن ذلك أن العراق دخل في أزمة علاقـات متوتـرة مـع أهـم جيرانه السعودية وسوريا وإيران ولا يوجد له تأثير كبير علي

جارتيه وهما الأردن وتركيا فكلاهما حليف للولايات المتحدة وتركيا عضو في حلف الناتو وهذه المواصفات تفرض على الحكومة العراقية أن تتفادى الدخول في أي أزمة أو مواجهة لأنه غير قادر ولا توجد لديه وسائل الرفض وهذا مما وضع العراق في دائرة الإملاءات الأمريكية وتعرضه للضغوط العربية الدولية لقبول كل ما يرفضه بعبارة واضحة وجمعت للعراق من خلال الاتصالات والرسائل من أصدقاء العراق ومن بعض الدول العربية وقبول العراق لعودة المفتشين وقبوله بالقرار الصادر من مجلس الأمن رقم ١٤٤١ بالرغم أن قبول العراق من القرار المذكور لا يعني أن الأزمة قد انتهت أو أن نذر الحرب تراجعت وذهاب الإدارة الأمريكية إلى مجلس الأمن كان منذ البداية نوعا من المناورة دفعها إلي عدم وجود خيار آخر أمام الضغوط الدولية.

إن خوف إدارة بوش من نجاح مهمة المفتشين هو الذي يفسر التشنج والعصبية في التصريحات الأمريكية الرسمية التي تلت القرار والإعلان عن توقيع بوش لخطة الحرب وتصعيد التهديدات بأن الحرب واقعة لا محالة خصوصا التأكيد علي أن أي خطأ أو إغفال في تقديم المعلومات المطلوبة سيواجه بعواقب وخيمة قد أطلق ديك تشيني نائب الرئيس تصريحا أشد بلاغة بالنسبة إلي رأي الصقور في الإدارة الأمريكية في القرار ١٤٤١وذلك عندما قال لا فائدة من لجان التفتيش ما دام صدام حسين دفن أسلحته عميقا في الأرض أفلا تدل هذه التصريحات وتحركات القوات على أن الموقف الحقيقي للإدارة الأمريكية من القرار ١٤٤١ ليس كما أعلن من ترحيب بالقرار أو ما قيل إنه انتصار ساحق لسياسة بوش فنحن نراهم الآن يتربصون بالقرار إذا لم يوصله بسرعة إلي الحرب فليذهب إلى الشيطان فالهدف ليس الأسلحة وإنما رأي صقور الإدارة الأمريكية في القرار ١٤٤١ بابا للحرب بالشرعية الدولية هي ما تخطط له الولايات المتحدة ضد العراق.

إن مأساة القيادة العراقية أنها لا تستطيع مواجهة أمريكا عسكريا ولا هي قادرة علي الاستفادة من المعارضة العربية والدولية للسياسة الأمريكية تجاهها ولا هي قادرة علي التقدم بأي مبادرة لا في الداخل وهي المصالحة العراقية مع القوي الوطنية والقومية وبناء وحدة عراقية لمواجهة العدوان الأمريكي ووضع الأسس الحضارية للنظام العراقي الجديد. عراقي يؤمن حكامه بالديمقراطية والحرية كأسس لبناء مستقبل العراق الجديد.

وإنه من منطلق الحرص علي وحدة أرض وشعب العراق ومن أجل بناء عراق قوي وحديث ينعم فيه الجميع بالمساواة والحرية والديمقراطية والإخاء الوطني في هذه الظروف

العصيبة والخطيرة التي يمر بها وطننا العراقي لابد من فتح نوافذ جديدة للحوار الحر حول العمل القومي منطلقا من أخطاء الماضي وعدم استئثار فئة واحدة بتقرير مصير المواطن ومستقبله ومنطلقا أيضا من تطلعات مواطنيه إلي حياة حرة كريمة ومن الحرص على المبادئ والقيم الإنسانية والوطنية التي يتمتع بها الشعب العراقي :

١- إقامة نظام ديمقراطي يستند إلي إرادة الشعب ، نظام يكفل الحقوق الأساسية والمساواة للجميع .

٢- إقرار دستور دائم يكفل الحقوق الأساسية لجمع المواطنين ويكفل الفصل التام بين السلطات الثلاث .

٣- احترام الحقوق الأساسية للمواطنين كأفراد وجماعات .

٤- إطلاق الحريات الديمقراطية كحرية تأسيس الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وحرية الرأي والتعبير وإصدار الصحف و المطبوعات .

٥- الضمان المطلق لاستقلال السلطة القضائية .

٦- إقرار الحقوق القومية للأكراد والاعتراف لهم بالحكم الذاتي ضمن إطار وحدة العراق الجغرافية والسياسية .

٧- الحفاظ علي وحدة الأرض والشعب العراقي ولا تفريط في أي شبر من أرض الوطن .

٨- فتح الحوار مع كل القوي القومية والوطنية .

٩- إلغاء جميع التجاوزات التي يتعرض لها المال العام .

١٠- مشاركة جميع القوي القومية والوطنية في قيادة الحكم وبوضع برنامج للبناء والتنمية لما بعد الحرب .

١١- إعادة بناء القوات المسلحة على أسس حديثة وإعادة برامج التصنيع العسكري للدفاع عن أرض الوطن وأن تكون القوات المسلحة حماية الوطن والمواطنين .

هذه هي الأسس الديمقراطية لنظام عراقي جدي يؤمن بالديمقراطية والحرية على أساس إن استقرار العراق هو استقرار المنطقة ومن خلال هذا الاستقرار يعم السلام وبعد مضي أكثر من اثني عشر عاما علي تدمير العراق ومحاصرته اقتصاديا وسياسيا مما تسبب في وفاة أكثر من مليون٨٠٠ ألف من أطفاله وشيوخه ونسائه وتدمير بنيته الاقتصادية

باستنزافه عسكريا بدعوى تهديد العراق للمنطقة فإن الأمر يتطلب بذل المجهود من أجل إجراء هذا الحوار الوطني العراقي ودعمه وقطع الطريق علي أعداء الأمة العربية.

يجب فهم الديمقراطية في إنها وضع ديناميكي دائم التطور يعتمد على التفاعل المستمر بين الشعب والدولة ولكنه معرض للتدهور إذا تعرض للإهمال. . فالديمقراطية زروع تنمو وتتعمق جذورها وتثمر إذا ما ساعدتها البيئة. . ولذا يتحتم علي كل قطاعات المجتمع الاعتناء بالديمقراطية لضمان ازدهارها.

والعراقيون في داخل الوطن وخارجه بحاجة اليوم إلى وقفة مكاشفة فيما بينهم لوضع القرار العراقي الجماعي الذي نريده أن يكون قرارا عراقيا خالصا بعيدا عن المؤثرات الخارجية التي تسعى إلى السيطرة على القرار العراقي من خلال بعض الرموز العراقية والتي بدت تجاوبا مع هذه القوي من خلال ما تقدمه لها مع معونات وإمكانات تدعم موقفهم من أجل إسقاط النظام الحالي.

المطلوب من كل العراقيين وقفة مكاشفة ومصارحة والبحث عن مخرج وطني قوي يحق للآخر أن يقول كلمته من دون خوف أو تغييب إن العراق استنفد زمن الثورات وشرعيتها وأن له اليوم أن يخرج للشرعية الدستورية المبنية علي قواعد الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير عن الواقع الذي يعيشه اليوم متشتتا بين عواصم العالم وفي الداخل حيث مهمش في واقعة آرائه.

لقد أعلن عن وثيقة مبادئ أمريكية تطلب المعارضة العراقية الالتزام بها وهي وثيقة أقرب ما تكون إلي الشروط فيها إلي المبادئ حيث نصت علي وجوب التزام المعارضة علي كل المبادئ الواردة فيها والأخطر من كل ذلك المطالبة بالالتزام بالقرار ٦٨٧ وكل القرارات الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن مما يعني ضمنا ليس فقط عدم إسقاط العقوبات بل حتى عدم إعادة النظر فيها إذا كان هذا القرار فرض على النظام العراقي نتيجة احتلاله للكويت فلا يعقل أن يطلب من المعارضة الالتزام بالقرار نفسه. . وإذا كانت المعارضة العراقية تعتبر كما الولايات المتحدة. . أن نظام صدام حسين لا يمثل الشعب العراقي فإن غير هذا الشعور يجب أن يستتبعه إسقاط القرارات التي فرضت علي هذا النظام أو علي الأقل مراجعتها واعتبر أن هذه المادة هي أداة ضغط سياسي في المستقبل مثل رهن رفع العقوبات ببعض الطلبات في مرحلة ما بعد صدام.

لـذلك طالـبت الوثـيقة الالتـزام بعـراق يعيش بسلام مع جيرانه في إشارة ضمنية إلي إسرائيل .

أيـضا خلـت الوثـيقة الأمريكية المقدمة للمعارضة العراقية للأخذ بها من أمر أساسي يعتـبر وجـود المعارضـة مـرتبطا بـه وهـو دور المعارضـة في عمليـة التغيير وكان سلمت باسـتبعاد نفسها من هذا الدور وحصره بالولايات المتحدة بات أمرا مفروغاً منه وللأسف الشديد ما نلاحظه من قبل المعارضة العراقية هذا وبعض أطرافها حيث لم تعد تجد حرجا في ذلـك طالمـا أن مصالحها ستكون مضمونة في مرحلة ما بعد صدام أن الوثيقة الأمريكية تتضمن بنودا غامضة تغفل بنودا لا تقل أهمية عن الوضع العراقي .

نحن عراقيون قوميون عرب وإسلاميون ومن كل القوي نرفض هذه الوثيقة وشروطها الاستعبادية علينا وندين كل من يتعامل معها أو يفرضها ويسوقها للعراقيين .

بقـرار مجلـس الأمـن الدولـي بـرفع حظر الحصار المفروض على العراق دخل العراق مـرحلة الاعـتراف الدولـي باحـتلاله لفـترة غـير محددة بعد أن تبنى مجلس الأمن الدولي مـشروع القـرار الأمريكـي والـذي يعطـي صلاحيات واسعة لسلطة الاحتلال الأمريكية الـبريطانية حيث ينقل مشروع القرار العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة إلى عتبة جديـدة ويرمم العلاقة الثنائية بين أمريكا وروسيا وفرنسا وألمانيا وعدد من الدول المنتخبة في مجلس الأمن .

ويـسجل مشروع القرار أكثر من سابقة دولية . . فللمرة الأولى تقوم شراكة بين الأمم المتحدة ودولـة عضو قامت باحتلال دولة أخري . . وللمرة الأولى تسلم الموارد الطبيعية وعائـداتها إلى سـلطة الاحـتلال بمـوافقة دولـية بعـدما كان بيع النفط وإنفاق عائداته من صـلاحية الأمـم المـتحدة عـبر بـرنامج "الـنفط مقابـل الغـذاء" لقـد أدخلـت عدد من الـتعديلات تحديـد الفـترة الـزمنية لـبقاء الاحـتلال . . وكانت فرنسا سعت إلى تحديدها وجاءت صيغة الحل الوسط بالعودة إلي المجلس بعد ١٢ شهراً للنظر في الخطوات التي قد تكـون ضـرورية ممـا عـزز سلطة الأمم المتحدة من دون إعطائها صلاحية الحسم وسيعين الأمين العام كوفي أنان ممثلا في العراق حيث تمتد صلاحياته في المشروع المنقح .

وقـال المـندوب الأمريكـي في مجلـس الأمن "جون نيغروبونتي" أن ما يتضمنه النص حجـة ومـراجعة مجلس الأمن الوضع بعد١٢ شهراً ليقرر الخطوات المفيدة ويتجاوب مع رغبة عدد من الوفود ووصف المندوب البريطاني "جيريمي غرينستوك" التعديل بأنه حل

وسط عادل وقال ردا علي سؤال عن الفترة الزمنية لبقاء الاحتلال أنه سينتهي بعد تشكيل حكومة معترف بها دوليا وهذا قد يحدث في غضون ٣أشهر أو ٦أشهر أو٨ أشهر ، أو ٢٤شهرا هذا هو المعيار وليس القرار ما يحدد الفترة الزمنية سواء. ولفت إلى تعديل أخر اعتبره مفيدا يتعلق بالعقود وينقل الممتلكات المجمدة لإرضاء روسيا.

وبالقرار رقم ١٤٨٣ أصبح العراق تحت الوصاية الأمريكية – البريطانية بعد أن صوت مجلس الأمن بإجماع الآراء عدا سوريا التي غابت عن التصويت وانعكس تصويت فرنسا لمصلحة القرار فورا علي العلاقات بين باريس وواشنطن حيث اتصل الرئيس جاك شيراك بالرئيس الأمريكي جورج بوش وبحث معه المواضيع الأساسية علي جدول أعمال الدول الصناعية ووصف الحديث بأنه كان ودياً.

وقد نص القرار علي رفع العقوبات فورا عن العراق وتعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة. وبالإضافة إلي إنهاء العقوبات وخول القرار قوى الاحتلال الأمريكي البريطاني الإشراف على الاقتصاد والمستقبل السياسي للعراق من خلال صلاحيات تفوق الصلاحيات التي حددتها اتفاقية جنيف.

وهذا القرار الذي كان مسلطا لمدة ١٣ عاما علي رقاب العراقيين حيث أدى هذا إلى وفاة أكثر من مليون و٧٥٠ألف طفل عراقي بسبب نقص الدواء الغذاء وتدهور الوضع الإنساني للعراقيين حيث تم محاصرتهم وعزلهم عن العالم بما فرضته الولايات المتحدة وتابعتها بريطانيا من قرارات ظالمة ضد الشعب العراقي والذي تحمل طيلة هذه السنوات أقصى العذابات غير الإنسانية وبرغم أن هذا القرار قد رفع العقوبات الدولية عليه إلا أنه في نفس الوقت منح قوات الاحتلال الأمريكية والبريطانية حق الإشراف علي اقتصاد العراق ومستقبله السياسي الذي يعتبر نصرا دبلوماسيا لبريطانيا والولايات المتحدة كذلك نص القرار على إيداع عائدات النفط في صندوق للتنمية بإشراف المصرف المركزي العراقي واشترط تصرف هذه الأموال من صندوق التنمية بمبادرة من قوات الاحتلال.

وكان أخطر ما جاء بقرار مجلس الأمن الدولى الفقرة الأولى منه حيث ذكر "يعترف مجلس الأمن بأن قوات الاحتلال " يشار بها بالسلطة لها سلطة ومسئولية وواجبات بموجب القانون الدولي؟ !.

وبـذلك اعـترف مجلـس الأمـن باحـتلال العـراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا بالـرغم مـن أن هـذا الاحـتلال والعـدوان عليه لم يكن شرعيا لعدم موافقة مجلس الأمن والأمـم المـتحدة بشن الحرب على العراق لأنها غير شرعية وقانونية وفي هذا القرار الذي صـدر يـوم ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٣ مـنحت الشرعية الدولية لهذه القوات بالاحتلال وهي بادرة خطـيرة تـسجل عجـز مجلـس الأمـن والعـالم ضـد البلطجة الأمريكية وصراع المصالح الاقتـصادية والأعمـار فـيه وفـيما يخـص بتـشكيل صندوق التنمية للعراق تحت إشراف المصرف المركزي العراقي وتعيين ممثلين عن الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولـي والـصندوق العربـي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدققي حسابات مستقلين حـيث تـصرف هـذه الأمـوال المـودعة في هـذا الصندوق بمبادرة من السلطة بالتشاور مع الـسلطة الانتقالـية العـراقية حيث تستخدم هذه الأموال لتلبية الحاجات الإنسانية وإعادة إعمـار العـراق وتـرميم الـبني التحتية ومن خلال هذا البند علي العراقيين أن يدفعوا من مـواردهم تكلفـة وإعمـار مـا خـربته الحـرب والـدمار الـذي أحدثته القوات الأمريكية والـبريطانية مـن تدمير المؤسسات العراقية وها هي تتخلي دول العدوان عن مسئوليتها في إعـادة الإعمـار بموجب القانون الدولي ومن خلال أن هذه الحرب غير شرعية أو قانونية وتـتحمل الـدول الأخـري البناء والتعويض عن الدمار والخراب والقتل الذي حدث من جـراء هـذه الحـرب العدوانـية علـي الشعب العراقي . إن الشعب العراقي في هذا القرار يـتحمل إعـادة البـناء والـتعويض مـن جـراء هذه الحرب العدوانية عليه ويخلي مسئولية الـولايات المـتحدة وبريطانيا في هذا العدوان . . لا بل يمنح الشرعية الدولية له بالاحتلال والـسيطرة علـي مـوارده الوطنية . . لذلك لا يمكن للشعب العراقي أن يتقبل هذا القرار الذي فرضته الولايات المتحدة على مجلس الأمن بالتهديد والإرهاب علي أعضائه .

وقـد اعتبر العراقيون هذا القرار عبارة عن نهب ثروات العراق وحكم العراق من قبل الأجـنبي وأن الـولايات المتحدة تريد أن تسيطر على العراق وأن تجعل منه " رجل شرطة إقليمياً " .

والموافقة الروسـية جاءت بعد أن ضمنت روسيا عقود النفط العراقية التي أبرمتها مع حكـومة صـدام حـسين والتأكـيد من تنفيذ العقود بشكل كامل . وأن تمرير مجلس الأمن قـرار رفـع العقوبات عن العراق خلق ظروفا جديدة للمشاركة في إعادة إعمار العراق بما في ذلك مشاريع الاستثمار طويلة الأجل .

ورأت الصحف الروسية أن روسيا "باعت صوتها في مجلس الأمن بالموافقة علي مشروع القرار الأمريكي – البريطاني في مقابل احترام الديون المستحقة والعقود المبرمة مع العراق.

وأوضحت صحيفة "أزفيستيا" أنه لم يكن هناك بد من الصفقة لقد باعت روسيا صوتها في مقابل احترام العقود والديون. . أن التنازلات الأمريكية للمعسكر المناهض للحرب لا تغير جوهر الأمور. بل تساهم فقط في حفظ ماء الوجه للدول الداعية إلي أن تلعب الأمم المتحدة دورا محوريا في عراق ما بعد الحرب. لقد حدد القرار شرعية الاحتلال الأمريكي للعراق ومنحه صلاحية الدولة المحتلة لتيسير الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من قبل هذه القوات المحتلة وتتحكم بمقدرات الشعب العراقي في ثروته وحياته اليومية والمستقبلية. . ووسط الغموض والتردد الذي يحيط بالنوايا والخطط الأمريكية تجاه مسألة تشكيل حكومة وطنية عراقية انتقالية. حيث ترى قوات الاحتلال تشكيل مجلس إدارة شئون البلاد من عناصر عراقية تكون مهمتها استشارية فقط. . والخطة الموضوعة للمجلس تتضمن كونه مجلسا استشاريا يعاون سلطة الاحتلال في رسم السياسات والخطط في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها. . شأن هذه الخطوة أن تزيد من شكوك العراقيين في الخطط التي يعتزم الأمريكيون اتباعها في العراق ويعتبرها العراقيون تكريسا لانتهاك السياسية العراقية. وأن تجاهل سلطة الاحتلال للمطالبة العراقية قد يفضي إلي ازدياد هذه المواجهة مع شرائح واسعة من الشعب العراقي وربما إلى اتخاذها طابعا أكثر عنفا مما هي عليه الآن.

وهذا الواقع هو ما فرضه القرار ١٤٨٣ الذي أعطى الشرعية الدولية لقوات الاحتلال الأمريكية والبريطانية. وأن ما يجري من فوضى لعدم وجود إدارة عراقية أو حكومة تقوم بنشر الأمن وإعادة إدارة السلطة الرسمية للدولة هو بمثابة واقع لسلطة هذا الاحتلال الذي خلق هذه الفوضى منذ سقوط النظام في بغداد منذ تحريره ومنحت له هذه السلطات في إدارة شئون العراق بموجب هذا القرار الدولي.

الآن وبعد هذا القرار أصبح بإمكان الولايات المتحدة أن تفعل ما تريد بمن تريد وفي أي مكان تريد مهما كان ما تفعله مخالفا لقواعد القانون أو الأخلاق طالما إن الأمم المتحدة منحتها كل هذه الصلاحيات للاحتلال والتفرد بحكم العراق بدون شرعية سمحت باحتلاله ولكن الآن منحت لها هذه الشرعية.

أصبح العراق فاقدا للسيادة التي تؤهله أن يدير شئونه بأبنائه . . ولكن عندما يتحول شرطي العالم نفسه إلى لص قاتل تغيب العدالة . . فليس بإمكان أحد أن يقبض على مثل هذا اللص الكبير أو أن يقدمه للمحاكمة .

الأهداف الحقيقية للتربص الأمريكي بالعراق:

وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس جورج بوش والذي وصف فيه الرئيس العراقي صدام حسين بأنه طاغية مجرم ديكتاتوري قاتل وتلميذ ستالين لم يترك مجالا للشك حول حقيقة نياته الإجرامية ضد العراق وأصبح من المؤكد أن الولايات المتحدة مصممة على شن الحرب ضد العراق وفي خطابه لم يجب عن السؤال المطروح في معظم أذهان العالم وهو : ما حقيقة دوافع الاجتياح والحرب ضد العراق؟

كانت المقولة الأمريكية السابقة في مثل هذه الأحداث التي تقع في الشرق الأوسط وخاصة برزت المقولة في حملة انتخابات الرئيس السابق بيل كلينتون قولهم أن الذي يحركنا هو الاقتصاد وليس الأغبياء أما اليوم فقد قام بتطبيقها بوش الابن علي العراق بقوله إنه الإرهاب يا أغبياء .

لذلك قنن بوش مسألة العراق في قناة الإرهاب وارتباطه بأسلحة الدمار الشامل كي يبسط الرسالة للمواطن الأمريكي ولاسيما أولئك المتمردين ليزيد من خوفهم تمهيدا لتجنيده في المعركة على الخوف .

وحشد أعضاء الكونجرس وراء الإدارة الأمريكية في شن الحرب على العراق يمثل جزءا من استراتيجية دعاة الاجتياح أما الجزء الأخر فهو يستهدف الشعب الأمريكي المنقسم جذريا إلي موال ومعارض ومتردد في دعم حرب لا نفهم مبرراتها .

إن واشنطن ولندن اتّخذتا القرار بشن الحرب ضد العراق والموضوع قد حسم ولم يبق لا التوقيت وقيل أن الأمريكيين يضغطون للمبادرة بشن الهجوم المرتقب بسرعة وقد حددت لهذا الهجوم عدة مواعيد في خلال شهري نوفمبر وديسمبر من هذا العام في حين لن تكون القوات البريطانية علي أهبة الاستعداد إلا في أوائل العام الجديد ٢٠٠٣ وهذه القوات لا تشكل إلا ١٠ في المائة من القوات المهاجمة الأمريكيون غير متحمسين لحرب هدفها إزالة نظام ليس رغبة في بقاء ذلك النظام وإنما الأرواح الأمريكية أثمن من هدرها من أجل الأخرين لذلك فإن الأكثرية الأمريكية لا تنطلق من مبدأ عدم جواز تغيير أنظمة في دول أخرى فإنها لا توافق علي إطاحة نظام بحرب مكلفة لأمريكا بشريا وماديا .

لقد نجحت الولايات المتحدة في إقامة تحالف من بريطانيا واستراليا وإيطاليا وإسبانيا وتركيا ومن عدد من الدول العربية المحسوبة علي الولايات المتحدة مثل الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والأردن وجميع هذه الدول وافقت علي أن تستخدم الولايات المتحدة قواعدها وتجهيزاتها العسكرية الجاهزة.

بالأمس كان الموقف العربي الرسمي معارضا للحرب ضد العراق واليوم تغير الموقف حيث الكثير من هذه الأنظمة العربية بالاستعداد للالتحاق بقرار الحرب إذا صدر عن مجلس الأمن لأن الفصل السابع من الميثاق يلزم الجميع بذلك وهذه الفقرة هي المخرج لهذا النظام العربي العاجز حتى عن الدفاع عن أرضه وشعبه حيث أنه يعلم أنه غير قادر علي الاعتراض باستعمال أرضه وقواعده للحرب ضد العراق لعجزه وخوفه من البطش الأمريكي وإسقاط نظامه.

يخطئ من يتصور أن الحرب الأمريكية ضد العراق هي أسلحة الدمار الشامل وغيرها من التسلح العراقي الحقيقة أن النفط هو المحرك للسياسة الأمريكية ضد العراق.

إن العراق بما يملكه من احتياطى النفط حيث لم يمس ولم يستثمر حتى الآن أنه مرشح أن يكون محمية أمريكية علي امتداد منطقة تشمل أوزبكستان وطاجكستان وأفغانستان والكويت والخليج وسوف يصبح العراق بذلك من الدول المحورية الأولى وسيحل محل المملكة العربية السعودية من حيث أن أمريكيا تواجه أزمة طاقة منذ عقدين من الزمن وهي تسعي بجهدها للعقدين المقبلين إلى وقف اللاتوازن الكبير بين إنتاج الطاقة وبين الحاجة إليها حيث يصعب الاقتناع بقول بعض المعلقين الأمريكيين أن النفط ليس دافعا رئيسيا للحرب التي تنوي واشنطن شنها علي العراق.

ومن الأرقام المعبرة في تقرير فريق العمل من أجل سياسة وطنية للطاقة الذي أشرف عليه نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بعد أيام من وصوله مع جورج بوش الابن إلى الحكم.

حيث يذكر التقرير أن استهلاك الولايات المتحدة من النفط في العقدين المقبلين سيزداد بنسبة الثلث مما يعني أنها ستضطر إلي استيراد ثلث ما تستهلكه من هذا المادة وإن حاجتها إلى الغاز الطبيعي ستزداد بنسبة ٥٠ في المائة وبالتالي سنحتاج إلى استيراد أكثر من ثلثي هذه الزيادة.. وهذا سيربطنا بقوي خارجية مصالح أمريكا ليست عزيزة علي قلبي. كما يشير فريق العمل الذي يشرف عليه تشيني.. سياسة الأمن القومي الأمريكي

الجديـدة الـتي تعتمد علي ضمان تفوق أمريكي عسكري ساحق علي أي قوي أخري في العالم. وعلي توجيه ضربات وقائية ضد أي دولة أو مجموعة دول ترى واشنطن أنه يمكن أن تهدد الآن أو في المستقبل المصالح القومية الأمريكية الاقتصادية والأمنية.

وفي هـذه الأجـواء تـريد أمـريكا أن تجرب استراتيجيتها الجديدة في العراق باعتبار أن العراق يشكل تهديدا جديا أو شبه جدي للمصالح الأمريكية. بل تريد تغيير نظام الحكم فـيه. لأنـه يتـضارب مـع دسـتورها وميـثاق الأمـم المتحدة والقانون الدولي. وأهداف الـولايات المـتحدة الأمـريكية ومنها هدف استراتيجي وهدف اقتصادي. وأهم ذلك هو الـسيطرة علـي احتـياطات الـنفط العراقـي الـضخمة والتحكم في أسعار النفط مستقبلا والحـصول علي عقود لإعادة إعمار العراق بعد أن تكمل هدم ما تبقي له من بنيات تحتية بعد حرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١.

اسـتراتيجيا أن المتطـرفين الـصهاينة الأمريكيين يرون أن حرب الولايات المتحدة ضد العراق. فرصتهم العظيمة النادرة لإعادة ترتيب الجوار الإسرائيلي.

وقـد استحدث البروفيسور درجون أيكنبري من جامعة جورجتاون تعبيرا لوصف ما يحـصل في الـسياسة الأمريكية اليوم وهو أن الحكومة الأمريكية تعاني من الـ"لكودة" إن هـذا التعـبير بدفـع الـبعض إلـي الـتفكير إذ تلاحـظ الـنفوذ القوي ضمن الإدارة الحالية لمساندين عنيدين لليكود مثلي ريتشارد بيرك ودونجلاس فيث. هذان مدافعان عن الدولة كمـــا قـــدما نفـــسيهما في توصـــيات مكـــتوبة إلـــي بنـــيامين نتينـــياهو في عام ١٩٩٦.

"الدولـة" الـتي لم تكـن بالتأكيد هي الولاية المتحدة الأمريكية.. لكن الأفضل بدل الاكتفاء بمعاينة هؤلاء الليكوديين النظر في محتوى بعض سياسات بوش وتأثيرها في الحياة السياسية الأمريكية عموماً.

هناك أولاً بالطبع الإعلان عن استعداد أمريكا لاتخاذ استراتيجية الاستباق كما طرحها "مـبدأ بـوش" في ١٧ سـبتمبر الماضـي. وكمـا لاحـظ الـسفير السابق صموئيل لويس وآخـرون فـإن أمـريكا توسلت مبدأ الضربة الاستبقائية مرارا في الماضي. لكن الجدي في الأمر هو طرح ذلك علنا.

"الضربة الاستبقائية" هي بالضبط ما يهدد بوش القيام به تجاه العراق.

وهـي تأتـي بالتبريرات نفسها التي يستعملها شارون عندما يشن غاراته الدموية علي الفلسطينيين حتى إذا لم يسبقها استفزاز فلسطيني.

العنـصر الثانـي في "مـبدأ بوش" هو الأحادية وهو أيضا مشترك مع ممارسات ليكود وعـبر تاريخـه أنـه باختـصار مبدأ البلطجة وإذلال القوى الأخرى الذي استعمله شارون بنجاح في غالبية الحالات وهاهو بوش الآن يريد استخدامه للتعامل مع بقية العالم.

وهـنا نجـد أن العمـل الأحـادى لـيس جديـدا علي السياسة الأمريكية. وكان المؤرخ "تـشارلزي" تحـدث في كـتابة "الاجـتماع في بوتـسدام" عـن إصـرار الرئيس الأمريكي "هـاري تـرومان" في الاجـتماع الـذي انعقـد نهايـة الحرب العالمية الثانية علي معارضة مـسارعة للحلفـاء المنتـصرين بعقـد مؤتمـر للـسلام "لتقاسـم الغـنائم" أثر دحر النازية وأوضـح تـشارلزي مواقـف ترومان بالقول "إذا. . كانت لديك أمة قوية وتتوقع لها أن تـزداد قوة مستقبلا فإنك ستمانع في حل المشاكل وتصبح فيما بعد ملزما بالاتفاقات التي توصلت إليها".

إنه بالطبع توصيف نموذجي لمبدأ "ليكود" وخطابه المعلن دوما لكن الجديد حقيقة في طـرح مبدأ بوش في ١٧ من شهر سبتمبر الماضي هو أنه المرة الأولي التي يعلن فيها رئيس أمـريكا الأحاديـة أو التـصرف المنفـرد قاعـدة لـسياسة الولايات المتحدة وأنه يطرح ذلك صـراحة علـي كـل دول العالم وبينها دول كثيرة تفضل أن ترى نفسها مساوية للولايات المتحدة في الشئون العالمية وليس مجرد تابعة لواشنطن.

هـذان مظهـران رئيـسيان ل"لكـودة" سـيادة أمريكيا في ظل جورج بوش لكن هناك اعتـبار آخر يبرز من خلال التناغم بين تأثيرات سياسة بوش في السياسة الأمريكية عموما وتـأثيرات سياسـة شـارون في إسـرائيل خـلال الـسنتين من حكمه وهو أن سياسة بوش الجامحـة نحـو الحرب تظهر الديمقراطية في الطرف الضعيف والمتردد في السياسية الأمريكية تمامـا مـثلما أدت سياسـة شارون إلي إضفاء الضعف والانقسامات والتردد علي سياسة حزب العمل.

وقـد اتجـه عدد من المحللين والسياسيين إلى القول أن المتغيرات العالمية بعد ١١سبتمر جعلـت مـن الإدارة الأمـريكية بمـا تملكـه من قدرات عسكرية متفوقة وقوة لا تكسر. . ولابـد مـن مجاراتهـا. ولكن واقع السياسات العالمية أظهر أن ثمة معارضة واسعة النطاق ضد سياسة الانفراد الأمريكي بما في ذلك شن الحرب على العراق.

ومـا ينبغي لعنجهية خطاب بوش وتهديداته أن تخفيا ذلك التراجع فأمريكا لا تستطيع أن تكـون أقـوى مـن العـالم كلـه حين يتقاطع عند نقطة معينة أو في رفض استقرارها في القرار الدولي. وهذا من طبيعة الأشياء. لأن الاستفراد المشبع بالطغيان والجشع وسياسة القوة يدمر المصالح العليا للدول إذا لم يوضع له حد.

إن مـا واجهـته مجمـوعة بوش وديك تشييني ودونالد رامسفيلد وكونداليزا رايس من عـزلة دولـية ومـن معارضة جمهورية وديمقراطية داخلية اضطرها لاتخاذ خطوة إلى الخلف فالتراجع هنا واضح.

ولهـذا فإن عودة أمريكا إلى مجلس الأمن تعني الاستعداد للمساومة مع فرنسا وروسيا والـصين لاستـصدار قـرار جديـد في موضوع العراق. وهذا هو ما يحصل الآن في مجلس الأمن للمساومة علي المشروع الأمريكي المقدم إلي مجلس الأمن والذي وضع فيه قرارات تعجيـزية للاسـتفزاز للـسيادة العـراقية وهـي تعـني بـذلك ضربة للسياسات الداعية إلى الانفراد بالقرار وعدم إبداء أي اهتمام لهيئة الأمم المتحدة أو الدول الأخرى. الأمر الذي يـؤكد أن القـوة العـسكرية مهمـا بلغت من التفوق ستظل ضعيفة إذا لم تدعم بالسياسة والتحالفات الدولية وقبول المشاركة واقتسام الغنائم لا الانفراد والعنجهية.

من هنا لابد من أن يتحقق تقاطع عالمى واسع ضد الانفراد الأمريكي ليس في موضوع العـراق فحسب وإنما أيضا بالنسبة إلى سائر القضايا الكبرى التي تهم العالم حيث لم يعد العراق هو المسألة. مستقبل منطقة الشرق الأوسط برمتها. هو المسألة الآن.

هـذا هـو الانطـباع الـذي خـرج بـه المحللـون الـسياسيون بعد قراءات مقالة "جون تشيبمان" مدير المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية في لندن في "فاينال نشال تايمز" وهو لم يكن انطباعا خاطئاً.

فتـشيبمان يـشير إلـي أن الهجـوم الأمريكـي على العراق يحظى سلفا بغطاء الشرعية الدولـية المتمـثل بقـرارات الأمم المتحدة التي صدرت منذ نهاية حرب الخليج الثانية وهو يـشدد مـن جهة ثانية وهو الأهم على ضرورة تطوير وتنفيذ استراتيجية عسكرية سياسية ودبلوماسية لما بعد الحرب مع العراق.

وذلك بهدف تحويل أي هجوم مستقبلي من مغامرة إلى مشروع مدروس لإعادة تنظيم الشرق الأوسط وفق أسس أفضل.

أعرب عدد من أعضاء الكونجرس من الحزبين الجمهوري الحاكم والديمقراطي المعارض عن اعتقادهم باستبعاد العثور على أسلحة الدمار الشامل العراقية، وقال السناتور الديمقراطي جون روكفلر إن الشعب الأمريكي أبلغ أن الحرب شنت سبب أسلحة الدمار الشامل وأضاف لدى حديثه عن التفتيش: ينبغي أن تميز بينها و بين براجها. أما السناتور الديمقراطي "أدوارد كنيدي "فقال لم أسمع اليوم أي شئ عن العثور علي أسلحة الدمار الشامل أنها تبدو أكثر فأكثر أسلحة خداع شامل ولم يكن هناك خطر أكيد وما كان ينبغي أن نذهب إلي الحرب.

ولكن للجنرال الأمريكي "كيث دايتون" رأي آخر تحدث به أمام لجنة الكونجرس حيث قال كلما مر الوقت أصبحنا واثقين أكثر من النجاح الذي سنحققه في مجال البحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية ويقدر هذا الجنرال ١٥٠٠ خبير من دول التحالف يتولون منذ يونيو التفتيش عن هذه الأسلحة الموهومة أو الكذبة الخادعة للشعبين الأمريكي والبريطاني التي قامت من أجلها الولايات المتحدة وبريطانيا بهذه الجريمة ضد الشعب العراقي ولم تعثر كل لجان التفتيش قبل الحرب وبعدها عن هذه الأسلحة المزعومة مما جعل الإدارة الأمريكية في وضع فقدان المصداقية أمام الأمريكيين أنفسهم الذين يطالبون الآن بنشر الحقيقة ويتساءلون عن أسباب الحرب وعن القتلى والجرحى الأمريكيين الذين يتعرضون لعمليات المقاومة العراقية مما أدى إلي قتل العشرات منهم.

ولكن السناتور الأمريكي الديمقراطي جون روكفلر فضح كذب الرئيس بوش وديك تشيني ورامسفيلد وكوند اليزارايس حين قال إن الشعب الأمريكي أبلغ أن الحرب شنت بسبب أسلحة لدمار الشامل وأضاف لدي الحديث عن التفتيش علي الأسلحة ينبغي أن نميز بينها وبين برامجها وكان الرئيس بوش قد تحمل المسئولية كاملة عن هذه الحرب التي خاضها دون عطاء دولي شرعي أو قانوني مما أربك الشرعية الدولية التي أصبحت أضحوكة أمام العالم بفقدانها للشرعية.

وكان أعضاء ديمقراطيون كبار في مجلس الشيوخ أعلنوا أن الرئيس جورج بوش حسنا فعل بتحمله المسئولية لاستعمال معلومات خاطئة حول أسلحة الدمار الشامل في خطابه عن حال الاتحاد في يناير الماضي لكنهم أكدوا أن هذا الأمر غير كاف. وكان بوش أكد الأربعاء الماضي أنه يتحمل المسئولية لاستعماله معلومات خاطئة حول أسلحة الدمار الشامل في خطابه عن حال الاتحاد في يناير الماضي. لكنهم أكدوا أن هذا الأمر غير كاف.

وكـان بـوش أكـد الأربعـاء الماضـي أنـه يتحمل المسئولية كاملة لتصريحاته حول العراق والمتعلقة بمحاولات بغداد الحصول علي يورانيوم من أفريقيا. وقال أتحمل أيضا مسئولية القـرارات حـول الحرب والسلام واعتبر زعيم الديمقراطيين في الكونجرس السناتور "توم داشـلي" أن هـذه الخطـوة جاءت متأخـرة. وقـال شـيء هـام جـدا أن يتحمل الرئيس مـسئوليته وأنـا أسـف فقـط كون ذلك تطلب كل هذا الوقت ويبقي هناك بعض الأسئلة يجب فتح تحقيق حولها.

لابـد أن تتهـيأ الإدارة الأمـريكية للتـسليم أمـام مواطنـيها بأنها لم تجد أسلحة الدمار الـشامل في العـراق. وأن يعلـن وزيـر الـدفاع رامـسفيلد أنـه من الممكن أن يكون القادة العـراقيون والـنظام السابق قد دمروا هذه الأسلحة قبل بدء الحرب.. وأن يستنتج بعض السياسيين البريطانيين أن ذلك يعني إنهاء الملف الذي أقنع رئيس الوزراء البريطاني توني بلـير الطـبقة الـسياسية لتبريـر الحرب وهذا يعني أن نسبة التأييد الشعبي للرئيس جورج بـوش ولـسياسته قـد تتـناقص بعـض الشيء.. فظهور قادة الدولتين علي أنهم تلاعبوا بالوقائـع إلى هـذا الحـد قـد يؤدي إلي تآكل نسبة التأييد الباقية لديهم إذا أضيفت مسائل أخرى إلى هذا التلاعب مثل الوضع الاقتصادي والتخطيط في إدارة العراق وقضايا أخرى كثيرة.

وفي بـريطانيا بـدأ نـواب بـريطانيون يـتهمون بلير بالكذب ويقول نائب وزير الدفاع الأمريكـي "بـول وولفيتـز" لأسـباب بيروقـراطية ركـزنا علي قضية واحدة هي أسلحة الـدمار الـشامل لتبرير الحرب لأنها قضية يمكن للجميع الموافقة عليها ولأن التخلص من نظام صدام حسين كان سيسمح لنا بسحب القوات الأمريكية من السعودية.

بعـد الـتلاعب بالوقائـع للحـرب تطرح الأسئلة عن أخلاقية هذه الحرب ضد العراق وأهـدافها الحقيقـية الـتي يـسعى الأمريكيون إلى نفيها. أي النفط. وهذا الواقع والحقيقة بعـيد الاعتـبار لمفكـرين وصـحافيين في الـولايات المـتحدة تعرضوا لحملات شعواء من الإدارة الأمـريكية ومناصـريها لأنهـم شككوا بالوقائع التي استند إليها صقور الإدارة في قـيادة الـشعب إلى الـسياسة الإمبراطورية التوسعية والانتدابية الاستعمارية المناقضة لكل القـيم الأمـريكية التقلـيدية التي يتسلحون بها. لقد بات بعض هؤلاء الكتاب يشكك في مـصداقية رفـع درجة التحذير من حملات إرهابية داخلية في أمريكا إلي اللون البرتقالي. ويشيرون إلى تزوير المعلومات الاستخبارية لكي تطابق الأهداف السياسية.

قـد لا يعـني انكـشاف هـذا التلاعب تحولا قريبا في الرأي العام الأمريكي لكنه يطرح الأسئلة عن "الكذب" المقبل فثمة من يتعمدون إخفاء الحقائق الفعلية لشن هذه الحرب.

وفي لـندن ذكـرت صـحيفة "ذي جارديـان" أن سترو وزير خارجية بريطانيا وكولن بـاول وزيـر خارجـية الولايات المتحدة الأمريكية أعرابا في لقاء خاص عن شكوكهما في الأدلـة الـتي كانـا يعرضانها بشأن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل قبل الحرب وأكدت الـصحيفة اليـسارية أن بـاول وسـترو أعربا عن قلقهما من المعلومات الاستخبارية حول أسلحة العراق خلال لقاء خاص عقد في نيويورك قبل فترة قصيرة من انعقاد جلسة مجلس الأمـن واستندت في تقريرها إلي معلومات من مصدر دبلوماسي لم تكشف اسمه مؤكدا أن قـراء نص المحادثة التي جرت بين سترو وباول وأبلغ المصدر الصحيفة أن النص أظهر أن سـترو وزيـر خارجـية بـريطانيا أعـرب عن قلقه من أن التأكيدات التي يطلقها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير والرئيس الأمريكي جورج بوش عن ترسانة صدام حسين لا تنفي أثباتها.

ونقلـت الوثـيقة عن باول قوله إنه قلق من التقارير الاستخبارية التي تحتوي علي أدلة ظرفية وقال لسترو أنه يأمل بألا تنفجر الحقائق في وجهيهما عندما تظهر الحقيقة.

بعـد تـورطه في الحرب على العراق داعما أكذوبة الإدارة الأمريكية من تهديد العراق للعـالم بمـا يملكـه من أسلحة دمار شامل. أعلن رئيس الوزراء البريطاني في خطابه أمام الكونجـرس الأمريكي أن التاريخ ربما يغفر له وللرئيس بوش حتى لو لم يتم العثور علي أسلحة الدمار الشامل العراقية.

إن قـرار الـذهاب للحـرب هـو من أخطر وأصعب القرارات التي يتخذها أي رئيس دولـة خاصـة إذا كانـت هذه الحرب مع بلد لم يعتد عليها ولم يهدد ذلك البلد. . وحين تـشن هـذه الحـرب دون موافقة صريحة من الأمم المتحدة وفي ظل انقسام دولي عميق وفي داخـل هذا البلد الذي شن العدوان بدون أي مبررات قانونية ودستورية وأن هذه الحرب أحدثت انقساما داخل المجتمع البريطاني والبرلمان.

ولـن يسامح الشعب البريطاني بلير عن تقديمه الملف الكاذب الذي تضمن حديثا عن أسـلحة يمكن إطلاقها في غضون ٤٥دقيقة وليس صعبا إدراك دلالة الفشل في العثور علي أسـلحة الدمار الشامل وما نجم عن ذلك من اعتقاد عميق بأن الدعاية والرأي العام قد تم تـضليلهما في قضية الحرب والسلام. مما أدى إلى تقويض الثقة التي كان يحظى بها رئيس

الـوزراء البريطانـي توني بلير وحتى دونالد رامسفيلد والبنتاجون اعترفا بالخطأ لكن بلير ظـل لأسـابيع يرفض الاعتراف بهذا حيث يمثل الفشل في العثور علي أسلحة دمار شامل عراقية تهديدا خطيرا لمصداقية بعد الحرب الاستباقية فثمة شيء غير منطقي وغير أخلاقي وغير مرغوب فيه.

وبعد أن توالى مسلسل الفضائح الأنجلو أمريكية والفشل في العثور علي أسلحة الدمار الـشامل المـزعومة في العـراق وفـضيحة يورانيوم النيجر والمعلومات الاستخبارية الكاذبة وملـف بلـير المفـبرك واتساع دائرة المساءلة وإجراء التحقيقات وضربات إذاعة بي. بي. سي لحكومة بلير كان لابد من حدث يعطي علي كل هذا وجاء مقتل أو اغتيال أو انتحار العالم البريطاني "ديفيد كيل" ليكون ضمن الألاعيب السياسية البريطانية.

تقـول صـحيفة "الجارديـان" البريطانية إنه رجل من غير زماننا هادئ يحترمه العالم. عـالم مـرموق في الأحـياء وخـبير دولـي في الأسـلحة البيولوجـية حديـثه عـن التضخم الإعلامي في قدرات العراق العسكرية والتسليحية أزعج المسئولين البريطانيين المحاصرين بالفضائح وغضب الرأي العام البريطاني.

دخـل "ديفـيد كيلـي" عـش الدبابير أو بيت الأفاعي طاردته وسائل الإعلام وتعقبه رجـال الـسياسة قـبل وفاتـه أدلـي بـشهادته أمـام لجـنة الشئون الخارجية بمجلس العموم البريطانـي حـول أسـلحة الـدمار الـشامل العـراقية. ويـؤكد اغتـيال "ديفيد كيلي" أن الحكومة البريطانية بدت في صورة تتسم بالحقد والانتقام من الشخص الذي حاول كشف عوراتها وفي نفس الوقت لا تريد أن تتحمل المسئولية وتتخلص من الاتهامات. إنه ضجة أخلاقـية وضـحية مـناورات الـسياسيين وألاعـيب الـسياسة الـبريطانية كمـا تقـول الـ"الجارديان".

إن تسلـسل الفضائح والكذبة الكبري وخديعة العالم في التقارير المفبركة التي قدمتها الأجهزة الاستخبارية الأمريكية والبريطانية لتضليل الرأي العام لمساندة دعاة الحرب علي العـراق لمـصالح أخـري بـدأت هـذه المصالح من خلال منح الشركات الأمريكية عقودا وهمية لتعمير العراق قبل الحرب ومحاولة السيطرة علي بترول العراق الذي يعتبر الأول في العالم من كمية الاحتياط المخزونة في أرضه.

الصدمة والرعب..

الخطة الأمريكية القذرة لضرب العراق

اجتمع مجلس الحرب الأمريكي برئاسة جورج بوش مع مسئولي الأمن القومي والجنرال تومي فرانكس المرشح كحاكم عسكرى للعراق بعد سقوط النظام العراقي وهو قائد القيادة المركزية الأمريكية لبحث خطة الحرب ضد العراق وأعلن فرانكس عقب الاجتماع أن القوات الأمريكية مستعدة لخوض الحرب بمجرد تلقيها الأوامر من الرئيس جورج بوش.

وبعد هذا الاجتماع خرج علينا وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في مؤتمر صحفي أعلن أنه مازال هناك أمل في نزع سلاح العراق دون استخدام القوة. وربط ذلك بقرار من صدام حسين أو معاونيه بالرحيل.

أما الجنرال يتشارد مايرز رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة فقال إن الحرب الوشيكة ضد العراق ستكون بالغة الخطورة وستمني القوات الأمريكية بخسائر جسيمة خلالها. وأعلن في مقابلة مع إذاعة أمريكية. أن الحرب المتوقعة ستكون أقسى الحروب وأقسى من حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. وقد تتحول إلى حرب قذرة بخسائر جسيمة في صفوف القوات الأمريكية.

وقد تحدد معالم الخطة الأمريكية لضرب وغزو العراق حيث إن الطائرات الأمريكية لضرب وغزو العراق فوق الأهداف العراقية خلال أيام الحرب الأولي أضعاف القنابل التي استخدمت خلال حرب الكويت. وفق استراتيجية أطلق عليها "الصدمة والرعب" وستبدأ الحرب بقصف العراق بآلاف القنابل والصواريخ بالتنسيق مع هجوم بري سريع للتغلب علي الدفاعات العراقية ومنعها من القيام بأي رد عسكري من قبل القوات العراقية تؤدي إلي خسائر كبيرة في صفوف القوات الأمريكية المهاجمة مما يصيب قواته بالإحباط.

مما يعطي الإشارات علي أن الحرب ضد العراق قد تم تحديد موعد لها بالرغم من تضارب التواريخ. إلا أن ما يجري من حشود وتحركات عسكرية في المنطقة دليل علي قرب هذه الحرب حيث كشف المسئولون العسكريون الأمريكيون أن الطائرات الأمريكية ضاعفت طلعاتها الجوية فوق منطقة الحظر الجوي في شمال وجنوب العراق. والتي

فرضـتها الـولايات المتحدة وبريطانيا بدون شرعية دولية وهي خارج القرارات الشرعية. حيث زادت إلى ثلاثة أمثال هذا المستوي العادي وأن الطائرات الأمريكية والبريطانية تقوم بـنحو ٧٥٠طلعـة جـوية يومـيا ردا. كما تدعي الولايات المتحدة وبريطانيا على تحريك العـراق صـواريخ أرض – أرض وصـواريخ أرض جـو في المنطقة والمراكز الرادارية وان الطائـرات المـشاركة في هـذه الطلعات تشمل الطائرات المقاتلة والمزودة للوقود وطائرات الاسـتطلاع مشيرين إلي ضرب هذه الأهداف العراقية مبكرا قبل بدء العمليات. لحماية القـوات الأمـريكية المتمركـزة في شمال الكويت وتوقعت الكثير من الصحف والمحللون العـسكريون والاسـتراتيجيون أن تـبدأ الحرب في ١٧ مارس الحالي وتنتهي في ١٠ أبريل المقـبل. ونعـم قد تكون الحرب بقصف جوي مكثف يستغرق أربعة أيام وذكر مسئولون عـسكريون أمـريكيون لـوكالة "روتيز" أن القوات الأمريكية خططت لإطلاق ما يقرب من ثلاثة آلاف قنبلة دقيقة التوجيه وصاروخ كروز في الساعات الثماني والأربعين الأولي مـن الحرب ضد العراق بهدف تحقيق نصر سريع. كذلك سيتم إطلاق نحو ٧٠٠ صاروخ مـن طـراز توماس هوك طويل المدى يتكلف الواحد من هذه الصواريخ مليون دولار من سـفن حـربية أمـريكية وقاذفـات ثقـيلة خلال الضربات الأولى وأكد المسئولون أنها أكثر فاعلية عشر مرات من الضربات الأولي في حرب الخليج الثانية.

وأوضـح "تومـي فرانكس" أن الجيش سيستخدم أسلحة غير قاتلة متي كان مناسبا. مثل الأجهزة الإلكترونية الهجومية. وأضاف أن الأسلحة دقيقة التوجيه. تمثل الآن ٧٠٪ من الأسلحة المستخدمة ٢٠٪ استخدمت في حرب الخليج عام ١٩٩١.

وزيـادة في الـدمار والقـتل للـشعب العـراق. قـال عـسكريون أمـريكيون أن الجيش سيـستخدم قـنابل غـير موجهة ضد القوات العراقية. ولكن في المناطق الحضرية ستكون هـناك محاولـة لجعل دائرة الإصابة أصغر وأوضح هؤلاء المسئولون أن إسقاط قنبلة عادية وزنها ٥٠٠رطل من ارتفاع سقوطها سيؤثر علي منطقة مستديرة قطرها ٦٠مترا بينما إذا سقطت قنبلة زنة ٥٠٠ رطل موجهة بالليزر ستنكمش دائرة الإصابة إلي سبعة أمتار.

في غضون ذلك أعلنت واشنطن أن سلاح الجو يخطط لإلقاء قنبلة زنتها ١٠آلاف كيلو جـرام غرب فلوريدا في تجربة لهذا السلاح الذي يمكن أن يستخدم في العراق ويطلق عليه T٢ "أم القنابل" وهذه القنبلة سبق أن ضربت بها القوات الأمريكية في أفغانستان وسوف تقوم القوات الأمريكية بضرب المواقع العراقية المستعصية عليها من أجل القضاء علي كل

هذا الموقع والمحيط بها. وهذه جريمة بشعة ترتكبها القوات الأمريكية في حالة استخدامها في العـراق. لما للأثر التدميري لهذه القنبلة القذرة وبالرغم من زيادة الحشود العسكرية في الخلـيج إلا أن الـولايات المـتحدة الأمـريكية وتابعـتها بريطانيا يشعرون بالقلق من جراء الـرفض الدولي وعلي جميع المستويات لهذه الحرب التي قد تؤدي إلى الفوضى العارمة في جميع أنحاء العالم الذي يشعر بالقلق من تدهور اقتصاد الكثير من الدول التي سوف تتأثر من هذه الحرب المجنونة التي يقودها نخبة من المجانين المهووسين للحرب ، إلا أن أمريكا غـير مبالـية بكـل هـذه الأصـوات الداعـية للسلام وضد الحرب بل تتحدي هذه المشاعر والأحاسـيس الدولـية بالمـزيد مـن إرسـال القوات إلى المنطقة حيث أصدرت الأمر بنشر ستين ألف جندي إضافي في الخليج استعدادا للحرب على العراق.

وقالـت "بـي. بـي. سـي" الـتي بـنت مقابلـة مـع وزيـر الـدفاع الأمريكي دونالد رامـسفيلد. أن هـذه القـوات الإضـافية تـضم ٣٤٥٠٠ ألـف جـندي من الفرقة الأولي المدرعة والفرقة الأولى للخيالة.

ومـع هـذه القـوات سـيرتفع عـدد القوات الأمريكية إلى ٢٨٥ ألف جندي تساندهم طائـرات ومـروحيات ودبابـات وسـفن ويبلغ عدد هؤلاء الجنود والذي سيتم نشرهم في المـنطقة ٤٨ ألـف جـندي تضاف إلى ٢٨٥ ألف جندي وسيكون العدد ٣٥٠ألف جندي تقـريبا من جميع القوات المختلفة وتضم الفرقة الأولى المدرعة وتركز قيادتها في "فيسادن" في ألمانـيا ١٧٥ ألـف جندي. وتضم الفرقة الأولي للخيالة ١٧ألف جندي. وأن الخطط الأمـريكية الـتي تعـدها تقتـضي بقتل أو أسر ٥٠من المقربين إلى النظام العراقي. كذلك تـضم اللائحة مسئولين في الدائرة الأقرب إلى الرئيس صدام حسين خصوصا علي حسن المجـيد ابن عم الرئيس صدام الذي يشتبه بأنه نظم عملية قصف الأكراد بالغازات السامة في شمال العراق في عام ١٩٨٨.

وتـضم أيـضا نجلـي صدام حسين عدي الذي يشرف على صحيفة بابل وقصي الذي يقود الحرس الجمهوري وعددا من أفراد عائلته كذلك تريد الولايات المتحدة قتل أو أسر أعضاء الحكومة مثل نائب الرئيس طه ياسين رمضان ونائب رئيس الوزراء طارق عزيز.

كـذلك تـضم لائحة المطلوبين للإدارة الأمريكية عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الـثورة الـذي يـتهمه الأمـريكيون بـسحق حركة التمرد الشعبية في جنوب البلاد في العام

١٩٩١ . أما الذين لا يقتلون في المعارك من الشخصيات المطلوبة أو يغتالونهم ستتم إحالتهم إلي القضاء بتهمة ارتكاب جرائم حرب .

ونقلت "واشنطن بوست" عن الجنرال "ديفيد مايركانان" قائد القوات البريطانية والأمريكية علي الأراضي الكويتية خوفه من إصابات وضحايا كثير من المدنيين وقال إنه سيبذل كل جهد لتقليل الضحايا المدنيين والعسكريين مؤكدا اهتمامه بالحفاظ علي سلامة قواته أيضا .

أما بالنسبة إلي الجهة الشمالية أعلنت الإدارة الأمريكية مجددا أن تركيا ستؤمن لنفسها مساعدة أمريكية مقدارها ٦ بلايين دولار إذا سمحت للقوات الأمريكية باستعمال أراضيها .

ولكن بالرغم من قرار البرلمان التركي برفض تواجد القوات الأمريكية علي الأراضي التركية . إلا أنه توجد عشر سفن وأكثر محملة دبابات ومدرعات ومعدات أمريكية لحوالي ٣٠ ألف جندي دفعة أولى قبالة الساحل التركي كدليل علي أن واشنطن لم تفقد الأمل بعد باستخدام أراضي تركيا في غزو محتمل للعراق على رغم رفض البرلمان التركي نشر قوات أمريكية في الأراضي التركية .

بل أن هناك ٦٢ ألف جندي أمريكي ينتظرون السماح لهم بالدخول وبالرغم من رفض البرلمان التركي ذلك إلا أن القوات الأمريكية أنزلت معداتها وجنودها في الميناء التركي .

ومع ذلك تحدث وزير الدفاع الكويتي عن استعداد بلاده استقبال القوات الأمريكية التي رفض البرلمان التركي نشرها في البلاد . مع العلم أن في الكويت فقط ١٢٠ ألف جندي أمريكي .

وهكذا تكون دولة غير عربية ترفض نشر قواتها علي أراضيها برغم الإغراءات ودولة عربية جارة تحشد وتستدعي هذه القوات إلي أراضيها للانطلاق للعدوان على شعب العراق .

معادلة صعبة . ولكن عندما نقول إن هذه الدولة الحاشدة أصبحت اليوم تفرض وجودها علي الدول الإقليمية الكبيرة محتمية خلف القوات الأجنبية التي تحتل أراضيها وتنهب ثرواتها وأفقدتها سيادتها وقرارها . وأصبحت خاضعة بالكامل للإدارة الأجنبية وبعودة الاستعمار المحتل للأرض العربية . ولكن للشعوب إرادتها القوية وسوف

تحاسب هؤلاء علي جرائمهم بحق شعوبهم والشعب العربي . عند ذلك لا تفيدهم هذه القوات والتاريخ أمامنا شاهد علي ذلك لننتظر وسنرى كيف تتحرك الشعوب .

سياسة المصالح الاقتصادية :

سحبت روسيا اعتراضها علي توسيع حلف الأطلسي ولم تعد تعتبره خطرا يهددها وقد اكتفت بـ " تطمينات " أمريكية وتأكيدات بأن ضم دول جديدة إلى الحلف ليس عملا عدائيا لروسيا .

وقد بدأ وزير الخارجية السوفيتي إيجور إيفانوف تحفظا حيال انضمام سبع دول أوروبية منبثقة من المعسكر الشيوعي السابق بينها دول البلطيق الثلاث " ستونيا وليتوانيا ولاتفيا " إلي الحلف .

ومنذ انهيار حلف وارسو بدأ حلف الأطلسي يضع قدمه علي طريق الخاتمة السعيدة . . و توسع ليضم عشر دول جديدة في غضون ثلاث سنوات إذ انتسبت إليه عام ١٩٩٩ جمهورية التشيك وهنغاريا وبولندا وتقرر قبل أيام في قمة براغ إلحاق سبع دول أخري بينها ثلاث من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .

بيد أن أحدا لم يشرح ضد من يمكن أن تستخدم الماكينة العسكرية لحلف يضم ٢٦ دولة تقودها الولايات المتحدة فالأطلسي كان تشكل عام ١٩٤٩ لمواجهة الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية وضم آنئذ ١٢دولة وبعد ثلاث سنوات انضمت إليه تركيا واليونان ومرت ثلاث سنوات أخري فقبلت ألمانيا وفي العام ١٩٨٢ إسبانيا أي أن توسيع الحلف وضم أربع دول استغرق ٣٣عاما وقامت هيكلة الـ١٦ في مواجهة حلف وارسو ونشأ استقرار المجابهة في أوربا .

وبذلك أصبح حلف الأطلسي يسيطر علي النصف الشمالي من الكرة الأرضية وفي أوربا امتدت الرقعة التي يهيمن عليها من المحيط الأطلسي إلي بحر البلطيق وبلغاريا وبوجود مطارات أطلسية في ليتوانيا وأستونيا ولاتفيا لن تكون الولايات المتحدة بحاجة إلى طائرات بعيدة المدى لتطال الأراضي الروسية وسيغدو الطيران التكتيكي قادرا علي ضرب مواقع العمق الروسي كما ستختزل الفترة اللازمة لبلوغ صواريخ الأطلسي أهدافا محتملة إلى ٣ـ٤ دقائق مما يحرم روسيا القدرة علي الرد المكافئ.

وأثرت موسكو ألا ترى الحقائق مكتفية بـ " تعهدات " أمريكية متناسية أن الكلام خصوصا غير الموثق ليست لـه تسعيرة في العلاقات الدولية وفي لقاء الرئيس بوش مع

بـوتين سـيبلغه قـرار حلـف الأطلـسي بقبوله سبع دول جديدة وبذلك وضعه أمام الأمر الواقـع هـو أن قـواعد الحلـف صـارت علـى مـشارف روسـيا كذلك أطلع بوش نظيره الروسـي علـي سـيناريوهات لاحتلال العراق وتعطيل العلاقات الاقتصادية بين موسكو وبغداد.

ومـنذ أحـداث ١١سـبتمبر أدخلت موسكو تعديلات جذرية علي سياستها الخارجية وأصبحت في الواقع شريكا بل وحتى حليفا لواشنطن في حربهما ضد الإرهاب ووضعت مجالهـا الجـوي تحـت تصرف الطائرات الأمريكية وأعطت الضوء الأخضر لإقامة قواعد عـسكرية في جمهوريات آسيا الوسطي التي كانت تعد من أقرب حلفاء موسكو وفي وقت لاحـق قـرر الكـرملين تأكيده ولأنه لواشنطن بالتخلي عن قاعدتي إثبات "حسن النية" بتخلـيص العلاقـات مـع "بيلاروسـيا" الجارة السلافية الحليفة لروسيا لكون الأخيرة لا تحظـى برضى الولايات المتحدة وتعاطفها وفي سباق خطوات أخرى كثيرة أجرت روسيا مـراجعة لسياستها الخارجية على محاور عدة وتحديدا في الشرق الأوسط فلم تعد ثمة تباين كـبير بـين مـوقفها والتعاطـي الأمريكي وعدا "التفهم" للسياسات الإسرائيلية وممالأتها أحيانا ظاهرة مألوفة في موسكو وفي هذا ما نلاحظه اليوم من تغير في المواقف الروسية تجاه الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني من مواقف غير ما كانت عليها في السابق من إدانة للاعتداءات الإسرائيلية بل اعتبرت أن الهجمات الفدائية أعمالاً إرهابية.

كـذلك عمـدت روسيا إلي "تليين" موقفها من مشروع القرار الأمريكي الذي صدر تحـت رقـم ١٤٤١ وذلـك تحاشـيا لاسـتخدام حـق النقض "الفيتو" وتفاديا لأي إزعاج للأمريكيين.

إن مـوافقة روسـيا علي القرار ١٤٤١ الذي وصفه إيفانوف بأنه متشدد كانت مؤشرا واضـحا إلى أن موسـكو ليـست مـستعدة للتخلـي عن "ود" الولايات المتحدة من أجل العـراق. . والأرجـح أن بـوش سيـسعى إلـي إقـناع بـوتين أن مـصلحته فـوق العـراق والتغاضـي عـن عملـية عـسكرية محتملة تقوم بها الولايات المتحتدة ضد بغداد. . بل إن سـيرجي كاراثمانـوف رئـيس مجلس السياسة الخارجية والدفاع وهو منظمة غير حكومية لكـنها تعـد مـن مراكـز الـتفكير الأساسـية في روسـيا دعـا الكـرملين إلـي تجـاوز العقد والانـضمام إلى الحملـة الأمـريكية المقبلة شرط الحصول علي مكافآت مناسبة وقد تكون مناقـشة هـذه المكافـآت عنـصراً مهما في لقاء بوش بوتين الذي جري أخيرا وقد أعطيت

الـولايات المتحدة الأمريكية وعداً إلي روسيا وتعهدت فيه بالحفاظ علي العقود المبرمة مع بغـداد في المجال النفطي وفي قطاعات أخرى إلي جانب أنهم قد يقترحون التعويض علي روسـيا باسـتثمار عـشرات الـبلايين مـن الـدولارات لاستخراج النفط من شرق سيبريا وتـصديره إلـي الولايات المتحدة وليكون بديلا عن النفط العربي كانت المواقف الروسية محـرجة للـولايات المـتحدة في تمريـر مخططاتها العدوانية ضد شن الحرب علي العراق . . وكانـت الاتفاقيات النفطية التي عقدت مع روسيا حافزا لها على أن تقف ضد أي محاولة أمـريكية للعـدوان عليه واستمرت مواقف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين محرجة للإدارة الأمـريكية الـتي رأت معارضـة للهجوم علي العراق سببا لتحسين مستوي التعاون بينها وبين موسكو .

وأخـذ الـرئيس بـوش هذا التعاون طابع الإغراء الاقتصادي بحيث تقدم موسكو علي إلغـاء العقـد الـذي وقعته مع بغداد عام ١٩٩٧ أي العقد الذي يمنح شركة "لوك أويل" إضـافة إلـي وكالتين حكوميتين حق تطوير حقول النفط الواقعة غرب منطقة القرنة علي امـتداد ٢٣سـنة وتقضي شروط العقد أن تمنح شركة "لوك أويل" نصف الإنتاج في حين يـنال العـراق نـسبة الـربع مـثله مثل الوكالات الحكومية الروسية وتقدر استثمارات هذه الـصفقة بعـشرين بلـيون دولار هي حصيلة إنتاجه و تتوقع الدراسات أن يقفز عن كمية ٦٦٧ملـيون طـن مـن النفط الخام واعتبرت الصفقة مجزية للفريقين خصوصا أن موسكو كانت تأمل في تحصيل ديونها البالغة ثمانية بلايين دولار ثمن أسلحة .

وبسبب نظام العقوبات بقي المشروع مجمدا ولكن إغراءات العراق ظلت ناشطة بدليل أن العـراق مـنح روسـيا عقـداً آخر بمبلغ بليون وثلاثمائة ألف دولار ضمن برنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء إضافة إلى التعهد بمنح الشركات الروسية عقودا بأربعين بليون دولار فـور رفـع الحظـر والعقـوبات ولكن قررت واشنطن تقديم عروض مغرية لروسيا بهدف استمالتها وتحييدها في الحرب المقبلة ضد العراق .

وهكـذا تكـشف المـصالح الأمـريكية الروسية تجاه السيطرة علي النفط العراقي الذي يحـدد مـستقبل مـنظمة أوبـك والـتي تحـاول أمـريكا إسـقاطها من خلال النفط العراقي والـتحكم بـه بعـد أن تطمـئن روسيا إلى أن مصالحها النفطية ومشاريعها بالعراق لا تتأثر بالاحتلال الأمريكي للعراق .

أمريكا... وتكاليف إعادة إعمار العراق:

إعادة تعمير العراق من جديد – بدأت ترتفع بقوة هذه الأيام جميع الحكومات والشركات تلهث وراء عقود تعطيها الإدارة الأمريكية لهذه الدول والشركات من خلال مدي تأييد دعم الاحتلال الأمريكي بالعراق.

ولكن لرجال الإدارة الأمريكية رأي آخر في منح هذه العقود للغير وبعيدا عن الشركات الأمريكية ورجال الإدارة الذين لهم علاقات تجارية بها.

هناك شركات قريبة من رجال الإدارة الأمريكية مثل "بكتل" كمتبرع رئيسي لحملة الرئيس بوش الانتخابية السابقة والقادمة في الولايات المتحدة كمرشح للمرة الثانية لرئاسة لجمهورية كذلك "هاليبورتون" التي كان يترأسها نائب الرئيس ديك شيني وقد اعتبرت الإدارة الأمريكية في شن الحرب على العراق واحتلال وإسقاط نظامه الديكتاتوري هو المنقذ للاقتصاد الأمريكي على عقود إعادة تعمير العراق بعد الدمار المتعمد الذي ألحقته الآلة العسكرية الأمريكية والبريطانية للبنية التحتية العراقية – مما جعل السيناتور الأمريكي ينتقد عقودا غامضة منحها الجيش لشركة هاليبرتون حيث قال النائب الديمقراطي "هنري واكسمان" عن كاليفورنيا إن مجموعة هاليرتون" للخدمات النفطية التي كان يديرها "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي حصلت على عقود قيمتها ٤٩٦ . ٣ مليون دولار في العراق عن طريق عقد غامض ومربح أبرمته الشركة.

وكتب السيناتور "واكسمان" إلى القائم بأعمال وزير الجيش سائلا عن سبب اعتماد الجيش إلى هذا الحد علي "هاليبرتون" وشركة "كيلغ برون اندرت" التابعة لها وقال من الغريب أن شركة واحدة يمكنها كسب كل هذا المال من الحرب على العراق.. وقد ثارت التساؤلات حول دور "هاليبرتون" في العراق.. وما إذا كانت علاقتها الوثيقة بالإدارة الأمريكية وساعدتها في الحصول علي هذه العقود. حيث إن أحد العقود لا سقف له.

وقد دخلت إسرائيل علي خط إعادة تعمير العراق من خلال العلاقة التي تربطها مع الإدارة الأمريكية ورغبت أمريكا في جعل إسرائيل أن تلعب دورا في إعادة تعمير العراق والتوغل لشركاتها في الاقتصاد العراقي لتسويق منتجاتها داخل العراق وينوي رجال أعمال إسرائيليون زيارة بغداد للبحث عن فرص للأعمال المحتملة في سوق العراق التي أصبحت مفتوحة أمامها الآن.. وتأمل الشركات الإسرائيلية بالمشاركة في عملية إعادة

إعمـار العراق بالتعاون مع شركاء من الولايات المتحدة وأوربا والأردن وتركيا وربما دبي علـي رغـم أن العراق يستبعد أن يصبح سوق التصدير الأولي لإسرائيل للرفض الشعبي العراقـي بعـدم التعامل مع إسرائيل وقد عقد مؤتمر للشركات الإسرائيلية المهتمة بتوسيع علاقـتها الـتجارية مع العراق في وقت لاحق في الشهر الحالي وكان رفع العراق من قائمة الـدول الأعـداء . . مما يسمح بإقامة روابط تجارية ومالية بين العراق وإسرائيل وقد جاء هـذا القرار نتيجة لضغوط رجال الأعمال المهتمين بإقامة علاقات تجارية مع بغداد . . إثر انهـيار حكـم صـدام حـسين ويعكف اتحاد المقاولين والبنائين في إسرائيل على تنظيم وفد لـزيارة العـراق . . وتعتقد الشركات الإسرائيلية بأن خبرتها الواسعة في مشروعات مماثلة في الـدول النامـية سـيعطيها قـيمة مـضافة كافـية للانضمام إلى شركاء محتملين في الخارج لـتفادي أي تعقـيدات مـرتبطة بالعمـل مع شركة إسرائيلية ، لكن الشركات الإسرائيلية سـتواجه منافـسة قـوية مـن مقـاولين أمريكيين قد يفضلون تفادي أي صعوبات واختيار مقـاولين أمـريكيين مـن داخـل الـولايات المـتحدة وقد صرح " إسرائيل سورين " القائم بأعمال رئيس شركة طاحال للاستشارات والأعمال الهندسية التي تتمتع شركته بخبرة في مجـالات البيـئة الأساسية والمياه والصرف الصحي والطرق والمشروعات والغاز . قلنا إننا مهـتمون " والـسؤال هل سيعطوننا كإسرائيليين فرصة المشاركة في مشروعات في العراق وأضاف أنه مهتم بدخول أي مكان " .

وفي تصريح للمنسق الدولي للمساعدات الإنسانية " راميروداسيلفيا " في بيان أصدره أن الاحتـياجات المالـية لإعادة أعمار العراق في عام٢٠٠٤ تقدر بنحو ٢٠ملياردولار . . حيث إن إصلاح وتحديث قطاعات في حالة متردية مثل الكهرباء والزراعة يمكن أن تكلف ٥٠مليار دولار .

أمـا كلفـة إعادة بناء صناعة النفط والغاز العراقية ستبلغ نحو١ . ١٤ مليار دولار وأن هـذه الـتكلفة في ارتفـاع بـسبب عمليات التخريب والنهب التي يتعرض لها هذا القطاع حيث أكـد مـسئولون في وزارة الـنفط العـراقية والتحالف الأمريكي – البريطاني وقسم الهندسـة في القـوات الأمـريكية ومؤسسة " كيلوبراون روت " كي . بي . آر " أن الوضع الأمـني لا يـزال خطـيراً في العديـد مـن مـناطق العـراق وقـال قـسم الهندسة في القوات الأمـريكية الـذي يـشرف علـى قطـاع النفط ويتحكم بالعقود التي تطرح علي الشركات العالمـية والـذي يختـار مـا يناسب السياسة الأمريكية لمنح مثل هذه العقود للشركات غير

الأمـريكية وأنـه سـيطرح عقـدين كـبيرين لإعـادة بـناء حقول شمال العراق وأخرى في الجنوب تتراوح قيمة كل منهما ٥٠٠ألف لحقول الشمال وأخري للجنوب. . والمشاركة في العطـاءات مفـتوحة للـشركات الأمريكية والأجنبية وسبق أن تم منح العقد الذي أثار الجـدل بـدون طـرح عطـاء ومـنح لـشركة " كـيلوغ بـراون انـدروت" الـتابعة لـشركة "هاليـبورتن" الـتي تـولى نائـب الـرئيس الأمريكـي ديك تشيني إدارتها من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠.

ولكـن يبلغ تكلفة إعادة بناء صناعة النفط بالعراق ٦. ١مليار دولار وذلك من خلال الـدمار والتخـريب الذي قامت به قوات العدوان الأمريكي والبريطاني ضد هذه المنشآت الحيوية بالعراق.

وقـد ذكـر خـبير اقتـصادي بـالأمم المـتحدة أن حجـم الاسـتثمارات اللازمة لتمويل عمليات إعادة أعمار العراق تصل إلي ٦٠٠مليار دولار.

وقـال الخـبير سـنادن محمـد رضـا الـشبيبي المستـشار في مؤتمـر الأمم المتحدة للتجارة والتنمـية "أونكـتاد" إن اسـتقرار الاقتـصاد العراق يعتمد علي التمويل الخارجي خاصة الأرصـدة العراقية المجمدة في الخارج واستحقاقات العراق لدي الأمم المتحدة البالغة ١٦ ملـيار دولار عـلاوة علـي السماح بتصدير أكبر كمية ممكنة من البترول مع الحصول علي مـساعدات مالية عاجلة من المجتمع الدولي وإلغاء الديون المستحقة علي العراق وكذلك التعويـضات المـتخلفة عن احتلال الكويت. إن الاقتصاد العراقي يمر بظروف حرجة منذ بدايـة ١٩٩١ بعـد القـرارات الدولـية الـتي فرضـت علـيه حيث انهار الاقتصاد العراقي وجـاءت الحـرب الأخيرة التي دمرت البنية التحتية للعراق مما زاد معاناة المواطن العراقي وتدهور اقتصاده.

ولابد من إعادة البناء والإعمار من جديد الذي سوف يكلف كما ذكرنا حوالي ٦٠٠ ملـيار دولار. . سـوف تـذهب هـذه إلـي الـشركات الأمـريكية ولـلـشركات الـصديقة للـولايات المـتحدة وقـد كـشفت وزارة البنـية التحتية الإسرائيلية أنها تستعد للدخول في مـشروعات إعـادة أعمـار العـراق في مجـالات المـرافق والبنـية الأساسـية والاتـصالات والخدمات الطبية والهندسية وإدارة المشروعات.

ولتسهيل دخول تلك الشركات دون عقبات ولتحقيق أكبر مكاسب من وراء دمجها في شـركات يقـبلها الـشعب العـراق. فـإن تلك الشركات استجابت لنصائح وزارة الدفاع

الأمـريكية التي حثتها علي إشراك شركات عربية في مناقصات الأعمال والمشروعات مع تنفيذها في العراق.

ومـن الواضـح كمـا تناقلـته وكـالات الأنـباء أن إسـرائيل تـسعى إلى إقامـة ما يشبه المستوطنات الـيهودية في شمـال العـراق تكـون نقطـة انطلاق لسيطرتها عي نفط شمال العـراق واقتـصاداته حيث قام يهود عراقيون بشراء أرض علي مساحات كبيرة في شمال العـراق لإعـداد البنـية التحتـية تمهـيدا لعودة أعداد من اليهود الأكراد الذين هاجروا من العراق في مطلع الخمسينيات وبعد حرب الخليج الثانية. ومنذ سقوط بغداد وزوال النظام الـسابق بـدأت إسـرائيل بمـساعدة قوات الاحتلال وبعض القيادات الكردية وخاصة من جماعة جلال الطلباني بإرسال البعثات والوفود إلي شمال العراق للبحث عن موطئ قدم في أرض العـراق وربمـا تكـون بداية التواجد الإسرائيلي في العراق وخاصة في الشمال قد تكـون متواضعة وربما البعض منا لا يهتم بها على أساس أنها إعداد قليلة غير مؤثرة لكن علمتنا التجارب والأحداث أن إسرائيل كعادتها تبدأ هكذا بالتوغل بأعداد صغيرة ولكن مؤثـرة فى اقتصاد البلد من خلال رأس مالها الذي سوف توزعه علي بعض الشخصيات المؤثـرة في القـرار الـسياسي في شمـال العراق خاصة ثم تتوسع وتستثمر ما توصلت إليه لتصل في النهاية إلي هدفها.

لقـد زار ثلاثة وفود إسرائيلية شمال العراق بشكل سري وأجرت مباحثات مع جلال طالباني ومسعود برزاني وعدد من المسئولين الأكراد.. وذكر أن هذه المجموعات الثلاثة التي زارت شمال العراق تعمل في مجال البترول والسياحة – والبنية التحتية.

وجاءت جميع هذه الزيارات واللقاءات بعلم القوات الأمريكية وفي إطار اتفاق مشترك بين الجانبين الأمريكي والإسرائيلي.

وهنا يتردد سؤال ما هو هدف تلك الوفود؟ وما هي القضايا التي بحثوها؟ وماذا تريد إسرائيل من العراق؟

الإعمـار والاحتلال والوجود الإسرائيلي جميعها علامات استفهام تبحث عن الجواب ولكن للأعمار هدفا تسعي إليه إسرائيل من خلال التعامل مع شركات عربية وعالمية وقد تكون عراقية من خلال رأس المال الصهيوني الأخطبوط القاتل للشعوب.

الإعمار والديون أعباء علي عاتق الشعب العراقي. حيث تجدر الإشارة إلي أن إجمالي الديون الخارجية والمستحقة علي العراق يبلغ نحو ١٣٠مليار دولار بخلاف نحو ٣٠٠مليار

دولار أخرى تمثل تعويضات مالية مستحقة عن الخسائر والتي نجمت عن احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ .

المقاومة العراقية والاحتلال الأمريكي العراق :

حيث زادت مظاهر التذمر والنقمة لدي شرائح واسعة من الشعب العراقي بسبب عجز سلطة الاحتلال عن حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف التدهور الأمني وبهذا يدل علي عجز قوات الاحتلال من عدم وجود الخبرة في التعامل مع قضايا شائكة من هذا النوع . . إلى انشغال القيادات السياسية العراقية في التنافس علي الحقائب الوزارية ومكاسب مادية من دون الالتفات إلى الأوضاع المتدهورة التي يعيشها الشعب العراقي .

وما تصاعد الهجمات للمقاومة العراقية على قوات الاحتلال . ما هي إلا بداية لمقاومة شعبية عراقية واسعة تتعدى أهدافها ما يطرح علنا من مطالب عراقية . أهمها مطلب استعجال إقامة الحكومة العراقية الوطنية التي ستكون أكثر تفهما للشارع وأكثر قدرة على حل المشكلات التي يعانيها المواطنون من جراء هذا الاحتلال الذي دمر المؤسسات الوطنية العراقية وفقد المواطن العراقي مرجعيته في التعامل في مجريات حياته ومصالحه .

وقد تبادل السياسيون العراقيون وخاصة فصائل المعارضة العراقية السابقة التي ساندت وتعاونت مع قوات الاحتلال الأمريكي البريطاني . أي سلطة التحالف . . أن سلطة التحالف تتخذ أحيانا خطوات غير محسوبة العواقب تؤدى إلي ردود فعل سلبية . وخاصة حل الجيش العراقي ذو التاريخ الوطني ووزارة الداخلية ووزارة الإعلام . الأعمدة الثلاثة الهامة لنظام أي دولة كذلك جمع الأسلحة من المدن العراقية عدى البيش مركه الكردية مما أثار قلق العراقيين من هذه الخطوة .

إن الأهداف الأمريكية في احتلال العراق لا تزال غامضة . إذ يبدو أن الولايات المتحدة تريد - إضعاف العراق إلى الأبد وذلك بجعله دولة لا مركزية فيدرالية منزوعة السلاح وغير قادرة في أي يوم على تحدي أمن إسرائيل وأمريكا كما تريد

- السيطرة علي النفط العراقي والإشراف علي خصخصته منه لها .
- إرهاب الدول المجاورة وردها عن تطوير أسلحة دمار شامل أو أي أسلحة مماثلة .

وإذا كـان هـذا بالواقع هو جدول الأعمال الأمريكي . فلا يرتقب أن يحظى بتأييد من جانـب الـشعب العراقي خلال بضعة عقود من الحروب والعقوبات والقصف الأمريكي والبريطاني لذلك كله هناك أسباب عديدة تدفع على أن قوات الاحتلال ستواجه مقاومة عراقية من مجموعات عراقية سرية .

ومـنذ أن ضـاعفت القـوات الأمـريكية جـنودها في الفلـوجة يندر أن يمر يوم دون أن تتعـرض هـذه القوات لمكمن أو هجوم بالقنابل اليدوية أو الصواريخ أو قاذفات آ . بي . جـي أو الأسـلحة الأوتوماتيكـية ويجهـل الجـنود الأمـريكيون كلـيا شـكل العـدو الذي يواجهونه وليسوا قادرين علي تحديد هويته بالضبط .

ونشرت صحيفة "نيويورك تايمز" تقول . . إن القوات الأمريكية تجد صعوبة في تحديد هـوية رجـال المقاومـة العـراقيين . لأن الذين يقتلون من المقاومة لا يحملون معهم أوراقا ثبوتية . فيما يمتنع سكان المدينة عن تقديم معلومات تساعدهم في معرفة الجهة التي تقف وراء هذه الهجمات .

وتـدرك القـوات الأمريكية أنها أمام عدو شديد التصميم يستخدم نظام قيادة الأبيض لتحذيـر المقـاومين مـن اقـتراب القـوات الأمـريكية ما يعني أن الخطر الذي تواجهه هذه القـوات لا ينـبع مـن هجمـات عشوائية . بل من مقاومة منظمة تنشط في الليل . ويجهل الأمـريكيون إذا كانـوا يواجهـون في الفلـوجة عـدوا واحدا . أم أن هناك مجموعة فصائل تنـسق الهجمـات في كـل المـدن العـراقية بـصورة مـنظمة جـيدة يـصعب ملاحقـتها أو معـرفتها . . كما أنه ليس واضحا إذا كان هناك بعثيون سابقون يدفعون سكان المدينة إلي مقاتلـة الأمـريكيين . . أم المقـاومين عـرب مـن خـارج العـراق . بل يذهب بعضهم إلى الاعـتقاد بـأن العمليات وخاصة في الفلوجة مصدرها مقاتلون من خارج المدينة يتسللون إلـيها في اللـيل ويغـادرون في الـصباح لكـن المؤكد أن كل العمليات معدة سلفا وينفذها مقاتلـون بتنسيق جيد فيما بينهم من ضمن ذلك استخدام نظام الإنذار بالأضواء لتحدي اقتراب الجنود الأمريكيين من المواقع المستهدفة .

ولكـن الخـوف والفـزع لدي الجنود الأمريكيين يبدأ بعد أن يخيم الظلام . ففي إحدى الليالـي وفـيما كانـت دوريـة للحرس الوطني الأمريكي في أحد أحياء الفلوجة انطفأت جمـيع الأضواء فجأة . كما لو أن التيار الكهربائي انقطع بسبب ما . وفي الظلام الدامس .

فأصيب الجنود بذعر وظنوا أنهم وقعوا في مكمن فاستدارت سيارات الدورية نصف المجهزة وعادت إلى أعقابها.

وقد لاحظ القادة الأمريكيون أن الجنود الأمريكيون الذين يخوضون مواجهات يومية مع رجال المقاومة العراقي لاحظوا أن العراقيين يشتدون صلابة وجرأة وتصبح عملياتهم أكثر خطورة يوما بعد يوم. وبرغم إصرار راسفين وزير الدفاع الأمريكي علي أن مصدر المقاومة المسلحة التي يواجهونها حاليا في العراق هم من أنصار صدام حسين.

لكن المواطنين العراقيين العاديين يصرون علي أن هذه المقاومة في غالبيتها ناتجة عن رد فعل على التصرفات الأمريكية. ويعترف القادة الأمريكيون بأن جنودهم المكلفين بتنفيذ الحملة يتبعون أساليب قتالية فظة وشرسة لدي مفاجأتهم المنازل التي يقتحمونها ويكسرون أقفالها لمباغتة المطلوبين. . ويرى السكان أن هذه الفظاظة فاقت الحدود لاعتداء الجنود علي الحرمات بتوقيف وتفتيش النساء العراقيات بصورة مهينة. علاوة علي اعتدائهم علي المواطنين وعلى الممتلكات الخاصة والحربات الفردية للناس وما يتبع ذلك من ترويع للصغار والكبار علي حد سواء. إن التصرفات التي تمارسها قوات الاحتلال ضد المواطنين غير هذه العمليات من الاعتقالات وإطلاق النار العشوائي وانتهاك الحرمات وعدم احترام تقاليد الشعب العراقي. كل ذلك جعل إلى تغير مرحلة الانتظار وإلى تنظيم شبه مقاومة شعبية مسلحة وعلى مفاجأة قادة البيت الأبيض أنفسهم إلـي سرعة نمو هذا المقاومة. ومنذ احتلال العراق حيث لا يكاد يمر يوم دون حصول عمليات عسكرية ضد القوات الأمريكية وسقوط قتلى وجرحى في صفوفهم. وقد ترافقت هذه العمليات للمقاومة مع انتفاضات شعبية في الكثير من المدن العراقية. . مما يدل علي أن المقاومة العراقية بدأت الدخول بسرعة في مرحلة الثورة المسلحة التي كان يعتقد الكثير من المواطنين أن هذه المقاومة تحتاج إلـي سنوات لتكون مهيأة للعمل الفدائي. ولكن سرعة العمليات التي قامت بها المقاومة العراقية بهذه السرعة التي ظهرت و واجهت قوات الاحتلال الأمريكي. أظهرت علي أن هناك عدداً من الأسباب أدت إلي تسرع هذه المقاومة الشعبية.

إن الولايات المتحدة تواجه إبادة الاحتلال والضحايا التي يقدمها الجنود الأمريكيين في الرجال إلى المقاومة العراقية المتحركة التي أوقعت أمريكا جيشها بها.

إن الخوف والفزع الذي يعيشه جنود الاحتلال الأمريكي في العراق من هجمات المقاومة العراقية والضحايا التي تقع في صفوفه والارتباك في قيادته. دليل علي فعالية هذه المقاومة العراقية وتأثيرها في مقاومة قوات الاحتلال من خلال التوتر والخوف فرغم السيطرة الكاملة لقوات التحالف علي كل أرض ومرافق العراق. وإعلان الرئيس جورج بوش الانتهاء الفعلي للعمليات العسكرية هناك. فإنه اضطر بعد ذلك لزيادة أعداد القوات العاملة هناك بخمسة عشر ألف جندي. ثم مطالبة بعض من دول العالم بإرسال قوات منها لتتلقى عنها هجمات المقاومة العراقية. وذلك بدعوى المساهمة في حفظ الأمن والنظام بالعراق ولتدويل الوضع الحالي هناك. وذلك نتيجة لازدياد وتصاعد عدد وحدة عمليات المقاومة العراقية ضد تلك القوات. فلم يعد يمر يوم عليها هناك إلا ونسمع عن أن هناك هجمتين أو أكثر قد وجهت إليها. حتى بلغت خسائرها البشرية أكثر من الثلاثمائة قتيل هذا بخلاف الجرحى والخسائر في المعدات والأدوات. فرغم أن القوات الأمريكية والبريطانية تتعمد باستمرار سرعة إخفاء جثث القتلي ونقل الجرحى ورفع الأنقاض ومخلفات العمليات الفدائية قبل أن تتمكن وسائل الإعلام من تصويرها ورغم نجاحها في قتل ابني صدام عدي وقصى إلا أن تلك العمليات قد أصبحت بالفعل ترهق وتدمي تلك القوات وتشكل لها وضعا مؤرقا. وباتت تبحث عن وسائل ما لمقاومتها والقضاء عليها. تارة بالقيام بعمليات. ومرة أخري تشيع عنهم أنهم عناصر بعثية وفلول لجيش صدام حسين وفدائيته يسعون لإعادة حكمه الملفوظ عراقيا وعربيا وعالميا. وهي لذلك وفقا لوجهة نظر البعض بثت أو سمحت ببث أشرطة بصوت صدام حسين تحض العراقيين على المقاومة وقتال قوات الاحتلال. ولكي يكتمل هذا السيناريو فقد قامت برصد مكافأة مالية ضخمة لكل من يمدها بمعلومات تفيد في معرفة مصيره أو مكان اختفائه للقبض عليه. ومرة أخري تشيع أن من يقوم بتلك العمليات هم عناصر من تنظيم القاعدة الإرهابي المطارد وبعض من رموز الجماعات الإسلامية المتطرفة جاءت لتصفية الحسابات ضد القوات الأمريكية بتوجيه ضربات إرهابية ضدها والتي باتت خطوط تواجدها بالعراق طويلة ومسرح عملياتها مفتوحا. كما حاولت الإدارة الأمريكية للعراق من ناحية أخري العمل علي تكوين جبهة شعبية عراقية مناوئة لعمليات المقاومة تلك بالادعاء بأنها تعوق الخطط الأمريكية الرامية لسرعة إعمار العراق وعودة الحياة المدنية الطبيعية إليه تمهيدا لتسليمه لشعبه.

قـد يكون كل ذلك قائما . إلا أنه من المؤكد أن نسبة كبيرة وعظيمة مما يحدث بالعراق الآن هي عمليات مقاومة شعبية حقيقية من العراقيين ضد قوات احتلال أجنبي لأراضيها جـثمت علـي أنفاسـهم وسلبتهم حريتهم واستقلالهم . عمليات أخذت الطابع الفدائي الانتحاري في بعض الأحيان مما ساعد علي تصاعدها .

فـبعد انـتهاء العمليات العسكرية الفعلية ضد الجيش العراقي . وبعد طول أمد وبقاء القـوات الغازية نسبيا هناك دون أن يلوح في الأفق بريق من أمل ينبئ بموعد رحيلها . فقد أفـاق العـراقيون علـى حقـيقة أنهـم أصـبحوا بالفعل محتلين من قبل قوات أجنبية وبات وطـنهم وعاصمتهم درة الخلافة العباسية وعاصمة الحضارة العربية بغداد رهن الاحتلال وقـد زاد من وقع تلك الحقيقة تقاعس الإدارة المدنية الأمريكية عن تنفيذ وعودها العديدة بالعمـل علـي اسـتتباب الأمن الداخلي وسرعة إعمار العراق وإصلاح ما خلفته الحرب ونـتج عـنها وأيضا العمل علي إرساء وإقامة حياة ديمقراطية سليمة تكون مطمحا لجيرانه بمـنطقة الـشرق أوسـطية . وهـي حقيقة تجلت بصورة سافرة للعراقيين حين مثلهم بمؤتمر المنـتدى الاقتصادي العالمي المعروف بدافوس والذي عقد أخيرا علي شواطئ البحر الميت بـالأردن الحـاكم الأمريكي للعراق بول بريمر . وألقى بالفعل كلمة العراق في هذا المنتدى وتحـدث عـن مـشاريع العراق وطموحاتها المستقبلية نيابة عنهم في المدى القريب والبعيد أيـضا . وهـو أمر لم يعترض عليه للأسف أو حتى يستهجنه أي من حضور وفود الدول العربية أو الدولية الأمر الذي أعاد الكرة مرة أخرى للعراقيين حيث باتوا أكثر اقتناعا بأن حـريتهم ومصيرهم وسيطرتهم علي مواردهم الوطنية هو شأن لا يهم سواهم . وقد زاد مـن وقع تلك الحقيقة أن الأمريكيين حين أرادوا احتلال العراق استخدموا أساليب قديمة لـذلك . . أساليب عصر الاستعمار الأوروبي للمجتمعات الجديدة . وذلك حين دمرت القـوات الأمريكية كل المرافق والبنى التحتية والمنشآت والجسور ومباني المصالح بالعراق عدا المنشآت البترولية ونسيتن أي مجتمع في عصر القرن الحادي والعشرين لا يمكن أن يحيا بـدونها . كما لم تهتم كثيرا بحراسة ما تبقى منها من خطر السرقة والإتلاف . ثم لم تبذل أي عناية أو تنفذ أي وعد لإصلاح ما خربته وجنته يداها .

وحتـى بعـد أن اضطرت تلك الإدارة المدنية الأمريكية المنوط بها حكم وإدارة العراق وبفعـل عـنف واسـتمرارية عمليات المقاومـة العـراقية إلى إقامـة مجلـس حكـم انتقالـي

للمساعدة علي حكم العراق. تبين للعراقيين أن ذلك المجلس جاء بتشكيل قاصر عن تمثل كافة القوى والاتجاهات الشعبية والعرقية العراقية ومن رموز يغلب هجرتهم خارج العراق ولا يبغي هؤلاء سوى مصلحتهم هم شخصيا وتربيتهم في كنف وتحت رعاية المخابرات الأمريكية مثل أحمد الجلبي وقد ترجم هذا المجلس الانتقالي المخاوف الشعبية العراقية تلك وأعطاها مبررا لوجودها حين أعلن أول قرار له وفي ذات جلسة تشكيله مباشرة عن اعتبار يوم سقوط بغداد تحت سلطة وبفعل قوات الاحتلال الأجنبية وليس نتيجة للإرادة الشعبية العراقية عيدا قوميا عراقيا. وفي ثاني قرار له أيضا الإعلان عن تشكيل لجان لمحاكمة رموز الحكم البعثي السابق والقصاص منهم لتصفية الحسابات القديمة ودون أن تولي قضايا أخرى أكثر أهمية منها عنايتها الواجبة كإقامة أسس الحكم الديمقراطي والعمل علي سرعة أن ينال العراق حريته واستقلاله وسرعة إعمار العراق وإصلاح المرافق والمنشآت العراقية.

وقوع الإدارة المدنية الأمريكية بالعراق في سلسلة متشابكة من الأخطاء الإدارية والأخلاقية القاتلة في حق الشعب العراقي. فرغم تعمد بول بريمر الحاكم المدني للعراق الظهور بمظهر المتودد للشعب العراقي بجعل عدسات المصورين تصوره وهو يلعب الكرة مع بعض الأطفال العراقيين وطلبه من زعيم قبيلة عراقية الارتباط بروابط النسب مع قبيلته إلا أنه من ناحية أخري أظهر قدرا كبيرا من عدم الحكمة والدراية بالعادات والتقاليد الإسلامية والعربية المتأصلة حين سمح بتفتيش بعض العراقيات ذاتيا بمعرفة أفراد من الجيش الأمريكي. كما سمح لهم أيضا بمداهمة مساكنهم وانتهاك حرماتهم بدعوى البحث عن أفراد للمقاومة العراقية دون أن يراعي حرمات مساكنهم وخصوصياتهم. كما سمح للقوات الأمريكية بمداهمة دور العبادة والقبض علي بعض أئمة المساجد وزعماء الطوائف الدينية والعشائرية وتفتيش واعتقال شيوخ ورموز إسلامية سنية وشيعية لها مكانة ومنزلة عراقية كبيرة. كما سمح بالقيام بعمليات تفجير لأسلحة ومقذوفات وصواريخ عراقية معثور عليها في وسط التجمعات السكنية العراقية. ورغم تحفظ العراقيين واعتراضهم علي إتلاف تلك الأسلحة في الأساس لأنه في الحقيقة مشتراة بأموال عراقية ولا تعد من قبيل الأسلحة المحظورة ويلزم لتعويضها تدبير موارد مالية عراقية جديدة لذلك. وقد أدى تدميرها أيضا لوقوع العديد من القتلى

مـن الأفـراد المدنـيين العـراقيين وبعـض الإصابات في النساء والشيوخ والأطفال لا ذنب لهم .

وأخطـأ مـا أمـرت بـه الإدارة الأمـريكية بتـسريح جميع أفراد الجيش العراقي وقوات الحـرس الجمهـوري . كـذا جمـيع أفـراد تنظـيمات حزب البعث وموظفي وزارة الإعلام العـراقية . فـبات كـل هؤلاء فجأة متعطلين عن العمل وبلا مورد رزق يسد رمق وجوع أولادهـم ويقـيم أودهـم . وهـم الـذين كانـوا مـن قبل يتمتعون بمكانة وضع في المجتمع العراقـي متميـزين نـسبيا . وكـان عدد كبير منهم منتميا للنظام السابق بحكم الانخراط في الوضع القائم الذي لا يوجد بديلا عنه ولم يكن ذلك منهم تعبيرا بالفعل عن أي اقتناع أو انـتماء حقيقـيين لـذلك الـنظام . فكـان لابـد و خاصة أن فئة كبيرة منهم لديهم السلاح ويعرفون كيفية استخدامه – أن يتحول قطاع عريض منهم لمناضلين ضد الوضع المستجد الجائر . ومقاومين ضد الاحتلال الذي سلبهم حقوقهم الخاصة والقومية .

مـأزق حقيقـي تعيـشه القـوات الأمريكية – البريطانية بالعراق . يمكن التأكد منه عند مـشاهدة تلـك القـوات وبعـد مرور أشهر علي انتهاء العمليات العسكرية الحقيقية وهي مازالـت تختفي حتى الآن تحت أسلحتها الكاملة وعتادها ودروعها الواقية الثقيلة . وأيضا ملاحظـة معاملـتها للمواطـنين العـراقيين بمـزيد مـن التوتـر والعنف القائم علي الخوف والمنـبعث مـن توقـع الخطـر وتوقـي المـوت الذي قد يختبئ لهم تحت أي حجر أو خلف شـجرة . حتـى رأيـنا وكالات الأنباء العالمية تنقل أخيرا صورة لجندي أمريكي يجثو علي الأرض الأمريكية بالمطار مقبلا لها شكرا لخالقه لسلامة العودة من أرض العراق . خوف وقلـق وتوتر دائم تعيشه القوات الأمريكية البريطانية في ظل هذا كله وهو ما يدفعها لمزيد من العنف والاستمرار في الأخطاء في حق العراقيين . وهو ما من شأنه أن يقابل بمزيد من الغـضب وعملـيات المقاومة الشعبية . وهكذا دواليك عنف ومقاومة شعبية مضادة . ولا يـدري أحد لهما نهائية إلا أنه من المؤكد أنه منزلق خطير أوقعت الولايات المتحدة نفسها وحلفاءهـا بـه . لا تـدري لـه نهاية حميدة . وهو وضع عبر عنه بول بريمر حين صرح بأنه يـتوقع تـصاعد أعمال العنف خلال الأشهر القليلة القادمة وأنه يتوقع صيفا عراقيا شديد الحـرارة بـسبب الهجمـات المسلحة ، منـزلق خطـير لـن يجدي معه نفعا تصريح الإدارة الأمـريكية بالعـراق عـن عـزمها تخـصيص حـصة من عائدات البترول العراقي لتحسين

أحوال العراقيين بشكل مباشر. فهل هذا هو بالفعل السيناريو الذي يتكرر دوما ومنذ أن عرفت البشرية ظاهرة الاحتلال العسكري لبلدان وشعوب أخرى؟ ! وهل سيكون مصير هـذا الاحتلال كسابقة إلي زوال؟ من المؤكد أن ذلك هو ما بات لافتا للنظر هذا الترابط الحادث في تصاعد حجم العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية وتزايد الحرص الأمريكي علي إنشاء مجلس انتقالي لحكم العراق يضم كل ألوان الطيف السياسي "المرضي" عنها أمريكيا.

وبرغم أنه من المنطقي أن تتراجع حدة العمليات العسكرية مع بدء انتقال السلطة الإدارية إلي يد العراقيين فإن المشهد الحالي قد دل على استمرار هذه العمليات رغم التكرار الأمريكي اليومي بأنها لن تبقى في العراق "أكثر مما يجب" وأن الولايات المتحدة ترغب في أن يحكم العراق نظام حكم ديمقراطي بديل عن نظام صدام القمعي وأخيرا فإنها تحرص علي أن يضع الشعب العراقي بنفسه الدستور الملائم له وأبدت مرونة كبيرة في تفهم الخصوصية الثقافية والحضارية للشعب العراقي وأعلنت عدم معارضتها لأن يتضمن الدستور العراقي أي نصوص إسلامية أو ذات طابع ديني حتى لو أخلت بالطابع المدني للدستور العراقي.

وقد بدأ المشهد العراقي مؤخرا وكأنه يعاني من حالة تصاعد هائلة في طريقتين متناقضتين في التفكير والممارسة أحدهما أمريكية تبدو وكأنها "انسحابية" والثانية مقاومة تبدو أنه اختار فقط الطريق المسلح، والمدهش أنه بالقدر الذي تحاول فيه الولايات المتحدة الانسحاب من المستنقع العراقي وتعيين مجلس انتقالي لإدارة البلاد علي طريق حكمها فإن عمليات المقاومة المسلحة مستمرة وبمعدلات صارت مقلقة للإدارة الأمريكية.

والحقيقة أن معضلة كلا الخيارين أنه عكس في الحقيقة أزمة البديل الأمريكي للعراق والخيار الذي يتوهم عودة عصر صدام للعراق علي السواء. فإذا كان من المؤكد أن جانبا كبيرا من مسئولية عمليات المقاومة المسلحة يقع علي بقايا النظام السابق فإن هناك دوافع أخري تتعلق بقضايا الثأر من الأمريكيين علي جرائمهم أو تجاوزاتهم في بعض المدن العراقية وعلي رأسها العراق وأن خيار المقاومة السياسية والنضال المدني هو خيار الأكثرية الساحقة من الشعب العراقي.

ولعل من المؤكد أن فكرة المقاومة المسلحة والعنيفة هي فكرة مشروعة أخلاقيا وسياسيا في ظل سلطة احتلال وهو ما ينطبق مثلا بشكل كامل علي الأراضي الفلسطينية المحتلة فلا يوجد أمام الشعب الفلسطيني بدائل كثيرة لمواجهة بطش الحكومة اليمينية المتطرفة إلا بعمليات المقاومة المسلحة كما أن المتعاونين مع إسرائيل من الفلسطينيين يطلق عليهم لقب العملاء ويحاكمون بتهمة الخيانة وهو بالفعل كذلك أما في العراق فإن قطاعا واسعا من الشعب العراقي ومن معارضته الوطنية لم يكن أمامه بديل واحد لمواجهة بطش النظام المخلوع إلا بالتحالف مع الولايات المتحدة.

وهكذا سنجد أن القطاع الأكبر من المعارضة العراقية قد عانى من بطش نظام لم يشهد العالم العربي أبشع منه وأن تحالفهم أو تعاونهم مع الولايات المتحدة كان في جانب رئيسي منه نتيجة ظرف غير طبيعي عاشه العراق.

ومن هنا فمن الصعب أن نجرم – وأحيانا نخون – بخفة شديدة معظم فصائل المعارضة العراقية ومعظم رجال الدين الشيعة لمجرد أنهم طالبوا بالنضال السلمي ضد المحتل. فمن العبث تجاهل خيار الغالبية العظمي من أبناء الشعب العراقي لمصلحة خيار قلة قليلة اختارت العنف كوسيلة للتحرير وربما العودة بعقارب الساعة إلى الوراء.

والحقيقة أن القضية لا تكمن في رفض أو قبول عمليات المقاومة المسلحة ولكن تكمن في هذا النوع من القراءات الأيديولوجية التي تجعلنا لا نحاول بشكل مجرد أن نفهم الوزن الحقيقي لخيار العنف – حتى لو كان يشفي غليل ما في الصدور – ويجعلنا للمرة الثانية نتجاهل طبيعة الواقع العراقي لكي نستطيع أن نكون طرفا مؤثرا فيه ونكرر بالتالي أو بالنتيجة ما حدث مع نظام صدام حين تصور البعض أنه قادر علي المواجهة أو الصمود فكانت الهزيمة والإحباط الكبيرين. وتبقي أن الأزمة العميقة لا تكمن في اختيار وسيلة بعينها لمواجهة الاحتلال الأمريكي للعراق إنما في اعتبار أن هناك وسيلة وحيدة للتحرير بما يعني ضمنا العجز المطلق عن فهم طبيعة المشروع السياسي الأمريكي للعراق وبالتالي الفشل الكامل في مواجهته.

والمؤكد أن أمريكا وعلي خلاف الحالة الإسرائيلية لديها مشروع سياسي للعراق وللمنطقة سيصبح من السذاجة تصور أننا قادرون علي مواجهته بعمليات فدائية متناثرة ونترك حركة المجتمع العراقي تسير بصورة مخالفة لما نتمناه حتى تجيء مفاجأة أخرى

ونكشف أن الشعب العراقي اضطر أن يختار ما يقدمه له الأمريكيون بسبب ما يردده أشقاؤه العرب من تخيلات عن أوضاع وهمية غير موجودة في العراق. لعل المدهش أو المفارقة أن الولايات المتحدة تقدم للعراق الآن الوجه المقابل لما يقدمه خطاب المقاومة المسلحة فهي بدورها تريد أن تفرض أقلية موالية علي حساب أكثرية مستبعدة من المعادلة السياسية وبالتالي بالقدر الذي تمعن فيه أمريكا في دعم الأقلية علي حساب الأكثرية تساهم في إشعال فتيل العنف في العراق. وهكذا لم يكن غريبا أن يظل مجلس الحكم الانتقالي في العراق تعبيرا عن حكم أقلية في مواجهة أقلية مسلحة معارضة وبدأ الاثنان وكأنهما تعبير عن عملة واحدة.

والمأزق الذي يعانيه مجلس الحكم الانتقالي العراقي منذ تأسيسه في ١٣ يوليو هو عدم شرعيته وعدم الاعتراف العربي والدولي به.

وكان قرار المجلس الأول اعتبار يوم ٩ نيسان يوم سقوط بغداد واحتلال القوات الأمريكية العراق عيدا قوميا عراقيا تتعطل به جميع مؤسسات الدولة الرسمية وكانت ردة الفعل من قبل الشعب العراقي هي بمثابة اللطمة الأولي لهذا المجلس بعد الاعتراف به من جميع فئات الشعب العراقي حيث تباينت المواقف الشعبية والسياسية والدينية من قبل الجميع.

ولقد حاولت الولايات المتحدة تسويق هذا المجلس لدي الدول العربية أولا للاعتراف به ومنحه الشرعية العربية القانونية تمهيدا للاعتراف الدولي به ولكن جاءت مواقف الدول العربية متطابقة في رفض الاعتراف بالمجلس علي أنه هو السلطة الشرعية والقانونية للحكم في العراق.

إن تكوين هذا المجلس بعيدا عن إرادة الشعب العراقي التي يمكن معرفتها من خلال صناديق الاقتراع في انتخابات حرة نزيهة بعيدا عن معاني الديمقراطية وحقوق الإنسان العراقي الذي عاني طوال ثلاثة عقود في تاريخه بعيدا عن ممارسة هذه الحقوق الشرعية لا يمكن أن يتقبل هذا المجلس الذي تم تشكيله بمعرفة الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر علي أسس طائفية فإن ذلك يعتبر جريمة بحق الشعب العراقي ونية مبيتة لقوات الاحتلال في إثارة كل النزعات الطائفية في العراق.

ولم يكـن غـريبا من مجلس بتم تكوينه من قبل قوات الاحتلال الاستعماري أن يتخذ أول قرار هزيل ومستهتر بمشاعر العراقيين وبعيدا عن أي ضمير وطني وأخلاقي أن يعتبر يوم سقوط بغداد عيدا وطنيا .

إن رد الفعـل الشعبي العراقي ضد قوات الاحتلال وأعضاء المجلس المعين أن للعراق شـعبا يقاتـل دونـه ولا يقـبل الإهانـة الوطنـية المتمـثلة باعتبار يوم سقوط بغداد عاصمة الرافدين وعاصمة الخلافة العربية والإسلامية عيدا وطنيا .

إن المجلـس الـذي تم تـشكيله لا يكتسب أي شرعية حقيقية بدءا من شرعية الوجود ذاتهـا وانـتهاء بـشرعية السلطات والصلاحيات وذلك من منطلق أن المجلس لا يعبر عن اتفاق وإجماع الشعب العراقي علي قيامه أو علي اختيار أعضائه .

ويعـتقد الجمـيع أن هـذه القـضية كفـيلة بمحو أي أمل قد يتحقق من وراء إنشاء هذا المجلـس المعـين مـن قـبل الحـاكم المدني بول بريمر حيث ضم مجموعة من العملاء الذين عيـنهم بريمـر بـصفة مجلـس استـشاري ولـيس مجلـس حكم كما يدعون بل إن صاحب الاختـيار والتعـيين يتمـثل في إدارة الاحـتلال الأمريكي بالعراق ويصبح بذلك بول بريمر حاكم العراق هو مصدر الشرعية والسلطة بل والمرجع الوحيد للمجلس في جميع سلطاته وبـذلك يترتـب علـي ذلـك عـدم أحقـية الـشعب العراقي في عزل أي عضو من أعضاء المجلـس باعتـباره " الـشعب " وغـير مـسئول عـن اختـيارهم ، الشيء الآخر هو ارتباط المجلـس بـإدارة حاكم العراق بريمر وبالتالي امتلاك هذا الحاكم حق الاعتراض " الفيتو " علـي أي قـرار قد يتخذه المجلس حتى لو اجتمع عليه الأعضاء ذاتهم ذلك من منطق أن سلطات المجلس تعد حقا أصيلا لمن أتي بهم .

إن مـا يجري الآن من جدل حول اعتراف بعض الدول العربية بالمجلس لا يستند علي أي شرعية قانونية عربية خاصة بما جاء بميثاق جامعة الدول العربية .

وكان قرار وزراء الخارجية العرب الثلاثة وهي الدول ذات الأثر في العمل العربي بعد الاعـتراف بمجلـس الحكـم الانتقالـي في العـراق هـو رد علي جميع التدخلات الأمريكية بفرض الواقع على الدول العربية بالاعتراف بالمجلس العميل .

هـناك شرط في ميثاق جامعة الدول العربية ينص على استقلال الدولة العضو ويرفض وجـود دولـة محتلة في عضوية الجامعة العربية لذلك لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى

مجلس الأمن لإصدار قرار دولي يعطي الشرعية الدولية له وصدر من مجلس الأمن القرار رقم ١٥٠٠والذي اعتمده مجلس الأمن الدولي وينص علي الترحيب بإقامة مجلس انتقالي للحكم في العراق وأكد مجددا على سيادة العراق ووحدة أراضيه وقد امتنعت سوريا علي الموافقة علي القرار وتحدث مندوب سوريا السفير ميخائيل وهبة عن امتناع سوريا عن التصويت مشددا علي أن وراءه عنصران الأول: لا جدول زمنيا واضحا ومحددا لعملية إنهاء الاحتلال وتمتع العراق بالاستقلال والسيادة.

ثانيا: أن هذا هو موقف لجنة المتابعة العربية الذي يعتبر تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بداية تكتسب مصداقيتها بأنها تمهد الطريق أمام حكومة وطنية تمثل أطراف المجتمع العراقي وتكون قادرة علي تنفيذ تطلعات الشعب. واعتبر وهبة أن الإشارات إلي تعميق دور الأمم المتحدة غير واضحة وبرغم ذلك ونظرا إلى اختلاف المواقف الدولية من دور الأمم المتحدة في عراق ما بعد الحرب إذ أن الإدارة الأمريكية لا تريد للمنظمة الدولية وللدول التي عارضت الحرب دورا فعليا كشريك كامل في العراق.

وكانت المفاجأة أن تقدمت أربع دول عربية علي دعم مجلس الحكم الانتقالي وهي الإمارات وعمان وقطر والمغرب بعد ٤٨ساعة من صدور قرار مجلس الأمن علي رغم الجدل العربي في شأن شرعية هذا المجلس وإعلان دول عربية عدة أنها لن تعترف إلا بحكومة عراقية منتخبة.

سلطنة عمان قررت التعامل مع المجلس كسلطة سياسية وممثلة لشريحة من القوي السياسية في العراق وسوف تتعامل سلطنة عمان مع العراق بالقطعة أما الدوحة اعتبرت قرار مجلس الأمن خطوة مهمة نحو تشكيل الشعب العراقي حكومة معترفا بها دوليا.

في أبو ظبي صرح مصدر بتأكيد دولة الإمارات علي بذل كل الجهود من أجل دعم جهود مجلس الحكم الانتقالي وخططه الرامية إلى تشكيل حكومة عراقية ووضع دستور للعراق ورحب بزيارة وفد المجلس للإمارات.

أما الرباط عبر الناطق باسم وزارة الخارجية المغربية أن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ يشكل خطوة أولي نحو تشكيل حكومة عراقية تمثل الشعب العراقي وتحفظ الوحدة والسيادة العراقية وتستجيب لتطلعات الشعب العراقي.

في القاهـرة قـال وزير الخارجية أحمد ماهر أن قرار مجلس الأمن الجديد في شأن العراق يتفق تماما مع الموقف المصري والعربي الذي يعتبر مجلس الحكم الانتقالي في العراق خطوة نحـو قـيام حكـومة شرعية لكنه أضاف أن هذا القرار يؤكد الموقف الذي اتخذته مصر بأن هذه الحكومة ليست هي الحكومة المعترف بها دوليا .

وأخـيرا وليس آخر جاء ترحيب دولة الكويت بقرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ الخاص بقـيام مجلس الحكم المحلي في العراق وترحيبه بزيارة وفد مجلس الحكم المحلي إليها وأكد السيد أحمد ماهر وزير الخارجية المصري في اتصال مع نظيره الكويتي . أن المجلس لا يمثل الـسلطة الـشرعية في العـراق بـذلك حـسمت مـصر مـوقفها من المجلس وما جولة وفد المجلـس علـي بعض الدول العربية المعروف عنها علاقتها وارتباطها بالسياسة الأمريكية إلا محاولـة لإيجـاد محلـل للاعتراف بهذه الشرعية المفروضة من الحاكم المدني للعراق بول بريمـر الـذي عـين هـذا المجلس بقرار منه ويمكن بقرار أخر حل هذا المجلس وله الحق في الاعـتراض علـي أي قـرار لا يـتجاوب مـع المعالـم الأمريكية وتنفيذ برامجها التي جاءت لاحتلال العراق من أجلها .

إن أي اعـتراف عربي بهذا المجلس يعتبر خروجا عن ميثاق الجامعة العربية الذي أكد علـي عـدم الاعـتراف بدولـة محـتلة والعـراق بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ بمنح الـشرعية للـولايات المـتحدة وبـريطانيا في الاحـتلال وبـذلك خالـف مجلـس الأمن كل القرارات الدولية التي لا تجيز قيام أي دولة باحتلال دولة أخري بدون قرار منها .

وطـبقا لميـثاق جامعة الدول العربية الصادر بالقاهرة في ٢٢مارس ١٩٥٤ فإنه يشترط للعـضوية والانضمام أن تكون الدولة مستقلة حيث ينص الميثاق في مادته الأولي علي أن تـتألف جامعـة الـدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة علي هذا الميثاق "سوريا والأردن والعـراق والـسعودية ولبـنان ومصر واليمن" ولكل دولة عربية مستقلة الحق أن تنـضم إلي الجامعة العربية إذا رغبت في الانضمام وقدمت طلبا وبذلك يودع لدي الأمانة العامة الدائمة ويعرض علي المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

وبـرغم أن الميـثاق لـم يتعـرض للموضـوع العكـسي "الانـتقال مـن الاسـتقلال إلي الاحـتلال ولـم يحـدد كيفـية الـتعامل مـع مـثل هذا الوضع حيث إن الدول العربية وقت صـدور الميـثاق كانـت محـتلة وفي طـريقها إلي الاستقلال" فإن فقهاء القانون الدولي من

العـرب اسـتقروا مـنذ وقـتها علـي أن تعـرض أي دولة عربية للاحتلال إما بفقدها أحد شروط العضوية ويتم تجميد عضويتها في الجامعة حتى تنال استقلالها أو أن يستمر النظام الشرعي المعترف به ممثلا للدولة التي تعرضت للاحتلال .

وقـد تم تطبـيق ذلـك علـي الكـويت بعـد الاحتلال العراقي لها عام١٩٩٠ حيث لم تعـترف الجامعـة العـربية والـدول الأعضاء بالحكومة التي نصبها النظام العراقي وقتها في الكويت وظلت الشرعية الكويتية هي المعترف بها كونها النظام الشرعي للبلاد .

وعلـيه فإن أي حكـومة أو سـلطة محلـية تعيـنها سـلطة الاحتلال للعراق لم تكتسب الـشرعية ولـن تـشغل مقعـد العـراق في الجامعة العربية حتى لو اعترفت دول عربية بهذا المجلس الانتقالي العراقي .

المصادر

- العراق _ دراسة في تطوره السياسي : قرصبة جعفر الخياط، بيروت، ١٩٧١ م.
- ذكريات علي جودت الأيوبي (١٩٠٠ ـ ١٩٥٨م).
- تاريخ الوزارات العراقية: عبد الرازق الحسيني، صيدا، ١٩٧٤ م.
- تاريخ العراق السياسي الحديث: عبد الرازق الحسيني، بيروت، ١٩٧٥م.
- العراق في دوري الاحتلال والانتداب: عبد الرازق الحسيني، صيدا، ١٩٧٤ م.
- مشكلة الموصل بغداد ١٩٦٧ م.
- التطورات السياسية في العراق(١٩٤١ – ١٩٥٣): جعفر عباس حميدي، بغداد، ١٩٧٦ م.
- العراق الجمهوري: مجيد خدوري، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤ م.
- ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق: ليث عبد الحق الزبيدي، بغداد، ١٩٨١ م.
- المعاهدة العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية (١٩٢٢ – ١٩٤٨): بغداد، ١٩٤٨م.
- ثورة العراق ١٩٢٠ : ترجمة فواد جميل، بغداد، ١٩٦٥ م.
- حركة رشيد عالي الكيلاني: إسماعيل باغي، بيروت.
- د. عمرو الشوبكى: مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام.
- د. محمود وهيب السيد: جريدة الأهرام.
- د. محمد الدوري: ممثل العراق السابق في الأمم المتحدة.

https://www.facebook.com/Library.iq

فهرس محتويات الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	٣
المقدمة	٥
الفصل الأول: العراق تاريخياً	١١
الفصل الثاني : العراق بعثياً	٨١
الفصل الثالث: العراق محمياً	١٢٩
الفصل الرابع: العروبة وتحديد مستقبل العراق	١٦١
المصادر	٢١٩

من إصدارات الدار الثقافية للنشر

- **الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي**، د. عبد الكريم العلوجي
- **إيران والعراق صراع حدود أم وجود**، د. عبد الكريم العلوجي
- **مفاهيم عصرية**(المجتمع المدني، المواطنة وتمكين المرأة، حقوق الإنسان، الصحافة الإلكترونية، المنظمات الدولية، ثقافة السلام والتسامح)، **محمد ثروت**
- **مصطلحات عصر العولمة (عربي – إنجليزي)**، **د.** إسماعيل عبد الفتاح
- **المفاهيم والمصطلحات البيئية**، **د.** إسماعيل عبد الفتاح
- **صفحات من تاريخ الأدب التركي الحديث والمعاصر**، **د.** زينب أبو سنه
- **ديوان الشاعر التركى الأسطورة يونس امره**، **ترجمة د.**بديعة محمد عبد العال، د.حسين مجيب المصرى
- **الأدب التركى العثمانى**، **د.**بديعة محمد عبد العال
- **كتاب الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة**، د. مديحة الشرقاوي
- **العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأيوبيين والمماليك البرجية وأوربا**، د. مديحة الشرقاوي
- **برسباي وسياسته الداخلية والخارجية**، د. مديحة الشرقاوي
- **اليهود وتجارتهم في مصر الإسلامية**، د. زبيدة محمد عطا
- **العلوم النووية وتطبيقاتها**، **مهندس.**محمد احمد السيد خليل
- **الإدمان والتعاطي (التدخين – المخدرات – الكحوليات – بروتين التبغ)**، جمال الكردي
- **العشوائيات في المجتمع العربي (ماهيتها تداعياتها)**، د.محمود السيد عرابى
- **الإرهاب (مفهومه – أنواعه – أسبابه – آثاره – أساليب المواجهة)** د.محمود السيد عرابى
- **تأثير العولمة على ثقافة الشباب - دراسة ميدانية**، د.محمود السيد عرابى
- **الاستثمار فى الموارد البشرية للمنافسة العالمية**، مهندس محمد جمال كفافى
- **جمع ما تفرق مقالات عن العالم الإسلامي**، د.محمد السعيد جمال الدين
- **رؤى إسرائيلية فى إشكاليات التاريخ والفكر الدينى اليهودى**، د.رشاد عبد الله الشامى
- **بدايات الأدب العبرى**، د.رشاد عبد الله الشامى
- **متاهات الأدب والفكر الإسرائيلى**، د. رشاد عبد الله الشامى
- **تفكيك الصهيونية فى الادب الاسرائيلى**، **د.** رشاد عبد الله الشامى
- **شاعر القومية اليهودية**، د. رشاد عبد الله الشامى
- **وثائق فلسطين من العهدة العمرية الى وعد بلفور**، إعداد وتقديم فتحى نصار
- **الحروب والدين فى الواقع السياسى الإسرائيلى**، د.رشاد عبد الله الشامى
- **التلمود اصله وتسلسله وآدابه**، **ترجمة د.**شمعون مويال.**تحقيق**.د.رشاد الشامى.د.ليلى إبراهيم
- **الإخراج والسيناريو**، **د.**عبد الباسط سلمان المالك
- **عولمة القنوات الفضائية** **د.**عبد الباسط سلمان المالك
- **سحر التصوير فن وإعلام** **د.**عبد الباسط سلمان المالك
- **فى علوم البيئة والمحافظة عليها**، **مهندس.**محمد احمد السيد خليل

- **كيمياء المجال البيئى وتلوث الهواء، مهندس.**محمد احمد السيد خليل
- **تركيا الإسلامية.. الحاضر ظل الماضى، د.** زينب أبو سنه
- **تاريخ مصر الإسلامية وحضارتها، د.**عبد الحميد حسين حمودة
- **تاريخ العرب قبل الإسلام، د.**عبد الحميد حسين حمودة
- **تاريخ المغرب فى العصر الإسلامى، د.**عبد الحميد حسين حمودة
- **تاريخ الدولة العربية الإسلامية، د.**عبد الحميد حسين
- **ملخص تاريخ الخوارج، تأليف.**الشيخ محمد شريف سليم.**تحقيق.د.**محمد زينهم
- **بلوغ المرام بالرحلة إلى بيت الله الحرام،** للمرادى - **تحقيق د.**محمد زينهم
- **أحسن ما سمعت من الشعر والنثر،** للثعالبى – **تحقيق د.** محمد زينهم
- **جواهر السلوك فى أمر الخلفاء والملوك،** ابن اياس الحنفى**تحقيق.د.**محمد زينهم
- **احاسن كلم النبى (ﷺ) والصحابة والتابعين،** للثعالبى **تحقيق.د.**محمد زينهم
- **الإعجاز والإيجاز،** للثعالبى **تحقيق.د.**محمد زينهم
- **التخطيط للتربية الاجتماعية،** د.عبد المنعم فهمى سعد
- **الملامح الحديثة للإدارة التربوية، د.**عبد المنعم فهمى سعد
- **الحرب النفسية، د.**حميدة سميسم
- **نظرية الرأي العام، د.**حميدة سميسم
- **النظم الحديثة لإنتاج الأرانب رعاية -إسكان -تغذية.....،** مهندس محمد خالد شعبان
- **العمارة والبيئة فى المناطق الصحراوية الحارة، د.**خالد سليم فجال
- **التطور العمرانى والتراث المعمارى لمدينة القدس الشريف، د.** مهندس. يحيى وزيرى
- **بين والد ووالده فى الشعر العربى والفارسى والتركى والاوردو، د.**حسين مجيب المصرى
- **بين الأدب العربى والتركى** د. حسين مجيب المصرى
- **الإسراء والمعراج فى الأدب الإسلامي د.**حسين مجيب المصرى
- **معجم الدولة العثمانية، د.**حسين مجيب المصرى
- **الذكاء، السعادة، السمنة والبدانة، القلق الاكتئاب، د.**إسماعيل عبد الفتاح
- **التنمية الفكرية لذوى الاحتياجات الخاصة، د.**إسماعيل عبد الفتاح
- **مشكلات الطفولة (نمو، نفسية، تربوية، اجتماعية، صحية)، د.**إسماعيل عبد الفتاح
- **أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط بين الشك واليقن؟، د.**ممدوح حامد عطية
- **فى فلسفة اللغة والإعلام د.هادى الهيتى**
- **تقويم الأبدان بتدبير الإنسان** ابن جزلة البغدادى **تحقيق.د.**سالم مجيد الشماع
- **من روائع الثعالبى (العقد النفيس ونزهة الجليس ،برد الأكباد فى الأعداد، المبهج)** إعداد وتقديم فتحى نصار
- **المرأة بين اليهودية والإسلام، د.**ليلى إبراهيم أبو المجد
- **أحكام النساء فى التلمود،** د.ليلى إبراهيم أبو المجد